المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center

مجلة الدراسات الإعلامية

دورية دولية محكمة

مجلة الدراسات الإعلامية

Volume : VII
Issuance : Twenty-eighth
August 2024

المجلد السابع

العدد
الثامن والعشرون
اغسطس/آب 2024

ISSN (Online) 2512-3203

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Media Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
Democratic Arabic Center

مجلة الدراسات الإعلامية

Journal of Media Studies

دورية دولية محكمة

تعنى بنشر الدراسات والبحوث

في ميدان علوم الاعلام والاتصال والصحافة بعدة لغات

تصدر عن:

المركز الديمقراطي العربي

Germany

E-mail: media@democraticac.de

مدير المركز الديمقراطي العربي
أ. عمار شرعان

President of the Democratic Arab Center
Dr.Ammar Sharaan

هيئة التحرير

رئيسة التحرير واللجنة العلمية

د. شيماء الهواري

الهيئة الاستشارية العليا

د. اماني مسعود
د. هويدا علي سيد مصطفى
أ. د. محمد ضريف
د. رشيد البكر
د. حسن الخطابي
د. محمد شادي
د. عبد الجبار المراكشي

اللجنة العلمية

د. شيماء الهواري	استاذة ودكتورة في القانون العام والسياسات العمومية متخصصة في الاعلام السياسي؛ جامعة عبد المالك السعدي؛ المملكة المغربية
سامية غشير	استاذة مساعدة بجامعة باجي مختار، عنالة_البلد، جمهورية الجزائر
مصطفى المريط	أستاذ نظريات الإعلام والاتصال بجامعة محمد الأول بوجدة عضو مختبر الدراسات الأدبية واللسانية وعلوم الإعلام والتواصل جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس– المملكة المغربية
فيروز المطاعي	استاذة محاضرة أ، كلية الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، جمهورية الجزائر
سهام بدبودي	دكتورة في علوم الاعلام والاتصال، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر
أ. د.عائشة محمد أحمد محمد الجميل	دكتورة وباحثة علوم سياسية، معلم خبير بالتربية والتعليم ومدربة بالأكاديمية المهنية للمعلم المهنية، مصر
علي عبد الهادي الكرخي	استاذ علوم الاتصال والعلاقات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق
طارق اسماعيل محمد	استاذ تصميم المنتجات والاتصال البصري كليو الاعلام، جامعة عجمان، دولة الامارات العربية المتحدة
شهيرة بن عبد الله	استاذ مساعد بمعهد الصحافة وعلوم الإخبار، بمنّوبة، تونس
مي عبد الغني يوسف محمود	استاذ مساعد في ليبيا،عضو هيأة تدريس في كلية الإعلام جامعة بنغازي، التخصص:إذاعة وتلفزيون،التخصص الدقيق تكنولوجيا البث الفضائي،

	جمهورية ليبيا
على مولود فاضل	:دكتور في علوم الاعلام و الاتصال، استاد قسم الاعلام جامعة الاسراء، العراق
ريم الشريف	دكتورة في علوم و تقنيات الفنون و استاذة تعليم عالي بكلية الآداب و العلوم الانسانية بالقيروان و متخصصة في علوم و تقنيات الفنون، جمهورية تونس
د .سرمد جاسم محمد الخزرجي	استاذ مدرس في كلية الآداب بجامعة تكريت قسم علم الاجتماع، العراق
ا م د ميثم منفي كاظم العميدي	:استاذ القانون الدستوري والنظم السياسية في جامعه الكاظم، العراق
د. معاذ صبحي عليوي	دكتوراه في العلوم السياسية والادارة العامة جامعة نجم الدين اربكان. تركيا
د. اماني مسعود الحديني	رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة و المنتدبة الجامعة البريطانية في مصر
د. نصيرة خالفي	أستاذة محاضرة صنف "أ" بجامعة تيزي وزو الجزائر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية فرع علوم الاعلام والاتصال. الجزائر
د. خديجة حسن علي خشان القصير	دكتورة في التاريخ كلية الآداب، جامعة الكوفة. العراق
د. مروة رشاد حداد مغازى	دكتوراه من قسم الإعلام وثقافة الأطفال، كلية الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس. مصر
لورى فيليبس	المدرس بكلية لاتصال والتواصل الاجتماعي في الجامعة البريطانية – مصر
د. عادل صالح	وكيل كلية الاتصال والتواصل الاجتماعي في الجامعة البريطانية – مصر

محددات النشر

تعتمد مجلة الدراسات الإعلامية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة علميا، وفقا لما يلي:

أولا: إجراءات تقديم البحث ومواصفاته:

أن يكون البحث أصيلًا معدّا خصيصًا للمجلة، وألّا يكون قد نشر جزئيًا أو كليًّا أو نُشر ما يشبهه في أيّ وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.

أن يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الالكتروني: **media@democraticac.de**

يجب أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة سواء اللغة العربية او الانجليزية وحتى اللغات الاخرى المستعملة، مع العناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط والرسم والأشكال.

يتمّ تقويم البحث من ثلاثة محكّمين، والرأي الاخير يكون للجنة العليا للمستشارين.

يتم ارسال ملاحظات التحكيم الى الباحث.

يقوم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة وارسال البحث المعدل الى البريد الالكتروني المذكور اعلاه نفسه في غضون 3 ايام من تاريخ ارسال التعديلات.

التعديلات التي ترسل بعد الآجال القانون المحدد اعلاه تعتبر مرفوضة، الا في حالات استثنائية.

الباحث ملزم بالتقيد بالآجل النهائي القانونية لاستقبال المقالات المعلن عنها من طرف المجلة.

أي مقال يرسل بعد الآجال النهائي يرفض.

أي تعديلات ترسل بعد الآجال النهائية ترفض.

الباحث ملزم بالتوقيع على تعهد قانوني ترسله له المجلة بعد الموافقة على المقال هذا التعهد يحفظ حقوق الباحث العلمية من السرقات الفكرية مستقبلا، ويلزم الباحث بانتساب المقال له، ويخلي دمة المجلة قانونيا من أي التباسات مستقبلا.

ثانيا: كيفية إعداد البحث للنشر:

يجب ان تكون عدد كلمات المقال بين 4000 الى 9000 كلمة أي في حدود 20 صفحة بما في ذلك قائمة المراجع والجداول والأشكال والصور.

أن يلتزم المؤلف بالأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وخاصة المقدمة وعناصرها، والخاتمة، ابراز اهمية المقال، وإشكالياته، فرضياته...

يجب إثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس واحترام الأمانة العلمية في الاحالات والمراجع والمصادر (وجوبا).

يجب ان تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال باللغة العربية وترجمة صحيحة لعنوان المقال باللغة الإنجليزية، كما تتضمن اسم الباحث ورتبته العلمية، والمؤسسة التابع لها، الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني.

يجب ان تتضمن الصفحة الاولى من المقال ايضا: ملخصين، في حدود 200 مائتي كلمة للملخصين مجتمعين، حيث لا يزيد عدد أسطر الملخص الواحد عن 10 أسطر بخط 12 **Simplified Arabic** للملخص العربي و 12 Times New Roman للملخص باللغة الانجليزية، أحدهما بلغة المقال والثاني باللغة الانجليزية على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية. (وجوبا).

يجب تكتب المادة العلمية العربية بخط نوع **Simplified Arabic** مقاسه 14 بمسافة 1.00 بين الأسطر، بالنسبة للعناوين تكون خط عريض Gras ، أما عنوان المقال يكون مقاسه 16.

يجب ان تكون هوامش (LES MARGES) الصفحة أعلى 2.5 وأسفل 2.5 وأيمن 3 وأيسر 3 ، رأس الورقة 2، أسفل الورقة 2 حجم الورقة عادي (A4) (وجوبا).

يجب أن يكون المقال خاليا من الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية والمطبعية (وجوبا).

بالنسبة للدراسات الميدانية ينبغي احترام المنهجية المعروفة كاستعراض المشكلة، والإجراءات المنهجية للدراسة، وما يتعلق بالمنهج والعينة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية وعرض النتائج ومناقشتها.

يجب ترقيم الإحالات بطريقة أكاديمية تراتبية (1,2,3,4 ...) في آخر كل صفحة من المقال وجوبا وليس ضمن الفقرات أو في اخر المقال، بالترتيب التالي: المؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، السنة، الطبعة والصفحة.

يجب ان تكون الاحالات بحجم خط 9 نوع الخط ARIAL للخط العربي وللخط الأجنبي (وجوبا).

يجب ترقم الصفحات بشكل متتابع (وجوبا).

يجب ذكر قائمة المراجع في نهاية البحث وترتيبها هجائيا، ومثال ذلك:

الكتاب: الاسم الكامل للمؤلف (السنة)، عنوان الكتاب، ط (الطبعة إن وجدت)، دار النشر، مكان النشر، البلد.

المقال: الاسم الكامل للمؤلف(السنة)، عنوان المقال، المجلة، م(المجلد)، ع(العدد)، مصدر المجلة (الجامعة أو المخبر مثلا)، مكان النشر، البلد.

الرسائل والأطروحات: الاسم الكامل لصاحب الرسالة (السنة)، عنوان الرسالة، نوع الرسالة وتخصصها، القسم، الكلية، الجامعة.

المؤتمرات والملتقيات: الاسم الكامل لصاحب الورقة العلمية (السنة)، عنوان الورقة، عنوان المؤتمر، منظم المؤتمر، البلد.

إرفاق أدوات الدراسة في حالة الدراسات الميدانية

المقالات المرسلة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر

المقالات المنشورة في المجلة لا تعبر إلا على رأي أصحابها

كل مقال لا تتوفر فيه الشروط لا يؤخذ بعين الاعتبار ولا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.

يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدمة متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

يضع الباحث مقاله ضمن قالب المجلة قبل إرساله

يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني: media@democraticac.de

تفاصيل ومعلومات

حول المجلة:	مجلة الدراسات الإعلامية دورية دولية محكمة، لها هيئة علمية دولية فاعلة تشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول ، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة وتنقيحها وتقويمها.
مجالات البحث:	تهتم المجلة بنشر البحوث العلمية في ميادين علوم الاعلام والاتصال، وقوانين الاعلام والاتصال، والصحافة والنشر سواء الورقي أو الرقمي، إضافة إلى الاعلام الإلكتروني....
الناشر:	المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والإقتصادية
الرقم المعياري الدولي:	ISSN (Online) 2512-3203
حول الناشر:	المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية مؤسسة مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي الأكاديمي والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية والاقتصادية حول الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.
شعار المجلة:	تضع المجلة في قائمة أولوياتها العمل على تمكين الباحثين والإعلاميين والأقلام الحرة من طرح آرائهم بموضوعية ودون قيود، تحت شعار حرية التعبير والرأي ونشر المعلومة بمهنية علمية واحترافية، وبهدف تكريس مفهوم الديمقراطية التشاركية والشمولية.

قائمة المحتويات

ترقيم المقال	الباحث	عنوان المقال بالعربية	عنوان المقال بالانجليزية	رقم الصفحة
1	أ.م.د. علي مولود فاضل قسم الإعلام- كلية الآداب/ جامعة سامراء	صحافة الاستشعار عن بُعِد مدخل جديد إلى علوم الاتصال والإعلام	Remote sensing journalism A new entrance to communication and media sciences	14
2	أ.مهيمن وهاب عبود ماجستير صحافة واتصال جماهيري العراق–بغداد	توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة انتشار الأخبار المزيفة	Using AI to Combat the Spread of Fake News	26
3	د. كريمة الصديقي باحثة بكلية اللغات والآداب والفنون–جامعة ابن طفيل–القنيطرة د. محمد هموش د. طارق البختي جامعة ابن طفيل – القنيطرة	المسؤولية المدنية للصحفي	Civil liability of the journalist	39
4	أ_حسن لمراني طالب باحث بسلك الدكتوراه – جامعة ابن طفيل القنيطرة . ذ. محمد صبري – جامعة شعيب الدكالي الجديدة ذ. مولاي عبد المالك الداودي – جامعة ابن طفيل	الإعلام الديني بالمغرب في عهد الملك محمد السادس القنيطرة	Religious media in Morocco during the reign of King Mohammed VI	54

5	كريمة الصديقي باحثة في الصحافة والإعلام الحديث كلية اللغات والآداب والفنون جامعة ابن طفيل –القنيطرة د. محمد هموش د. طارق البختي جامعة ابن طفيل –القنيطرة	الجريمة الإلكترونية – دراسة مقارنة–	Cybe crime - a comparative study	67
6	د. مضوي أبكر عبدالله ادم عثمان أستاذ مساعد كلية الإعلام – جامعة الرباط الوطني – السودان	البرامج الحوارية بالإذاعة وفاعليتها في تعزيز الوعي السياسي (دراسة تطبيقية على عينة من البرامج بالإذاعة السودانية في الفترة 2021م)	The effectiveness of radio talk shows in promoting political awareness Applied study on the programme of a Sudanese radio) conference 2021)	89
7	أ_ يونس عثماني د_ عزيزة المكينسي د_ محمد هموش تكوين الدكتوراه في الصحافة والإعلام الحديث/ كلية اللغات والآداب والفنون – جامعة ابن طفيل القنيطرة–المغرب	الإعلام التربوي والتربية الإعلامية أوجه الالتقاء والافتراق: قراءة مفهومية	Educational Media and Media Education: Similarities and Disagreements: A Conceptual Reading	112
8	أ_ حميد بيواراين – باحث في علوم الإعلام والتواصل جامعة ابن زهر – المغرب	دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية	The Role of Digital Media in Enhancing Institutional Communication within Moroccan Public Administrations	126
بحوث باللغة الانجليزية				

9	Dr:Reda fooly Osman Lecturer of public Relations and advertising At EL-Gazera high in situation	تقييم التسويق الترابطي ودوره في اعداد برامج الولاء للمستهلك : دراسة نقديه	The evolution of relationship marketing And the types of program loyalty for consumer : Review and Synthesis	158
مختارات بحثية للقراء				
10	أ_ أمل محمد عبدالله البدو عضو مركز الشرق الأوسط لجامعات أمريكا الوسطى	إستشراف المستقبل في ظل اقتصاد المعرفة: نحو تعليم مستدام وشامل	Foresight in the Era of the Knowledge Economy: Towards Sustainable and Inclusive Education	177
11	أ: سمية بنت محمد بن الطيب حامدي الدبيلة – الوادي – الجزائر	دور أدب الطفل في تنمية الإبداع عند طفل القسم التحضيري دراسة ميدانية وصفية بابتدائيات المقاطعة التربوية (1-2) بالدبيلة	The role of child literature in developing creativity in the preparatory department child A field and descriptive study in the primary schools of the educational department (1-2) Debila	195
12	أ_ رجاء مسو – طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، مختبر الانساق اللغوية والثقافية كلية الاداب والعلوم الانسانية جامعة ابن زهر أكادير/ المغرب	التواصل البرلماني والمشاركة المواطنة : مجلس النواب المغربي أنموذجا.	Parliamentary communication and citizen participation: the Moroccan House of Representatives as a model.	216

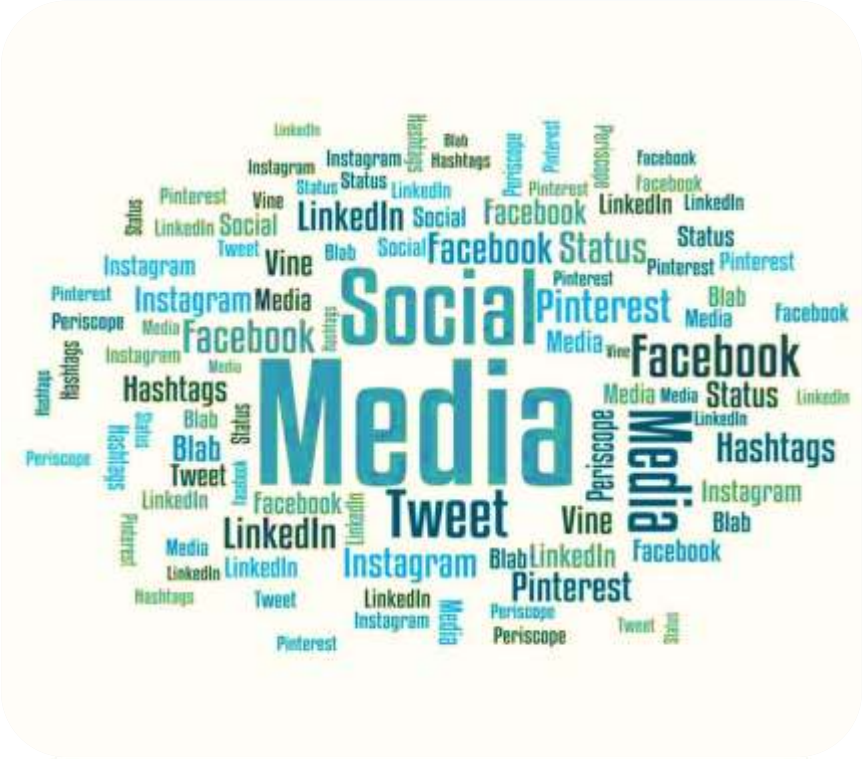
Media
Social
Facebook
Tweet
LinkedIn
Instagram
Pinterest
Hashtags
Vine
Blab
Status
Periscope

صحافة الاستشعار عن بُعِد

مدخل جديد إلى علوم الاتصال والإعلام

Remote sensing journalism

A new entrance to communication and media sciences

أ.م.د. علي مولود فاضل

قسم الإعلام- كلية الآداب/ جامعة سامراء

الملخص:

بات موضوع سرعة نقل الخبر، والنقل الحي –المباشر– وحده لا يكفي لتحقيق المنافسة المطلوبة بين وسائل الإعلام، وذلك للقدرة الكبيرة من الوسائل الموجهة للجمهور من جهة، وتوفر تقنيات الاتصال الحديثة من جهة أخرى؛ مما دفع بعض الوسائل إلى الاتجاه نحو الاستشعار عن بعد، وهي إحدى الميزات المستحدثة التي تمكّن وسائل الإعلام من تحقيق السبق بتنبؤ مسارات الأحداث والظواهر الكونية للأحداث، وذلك من خلال توفير المعطيات اللازمة والمناسبة لصناعة مواد اخبارية متوقعة. وهذا ما سنقدمه في هذا المقال من زاوية نظرية، يمكن أن تكون مدخلاً جديداً لدراسات أشمل في مجالات الصحافة الرقمية المدمجة بالذكاء الاصطناعي.

Abstract

News transmission speed and live direct transmission became insufficient to accomplish the required competition between the media, due to the large capacity of the means directed to the people on one hand, and the availability of modern communication technologies on the other hand; which has incited some media platforms to turn towards Remote sensing, which is one of the newly developed features that enables the media to achieve the scoop by predicting the paths of events and phenomena, by providing the necessary and appropriate data to produce expected news materials. And this is what we will present in this article from a theoretical perspective, which can be a new entry point for more comprehensive studies in the field of digital journalism integrated with artificial intelligence.

مقدمة

قدمت وسائل الإعلام منذ ظهورها الأول إلى اليوم أدواراً مهمة في الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال مجموعة من الوظائف الأساسية التي تمارسها والخصائص التي تتسم بها، إلا أن التطورات العلمية والتقنية التي يشهدها العالم بشكل متسارع أدت إلى حصول جملة من التغيرات البنيوية والتقنية التي كان لوسائل الإعلام نصيباً كبيراً منها؛ ذلك لكون الإعلام من أكثر القطاعات التي تتأثر بمساقات التطور التقني في الوسط المحيط بها.

إن العلاقة العضوية بين الإعلام والتقنية أدت إلى ظهور تخصصات إعلامية جديدة لم تكن معروفة من قبل، وبشكل خاص بعد ظهور وسائل الإعلام الإلكتروني والإعلام الرقمي، وهو ما ولد أنواعاً ومداخل إعلامية مستحدثة باتت تؤدي دوراً مهماً على صعيد منظومة العمل الإعلامي بشكل عام، وفتح مجالات إعلامية جديدة لم تكن مطروقة من قبل، وكل ذلك جاء نتيجة منطقية لمسار التطور الاجتماعي والحاجات المجتمعية التي تغيرت مع مرور الزمن ومع التطورات التي حصلت في سوق العمل والخدمات المجتمعية، إضافة إلى تطور طبيعة الحياة ومتطلباتها.

لقد أفرزت هذه التطورات الاجتماعية تغيرات في النظرة إلى طبيعة عمل الإعلام، إذ باتت السرعة في نقل الأخبار والأحداث تعد مطلباً أساسياً من قبل الجمهور، إلا أن هذه السرعة لا ينبغي أن تؤثر على مصداقية نقل الخبر ودقته؛ لأن من حق المتلقي أن يحصل على المعلومات وتحديث الأخبار بسرعة وكفاءة تساعده على اتخاذ قرارته وتشكيل اتجاهاته وانطباعاته نحو الوقائع كافة.

وفي مرحلة متقدمة بعوالم الإعلام بات موضوع سرعة نقل الخبر وحده لا يكفي لتحقيق المنافسة المطلوبة بين وسائل الإعلام، وذلك للقدرة الكبيرة من الوسائل الموجهة للجمهور من جهة، وتوفر تقنيات الاتصال الحديثة من جهة أخرى، مما دفع بعض الوسائل إلى الاتجاه نحو الاستشعار عن بعد، وهي إحدى الميزات المستحدثة التي تمكن وسائل الإعلام من تحقيق السبق بتنبؤ مسارات الأحداث والظواهر من خلال توفير المعطيات اللازمة والمناسبة لصناعة مواد اخبارية متوقعة. وهذا ما سنقدمه في هذا المقال من زاوية نظرية.

أولاً: التحول إلى الصحافة الإلكترونية

إن ارتباط الإعلام بالتقنية بات من المسلمات بالنسبة للمنظرين في العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين أشكال الإعلام ومستوى التقنية، فالصحافة المكتوبة ازدهرت في ظل

تطور الطباعة، إذ تحولت من نشرات وتقارير تكتب بخط اليد إلى منشورات مطبوعة تم تجميعها فيما بعد على هيأة صحف ودوريات[1].

كما أن ظهور الإذاعة ارتبط بالتطورات التي شهدتها تقنيات الموجات الإذاعية قصيرة المدى وطويلة المدى، وكذا الحال بالنسبة للتلفزيونات التي جاءت عبر تطور البث ليشمل الصوت والصورة، فيما أعطى البث عبر الأقمار الصناعية إمكانات أكبر للتلفزيونات لتتحول إلى نظام البث الفضائي[2]. وتكللت هذه التطورات بظهور شبكة الإنترنت، التي أدت إلى تغيير شكل الإعلام في العديد من مفاصله، وخاصة بظهور مواقع التواصل الاجتماعي ووسائط الإعلام الرقمي، التي قادت إلى فتح مجالات جديدة لم تكن مطروقة من قبل وسائل الإعلام وذلك من خلال الإمكانات التقنية والفنية التي توفرها هذه الوسائط[3].

إن نمط الحياة المتسارع والمتشابك وتنامي الحاجة إلى المعلومات في الوقت المناسب؛ أدى إلى زيادة مكانة الصحافة الإلكترونية ودورها بين وسائل الإعلام، الأمر الذي دفع العديد من الدارسين إلى القول بأنها استطاعت إزاحة الصحافة التقليدية عن مكانتها بين وسائل الإعلام[4]، وذلك لكونها تمتلك جميع المقومات التي تجعلها قادرة على تلبية طموح المتلقي من وسائل الإعلام، وبصورة خاصة ما يتعلق منها بالسرعة والآنية في نقل الأخبار وتحديث البيانات، وما يتصل بإمكانات التفاعلية التي تتيحها للجمهور على الموضوعات والأخبار التي تنشر عبرها، وهي سمة لم تتوفر في العديد من وسائل الإعلام التقليدية والتي كانت الرسالة الإعلامية فيها باتجاه واحد، فيما يقتصر دور المتلقي فيها على التعاطي السلبي مع الموضوعات[5].

إن تنامي احتياجات الجمهور وزيادة توقعاته عن الإعلام أدت إلى ظهور اتجاهات جديدة في تطور العمل الصحفي، فوفرة البيانات والمعطيات التي تتيحها الصحافة الإلكترونية وتجعل بمقدور الصحفيين استثمارها، بعد فرزها وتبويبها وتحليلها بدقة، فضلا عن توظيفها في التنبؤ بمجريات الأحداث والوقائع المستقبلية[6]، وهو ما يمثل رابطاً بين الصحافة الإلكترونية والاستشعار عن بعد، تحت مسمى صحافة الاستشعار عن بعد الذي أخذ يشكل مجالا جديداً في علوم الاتصال عامة، والصحافة الرقمية خاصة، لاسيما بعد دمجه مع تقنيات الذكاء الاصطناعي ذات التطور المتزايد والقفزات التقنية المتسارعة.

---

[1] كاظم المقدادي ,الإعلام الدولي و الجديد و تصدع السلطة الرابعة ,الأولى (دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع, 2013), 31.
[2] دالي موسى، لعجال عطاء الله, "اتجاهات الصحفي المحترف نحو أشكال الكتابة عبر منصات التواصل الاجتماعي دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين في الجزائر" (جامعة عمار الثلجي الجزائر., 2021), 40.
[3] أحمد حسن مسلم ,التواصل الاجتماعي الطرق والأساليب ,الأولى (عمان، الأردن: دار معتز للنشر, 2015), 86.
[4] المقدادي ,الإعلام الدولي و الجديد و تصدع السلطة الرابعة.35 ,
[5] كرم فرج الربيعي ,الكفاءة الاتصالية في صياغة عناوين الأخبار ,الأولى (عمان، الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع, 2014), 175.
[6] محمد محمود السالم الناجي, "تطور الصحافة العربية في ظل الإعلام الرقمي وتحدياتها المستقبلية" (جامعة دمشق, 2020), 29.

ثانياً: مفهوم الاستشعار عن بعد

يعد مفهوم الاستشعار عن بعد من المفاهيم الرائجة في المدة الحالية، وذلك لتطبيقاته العملية المتنامية في النشاط الإنساني، ويأتي أصل المفهوم من اللغة الإنجليزية من التركيب (Remote Sensing) الذي يشير إلى عمليات مسح الأرض عبر الأقمار الصناعية والطائرات التي تحلق على ارتفاعات عالية بهدف تحصيل المعلومات المتاحة لها[7]. أما في اللغة العربية فيستعمل المصطلح (استشعار) للدلالة على الإحساس المبهم الذي يعتري الفرد إزاء الأشياء والأمور من حوله والتوقعات غير الواضحة التي تصدر عنه والحدث الذي يتسلل للإنسان تجاه موضوع ما[8].

ومنه نجد أن مفهوم الاستشعار في اللغة العربية يأتي بتوظيف متباين تماماً عن الدلالة الإنجليزية، فهو يشير إلى أمور أو قضايا غير محسومة أو مؤكدة، فيما يستعمل في اللغة الإنجليزية في موضوعات تتوفر لها بيانات دقيقة الأمر الذي يجعل نتائجها حتمية.

ويعرف الاستشعار عن بعد على أنه العلم الذي يدرس الظواهر والأهداف على سطح الأرض دون حصول احتكاك مباشر أو تواصل فعلي معها، وذلك من خلال تسجيل أو قراءة الأشعة المنعكسة أو المنبعثة من الأهداف قيد الدراسة بواسطة حساسات خاصة مثبتة على الأقمار الاصطناعية وتحليل هذه الأشعة لتعرف خصائص الأهداف التي يتم دراستها[9].

كذلك فإن الاستشعار عن بعد هو العلم الذي يتمكن من استقراء الظواهر وتحديد مستقبلها عبر مجموعة خصائصها وسماتها، دون تدخل أو احتكاك مباشر معها، من خلال تحليل البيانات التي تلتقطها التجهيزات الخاصة عن الظاهرة، ودراسة المنحنى البياني لها، للوصول إلى هيئتها وتأثيراتها المستقبلية[10].

ثالثاً: أنواع تطبيقات الاستشعار عن بعد

أن التطور العلمي والمعرفي الذي يشهده العالم فتح المجال أمام استثمار مفرزات التقنية في جوانب جديدة، ومن بين هذه التطبيقات توظيفات تقنيات الاستشعار عن بعد في مناح عدة وبضمنها الاتصال والإعلام، وتظهر الأدبيات النظرية أن توظيف تقنيات الاستشعار عن بعد والتي تشترك مع الصحافة والذكاء الاصطناعي في خلق نموذج جديد لنمط اتصالي جديد، وهذه المجالات تتمثل في الآتي:

---

[7] NASA, "What Is Remote Sensing?" (NASA's Applied Remote Sensing, 2023), https://appliedsciences.nasa.gov/sites/default/files/2024-03/McCartney_SXSW_edited_SC.pdf.

[8] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي, مختار الصحاح, ed. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية (مصر, 1873), 349.

[9] Ulrik Mårtensson, "Introduction to Remote Sensing and Geographical Information Systems," 2011.

[10] محمد محمد يعقوب سعيد, "الاستشعار عن بعد" (الإمارات: جامعة الإمارات العربية المتحدة, 2020), 3.

1- في مجال الجيولوجيا

تساعد تقنيات الاستشعار عن بعد في استكشاف مكامن الثروات الباطنية كالنفط والمعادن وغيرها من المخزونات التي لها استثماراتها في الصناعات، وبخاصة الصناعات التحويلية ومجالات التعدين، إضافة إلى الصناعات الثقيلة[11].

وتعنى تقنيات الاستشعار عن بعد على هذا الصعيد في دراسة الصخور وطبيعتها وقدرتها على اختزان النفط والثروات، وإمكانيتها في امتصاص السوائل (نفط- مياه)، وإمكانياتها في ضبط والاحتفاظ بالغاز الطبيعي، إضافة إلى جملة أخرى من الخصائص، والتي يتم الكشف عنها عبر صور الأقمار الصناعية، وهو ما يساعد على خفض التكاليف والنفقات الخاصة بالتنقيب عن هذه الثروات، وعدم هدر الوقت والمال في البحث والتنقيب في المكامن الجيولوجيا[12] الخاطئة.

إضافة إلى ذلك تساعد صور الأقمار الصناعية على دراسة تموضع الطبقات الداخلية للصخور، ودراسة حركتها واحتكاكها، ومقدار الضغط المتولد عن هذه الحركة والانزياح الصخري، مما يقدم معلومات مفيدة تمكن الجيولوجيين من الاستشعار المبكر للزلازل والبراكين، وهو ما يقدم الإمكانية لاتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف أضرارها، أو إجلاء الناس من مناطق الخطر وهو ما يقلل معدلات الإصابة والوفاة خلال مثل هذه الظواهر الطبيعية[13]. وهو ما يمكن أن تلحظه تقنيات الذكاء الاصطناعي الموظفة في الصحافة وتصنع منه حدثا استباقيا.

2- في مجال المياه

ويتم ذلك عبر تطبيق تقنيات الاستشعار عن بعد بمواضع تحري جفاف الأراضي، وانسيابية الأنهار، وجفاف الخزانات المائية، كما بالإمكان التعامل مع الفيضانات والسيول المحتملة، وذلك من خلال مقارنة صور تم التقاطها على مراحل زمنية متعددة، بالإضافة إلى أنه بالإمكان البحث والتنقيب عن المياه الجوفية الموجودة تحت رمال الصحراء، وذلك من خلال صور الرادار.[14]

إن هذا التطبيق يمثل مورداً مهماً لتحري تموضعات المياه الجوفية، ويعطي إمكانيات كبيرة لعملية حفر الآبار، والتي كانت قبلاً تتم عبر الصور البسيطة والتحليلات لسطح التربة، مما كان يؤدي إلى إيقاف حفر الكثير منها لعدم وجود مخزون استراتيجي من المياه في أمكنة الحفر، وبالتوازي يمكن أن يكون هذا رافداً مهماً للصحافة بمختلف أشكالها.

---

[11] Canada Centre for Remote Sensing, "Fundamentals of Remote Sensing" (Canada: Natural Resources Canada., 2020).

[12] Shefali Aggarwal and Dehra Dun, "PRINCIPLES OF REMOTE SENSING," in *Satellite Remote Sensing and GIS Applications in Agricultural Meteorology*, ed. M.V.K. Sivakumar et al. (Switzerland: World Meteorological Organisation, 2003), 24, https://api.semanticscholar.org/CorpusID:15596878.

[13] Ola Hall, "Remote Sensing in Social Science Research," *The Open Remote Sensing Journal* 3, no. 1 (2010): 16.

[14] Fang Qiu, Kevin L Woller, and Ronald Briggs, "Modeling Urban Population Growth from Remotely Sensed Imagery and TIGER GIS Road Data," *Photogrammetric Engineering & Remote Sensing* 69, no. 9 (2003): 42.

3- في مجال الزراعة

توظف هذه التقنيات في أكثر من مستوى، أولها التنبؤ بالأرصاد الجوية ودرجات الحرارة والرطوبة والجفاف ومعدلات الأمطار، وهو ما يساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية عن المحاصيل الزراعية المناسبة والمتوافقة مع عوامل المناخ المتوقعة، إضافة إلى توقع الأمراض والآفات الزراعية التي من الممكن أن تصيب الغطاء النباتي بأنواعه كافة، وهذا يساعد في اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية كرش المبيدات والأدوية وغيرها، كما يساعد على دراسة التغيرات التي تطرأ على طبيعة التربة وخصائصها، وتوقع تأثيراتها المستقبلية على مستوى النبات، وهو ما يعين في اعتماد أماط الزراعة الأكثر توافقاً معها.[15]

4- مجال علوم الفضاء

تعد تطبيقات الاستشعار عن بعد نافعة وضرورية على صعيد علم الفضاء، كونها تتيح مراقبة حركة النجوم والأفلاك، ودراسة تأثيراتها على المجموعة الشمسية وعلى كوكب الأرض، إضافة إلى التطبيقات الخاصة بعلوم الفضاء العسكرية بشقيها الهجومي والدفاعي[16] الأمر الذي يعضد من موارد الصحافة الألكترونية ويمنحها مواداً ذات قيمة عالية في حدثها وحداثتها.

رابعاً: الذكاء الصنعي في الصحافة الإلكترونية

يعرف الذكاء الصنعي على انه نظام علمي يتضمن طرق التصنيع والهندسة لما يطلق عليه بالبرمجيات الذكية وتجهيزاتها، بهدف بناء آلات تحاكي في عملها العقل البشري وتتصف باستقلالية المهام، وذلك عبر تطبيقات تجيب عن تساؤل رئيس مفاده: كيف يفكر الإنسان؟ وكيف يقوم بالأعمال؟ وكيف يفاضل بين البدائل لدى حل المشكلات؟، والعمل على الإفادة من إجابات هذه الأسئلة لتصميم البرمجيات التي تعمل على تقليد وتمثل العمليات العقلية الإنسانية[17].

إن توظيف الذكاء الصنعي في الصحافة الإلكترونية يعد من المستحدثات الإعلامية، وذلك لحداثة كل منهما، وتشير الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما أن الذكاء الصنعي في هذه الصحافة يوفر الإمكانات الآتية[18]:

1. تفريغ الصحفيين للمهام الأكثر تعقيداً من خلال إنجاز المهام والتقارير البسيطة والروتينية.
2. بناء وتقوية التعاون بين الصحفيين.

---

[15] Xiangzheng Deng et al., "Growth, Population and Industrialization, and Urban Land Expansion of China," *Journal of Urban Economics* 63, no. 1 (2008): 96–115.

[16] Samih al rawashdeh and Bassam Saleh, "Satellite Monitoring of Urban Spatial Growth in the Amman Area, Jordan," *Journal of Urban Planning and Development-Asce - J URBAN PLAN DEV-ASCE* 132 (December 1, 2006): 211, https://doi.org/10.1061/(ASCE)0733-9488(2006)132:4(211).

[17] عبد الله موسى and احمد حبيب بلال, الذكاء الاصطناعي (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر, 2019), 68.

[18] سامية حسين فهمي and سامية حسين, "نظم التحليل الموضوعي في البيئة الرقمية البنية التكوينية والوظيفية: إطار نظري", بحوث في علم المكتبات والمعلومات.258 :(2021) 27, no. 27

3. يتيح للصحفيين التدقيق في قدر كبير من المعلومات والبيانات المتاحة له بأقل وقت ممكن ودون الجهود التي كانت تبذل في الأشكال التقليدية.
4. توفير إمكانات التواصل الفعال مع المتلقي.
5. خلق أنواع جديدة من الصحافة كصحافة البيانات وصحافة الاستشعار عن بعد.

كما أن توظيف الذكاء الصنعي في الأشكال الإلكترونية من الصحافة من الممكن أن يحقق واحدة أو أكثر من الفوائد الآتية[19]:

1. زيادة مشاركة الجمهور في بناء النص الصحفي وتفاعله معه، مما يحقق النقلة في الدور من السلبية إلى التلقي الإيجابي.
2. زيادة معدلات كفاءة العمل الصحفي، وذلك كون انشغال الصحفيين في التخطيط والتنفيذ للمهام الورقية والروتينية يأخذ مقداراً كبيراً من جهدهم ووقتهم، وبتوظيف الذكاء الصنعي يتم تجاوز هذه الإشكالية وتوفير المساحة اللازمة للصحفيين للإبداع في العمل.
3. زيادة كفاءة الإعلانات، فالذكاء الصنعي يمكن الصحفي من محاكاة رغبات المستهلك واحتياجاته بصورة كبيرة وفعالة، الأمر الذي يزيد من نجاح هذه الإعلانات في أداء مهامها، وهو ما يعود بمردود جيد على الصحيفة، إذ تعتمد الصحف على الإعلانات في تمويل أعمالها وضمان استمراريتها.
4. محاكاة سلوك الجمهور من خلال المادة الإعلامية الأمر الذي يرفع معدلات المتابعة ويؤدي إلى نفاذ المحتوى على أكبر قدر ممكن من الجمهور.
5. خفض التكاليف، سواء تكاليف الإعلانات أو تكاليف توظيف عناصر الإبراز الصحفي، مما يرفع مردودية العمل الصحفي ويؤدي إلى نجاحه.

خامساً: صحافة الاستشعار عن بعد

تعرف صحافة الاستشعار على أنها الصحافة التي يتم خلالها توظيف المستشعرات لجمع البيانات ثم تحليلها باستخدام مختلف الفنون الصحفية المعروفة[20]

إن مصطلح صحافة الاستشعار من التطبيقات الحديثة لعلوم الصحافة التي أفرزتها التطورات التقنية الحالية، وهو مقارب لحد كبير لمفهوم صحافة البيانات، إلا أن الفرق الجوهري الذي يكمن بين هذان النوعان من العمل الصحفي، أن صحافة البيانات تعتمد على المعلومات والبيانات التي تتوفر للصحفيين عبر الطرق والأساليب المختلفة المعروفة لجمع البيانات، إما صحافة الاستشعار فقوامها الأساس هي البيانات التي يولدها الصحفي بنفسه عبر تقنيات ومستشعرات خاصة.

---

[19] موسى ابراهيم صقر, "تأثير البيئة الرقمية والذكاء الاصطناعي على الصحافة الإلكترونية في مصر ",المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال 2021, no. 35 (2021): 389.

[20] Hien To, Gabriel Ghinita, and Cyrus Shahabi, *PrivGeoCrowd: A Toolbox for Studying Private Spatial Crowdsourcing*, *Proceedings - International Conference on Data Engineering*, vol. 2015, 2015, 12, https://doi.org/10.1109/ICDE.2015.7113387.

فصحافة الاستشعار وفق هذا المفهوم هي شكل خاص من صحافة البيانات يقوم على صناعة البيانات واكتشافها عبر تقنيات خاصة يستخدمها الصحفي، وتوظيفها ضمن المقالات الصحفية بحيث يكوّن بها رؤيا مستقبلية تنبؤية نحو الظاهرة أو الموضوع الذي يتم بثه أو نشره أو حتى دراسته[21].

سادساً: توظيف التقنيات الاستشعارية في الصحافة الإلكترونية

توظف تقنيات الاستشعار عن بعد في الصحافة الإلكترونية في مجالات عدة، وتسعى إلى اخذ حيز أكبر ونطاق أوسع في المستقبل القريب، لاسيما مع تنامي دور الرقمنة وتزايد الاقبال عليها في مجمل نواحي الحياة، ومع بروز دور البرمجة الطبية ومستشعرات الألم، والتحسس الوقودي، ومسببات الانفجارات، يأتي دور صحافة الاستشعار عند بعد ليمثل نمطاً جديداً واتجاهاً تنبئياً يدوّن العديد من الاحداث بصورة دقيقة وسباقة للحدث، وهذا ما يتشابه –إن جاز التعبير– مع مفهوم السبق الصحفي في الصحافة التقليدية، وعطفاً على ما سبق فإن صحافة الاستشعار عن بعد قد وجدت نفسها في المجالات الآتية:

1- توقع حدوث الزلازل

إن من أهم وظائف الصحافة هو تقدير الأخطار المحتملة وتبليغ وتحذير الجمهور منها لاتخاذ ما يلزم لتفاديها، ويتم ممارسة هذا الدور من خلال الصحافة الاستشعارية، حيث يتم ربط مستشعرات قراءة بيانات الزلازل بالصحف الرقمية، ولدى تحليل البيانات وتقدير خطر وقوع زلزال يتم صياغة خبر عاجل يبث للجمهور على صورة تحذيرات[22] ، وهذا ما يحقق إعلاما رقمياً سباقاً للحدث، ومنبهاً للخطر، وبذلك يكون هذا النوع من الصحافة مدخلا مهماً لقيمة الاتصال والاعلام ووظائفهما القيّمة.

2- تقدير مستوى التلوث

سواء تلوث الهواء أو تلوث التربة أو المياه وغيرها من مصادر التلوث، وذلك من خلال إيجاد منظومة تنقل بيانات معدلات التلوث إلى الصحافة الإلكترونية، وتحليلها، وفي المرحلة اللاحقة يتم بناء الخبر الاستشعاري المستند إلى هذه البيانات وتوجيهه للجمهور المستهدف، أو الجهات الحكومية والأهلية المعنية باتخاذ التدابير المناسبة للوقاية من تأثيرات التلوث الكارثية[23] .

الرصد الجوي

إن العلاقة بين الإعلام والرصد الجوي هي علاقة قديمة، تعود إلى القرن الماضي، إذ كانت وكالات الأنباء على مختلف أنواعها تبني اتصالاً مع مؤسسات الأرصاد الجوية لتقديم نشرة جوية

---

[21] Soam SK and Sastry Kalpana, "Identifying Strategic Issues and Prospective Approaches in Higher Agricultural Education System in India to Face Challenges of GATS," 2006, 22.

[22] صقر, "تأثير البيئة الرقمية والذكاء الاصطناعي على الصحافة الإلكترونية في مصر," 390.

[23] SK and Kalpana, "Identifying Strategic Issues and Prospective Approaches in Higher Agricultural Education System in India to Face Challenges of GATS," 23.

دورية للمتلقين، ومثل هذه النشرات لها أهمية خاصة بالنسبة للجمهور، وذلك كون العديد من القرارات الخاصة بهم تتخذ وفقها، سواء السفر أو التنزه أو الزراعة وغيرها.

وقد انتقل مفهوم الرصد الجوي إلى الصحافة الإلكترونية بشكل أكثر تطوراً، من خلال تطور نظام مستشعرات الرصد وتوفر التطبيقات التنبؤية التي تعطي قراءات واضحة ودقيقة للتغيرات الجوية وهذا ما نلحظه في نشرات الطقس، وفي بعض الاحيان في توقعات الحدوث التي تصيب في كثير من الحلات[24]. والأمر بما ينسحب إلى بحوث الاستمطار وعلاقة صحافة الاستشعار بتغطيتها.

3- نسب الغبار في الجو

يعد هذا التطبيق من الحالات الخاصة لاستشعار التلوث، ويختص بالتلوث بالغبار والأتربة، ويرتبط ذلك بالصحة والسلامة العامة من جهة، وبالتحذير من أخطار التصحر من جهة أخرى، وهو ما يتحقق بالصحافة الاستشعارية وأدوات الذكاء الاصطناعي المطوّرة نحوها.

4- حركة المد والجذر

إن استشعار حركة المد والجذر ترتبط بتطبيقات الأقمار الصناعية وعلوم الفلك والفضاء، ومن أهم تطبيقاتها العملية التي تخص الجمهور هو حركة الإبحار والسفن، إضافة إلى اعتمادها بشكل كبير في الزراعة والري وهذا ما أوجدته صحافة الاستشعار عن بعد في متابعتها للأحداث المترتبة بهذا المضمار[25] .

5- مراقبة الطيور وهجرتها

هو شكل من أشكال الاستشعار البيئي عن طريق مستشعرات خاصة تراقب حركة الطيور وسفرها من منطقة حرارية إلى منطقة أخرى، ويمكن من خلال مراقبة هجرة الطيور استشعار التغيرات المناخية التي تحصل في البيئة من حولنا، وتعرف المخاطر التي تحيط بالبيئة بصورة عامة ورصد ذلك بأساليب صحفية متعددة[26] .

6- حركة المرور

من خلال استشعار أسباب الازدحام وتزويد المواطنين بتقارير عاجلة لتجنبها، وهذا ما تعمل عليها الأقمار الاصطناعية وتربطه بالـ GPS وتلاحقه البرامج والتطبيقات التي تستشعر وتومض إلى المستخدم عبر قنوات اتصالية مختلفة.

---

[24] صقر, "تأثير البيئة الرقمية والذكاء الاصطناعي على الصحافة الإلكترونية في مصر," 391.

[25] SK and Kalpana, "Identifying Strategic Issues and Prospective Approaches in Higher Agricultural Education System in India to Face Challenges of GATS," 24.

[26] SK and Kalpana, 24,25.

7- التنبؤ الصحي

وذلك من خلال استقراء مؤشرات انتشار الفيروسات والأوبئة والأمراض، وصياغة التقارير الصحفية التي تساعد المتلقي على تجنب الإصابة والأمراض والعدوى والابتعاد عن البؤر التي تحمل تهديدات وبائية مرتفعة، وتحديد المناطق الأكثر تضرراً للعمل على إغاثتها، لا سيما مع تهديدات الحروب الهيدروجينية وتزايد حروب الفيروسات، واتساع رقعة البرمجة الطبية، وهذا يتماشى مع الدور الذي تمثله الصحافة الاستشعارية في رصد ومتابعة الاحداث المتعلقة بهذه الشؤون.

الخلاصة

تمثل تقنيات الاستشعار عن بعد إحدى المستحدثات العلمية التي أفرزتها الثورة المعرفية، وأخذت مكانة هذه التقنيات بالارتقاء من خلال تطبيقاتها العملية في الحياة الإنسانية، ولكون الإعلام أكثر القطاعات المجتمعية تأثراً بالتطور ونهضة الاتصالات والتقدم العلمي؛ تولدت أشكالاً جديدة من الإعلام جراء ذلك، وفي مقدمها الصحافة الإلكترونية.

إن التوافق العلمي والبنيوي الحاصل بين الإعلام الإلكتروني ومتطلبات الاستشعار عن بعد جعلها تتحول إلى نوع من الصحافة يحمل أبعاداً استقرائية مستقبلية، وقد انعكست تطبيقاتها على الحياة اليومية من خلال التنبيه بالأخطار التي من الممكن أن نتعرض لها كالزلازل والبراكين والتلوث وغيرها، وهذا هو المنحى الجديد الذي بدأت تحققه الصحافة الرقمية وتوظيفها لأدوات الذكاء الصنعي والمستشعرات، وما سيتطور اليه الاتصال الرقمي في المستقبل القريب.

المراجع:

Aggarwal, Shefali, and Dehra Dun. "PRINCIPLES OF REMOTE SENSING." In *Satellite Remote Sensing and GIS Applications in Agricultural Meteorology*, edited by M.V.K. Sivakumar, P.S. Roy, K. Harmsen, and S.K. Saha, 23–38. Switzerland: World Meteorological Organisation, 2003. https://api.semanticscholar.org/CorpusID:15596878.

Deng, Xiangzheng, Jikun Huang, Scott Rozelle, and Emi Uchida. "Growth, Population and Industrialization, and Urban Land Expansion of China." *Journal of Urban Economics* 63, no. 1 (2008): 96–115.

Hall, Ola. "Remote Sensing in Social Science Research." *The Open Remote Sensing Journal* 3, no. 1 (2010).

Mårtensson, Ulrik. "Introduction to Remote Sensing and Geographical Information Systems," 2011.

NASA. "What Is Remote Sensing?" NASA's Applied Remote Sensing, 2023. https://appliedsciences.nasa.gov/sites/default/files/2024-03/McCartney_SXSW_edited_SC.pdf.

Qiu, Fang, Kevin L Woller, and Ronald Briggs. "Modeling Urban Population Growth from Remotely Sensed Imagery and TIGER GIS Road Data." *Photogrammetric Engineering & Remote Sensing* 69, no. 9 (2003): 1031–42.

rawashdeh, Samih al, and Bassam Saleh. "Satellite Monitoring of Urban Spatial Growth in the Amman Area, Jordan." *Journal of Urban Planning and Development-Asce - J URBAN PLAN DEV-ASCE* 132 (December 1, 2006). https://doi.org/10.1061/(ASCE)0733-9488(2006)132:4(211).

Sensing, Canada Centre for Remote. "Fundamentals of Remote Sensing." Canada: Natural Resources Canada., 2020.

SK, Soam, and Sastry Kalpana. "Identifying Strategic Issues and Prospective Approaches in Higher Agricultural Education System in India to Face Challenges of GATS," 2006.

To, Hien, Gabriel Ghinita, and Cyrus Shahabi. *PrivGeoCrowd: A Toolbox for Studying Private Spatial Crowdsourcing*. *Proceedings - International Conference on Data Engineering*. Vol. 2015, 2015. https://doi.org/10.1109/ICDE.2015.7113387.

الرازي, محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. *مختار الصحاح*. Edited by الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية. مصر, 1873.

الربيعي, كرم فرج. *الكفاءة الاتصالية في صياغة عناوين الأخبار*. الأولى. عمان، الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع, 2014.

الله, دالي موسى، لعجال عطاء. "اتجاهات الصحفي المحترف نحو أشكال الكتابة عبر منصات التواصل الاجتماعي دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين في الجزائر." جامعة عمار الثلجي الجزائر., 2021.

المقدادي, كاظم. *الإعلام الدولي و الجديد و تصدع السلطة الرابعة*. الأولى. دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع, 2013.

الناجي, محمد محمود السالم. "تطور الصحافة العربية في ظل الإعلام الرقمي وتحدياتها المستقبلية." جامعة دمشق, 2020.

سعيد, محمد محمد يعقوب. "الاستشعار عن بعد." الإمارات: جامعة الإمارات العربية المتحدة, 2020.

صقر, موسى ابراهيم. "تأثير البيئة الرقمية والذكاء الاصطناعي على الصحافة الإلكترونية في مصر." *المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال* 96.2021–368 :(2021) 35 .no , .

فهمي, سامية حسين and ,سامية حسين. "نظم التحليل الموضوعي في البيئة الرقمية البنية التكوينية والوظيفية: إطار نظري." *بحوث في علم المكتبات والمعلومات* 27 , no. 27 (2021): 395–422.

مسلم, أحمد حسن. *التواصل الاجتماعي الطرق والأساليب*. الأولى. عمان، الأردن: دار معتز للنشر, 2015.

موسى, عبد الله and ,احمد حبيب بلال. *الذكاء الاصطناعى*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر, 2019.

توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مكافحة انتشار الأخبار المزيفة
Using AI to Combat the Spread of Fake News

مهيمن وهاب عبود
ماجستير صحافة واتصال جماهيري
العراق–بغداد

الملخص

يهدف البحث الى استكشاف ظاهرة انتشار الاخبار المضللة والمزيفة واليات التصدي لها، فقد أدى الانتشار المتزايد للمعلومات المضللة إلى اهتمام مضاعف للاستفادة من مميزات الذكاء الاصطناعي في مواجهة هذه الظاهرة. يقدم البحث تحليلا موضوعيا للفوائد المحتملة للكشف الآلي عن المعلومات المضللة من منظور علوم المعلومات. كما يغطي التحليل مجموعة من الأساليب ، بما في ذلك التحقق من البيانات والتحليل اللغوي وتحليل المشاعر وغيرها. كما يروم البحث إلى النظر في دمج الذكاء الاصطناعي في الصحافة والتاكيد على أهمية التعاون بين المجالات ذات الصلة لمكافحة انتشار المعلومات المضللة بشكل فعال.

Abstract

The research aims to explore the phenomenon of the spread of misleading and fake news and the mechanisms to combat it. The increasing spread of misleading information has led to increased interest in taking advantage of the features of artificial intelligence to combat this phenomenon. The research provides an objective analysis of the potential benefits of automated detection of misleading information from an information science perspective. The analysis also covers a range of methods, including data verification, linguistic analysis, sentiment analysis, and others. The research also aims to consider the integration of artificial intelligence into journalism and emphasize the importance of cooperation between relevant fields to effectively combat the spread of misleading information.

المقدمة

لقد أحدث عصر الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي ثورة في طريقة انتاج وتوزيع ومشاركة المحتوى واستقباله، ولكن لم يكن هذا المحتوى دقيقا وموثوقا بالضرورة. فقد أدى الاستخدام الواسع النطاق للإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي إلى زيادة كبيرة في انتشار المعلومات المضللة، التي اصبح بالامكان الوصول إليها بسهولة مع انتشارها بسرعة في البيئات الرقمية.

تُعرف المعلومات المضللة بأنها معلومات خاطئة أو غير دقيقة أو مضللة تم تصميمها وتقديمها والترويج لها للتسبب عمدا في ضرر عام [27]. فالمعلومات المضللة، المتخفية في شكل معلومات واقعية، تخلق فهما مشوها للواقع، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على المجتمع من خلال تشويه تصورات الناس لمختلف القضايا، من بينها المسائل السياسية. كما يمكن أن تؤثر المعلومات المضللة على مجالات مختلفة من خلال نشر معرفة خاطئة عن الواقع. على الرغم من أن ظاهرة المعلومات المضللة اكتسبت اهتماما كبيرا خلال الحملات الانتخابية الأمريكية لعام 2016 ، إلا أنها اتخذت بعدا جديدا منذ عام 2020. لا تشكل المعلومات المضللة تحديات أمام تمييز المعلومات الموثوقة فحسب، بل تقوض أيضا مصداقية الصحافة. إنه تمثل عقبة كبيرة أمام الصحافة كوسيلة لإنتاج المعرفة في المجتمع. ولم تؤد التطورات التكنولوجية، لا سيما في الذكاء الاصطناعي، إلى زيادة انتشار المعلومات المضللة فحسب، بل سهلت أيضا إنشائها وتوزيعها تلقائيا. وبالتالي، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في إنشاء المعلومات المضللة ونشرها يشكل تحديا كبيرا لموثوقية المعلومات، مما يجعل من الصعب بشكل متزايد التمييز بين الحقائق والأكاذيب [28].

وتسعى أنظمة الذكاء الاصطناعي جاهدة للحث على التفكير والتعلم والتخطيط والإبداع والعديد من القدرات الأخرى الشبيهة بالإنسان. يتم تصميم الخوارزميات ، التي تتكون من سلسلة من التعليمات أو العمليات ، لتحقيق أهداف محددة. اذ أكدت المساعي الحالية في تطوير أنظمة معينة لتحديد اللغة المضللة في المعلومات المضللة على تقنيات التصنيف التلقائي ومجموعة من الخوارزميات

[27] De Cock Buning, Madeleine. 2018. A Multi-Dimensional Approach to Disinformation: Report of the Independent High Level Group on Fake
News and Online Disinformation. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

[28] الحناكي ، الحارثي, م.،. (2023). واقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم من وجهة نظر معلمات الحاسب وتقنية المعلومات. مستقبل التربية العربية.

[29]. ومع ذلك، لم تكن هناك حلول لا تشوبها شائبة. فالبرمجة اللغوية العصبية، وهي حقل فرعي من الذكاء الاصطناعي، تمكن الآلات من فهم اللغة البشرية وتفسيرها وتكرارها. كما يشكل ذلك أحد التحديات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للكشف عن المعلومات المضللة المتمثلة بالمخاوف الاخلاقية. يمكن أن تتسلل التحيزات والأحكام المسبقة إلى هذه الأنظمة، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة. فضلا عن ذلك، تشكل الاعتبارات الأخلاقية عقبات أمام استخدام الذكاء الاصطناعي في الصحافة، بما في ذلك الافتقار إلى الرصد والشفافية واحتمال قمع الإبداع.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في الغور في ظاهرة البيانات والمعلومات المضللة في البيئة الرقمية، ومحاولة جادة لفهم عميق يتعلق بايجاد السبل الكفيلة بالتصدي لها والحد من انتشارها باستخدام احدث التقنيات والمتمثلة بتقنيات الذكاء الاصطناعي. وتتمثل تساؤلات الدراسة في الآتي:

1- ما هي المعلومات المضللة، وماهية أبعادها وتأثيراتها وطرق انتشارها

2- كيفية التصدي للمعلومات المضللة بطرق مدروسة وفعالة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى التعرف على اليات للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في مكافحة المعلومات المضللة، وينصب التركيز الرئيسي على التحقق الآلي من تلك البيانات والمعلومات وامكانية دمج مزايا تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصحافة لغرض تدعيم وظائفها المختلفة. وتشخيص الإمكانيات المتوافرة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لمكافحة المعلومات المضللة.

منهج الدراسة

ينتمي البحث الى الدراسات الوصفية، وجاء اختياره من منطلق ملاءمته لمشكلة واهداف الدراسة، حيث يعتمد على رصد وتحليل الظاهرة، كما تم اعتماد التحليل الموضوعي كمنهجية لهذه الدراسة لتوفير فهم سياقي للموضوع من منظور علوم المعلومات، وتمييزه عن الأساليب الأكثر انتشارا في

[29] Bhutani, Bhavika, Neha Rastogi, Priyanshu Sehgal, and Archana Purwar. 2019. Fake News Detection Using Sentiment Analysis. Paper
presented at the 2019 Twelfth International Conference on Contemporary Computing (IC3), Noida, India, August 8–10; pp. 1–5.

الأدبيات العلمية السابقة، والتي غالبا ما تركز على المجالات المتخصصة، اذ يسمح التحليل الموضوعي، كمنهج نوعي، بفهم شامل لإمكانات ظاهرة معينة من خلال جمع جوانب وبيانات متنوعة ، ويسهل استكشاف العلاقات بين المفاهيم والتفسيرات المختلفة [30].

لجمع المواد ذات الصلة حول الموضوع قيد البحث، جرى اختيار قواعد بيانات متعددة، بما في ذلك Web of Science و Google Scholar و IEEE Xplore لفهم الدراسات الحالية في مجال علوم الكمبيوتر، على الرغم من أن مراجعة الادبيات ركزت في المقام الأول على جمع الدراسات من منظور العلوم الاجتماعية. وللبحث عن المواد المتعلقة بالموضوع الذي تم دراسته ، تم استخدام كلمات رئيسية ، مثل "الذكاء الاصطناعي" و "المعلومات المضللة". ومع ذلك، نظرا لتنوع المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى ما يفهم على أنه معلومات مضللة في هذا السياق، تم أيضا تضمين كلمات رئيسية مثل "الأخبار المزيفة". وأجري تحليل البيانات بصورة منهجية، وشمل الإحالة المرجعية للأفكار المقدمة من مؤلفين مختلفين بشأن مواضيع فرعية محددة ضمن الموضوع الرئيسي واستخدام أساليب التحقق لضمان دقة المعلومات واتساقها. وتم الاستعانة بمصادر أجنبية متعددة لمحدودية المصادر العربية في هذا الاطار.

الدراسات السابقة:

في سياق المعلومات المضللة، يشير التحقق من صحة المعلومات إلى عملية التحقق من البيانات لتأكيد دقة البيانات القائمة على الحقائق. ولطالما كان التحقق من المعلومات جزءا من عمل الإنتاج الصحفي، ولكن مع ظهور المعلومات المضللة، أخذ الصحفيون على عاتقهم مسؤولية أكبر في تعميق ممارسة التحقق من المعلومات. ونتيجة لذلك، ظهرت العديد من وكالات التحقق من الاخبار والمعلومات، بعضها مرتبط بغرف الأخبار والبعض الآخر يعمل بشكل مستقل. منذ عام 2000 ، استمر عدد المشاريع المتعلقة بالتحقق من المعلومات في الزيادة [31]. لقد توسع الاهتمام مع إطلاق Factcheck.org في عام 2003 ، الذي أنشأه الصحفي بروكس جاكسون في الولايات المتحدة، مع التركيز على التحقق من التصريحات التي أدلى بها الشخصيات العامة.

[30] Alhojailan, Mohammed IIbrahim. 2012. Thematic analysis: A critical review of its process and evaluation. West east Journal of Social
Sciences 1: 39–47.

[31] Cazetta, Póvoa Cazetta. 2018. O Fact-Checking Luso-Brasileiro: Uma Análise dos Fact-Checkings Credenciados No Brasil e em Portugal pelo
International Fact-Checking Network. Porto: Faculdade de Letras da Universidade do Porto.

جادل روزنستيل [32]، في كتابه "الأخلاقيات الجديدة للصحافة: مبادئ للقرن الحادي والعشرين " (2013) ، بأن حركة التحقق من المعلومات نشأت بعد الانتخابات الأمريكية لعام 1988، عندما صنف كاتب العمود في واشنطن بوست، ديفيد برودر، تصريحات المرشحين في المناظرات على أنها "أكاذيب" و "غير مؤهلة" و "ديماغوجية" ، من بين صفات أخرى. أكد بعض المؤلفين أيضا أن المبادرة بدأت في عام 1982 ، خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، عندما بدأ الصحفيون الأمريكيون في تحدي التصريحات غير الدقيقة التي أدلى بها الرئيس خلال المؤتمرات الصحفية. ومع ذلك، كان في المقام الأول طعنا في تصريحات سياسي ولم يتبع منهجية منظمة، على عكس ممارسات التحقق من المعلومات الحالية. أدى انتشار المعلومات المضللة المدفوعة بالسياق الرقمي إلى تعزيز جهود التحقق من الاخبار بشكل كبير [33].

وتهدف مشاريع التحقق من المعلومات إلى استعادة مصداقية الصحافة من خلال الكشف عن الأخطاء والمعلومات غير الصحيحة المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي أو في خطابات الشخصيات العامة، فإن ما يجعل التحقق من البيانات ممارسة مهمة للصحافة في عصر ما بعد الحقيقة هو تركيزها على الشفافية والمصداقية. اذ يشير Canavilhas and Ferrari (2018) إلى أن العديد من الصحف الشهيرة، مثل واشنطن بوست ونيويورك تايمز ولوموند، قد استثمرت في تنسيقات التحقق من المعلومات ، مع كون الأمريكتين وأوروبا هما القارتان الأكثر تدقيقا للبيانات [34]. كما سلطت دراسة جريفز وتشيروبيني (2016) [35] . الضوء على نمو مواقع التحقق من المعلومات في جميع أنحاء أوروبا ، وإن كان ذلك بأشكال وتوجهات تنظيمية مختلفة، ولكن مع التزام مشترك بالتقييم العام للادعاءات التي قدمتها الجهات الفاعلة القوية، مثل السياسيين، وفي بعض الحالات المعلومات التي تنشرها وسائل الإعلام.

[32] Rosenstiel, Tom. 2013. The New Ethics of Journalism: Principles for the 21st Century. Thousand Oaks: CQ Press.

[33] do Nascimento, Flávia Lopes Sales. 2021. Entendendo o fact-checking como uma ferramenta para promoção de literacia mediática no
contexto luso brasileiro. E-Revista de Estudos Interculturais, 3.

[34] Canavilhas, João, and Pollyana Ferrari. 2018. Fact-checking: O jornalismo regressa às origens. Jornalismo em Tempo de Transformação:
Desafios de Produção e de Ação, 30–49.

[35] Graves, L., and F. Cherubini. 2016. The Rise of Fact-Checking Sites in Europe. Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism.

المحور الاول: الذكاء الاصطناعي وأتمتة التحقق من المعلومات المزيفة

لقد زاد الذكاء الاصطناعي من تكثيف عبء العمل هذا ، لا سيما بسبب انتشار الروبوتات التي تولد المعلومات المضللة وتنشرها عمدا [36]. نظرا للعديد من القيود المحيطة بالتحقق من المعلومات، مثل قيود الوقت والموارد ، تم اقتراح طرق جديدة تعتمد بشكل أساسي على الكشف التلقائي عن الأخبار المزيفة من خلال الأدوات الآلية لاكتشاف الأخبار المزيفة، مثل التعلم الآلي وعلى وجه التحديد نوع من خوارزمية التعلم الآلي، نماذج التعلم العميق، أصبحت مطلبا أساسيا.فقد ظهرت المقترحات الأولية لأتمتة التحقق من الحقائق عبر الإنترنت منذ ما يقرب من عقد من الزمان[37]. ومع ذلك، فإن الاهتمام بالبحث والتحقيق حول التحقق من الحقائق بمساعدة الذكاء الاصطناعي كان نتيجة انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة، بسبب الحجم الكبير من المعلومات الخاطئة التي تم نشرها حيث شهدت السنوات القليلة الماضية موجة من التمويل الإضافي الذي تم تخصيصه لمبادرات التحقق الآلي من البيانات التي من شأنها أن تساعد الممارسين على عملية التحقق، وتصحيح محتوى الوسائط الاجتماعية [38].

كان أحد التحديات الأولى التي كان لا بد من التغلب عليها في البداية في التحقق الآلي من الحقائق هو نقص البيانات لتدريب النماذج. في عام 2017 ، بدأت المستودعات عبر الإنترنت التي تحتوي على كميات كبيرة من المعلومات في الظهور بسبب نمو مواقع التحقق من المعلومات[39]. في بداية هذه التطورات ، تم إنشاء قاعدة بيانات تتكون من 106 عمليات التحقق من الحقائق من Politifact ، أحد مواقع التحقق الرئيسية في الولايات المتحدة. وهكذا، حدثت قفزة كبيرة في منتصف عام 2017 مع جمع مجموعة من 12800 من Politifact ، ومنذ ذلك الحين ، نما حجم قواعد البيانات [40]. في حين أن إنشاء مستودعات معلومات واسعة النطاق كان يمثل

---

[36] Demartini, Gianluca, Stefano Mizzaro, and Damiano Spina. 2020. Human-in-the-loop Artificial Intelligence for Fighting Online
Misinformation: Challenges and Opportunities. IEEE Data Engineering Bulletin 43: 65–74.

[37] طاهر, ش., & أحمد, د.م. (2022). دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين المختصين في اقليم كوردستان/ العراق. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences .

[38] Kertysova, Katarina. 2018. Artificial intelligence and disinformation: How AI changes the way disinformation is produced, disseminated, and can be countered. Security and Human Rights 29: 55–81

[39] العتيبي, ف.ب., البلوي, ع.ب., الحربي, م.ب., القحطاني, م.ب., & العريني, ح.ب. (2021). دور الذكاء الاصطناعي في تطوير الحوكمة في المؤسسات الحكومية "دراسة استطلاعية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات -غزة ". https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEB/issue/view/292.

[40] García-Marín, David, Carlos Elías, and Xosé Soengas-Pérez. 2022. Big data and disinformation: Algorithm mapping for fact checking
and artificial intelligence. In Total Journalism: Models, Techniques and Challenges. Cham: Springer International Publishing,
pp. 123–35

تحديا كبيرا في التحقق بمساعدة الذكاء الاصطناعي، فإن ضمان جودة البيانات أمر بالغ الأهمية بنفس القدر لتصميم حلول خوارزمية فعالة لمكافحة المعلومات المضللة. ويستطيع الذكاء الاصطناعي أتمتة عملية التحقق، خاصة من خلال التعلم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية والمجالات الفرعية الأخرى الذكاء الاصطناعي. هناك أيضا بدائل آلية أخرى للكشف عن المعلومات المضللة، والتي يمكن أن تكون جزءا من أنظمة التحقق من البيانات أو موجودة بشكل فردي. تتضمن هذه البدائل تحليل مصادر المعلومات والتحقق منها، ومراجعة الأدلة. ويمكن أن تكون مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام أنظمة التوصية القائمة على الذكاء الاصطناعي أمرا حاسما في التخفيف من انتشار المعلومات المضللة.

المحور الثاني: كشف المعلومات المضللة عبر تحليل اللغة

يمكن أن يشمل التحقق الآلي من الحقائق تحليل النص الذي يقوم به الذكاء الاصطناعي ، وهو أمر مفيد في تصنيف الأخبار على أنها صحيحة أو خاطئة. في هذه الحالات ، بالإضافة إلى الموارد القائمة على كلمة تكرارا وعلاقات الكلمات (الدلالية والنحوية) ، من الضروري أيضا وجود موارد بناء على كيفية قيام البشر بالتحقق من الحقائق. أي أن التصنيف الآلي للمعلومات يفحص السلوك البشري في عملية اكتشاف المعلومات المضللة يدويا [41].

ان عملية التحقق من الاخبار التي يجريها البشر، يتم النظر في العوامل السياقية، بما في ذلك الخلفية التاريخية والأفراد المعنيين والمواقع والتفاصيل الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالحدث. وبالتالي، عندما يتضمن الكشف الآلي عن المعلومات المضللة ، فإنه يكون أقرب إلى الدقة البشرية [42]. فإن التقنيات الآلية لها قيود في تقييم البيانات الفردية. كما تتفوق أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية في تحديد البيانات والتأكيدات البسيطة، لكنها تكافح مع العبارات والتأكيدات الأكثر تعقيدا. وينطبق الشئ نفسه على أشكال التعبير، التي يكون فيها السياق والثقافة ضروريين[43]. على الرغم من التقدم الكبير في تقنيات البرمجة اللغوية العصبية لتحليل النص الآلي، لا تزال هناك تحديات في فهم المفاهيم الإنسانية الأساسية، مثل السخرية أو التهكم. تكافح الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي حاليا لمعالجة المعلومات المضللة التي تعتمد على أشكال تعبير أكثر دقة تتجاوز

[41] Školkay, Andrej, and Juraj Filin. 2019. A comparison of fake news detecting and fact-checking AI based solutions. Studia Medioznawcze
4: 365–83.

[42] Kertysova, Katarina. 2018. Artificial intelligence and disinformation: How AI changes the way disinformation is produced, disseminated, and can be countered. Security and Human Righ

[43] البهيليل, ف.ع., & البهيليل, ن. (2023). دراسة تأثير مستوى المعيشة على جودة التحصيل العلمي لطلبة التعليم الجامعي باستخدام الذكاء الاصطناعي (الاستدلال الضبابي). Journal of Pure & Applied Sciences .

المحتوى الصريح. بالإضافة إلى ذلك ، تشكل الحواجز اللغوية والبيئات الثقافية / السياسية المحددة في كل بلد تحديات أكبر. يتمثل النهج الشائع لإدارة هذه التحديات في إشراك البشر في عملية تحليل النص، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتدريب على خوارزمية التعلم الآلي [44]. على سبيل المثال ، في مشروع تصنيف الأخبار المزيفة، يمكن للبشر وضع علامة على قصة إخبارية على أنها خاطئة أو صحيحة في المرحلة الأولى. بعد ذلك ، يمكن للبرنامج التعلم من هذه المؤشرات لتعيين الخصائص واتخاذ قرارات التصنيف بناء على الأنماط المحددة في الأخبار. يوفر هذا النهج ، الذي يشار إليه باسم التعلم شبه الخاضع للإشراف، إمكانية تعزيز دقة تحليل النص الآلي من خلال الجمع بين القدرة البشرية على فهم الفروق الدقيقة في اللغة مع كفاءة وقابلية التوسع في معالجة النصوص الآلية. في أنظمة التعلم الآلي، يؤثر تمثيل البيانات بشكل كبير على دقة النتائج، والمحتوى الذي يشاركه مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام في أشكال غير منظمة يجعل هذه العملية صعبة. لذلك ، تحتاج البيانات غير المهيكلة المستخرجة من الشبكات الاجتماعية إلى التحول إلى تنسيق منظم باستخدام طرق استخراج النصوص. يمكن تعريف مشكلة التنقيب عن النص على أنها استخراج معلومات ذات مغزى ومفيدة وغير معروفة سابقا من البيانات النصية.

المحور الثالث: كشف الأخبار المضللة عبر تحليل المشاعر

تحليل المشاعر هو تقنية معالجة لغة طبيعية يمكن استخدامها أيضا للكشف عن المعلومات المضللة. على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي ليس معصوما عن الخطأ، خاصة في سياق تحليل المشاعر، فقد حدثت تحسينات كبيرة في هذا المجال لأن الجاذبية العاطفية في محتوى الأخبار المزيفة تختلف عن تلك الموجودة في الأخبار الحقيقية لأن الرسائل ذات الجاذبية العاطفية القوية يمكن أن تؤثر على كيفية استهلاك المحتوى ومعالجته ومشاركته من قبل المستهلكين [45]. في الأخبار المزيفة، عادة ما يكون جسم الأخبار أكثر تركيزا على مشاعر سلبية محددة، مثل الاشمئزاز والغضب، وأقل على المشاعر الإيجابية، مثل الفرح، وكذلك ما إذا كان يتم التعبير بقوة أو ضعف. تحدد التقنيات الحسابية خصائص المشاعر المشار إليها باسم القطبية، مما يسمح

[44] Školkay, Andrej, and Juraj Filin. 2019. A comparison of fake news detecting and fact-checking AI based solutions. Studia Medioznawcze
4: 365–83.
[45] Paschen, Jeannette. 2019. Investigating the emotional appeal of fake news using artificial intelligence and human contributions. Journal
of Product & Brand Management 29: 223–33.

بتصنيف المشاعر على أنها إيجابية أو سلبية أو محايدة. تحدد هذه التقنيات أيضا مشاعر معينة، مثل الحزن والغضب. بينما يتم تطبيق هذه التقنيات الحسابية لتحليل النص والصور في الأخبار أو المحتوى [46]، إلا أن استخدامها كان محدودا نسبيا في لغات معينة، من خلال تحليل المشاعر المرتبطة بالأخبار أو المحتوى وتحديد ما إذا كان هناك استقطاب عاطفي، يمكن تحديد مؤشرات على أن المحتوى خاطئ. وبالتالي، يمكن أن يكون تحليل المشاعر أداة مفيدة لاكتشاف الأخبار المزيفة، خاصة في الكشف الآلي عن الأخبار المزيفة. لذلك، فإن تحليل المشاعر، على الرغم من أنه يمكن أن توجد بشكل مستقل، لكنها أيضا أداة يمكن أن تكون جزءا من عملية التحقق الآلي من الحقائق.

بالنظر إلى أن غالبية المحتوى الشخصي الذي يشاركه المستخدمون على وسائل التواصل الاجتماعي يدور حول الآراء ، يشار إلى تحليل المشاعر أيضا باسم Opinion Mining، حيث يجب أن تلعب دورا في تحديد تخصيص الموارد بناء على المنشورات لأن الناس يعبرون عن مشاعرهم أو آرائهم حول الأخبار المزيفة من خلال منشورات وسائل التواصل الاجتماعي ، مثل الآراء المتشككة أو ردود الفعل المثيرة. كذلك إلى المشاعر كأحد الموارد التي يمكن استخراجها من النص لاكتشاف الأخبار المزيفة نظرا لأن المشاعر المتضاربة بين ناشري الأخبار يمكن أن تشير إلى احتمال كبير للأخبار المزيفة [47].

المحور الرابع: استخدام blockchain في الكشف الآلي عن الأخبار المضللة

بالإضافة إلى الذكاء الاصطناعي، هناك تقنية أخرى تمت مناقشتها على نطاق واسع في الأدبيات ويمكن أن تكون مفيدة في مكافحة المعلومات المضللة، خاصة عند استخدامها بالاقتران مع الذكاء الاصطناعي ، وهي blockchain. تم استخدام هذه التقنية للتحقق من صحة المعلومات وتجميع الأخبار. إنها تقنية لامركزية لحفظ السجلات تسمح بالتخزين الآمن والتحقق من صحة المعاملات لضمان عدم تغييرها. يمكن الاستفادة من هذه التكنولوجيا، للحفاظ على صحة الأخبار والمحتويات الأخرى عبر الإنترنت والتحقق منها [48].

---

[46] عبيد, م.ح. (2023). مستقبل العمل التلفزيوني في ظل تحديات الذكاء الاصطناعي دراسة استشرافية.ALBAHITH ALALAMI .

[47] Alonso, Miguel A., David Vilares, Carlos Gómez-Rodríguez, and Jesús Vilares. 2021. Sentiment analysis for fake news detection.
Electronics 10: 1348.

[48] Qayyum, Adnan, Junaid Qadir, Muhammad Umar Janjua, and Falak Sher. 2019. Using blockchain to rein in the new post-truth world
and check the spread of fake news. IT Professional 21: 16–24.

بالإضافة إلى ذلك ، يرى كثيرون أن تقنية blockchain ، كونها تقنية لامركزية، تعد بتحقيق الشفافية والثقة في الصحافة. ، وتمثل تقنية بديلا للتحقق من المحتوى المتداول على الإنترنت لأنه من خلالها يمكن لأدوات التكنولوجيا القائمة على blockchain تحديد ومقارنة المعلومات الخاطئة بالحقائق الحقيقية. كما تستخدم العديد من المبادرات لمكافحة المعلومات المضللة، بما في ذلك مشروع Fake Check، كما أجرت صحيفة نيويورك تايمز مشروعا لتوفير بيانات وصفية عن المصدر حول الأخبار باستخدام تقنية blockchain لتتبع نشر الأخبار عبر الإنترنت وتوفير المعلومات السياقية لقراء الأخبار [49].

كما يمكن أن يكون هذا النهج الأكثر فعالية لمكافحة انتشار الأخبار المزيفة على المدى الطويل. لذلك، من المهم والصعب تحديد وتسمية وتصنيف الخصائص البارزة والمختلفة للادوات المتنوعة، مع العمل على تطوير تقنيات التدخل والتحقق بوتيرة مستمرة.

الاستنتاجات والخاتمة

منذ الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016، كان هناك اهتمام متزايد بالبحث في استخدام التقنيات الجديدة ، لا سيما تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على أتمتة عمليات التحقق من الاخبار. وفي منتصف عام 2017 ، بدأت المستودعات الرقمية عبر الإنترنت التي تحتوي على كميات كبيرة من المعلومات في الظهور ، مما أدى إلى معالجة التحدي الأولي المتمثل في ندرة البيانات بشكل فعال لتدريب نماذج التحقق الآلي من المعلومات المضللة. وبالإضافة إلى كمية البيانات، يعد ضمان جودة البيانات المستخدمة أمرا بالغ الأهمية لتصميم حلول خوارزمية فعالة لمكافحة المعلومات المضللة. في الوقت الحالي ، يتمثل الهدف الرئيسي لجهود التحقق من دقة المعلومات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أثبتت تقنيات الذكاء الاصطناعي فائدتها في أتمتة عملية التحقق، لا سيما من خلال التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية وغيرها من الحقول الفرعية الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى التحقق الآلي، والذي قد يتضمن أيضا تحليل اللغة وتحليل المشاعر، وتتطلب مكافحة المعلومات المضللة نهجا متعدد الأوجه لا يتضمن فقط استخدام الذكاء الاصطناعي والأدوات التكنولوجية الأخرى ولكن أيضا التحقق البشري. وفيما يتعلق بالتقنيات الأخرى، على الرغم من أن هذه الدراسة ركزت بشكل أساسي على الذكاء الاصطناعي ، تجدر الإشارة إلى أن الجمع بين تقنيات الذكاء الاصطناعي و blockchain يؤدي إلى نظام أكثر

[49] Shae, Zonyin, and J. Tsai. 2019. AI blockchain platform for trusting news. Paper presented at the 2019 IEEE 39th International
Conference on Distributed Computing Systems (ICDCS), Dallas, TX, USA, July 7–10; pp. 1610–19.

كفاءة لمكافحة المعلومات المضللة. فيمكن للذكاء الاصطناعي تحليل الأخبار وتصنيفها في الوقت الفعلي من خلال مقارنتها بالمعلومات المخزنة على، مما يوفر ضمان عملية التحقق. لذلك، من المهم الاقرار بأن الكشف الآلي عن المعلومات المضللة ليس سوى جزء من الحل ويجب استكماله بنهج أخرى يأخذ في الاعتبار الطبيعة المعقدة للمعلومات المضللة. علاوة على ذلك، يجب معالجة المخاوف الأخلاقية المحيطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الكشف عن المعلومات المضللة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالخصوصية والشفافية والمساءلة. يجب أن يسترشد أي استخدام الذكاء الاصطناعي في الكشف عن المعلومات المضللة بالمبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية الأساسية. تعد الجهود المبذولة لمكافحة المعلومات المضللة أمرا بالغ الأهمية لاستعادة مصداقية الصحافة، ولكن لا تزال هناك فجوة بين استخدامات الذكاء الاصطناعي والصحافة. على الرغم من استخدام الذكاء الاصطناعي لأتمتة المهام وجمع البيانات للأخبار، لا تزال هناك تحديات أخلاقية وحواجز مالية يجب معالجتها لدمج الذكاء الاصطناعي بشكل كامل في الصحافة. وبالتالي، من الأهمية بمكان التأكيد على أهمية التنفيذ المسؤول والمدروس والاندماج المثمر بين التكنولوجيا والصحافة.

المراجع العربية

1. البهيليل, ف.ع., & البهيليل, ن. (2023). دراسة تأثير مستوى المعيشة على جودة التحصيل العلمي لطلبة التعليم الجامعي باستخدام الذكاء الاصطناعي (الاستدلال الضبابي). Journal of Pure & Applied Sciences.
2. الحناكي ، الحارثي, م.، (2023). واقع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم من وجهة نظر معلمات الحاسب وتقنية المعلومات. مستقبل التربية العربية.
3. طاهر, ش., & أحمد, د.م. (2022). دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين المختصين في اقليم كوردستان/ العراق. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences.
4. عبيد, م.ح. (2023). مستقبل العمل التلفزيوني في ظل تحديات الذكاء الاصطناعي دراسة استشرافية. ALBAHITH ALALAMI.

5. العتيبي, ف.ب., البلوي, ع.ب., الحربي, م.ب., القحطاني, م.ب., & العريني, ح.ب. (2021). دور الذكاء الاصطناعي في تطوير الحوكمة في المؤسسات الحكومية "دراسة استطلاعية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات –غزة". https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEB/issue/view/292.

المراجع الأجنبية

1. Alhojailan, Mohammed IIbrahim. 2012. Thematic analysis: A critical review of its process and evaluation. West east Journal of Social
2. Alonso, Miguel A., David Vilares, Carlos Gómez-Rodríguez, and Jesús Vilares. 2021. Sentiment analysis for fake news detection.
3. and artificial intelligence. In Total Journalism: Models, Techniques and Challenges. Cham: Springer International Publishing,
4. and check the spread of fake news. IT Professional 21: 16–24.
5. Bhutani, Bhavika, Neha Rastogi, Priyanshu Sehgal, and Archana Purwar. 2019. Fake News Detection Using Sentiment Analysis. Paper
6. Canavilhas, João, and Pollyana Ferrari. 2018. Fact-checking: O jornalismo regressa às origens. Jornalismo em Tempo de Transformação:
7. Cazetta, Póvoa Cazetta. 2018. O Fact-Checking Luso-Brasileiro: Uma Análise dos Fact-Checkings Credenciados No Brasil e em Portugal pelo
8. Conference on Distributed Computing Systems (ICDCS), Dallas, TX, USA, July 7–10; pp. 1610–19.
9. contexto luso brasileiro. E-Revista de Estudos Interculturais, 3.
10. De Cock Buning, Madeleine. 2018. A Multi-Dimensional Approach to Disinformation: Report of the Independent High Level Group on Fake
11. Demartini, Gianluca, Stefano Mizzaro, and Damiano Spina. 2020. Human-in-the-loop Artificial Intelligence for Fighting Online
12. Desafios de Produção e de Ação, 30–49.
13. do Nascimento, Flávia Lopes Sales. 2021. Entendendo o fact-checking como uma ferramenta para promoção de literacia mediática no
14. Electronics 10: 1348.
15. García-Marín, David, Carlos Elías, and Xosé Soengas-Pérez. 2022. Big data and disinformation: Algorithm mapping for fact checking
16. Graves, L., and F. Cherubini. 2016. The Rise of Fact-Checking Sites in Europe. Oxford: Reuters Institute for the Study of Journalism.

17. International Fact-Checking Network. Porto: Faculdade de Letras da Universidade do Porto.

18. Kertysova, Katarina. 2018. Artificial intelligence and disinformation: How AI changes the way disinformation is produced, dissemi nated, and can be countered. Security and Human Rights 29: 55–81

19. Kertysova, Katarina. 2018. Artificial intelligence and disinformation: How AI changes the way disinformation is produced, dissemi nated, and can be countered. Security and Human Righ

20. Misinformation: Challenges and Opportunities. IEEE Data Engineering Bulletin 43: 65–74.

21. News and Online Disinformation. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

22. of Product & Brand Management 29: 223–33.

23. Paschen, Jeannette. 2019. Investigating the emotional appeal of fake news using artificial intelligence and human contributions. Journal

24. pp. 123–35

25. presented at the 2019 Twelfth International Conference on Contemporary Computing (IC3), Noida, India, August 8–10; pp. 1–5.

26. Qayyum, Adnan, Junaid Qadir, Muhammad Umar Janjua, and Falak Sher. 2019. Using blockchain to rein in the new post-truth world

27. Rosenstiel, Tom. 2013. The New Ethics of Journalism: Principles for the 21st Century. Thousand Oaks: CQ Press.

28. Sciences 1: 39–47.

29. Shae, Zonyin, and J. Tsai. 2019. AI blockchain platform for trusting news. Paper presented at the 2019 IEEE 39th International

30. Školkay, Andrej, and Juraj Filin. 2019. A comparison of fake news detecting and fact-checking AI based solutions. Studia Medioznawcze

31. Školkay, Andrej, and Juraj Filin. 2019. A comparison of fake news detecting and fact-checking AI based solutions. Studia Medioznawcze

المسؤولية المدنية للصحفي

Civil liability of the journalist

د. كريمة الصديقي

باحثة بكلية اللغات والآداب والفنون-جامعة ابن طفيل-القنيطرة

د. محمد هموش – د. طارق البختي

جامعة ابن طفيل – القنيطرة

ملخص:

باعتبار الصحافة أداة للتعبير عن الرأي العام الذي لا يهمه سوى الحصول على المعرفة، كان من الأجدر التسليم بحرية الإنسان في التفكير وإبداء الرأي والنقد، غير أن مبدأ حرية الصحافة ينطوي من حيث تطبيقاته على مشكلة ليس من السهل حلها وهذا حتى بالنسبة للأنظمة الديمقراطية التي تنص صراحة على حرية التعبير في دساتيرها، وهذا بسبب صعوبة الموازنة بين مختلف الحقوق والحريات الفردية والجماعية الأخرى الأساسية وضروريات الحياة الجماعية والواجبات المفروضة على كل فرد بألا يسيء استعمال الحق في الحرية ليؤذي به غيره.

إن المسؤولية المدنية للصحفي تعد من أهم المشكلات القانونية، وذلك لارتباطها بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، فالانتشار الواسع للصحف له أثر على الرأي العام مما قد ينتج عنه تضارب بين مصلحتين متعارضتين يصعب التوفيق بينهما، وهما حق الجمهور في الإعلام وحق الشخص في عدم التعرض لحقوقه الشخصية، لأن التعرض لهذه الأخيرة قد تثري المسؤولية المدنية للصحفي، إذا عد خطأ الصحفي مسببا لها.

الكلمات المفاتيح: حرية الصحافة، المسؤولية المدنية للصحفي، حرية الرأي والتعبير، الخطأ، الضرر، العلاقة السببية، آثار المسؤولية المدنية للصحفي

Abstract:

As a tool for expressing public opinion that is only interested in obtaining knowledge, it would have been better to recognize the human freedom of thought, opinion and criticism, but the principle of freedom of the press in terms of its applications involves a problem that is not easy to solve, even for democracies that explicitly provide for freedom of expression in their constitutions, and this is because of the difficulty of balancing the various other fundamental individual and collective rights and freedoms with the necessities of collective life and the duties imposed on each individual not to offend. Using the right to liberty to harm others..

The civil responsibility of the journalist is one of the most important legal problems,

due to its link to social and economic life, as the wide spread of newspapers has an impact on public opinion, which may result in a conflict between two conflicting interests that are difficult to reconcile, namely the public's right to media and the right of the person not to be exposed to his personal rights, because exposure to the latter may enrich the civil responsibility of the journalist, if the journalist's mistake is considered a cause for it.

Keywords: freedom of the press, civil liability of the journalist, freedom of opinion and expression, error, damage, causation, effects of civil liability of the journalist.

مقدمة:

ترتبط حرية الصحافة ارتباطا وثيقا بحرية الصحافيين، فكلما أحيطت حريتهم بضمانات وتمت كفالة حقوقهم ازدادت قدرتهم أن يكونوا ممثلين حقيقيين، يقومون بدورهم في الحصول على المعلومات ومن ثم نشرها لصالح الجماهير لتحقيق حقها في المعرفة ليتجسد مفهوم ديمقراطية الاتصال.

ومن تم كان لابد من وضع إطار قانوني ينظم الممارسة الصحفية في إطار احترام الحريات الأساسية الأخرى المقررة للإنسان ومنها حرية التعبير مراعاة للاختلاف والتباين في النظرة إليها. وباعتبار أن حرية الصحافة لها نطاق محظور فهي غير مطلقة والقيد الذي يحكمها احترام حقوق الغير والمبادئ الأخلاقية والأمن الجماعي والمصلحة العامة للمجتمع ومتى خرجت عن هذا النطاق ترتب عليها مسؤولية أخلاقية أولا وجزائية ثانيا.

والمشرع المغربي سعيا منه لتحقيق التوازن بين حرية الصحافة من جهة، وبين تقرير مسؤوليتها من جهة ثانية، قد جرم بعض الممارسات والأفعال وحدد لها عقوبات حماية لمجموعة من المصالح والحقوق. خاصة مع ارتفاع حدة الجدل في الآونة الأخيرة حول الأخلاق المهنية للصحافة، وحدود النقد المباح الذي يمارسه الصحفي حينما يتعلق الأمر بأعراض المواطنين، وسمعة الأفراد والعائلات، ونشر الإجراءات القضائية الماسة بسرية البحث والتحري قبل المحاكمة أو الماسة بسرية الجلسات، وهو ما يؤدي إلى تعريض سمعة العديد من المواطنين للاعتداء من قبل الصحفيين، وخاصة منهم أولئك الذين يستعملون حريتي التعبير والرأي بصورة سلبية، فينساق الصحفي وراء جلب الأرباح عبر إثارة المشاعر واختلاق الأخبار الكاذبة والمزيفة، فيكون الضحية هو المواطن إما مستهدفا من المقال الصحفي بإهانة أو قذف أو سب أو تشهير، أو من خلال حرمانه من حقه في تلقي الخبر الصادق.

وتبرز أهمية الدراسة في نطاق المسؤولية المدنية للصحفي أهمية كبيرة في وقتنا الحاضر، كونها تتعلق بمصالح الأفراد ومصالح الدولة ولأن العمل الصحفي والأخبار الصحفية ينتج عنه اضرار

جسيمة تضر بالمجتمع والذي بدوره يبرز موضوع هذا الجزء من البحث الذي يعنى بجميع العاملين في سلك الصحافة فضلا عن دور النشر. وبيان المسؤولية المدنية عن أعمال الصحفي ضمن نطاق العمل الصحفي ودارسة اركان المسؤولية المدنية للصحفي.

فالحق في التعبير ينتهي عندما يساء استعماله، فإذا كان للصحفي نشر ما يحصل عليه من أنباء أو معلومات، فهذا ليس بالفعل المباح على إطلاقه، إنما هو محدد بضوابط منظمة له. فحرية الصحفي لا تتعدى حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص، ومن ثمة فإنه يلتزم أن يكون النشر لمعلومات صحيحة وفق المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام الحياة الخاصة للأفراد وعدم الاعتداء على سمعتهم أو خرق قواعد القانون، فمن الأهمية بمكان بيان الحدود الفاصلة بين الحق في النقد والأفعال التي تثري المسؤولية، لأن الصحافة تعتبر من أخطر المهن تأثيرا بالمجتمع، وهو ما يعين أن العمل الصحفي قد يرتب أضرارا جسيمة على الأفراد أو مصالحهم المشتركة[50].

وتتمثل أهمية الموضوع في أن الصحافة تعتبر من أخطر المهن تأثيرا، وبالتالي فهي تؤثر بالمجتمع وهو ما يعني أن عمل الصحفي قد يرتب أضرارا جسيمة على الأفراد والدولة على حد سواء. فالإشكاليات التي تثيرها المسؤولية المدنية وارتباطها بالمسؤولية الجنائية في أغلب الأحيان مما يجعلنا تناول الموضوع من خلال الإشكالية الرئيسية المتمثلة في أهمية القواعد العامة للمسؤولية المدنية للصحفي، وتوضيح الآثار المترتبة عليها وذلك من خلال محورين:

المحور الأول: القواعد العامة للمسؤولية المدنية للصحفي

المحور الثاني: الآثار المترتبة عن المسؤولية المدنية للصحفي

المحور الأول: القواعد العامة للمسؤولية المدنية للصحفي

أثار تحديد طبيعة ونوع المسؤولية الخاصة بالصحفيين المهنيين نقاشا واسع النطاق منذ زمن بعيد، فقد كان من غير الميسور إخضاع الصحفيين لنفس القواعد المتعلقة بمسؤولية الأشخاص العاديين، بما تعنيه من إمكانية المتضرر في مساءلة مسبب الضرر عن كل خطأ يرتكبه، أيا كانت درجته ومرتبته في سلم تدرج الأخطاء، نظرا لما تتميز به مهنة الصحفي من طابع خاص يجعل لها نطاقا منفردا سواء فيما يتعلق بنوع العمل المؤدى ونتائجه المباشرة، أو فيما يتعلق بحق الأشخاص في المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن انتهاك حياتهم الشخصية، حيث أن هذا الطابع الخاص للمسؤولية المدنية يفرض أمرين متناقضين: الحق في الإعلام، وحرية الرأي والتعبير لضمان أداء

---

[50]- بوعروج خولة، **"المسؤولية المدنية للصحفي"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع العقود والمسؤولية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2016-2017، ص 3.

عمل جيد دون قيد وبالتالي التخفيف من المسؤولية والاستفادة من الامتياز الصحفي، والأمر الثاني يتعلق بالحق في حماية الحياة الخاصة للأشخاص، وعدم التدخل فيها من طرف أي شخص كان، وبالتالي مساءلة الصحفي عن هذا التدخل[51].

وتتحقق المسؤولية المدنية للصحفي عن انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص في التشهير بهم والمس بسمعتهم أو المساس بالحق في الصورة في حقهم، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال أركان المسؤولية المدنية للصحفي ونطاقها.

فالمسؤولية المدنية للصحفي تخضع للقواعد العامة المنصوص عليها في الفصل 77 من قانون الالتزامات والعقود التي تنص على: "كل فعل ارتكبه الأنسان عن بينة واختيار ومن غير أن يسمح به القانون، فأحدث ضررا ماديا أو معنويا للغير، ألزم مرتكبه بتعويض هذا الضرر إذا ثبت أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول هذا الفعل"[52]. وبالتالي ضرورة توافر ثلاثة شروط أساسية وهي ارتكاب الخطأ الذي يجب أن ينتج عنه ضرر يصيب شخص ما وقيام علاقة سببية بين الخطأ والضرر.

أولا: الخطأ الصحفي

إن تحديد مفهوم الخطأ في نطاق المسؤولية المدنية من أدق المسائل، وذلك لاختلاف الفقهاء بصدده، وما إذا كان يعتبر ركنا من أركان المسؤولية المدنية أو لا، بحيث لا يمكن تصور قيام المسؤولية بمعزل عنه، كما أن تعدد صوره ومظاهره وصعوبة تحديد نطاقه يشكل عقبة في تحديد مفهومه. فالخطأ ركن جوهري من أركان المسؤولية المدنية، وخاصة تلك التي تنشأ عن الفعل الشخصي سواء كانت المسؤولية عقدية أم تقصيرية، وأن المسؤولية التي لا تقيم وزنا للخطأ ليست إلا حالة خاصة لا يمكن الأخذ بها ما لم يوجد نص قانوني يجيز الأخذ بها[53].

ويميز الفقه بين الخطأ العادي والخطأ المهني، فالخطأ يكون عاديا عندما يخالف المهني قواعد الحيطة والحرص المفروضة على الكافة، بحيث لا تنطوي على المخالفة على إخلال بأصول فنية أو قواعد مهنية، أي هو الخطأ الذي يقع بمجانبة الواجب العام من العناية التي يلزم بها كل مهني خارج مهنته أو داخلها مع انعدام علاقته بأصول المهنة أما الخطأ المهني فهو الخطأ المرتكب من شخص أثناء ممارسة مهنته، وينطوي على إخلال بالقواعد العلمية والفنية لتلك المهنة[54].

---

[51]- مصطفى السرغيني، **"المسؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة"**، بحث لنيل دبلوم الماستر، جامعة عبد المالك السعدي، الكلية المتعددة التخصصات-تطوان، السنة الجامعية 2015-2016، ص 18.

[52]- تنص المادة 163 من القانون المصري على ما يلي: "كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه التعويض".

[53]- حسن علي الذنون، **"المبسوط في المسؤولية المدنية، الجزء الثاني، الخطأ"**، 2001، ص 62.

[54]- محمد عبد الظاهر حسين، **"المسؤولية المدنية للمحامي العميل"**، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة سنة 1994، ص 364.

فالقانون الفرنسي يعتبر الخطأ ركنا من أركان المسؤولية المدنية عقدية كانت أم تقصيرية وفقا لنصوص صريحة وردت في هذا التشريع[55]. وفي القانون المدني المصري يعتبر الخطأ أساسا للالتزام بالتعويض سواء كان هذا الخطأ عمديا أم في صورة إهمال[56].

فالخطأ بصفة عامة هو انحراف عن السلوك المألوف للرجل العادي، والخطأ الصحفي غالبا ما يكون اعتداء على الشرف والسمعة، وليس من الضروري أن يكون الصحفي سيء النية، بل يكفي أن يكون أرعن متسرعا، وفي التسرع والرعونة انحراف عن السلوك المألوف للشخص العادي، وهذا خطأ موجب للمسؤولية، فالاعتداء على الشرف والسمعة يقع بطرق مختلفة[57].

ويضمن الدستور المغربي الحقوق الأساسية للإنسان كما هي متعارف عالميا، ومن أهم هذه الحقوق الحق في حرية التعبير، حيث نص بصفة صريحة في الفصل 25 على أن حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها، كما أكد هذا الحق في الفصل 28 حيث نص على : "أن حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، وللجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة، وهذا ما أكده الفصل الأول من قانون الصحافة والنشر لسنة 1958 كما تم تعديله وتغييره، وهو ما تم التأكيد عليه في المادة الثالثة من القانون الجديد رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

ويتماشى مفهوم التعسف في استعمال الحق مع تجاوز الصحفي لحريته، وحقه المؤطر قانونا، حيث يحيد عن المقاصد الاجتماعية لمبدأ حرية الصحافة، لا سيما إذا اقترن هذا التجاوز بسوء نية، أو نية الإضرار بالغير، وبالتالي تجب المسؤولية على الصحفي، وإن غابت نية الإضرار والتعاليق التي تسبب الأذى للغير، وتلحق في جميع الأحوال ضررا به، ويذهب البعض إلى افتراض سوء النية دون حاجة إلى إثباتها. ويرجع سبب مؤاخذة الأشخاص على سلوكهم باعتبارهم متعسفين في استعمال السلطة التي خولها هذا الحق عبر الأغراض التي تجانب المصلحة العامة عند استعمال الحق بغرض الانتقام من الشخص المقذوف، أو بغرض تحقيق نفع شخصي بعيد عن المنفعة العامة، أو لغرض سياسي، أو الأغراض التي تجانب مبدأ تخصيص الأهداف الصحفية[58].

وينطلق الخطأ الصحفي من مجرد فكرة لا تشكل محلا للمسؤولية المدنية، إلا أن هذه الفكرة قد تتحول عبر عملية النشر، أو ما يصطلح عليه بالعلانية إلى فعل يسبب ضررا للغير وبالتالي يحقق المسؤولية[59].

---

[55]- المواد 1147، 1148 الخاصة بالمسؤولية العقدية، والمواد 1382 و1383 من القانون المدني الفرنسي الخاصة بالمسؤولية التقصيرية.
- المادة 163 من القانون المدني المصري.[56]

[57]- عبد الرزاق السنهوري، **"الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام"**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص 725.

[58]- حسين عامر، **"التعسف في استعمال الحق وإلغاء العقود"**، مطبعة مصر 1960، الطبعة الأولى، ص 149.

[59]- مصطفى السرغيني، **"المسؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة"**، مرجع سابق، ص 26.

والمشرع المغربي لم يضع تعريفا عاما وشاملا للعلانية، وإنما اقتصر على تعداد مجموعة من وسائل تحققها على سبيل المثال لا الحصر من خلال المادة 71 من القانون 13.88 المتعلق بالصحافة والنشر، عكس ما كان عليه الحال في ظهير 15 نوفمبر 1958[60]، حيث كان تعداد هذه الوسائل على سبيل الحصر، حيث يمكن أن ترتكب جرائم الصحافة والنشر بواسطة الخطب والصياح والتهديدات في الأماكن العمومية أو بواسطة المكتوبات والمطبوعات الموزعة أو المعروضة في الأماكن العمومية أو الملصقات أو بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية أو البصرية أو الإلكترونية.

فإذا تم نشر أي خبر يتعلق بالحياة الخاص لفرد ما دون رضاه، فإن هذا الخبر يتحقق معه الخطأ بمجرد نشر الخبر أو المقال. ولا ينتفي هذا الخبر لمجرد أن وقائع الحياة الخاصة التي نشرها الصحفي قد نشرت من قبل، سواء برضا صاحبها أو بدون رضاه، لأن من يكشف خصوصيات الآخرين يعتبر قد ارتكب خطأ لاعتدائه على الحق في الخصوصية[61].

ثانيا: الضرر الصحفي

لا يكفي لقيام المسؤولية التقصيرية للصحفي وقوع الخطأ، بل لا بد أن يترتب عن هذا الخطأ ضرر، وإلا انتفت مصلحة المدعي في ممارسة دعوى المسؤولية، لذا علق المشرع المغربي في الفصلين 77 و78 من قانون الالتزامات والعقود تحقق مسؤولية مرتكب العمل الدال على وقوع ضرر للغير، وعليه إذا ما انتفى الضرر انتفت معه المسؤولية، ولو كان الخطأ مؤكدا[62].

الضرر وفق ما استقر عليه غالبية الفقهاء في القانون المدني هو الأذى الذي يصيب الشخص من جراء المساس بحق من حقوقه، أو بمصلحة مشروعة له[63]. وقد عرف المشرع المغربي الضرر في الفصل 98 من قانون الالتزامات والعقود حيث نص على أن "الضرر في الجرائم وشبه الجرائم، هو الخسارة التي لحقت المدعي فعلا والمصروفات الضرورية التي اضطر أو سيضطر إلى إنفاقها لإصلاح نتائج الفعل الذي ارتكب إضرارا من الفقه اكتفى باعتباره ركنا أساسيا في المسؤولية المدنية فقط. ويجب على المحكمة أن تقدر الأضرار بكيفية مختلفة حسبما تكون ناتجة عن خطأ المدين أو عن تدليسه".

فركن الضرر يعتبر وبحق روح المسؤولية المدنية والعنصر الأساسي فيها، ويعد ثبوته أمرا لازما لقيامها ولإمكان المطالبة بالتعويض، فإذا لم يثبت فلا محل للبحث في المسؤولية. ذلك لأن التعويض

---

[60]- الفصل 38 من ظهير 15 نوفمبر 1958.

[61]- **Edmond Noel Martin, « L'option entre la responsabilité contractuelle et la responsabilité délictuelle »,** Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1957.

[62]- مامون الكزبري، **"نظرية الالتزامات على ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي"**، الجزء الأول، 1998، ص 395.

[63]- حسن علي النون، **"النظرية العامة للالتزامات-مصادر الالتزام، أحكام الالتزام، إثبات الالتزام"**، دار الحرية للطباعة بغداد، 1976، ص 226.

لا يكون إلا عن ضرر أصاب طالبه، كما أن مدعي المسؤولية لا تكون له مصلحة في الدعوى إلا إذا كان قد لحقه ضرر، لذلك فقد قيل بأن الضرر هو الشرارة الأولى التي ينبعث منها التفكير في مساءلة محدث الضرر[64].

يمكن أن ينشأ عن الخطأ الصحفي ضررا ماديا يتمثل بالإخلال بحق للمضرور ذي قيمة مالية[65]، فكل تعد على حق من الحقوق المتصلة بشخص الإنسان إذا كان يترتب عليه خسارة مالية يعتبر من قبيل الضرر المادي، كما يمكن أن ينتج عن الخطأ الصحفي ضررا معنويا يصيب المتضرر في شرفه أو كرامته أو سمعته ومكانته الاجتماعية.

وهناك الضرر المادي والضرر المعنوي، فالضرر المادي هو الذي يصيب الناحية المالية لذمة الشخص المضرور، ونظرا لارتباطه بالمال فإن بعض الفقه يطلق عليه اسم الضرر الاقتصادي أو النقدي، والضرر المادي بهذا المعنى إما أن يكون إخلالا بمصلحة مالية للطرف المضرور، وإما أن يكون في شكل تفويت فرصة أو كسب عليه. فالضرر الذي قد يتسبب فيه الصحفي لا يقتصر أثره على المصلحة المالية للمتضرر، وإنما قد يتعدى إلى شرفه وسمعته ومكانته الاجتماعية، وهو ما يسمى بالضرر الأدبي، ويعتبر من قبيل هذا الضرر ما يترتب على القذف أو التشهير من إيذاء للسمعة، أو الاعتداء على الشعور بالحياء لدى الشخص تجاه حياته الخاصة، وفي المعاناة التي يعانيها في حالة نشر وقائع حياته دون إذنه، فالضرر الأدبي على العموم هو كل مساس بحق غير مالي[66].

فالضرر الذي ينشأ عن خطأ الصحفي يجب أن تتوافر فيه مجموعة من الشروط وهي أن يكون محققا وحالا، وأن يكون مباشرا، وأن يكون شخصيا. فالضرر يجب أن يكون قد وقع فعلا، وهو ما يسمى بالضرر الحال. أما الضرر المباشر فهو الضرر الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير التعويض هو الذي يتولد بصورة مباشرة عن الفعل الضار ويترتب على ما سبق أن الضرر إن لم تكن له أية علاقة مباشرة بالخطأ فإنه لا يستوجب التعويض[67].

أما أن يكون الضرر شخصيا، بمعنى أن يصيب حقا من الحقوق المكتسبة للمتضرر أو في مصلحة مالية مشروعة له، كالحق في السمعة والحق في الاحتفاظ بأسرار الحياة الخاصة، بحيث لو انتهك الصحفي إحدى هذه الحقوق فإن بوسع المتضرر أن يطالبه بالتعويض عما أصابه من ضرر، كما

---

[64]- كامل مرسي، **"شرح القانون المدني، الجزء الثاني، الالتزامات"**، المطبعة العالمية 1955، ص 108.

[65]- محمود جمال الدين زكي، **"الوجيز في النظرية العامة للالتزام في القانون المدني المصري"**، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة القاهرة 1978، ص 264.

[66]- مصطفى السرغيني، **"المسؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة"**، مرجع سابق، ص 36.

[67]- عبد القادر العرعاري، **"مصدر الالتزام، المسؤولية المدنية"**، الطبعة الثالثة، 2011، ص 107.

أن المصالح المالية المشروعة للمتضرر إذا ما انتهكت فإن ذلك يمكن أن يكون سببا في تعويضها[68].

ثالثا: العلاقة السببية بين الخطأ والضرر

لا يكفي لقيام المسؤولية المدنية أن يكون هناك خطأ من جهة وضرر من جهة أخرى، بل لا بد أن يكون الخطأ هو الذي أدى إلى وقوع الضرر، ومعناها أن توجد علاقة مباشرة ما بين الخطأ الذي ارتكبه المسؤول والضرر الذي أصاب المضرور، وتتمتع محكمة الموضوع بسلطة تقديرية واسعة في تعيين رابطة السببية بين الفعل والضرر[69].

لا يكفي أن يخطأ الصحفي وأن يصاب الغير بالضرر، بل يجب أن يكون هذا الخطأ هو السبب المباشر في ذلك الضرر، وهذا يعني أن الأضرار التي تصيب من يتناولهم الصحفي في مقالاته وأخباره يجب أن ترتبط برابطة سببية بالخطأ الذي اقترفه الصحفي.

ومع الاعتراف باستقلالية السببية كركن من أركان المسؤولية المدنية، إلا أن تقرير هذه العلاقة لا يخلو من صعوبة، فكثيرا ما يدق تحديدها بسبب نعدد الظروف المحيطة بوقوع الضرر وتداخلها مع بعضها البعض بحيث أن الفعل الضار لم يكن ليقع لو تخلف إحداها أو تأخر أو تقدم[70].

أما بالنسبة لإثبات العلاقة السببية، فمن القواعد العامة المشهورة في ميدان المسؤولية المدنية عن الفعل الشخصي أن المضرور هو الذي يتحمل عبء إثبات عناصر هذه المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما، وعليه يقع عبء إثبات العلاقة السببية على من أصابه ضرر من خطأ الصحفي، وهذا ما نصت عليه المادة 106 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر حيث جاء فيه ما يلي: "يحق في كل الحالات إثبات صحة ما يتضمنه القذف باستثناء ما يلي: إذا كان القذف يتعلق بحياة الفرد الشخصية" وإثبات هذه العلاقة يكون في أغلب الأحوال بواسطة القرائن وظروف الحال، فكثيرا ما تبدو العلاقة السببية بين الخطأ والضرر واضحة لا يحتاج إثباتها لجهد كبير، وحتى إذا اقتضى الأمر دليلا فلا يكون ثمة حاجة لتقديم دليل قاطع وإنما تكفي القرائن التي ترجح وجودها قيام السببية[71].

---

[68]- مصطفى السرغيني، **"المسؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة"**، مرجع سابق، ص 40.

[69]- تنص المادة 86 من القانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر على ما يلي: " يمكن لأي شخص يعتبر نفسه ضحية لنشر قذف أو سب بطريقة مباشرة أو عن طريق النقل بمجرد تمكنه من التعرف عليه من خلال العبارات المستعملة في المطبوع المعني أو الصحيفة الإلكترونية المعنية بما فيها المواد السمعية والمرئية ولحق به ضرر أن يطلب التعويض وفق الشروط والشكليات المنصوص عليه في التشريع الجاري به العمل".

[70]- جلال علي العدوي ومحمد لبيب شنب، **"مصادر الالتزام، دراسة مقارنة في القانونين المصري واللبناني"**، لواء الجامعة للطباعة والنشر 1985، ص 306.

[71]- إسماعيل غانم، **"في النظرية العامة للالتزام، الجزء الثاني، أحكام الالتزام"**، مكتبة عبد الله وهبة، 1967، ص 73.

أما بالنسبة إلى حالة تعدد الأضرار المترتبة على خطأ الصحفي والتي يترتب بعضها كنتيجة للبعض الآخر، فإن السببية التي تقوم عليها المسؤولية لا تعتبر متوافرة إلا بالنسبة إلى النتائج المباشرة للخطأ دون النتائج غير المباشرة، وتوصف هذه النتائج المباشرة بالأضرار المباشرة.

أما فيما يخص انتفاء العلاقة السببية، فالخطأ يجب أن يكون هو السبب في حصول الضرر، غير أنه في إطار مسألة الصراع بين الأدلة، فإن المدعي عليه يمكن له أن يدفع هذه المسؤولية عنه بنفي العلاقة السببية أصلا بين الخطأ والضرر، وإن لم يكن له ارتباط لا بالفعل ولا بالنتيجة الضارين، فله أن يثبت براءته بتقديم الدليل على أن الضرر كان نتيجة فعل أجنبي لا يد له فيه كالقوة القاهرة، أو الخطأ المنسوب للضحية أو الغير، وهذا ما نص عليه المشرع المغربي في الفصل 95 من قانون الالتزامات والعقود حيث نص على: "لا محل للمسؤولية المدنية في حالة الدفاع الشرعي، أو إذا كان الضرر قد نتج عن حادث فجائي أو قوة قاهرة لم يسبقها أو يصطحبها فعل يؤاخذ به المدعي عليه".

تعتبر كل من القوة القاهرة والحادث الفجائي، من أهم حالات السبب الأجنبي المؤدية إلى انقطاع العلاقة السببية بين الخطأ والضرر، وخلافا لما كان يراه بعض الفقه التقليدي من أن القوة القاهرة تختلف عن الحادث الفجائي لكون الأولى ذات مصدر خارجي، بينما الثاني يكون ذو مصدر داخلي، وأن الأولى ما كانت مستحيلة الدفع بالنسبة لعامة الناس، أما الحدث الفجائي ما كان غير قابل للتوقع بالنسبة للبعض دون البعض الآخر، إلا أن الاتجاه السائد في ميدان الفقه المعاصر يذهب على تسوية القوة القاهرة بالحدث الفجائي خصوصا في الجانب الآثار القانونية المترتبة عنهما[72].

أما بالنسبة لخطأ المتضرر فهو يعتبر من بين الأسباب التي تؤذي إلى إعفاء المدعي عليه من تحمل المسؤولية، وهو صورة من صور السبب الأجنبي إذا ما أثبت الصحفي أن المتضرر قد سبب بخطئه في إحداث الضرر الذي أصابه، ولكي يكون خطأ المتضرر سببا معفيا للمسؤولية المدنية للصحفي يجب أن يكون هذا الخطأ أجنبيا عن خطأ الصحفي ولا يمكن إسناده إليه[73].

المحور الثاني: الآثار المترتبة عن المسؤولية المدنية للصحفي

إذا توافرت أركان المسؤولية المدنية للصحفي عن انتهاك الحياة الخاصة للأفراد والجماعات، وترتبت عليها آثارها، ووجب على المسؤول تعويض الضرر الذي أحدثه بخطئه، عن طريق دعوى مدنية يرفعها المضرور (المدعي)، في مواجهة المسؤول عن إحداث الضرر (المدعى عليه)، تخضع للقواعد والشكليات المنصوص عليها في قانون الصحافة والنشر.

[72]- عبد القادر العرعاري، **"مصدر الالتزام، المسؤولية المدنية"**، مرجع سابق، ص 119-120.
[73]- حسن علي النون، **"النظرية العامة للالتزامات-مصادر الالتزام، أحكام الالتزام، إثبات الالتزام"**، مرجع سابق، ص 245.

والمحكمة في تقديرها للتعويض تستعين بالظروف المحيطة بالواقعة، كما تتأثر أيضا بدرجة الخطأ المرتكب من طرف الصحفي وما نتج عنه من ضرر، بحيث يجب أن يتكافأ معه، فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه، لأن التعويض لا يعتبر عقوبة للردع والزجر، وإنما وسيلة القضاء إلى محو الضرر الواقع وتخفيف وطأته.

والمحكمة في سبيلها إلى تقدير التعويض تتمتع بسلطة تقديرية واسعة محكومة بمبدأ العدالة وتحقيق التوازن. وبالتالي سيتم التطرق في هذا المحور إلى التعويض عن المسؤولية المدنية للصحفي، وإلى انتفاء هذه المسؤولية.

أولا: التعويض عن المسؤولية المدنية للصحفي

التعويض هو الحكم الذي يترتب عن تحقق المسؤولية المدنية للصحفي، وهو جزاؤها، وهو جبر الضرر الذي لحق بالمتضرر من جراء النشر وانتهاك حياته الخاصة، ويجب أن يكون هذا التعويض متناسبا مع الضرر، وهناك إجراءات قانونية يجب على المتضرر سلوكها للحصول على التعويض جبرا من طرف المسؤول المدني، وكذا شروط الحكم بالتعويض.

وتعتبر دعوى التعويض الوسيلة القانونية التي كفل بها المشرع المطالبة بالحق الشخصي أمام المحاكم المختصة، كأي دعوى مدنية، ويشمل ذلك الادعاء بالحق المدني أمام المحاكم الجزائية، فهي إذا الوسيلة المعتادة للالتجاء للقضاء، فالنشاط القضائي يتركز أساسا في الدعوى، وما ينشأ عن رفعها إلى القضاء من خصومة وفقا لأحكام القانون، ويخضع تقدير التعويض لسلطة قاضي الموضوع كونه من المسائل الواقعية التي تستقل بتقديره المحكمة[74].

ويكون طرفا دعوى التعويض عن المسؤولية المدنية للصحفي هما المدعي والمدعى عليه، والمدعي هو من لحقه ضرر في الحق في حياته الخاصة أو في شرفه وسمعته من جراء النشر الصحفي الضار، ولما كان الحق في الحياة الخاصة والمحافظة على السمعة في مواجهة الصحف يعتبران من الحقوق المرتبطة بالشخصية، فيترتب على ذلك أن يكون له الحق في المطالبة بالتعويض (المدعي) هو من لحقه الضرر بسبب خطا الصحفي، إلا أن ثمة مشكلة تثور في هذا الصدد تتمثل في مدى إمكان انتقال الحق في المطالبة بالتعويض إلى الورثة بسبب وفاة من نسب إليه الصحفي أمورا تسيء إليه.

أما المدعى عليه فهو الطرف الثاني في الدعوى والذي ترفع عليه دعوى التعويض ويكون مسؤولا عن الفعل الضار، وهو ما يتطلب تعيينه في المسؤولية محل البحث، إذ أن ذلك يعين في تحديد من

[74]- باسل محمد يوسف قبها، **"التعويض عن الضرر الأدبي-دراسة مقارنة"**، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا نابلس فلسطين، سنة 2009، ص 111.

يتحمل عبء التعويض الذي تقضي به المحكمة. كما أنه من الضروري على المدعي في دعوى التعويض معرفة المحكمة المختصة نوعيا ومكانيا لتقديم طلبه.

أما فيما يخص إثبات دعوى التعويض وتقادمها، فالأصل أن عبء إثبات الضرر يقع على المتضرر، سواء كان الضرر الذي أصابه مباشرة أو ارتد عليه من ضرر أصاب غيره، ويختلف أساس الدعوى ما إذا كانت جزائية أو مدنية، فموضوع الجزائية يتعلق بالجزاء المطلوب توقيعه على الجاني، أما المدنية فموضوعه ضمان التعويض الذي يطالب به المضرور جبرا لما لحقه من ضرر، ويكون إثبات الضرر بكافة الطرق المقررة قانونا لأن الضرر واقعة مادية، وإثباته أو نفيه يعد من الأمور التي تدخل في تقدير محكمة الموضوع، ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض في ذلك.

أما التقادم فالمادة 111 من قانون الصحافة والنشر تنص على "يجب تقديم طلب التعويض خلال الستة أشهر الموالية لتاريخ نشر الكتابات المسببة للضرر"[75]. وبالتالي فالمشرع المغربي أخذ بالتقادم القصير المدة في دعوى عن انتهاك الحياة الخاصة عن طريق النشر، حيث ألزم المتضرر بتقديم دعواه داخل أجل ستة أشهر تبتدئ من يوم نشر المقال، ويكون بذلك قد خالف القواعد العامة في دعوى التعويض المنصوص عليها في الفصل 106[76] من قانون الالتزامات والعقود.

وبالتالي فالمشرع في قانون الصحافة والنشر قد ساوى بين تقادم الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض جراء الخطأ الصحفي، وتقادم الدعوى العمومية عن الجنح الصحفية.

فالهدف الذي يسعى إليه المتضرر بعد تحقق المسؤولية المدنية للصحفي هو جبر الضرر الذي لحق به من جراء النشر الضار، إلا أنه للحكم بالتعويض عن هذا الضرر لا بد من توفر مجموعة من الشروط، كما أن هناك إجراءات معينة في كيفية تقديره، وطرق تنفيذه.

فالحكم بالتعويض يتطلب توافر شروط معينة ترتبط بالعمل الذي يقوم به الصحفي المتمثل بكتابة المقال أو الخبر الذي ترتب على نشره الضرر، فلا بد من أن يتضمن المقال عبارات تنطوي على معاني تشهيرية تنال من سمعة المتضرر، أو تكشف جانبا من حياته الخاصة، وأن تشير تلك العبارات إليه ويعلم بها الغير عن طريق النشر. وهناك شرطين يجب توافرهما لكي يترتب على تحققهما الحكم بالتعويض، الأول أن تكون العبارة تشهيرية أو ماسة بالحياة الخاصة للأفراد، والثاني أن تنشر العبارة في الصحيفة وأن تشير إلى المدعي.

---

[75]- المادة 111 من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر.

[76]- تنص المادة 106 من قانون الالتزامات والعقود على: إن التعويض من جراء جريمة أو شبه جريمة تتقادم بمضي خمس سنوات تبتدئ من الوقت الذي بلغ فيه إلى علم الفريق المتضرر الضرر ومن هو المسؤول عنه. وتتقادم في جميع الأحوال بمضي عشرون سنة تبتدئ من وقت حدوث الضرر.

اما طرق التعويض والذي يلعب دورا مهما في تخفيف ألم المتضرر، والذي يعتبر وسيلة علاجية وجبر للضرر الذي أصابه من جراء النشر، فالتعويض في المسؤولية المدنية يترتب عن الإخلال بالواجب العام الذي يفرضه القانون على الأشخاص عموما بعدم التعدي على حقوق الغير، وعليه فغذا وقعت المخالفة وأصابت الغير بأضرار، فإن قواعد المسؤولية تنهض وتلزم المسؤول بتعويض الأضرار[77]. والتعويض قد يكون عينيا وقد يكون تعويضا بمقابل.

ومن أهم الصعوبات التي تواجه المحاكم في طريق إصدارها لحكم التعويض عن الضرر الناشئ من القذف أو المساس بالخصوصية تلك التي تتعلق بتقدير التعويض، ولا سيما التعويض عن الأضرار الأدبية. فالتعويض يجب أن يكون كاملا، كما تؤثر الظروف الملابسة في تقدير التعويض من حيث توفر حسن النية وبالنظر كذلك لعناصر الضرر وحجمه.

ثانيا: انتفاء المسؤولية المدنية للصحفي

إن تحقق المسؤولية المدنية للصحفي والحكم عليه بالتعويض لا يمنعه من لأن يدفع عنه تلك المسؤولية إذا تحققت أسباب أو حالات معينة يمكن أن تنفي المسؤولية عنه، على أنه يجب ألا تختلط هذه الحالات أو الأسباب مع صور السبب الأجنبي من قوة قاهرة أو خطأ المتضرر أو فعل الغير، لأن تلك الصور تنفي العلاقة السببية، وهي تخضع في تطبيقها للقواعد العامة، مع تباين في إمكان تصور وجودها في مسؤولية الصحفي المدنية.

أما الدفوع التي يدفع بها الصحفي مسؤوليته إنما تستند إلى انتفاء ركن الخطأ في جانبه، وتدور في جملتها حول إثبات أن الصحفي لم يرتكب خطأ أثناء ممارسته لمهنته، فهذه الأسباب تتصل بعمل الصحفي وتتعلق به، وتتمثل هذه الدفوع في رضا المتضرر بالنشر أو في حق النقد الصحفي إزاء عمل الأفراد وسلوكهم المرتبط بالمصلحة العامة[78].

فمن خلال الرضا بالنشر وتحديد ما يجوز نشره من أسرار الحياة الخاصة أو ما لا يجوز، يخضع لتقدير صاحب الشأن، فهو وحده يملك الإذن بالنشر، وله فقط الحق في الاعتراض كليا على هذا النشر أو في كيفية أو طريقة النشر.

وفي كيفية التعبير عن الرضا فلا بد أن يقبل صاحب الشأن بنشر ما يتعلق بخصوصياته، فهو الذي يملك سلطة تقدير ما يمكن نشره وما يجب أن يبقى في طي الكتمان لا يطلع عليه أحد، وهذا يعني أن المتضرر يجب أن يكون قد عبر عن رضائه بالنشر بأي شكل من الأشكال.

---

[77]- باسل محمد يوسف قبها، **"التعويض عن الضرر الأدبي-دراسة مقارنة"**، مرجع سابق، ص 45.
[78]- مصطفى السرغيني، **"المسؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة"**، مرجع سابق، ص 130.

وإذا كان الرضا بالنشر من شأنه أن يدفع المسؤولية المدنية عن الصحفي، إلا أن ذلك لا يعني أن يكون هذا الرضا مجردا من أي شرط، إذ لا بد لكي ينتج الرضا أثره في استبعاد مسؤولية الصحفي من أن يتوافر فيه مجموعة من الشروط تتعلق بصحته ووقت صدوره والموضوعات التي يتحدد فيها، حيث يجب أن يكون الرضا صحيحا وصادرا عن إرادة حرة واعية ومدركة، والقاعدة في هذا الصدد أن من له الحق في الحياة الخاصة هو وحده من يملك سلطة تحديد ما ينشر من الأمور المتعلقة بحياته الخاصة[79].

كما يفترض في الرضا أن يكون قد صدر من المدعي قبل نشر صورته أو ما يتعلق بخصوصياته في الصحيفة، وأن يكون الرضا متعلقا بوقائع قد حدثت في الماضي أو وقائع تمت في الوقت الحاضر دون أن يكون له أثر في إعفاء الصحفي من المسؤولية بالنسبة لوقائع من المحتمل أن تقع في المستقبل، وهذا ما أكدته المادة 88[80] من قانون الصحافة والنشر.

ويشترط في الرضا سواء كان صريحا أم ضمنيا، أن يكون خاصا ومحددا، بحيث يقتصر أثره على الموضوعات التي صدر الرضا بشأنها دون أن يتعداها غلى غيرها. وهذا يعني أن الصحفي إذا تجاوز حدود الرضا وقام بنشر الوقائع بما فيها تلك التي يسمح بها صاحبها أو غير في طريقة أو أسلوب عرضها، أو أحدث تشويها لما اطلع عليه من مسائل رضي المتضرر بنشرها أو خالف الشروط المتفق عليها بالنشر، ففي هذه الحالات لا يصلح الرضا أن يكون سببا للإعفاء من المسؤولية.

من الملاحظ إعطاء أهمية كبيرة لدراسة المسؤولية المدنية للصحفي وتحديد إطارها الدقيق، لما تمثله من أهمية بالغة في الوقت الحالي في ظل التلاحق التشريعي للقوانين المنظمة للعمل الصحفي ومحاولة البعض تقييد حرية الصحافة والرأي والكلمة، فأصبح العمل الصحفي تتناوله العديد من التشريعات وليس قانون الصحافة ولائحته التنفيذية وحده، بل الإلمام بالمبادئ العامة في الالتزامات وقوانين الملكية الفكرية والمطبوعات والنشر.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين أن من أهم الصعوبات التي تواجه تنظيم مسؤولية الصحفي المدنية هي عدم كفاية القواعد العامة في المسؤولية، إذ أن النصوص القانونية قد وقفت عند حد لا يمكن معه أن يحيط بكل ما يتعلق بهذه المسؤولية. فرغم وجود قانون الصحافة والنشر يتماشى وحقوق الإنسان كما

[79]-محسن فؤاد فرج، **"جرائم الفكر والرأي والنشر، النظرية العامة للجرائم التعبيرية"**، الطبعة الثانية القاهرة 1988، ص 443.

[80]- والتي أشارت إلى المعاقبة على التدخل في الحياة الخاصة، إذا تم نشر أي خبر دون موافقة الشخص المعني بالأمر أو دون رضاه المسبقين.

هو متعارف عليه دوليا، حيث تضمن نصوصا خاصة لحماية الحق في الحياة الخاصة، إلا أن المسؤولية المدنية للصحفي تخضع لتطبيق القواعد العامة المنصوص عليها في قانون الالتزامات والعقود.

ولقد اختلف الفقه والقضاء بشأن إمكانية مساءلة الصحفي عما ينشره من أخبار ومقالات، بين اتجاه يدعو إلى منح الصحفي ما يسمى بالامتياز أو الحصانة الشيء الذي يمنع مساءلته، خصوصا فيما يتعلق بالقذف الموجه إلى أعمال الموظفين، لأن إلزام الصحفي بإثبات كل خبر يؤذي إلى إحجام الصحفي عن نشر الأخبار خوفا من التعرض لخطر الر جوع عليه بدعوى المسؤولية المدنية، وبين اتجاه يدعو إلى ضرورة مساءلة الصحفي عن جميع ما ينشره من أخبار ولا يعترف بأي امتياز أو حصانة.

لائحة المراجع:

- قانون الصحافة والنشر 88.13.
- عبد القادر العرعاري، "**مصدر الالتزام، المسؤولية المدنية**"، الطبعة الثالثة، 2011.
- محمد عبد الظاهر حسين، "**المسؤولية المدنية للمحامي العميل**"، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة سنة 1994.
- حسن علي الذنون، "**المبسوط في المسؤولية المدنية، الجزء الثاني، الخطأ**"، 2001.
- حسن علي النون، "**النظرية العامة للالتزامات–مصادر الالتزام، أحكام الالتزام، إثبات الالتزام**"، دار الحرية للطباعة بغداد، 1976.
- عبد الرزاق السنهوري، "**الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام**"، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1999.
- حسين عامر، "**التعسف في استعمال الحق وإلغاء العقود**"، مطبعة مصر 1960، الطبعة الأولى.
- مامون الكزبري، "**نظرية الالتزامات على ضوء قانون الالتزامات والعقود المغربي**"، الجزء الأول، 1998.
- بوعروج خولة، "**المسؤولية المدنية للصحفي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، فرع العقود والمسؤولية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2016–2017.

- مصطفى السرغيني، "**المسؤولية المدنية للصحفي- دراسة مقارنة**"، بحث لنيل دبلوم الماستر، جامعة عبد المالك السعدي، الكلية المتعددة التخصصات-تطوان، السنة الجامعية 2015-2016.
- جلال علي العدوي ومحمد لبيب شنب، "**مصادر الالتزام، دراسة مقارنة في القانونين المصري واللبناني**"، لواء الجامعة للطباعة والنشر 1985.
- إسماعيل غانم، "**في النظرية العامة للالتزام، الجزء الثاني، أحكام الالتزام**"، مكتبة عبد الله وهبة، 1967.
- كامل مرسي، "**شرح القانون المدني، الجزء الثاني، الالتزامات**"، المطبعة العالمية 1955.
- محمود جمال الدين زكي، "**الوجيز في النظرية العامة للالتزام في القانون المدني المصري**"، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة القاهرة 1978.
- باسل محمد يوسف قبها، "**التعويض عن الضرر الأدبي-دراسة مقارنة**"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا نابلس فلسطين، سنة 2009.
- محسن فؤاد فرج، "**جرائم الفكر والرأي والنشر، النظرية العامة للجرائم التعبيرية**"، الطبعة الثانية القاهرة 1988.
- Edmond Noel Martin, « L'option entre la responsabilité contractuelle et la responsabilité délictuelle », **Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1957.**

الإعلام الديني بالمغرب في عهد الملك محمد السادس

Religious media in Morocco during the reign of King Mohammed VI

حسن لمراني طالب باحث بسلك الدكتوراه - جامعة ابن طفيل القنيطرة .
ذ. محمد صبري – جامعة شعيب الدكالي الجديدة
ذ. مولاي عبد المالك الداودي – جامعة ابن طفيل القنيطرة

ملخص :

عرف الإعلام الديني في عهد الملك محمد السادس نصره الله طفرة نوعية و تطورا هاما بحيث تم إحداث قنوات إعلامية رسمية متخصصة في التبليغ، و تسهم في تعزيز الهوية الوطنية للمغاربة و محاربة كل أشكال التطرف والإرهاب، و بطبيعة الحال تنهل من تعاليم الوسطية والاعتدال التي ينادي بها الدين الإسلامي،والمتمثلة في تنوير المستمعين والمشاهدين داخل الوطن وخارجه من خلال تعميم المفاهيم الصحيحة للدين الإسلامي "كما جاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيدا عن التطرف والغلو والتنطع، و تأخذ بعين الإعتبار الخيارات الدينية للمملكة مجسدة بذلك السياسة الدينية للبلاد المؤسسة على الثوابت الدينية والمتمثلة في المذهب المالكي و العقيدة الأشعرية و التصوف السني ونظام إمارة المؤمنين كنظام حكم ضامن للأمن الروحي في البلاد. و عبور الدين الإسلامي إلى عقول الناس بشكل رحيم وسطي وعلمي من أجل حفظ ما جرى به العمل و الوقاية من فتنة الصراع المذهبي، وضرر التمزق العقدي، وآفة التسيب الفقهي، وعلة الانحراف السلوكي.

Abstract :

During the reign of King Mohammed VI, may God grant him victory, religious media witnessed a qualitative leap and an important development, such that official media channels were created specializing in reporting and contributing to strengthening the national identity of Moroccans and fighting all forms of extremism and terrorism, and of course drawing on the teachings of moderation and moderation that religion calls for. Islamic law, which is represented in enlightening listeners and viewers inside and outside the country by disseminating the correct concepts of the Islamic religion "as stated by the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, far from extremism, fanaticism, and exaggeration, and taking into account the Kingdom's religious choices, thus embodying the country's religious policy based on religious constants, represented by: The Maliki doctrine, the Ash'arite

doctrine, Sunni Sufism, and the system of the Emirate of the Faithful as a ruling system that guarantees spiritual security in the country, and the crossing of the Islamic religion into people's minds in a compassionate, moderate, and scientific manner in order to preserve what has been done and prevent the temptation of sectarian conflict, the harm of doctrinal division, and the scourge of Jurisprudential laxity, and the cause of behavioral deviation.

مقدمة :

يشهد العالم اليوم ثورة اتصالية و إعلامية حولته الى أكثر من قرية كونية، بحيث أصحبت وسائل الإعلام من أكثر المنابر تأثيرا في السلوكيات و التصورات و الاتجاهات ، وبذلك فالإعلام الديني تكمن أهميته في تصحيح مفاهيم الإسلام و الدعوة الى مبادئه السمحة و قيمه الأصيلة النافعة بطريقة علمية و عملية و فنية لتكون هذه القيم منهاج حياة كل مسلم في بيته و عمله وفي معاملاته و عاداته و تقاليده .

و يهدف الإعلام الديني إلى تزويد الجماهير بصفة عامة بحقائق الدين الإسلامي المستمدة من كتاب الله وسنة الرسول بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال وسيلة إعلامية دينية متخصصة أو عامة[81] ، بواسطة قائم بالاتصال لديه خلفية واسعة ومتعمقة في موضوع الرسالة التي يتناولها ,وذلك بغية تكوين رأي عام صائب يعي الحقائق الدينية ويدركها ويتأثر بها في معتقداته وعباداته ومعاملاته[82].

إذ اتخذ الإعلام الديني وسائل متعددة منذ نشأته و تطوره و كان له الأثر البالغ في إثراء المكتبة الإسلامية بكم معتبر من المؤلفات الدينية و مباحث الفكر الإسلامي مما نجده الان بين أيدينا من المراجع و المصادر الفقهية و كتب الحديث والسيرة و غير ذلك ، وقد اعتمد الإعلام الديني في العصور الأولى للإسلام على وسيلة الاتصال الشخصي أو الجمعي و خاصة في المساجد إذ كان يلتقي بها طلاب العلم بالفقهاء و العلماء خلال حلقات درس اتخذت فيما بعد نهجا منتظما كان له الأثر الأبلغ في نشر علوم الدين في المجتمع على مر العصور[83] .

[81] نجلاء اسماعيل أحمد، الإعلام الديني والتعددية الثقافية, القاهرة: دار المعتز للنشر والتوزيع, 2018 ,ص07
[82] محي الدين عبد الحليم , الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية , القاهرة : مكتبة الخانجي , 1984 , ص 1
[83] محمد سيد محمد المسؤولية الإعلامية في الإسلام , الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب , 1986 , ص: 56

وقد كانت المساجد أشبه بما يكون بجامعات إسلامية يتزود الناس فيها بعلوم الدين و يتفقهون فيها بالمسائل المرتبطة بحياتهم اليومية ، إلى جانب انتشار حلقات تحفيظ القرآن الكريم ، و إلى جانب الإعلام بوسائل الاتصال بوسائل الاتصال الجمعي و الشخصي كانت هناك وسائل تدوين المخطوطات و نقلها ، وكانت هذه الوسيلة بديلة لوسائل الطباعة الحديثة المعروفة الان ، وكثيرا من أمهات الكتب الدينية الموجودة اليوم التي نقلت وطبعت في العصر الحديث عن أصول مخطوطات قديمة كتبت في عصورها بأيدي كاتبيها من العلماء وكذالك فقد حرص في كل العصور على تزيين جدران المساجد بآيات قرآنية وكانوا بذلك أسبق إلى الإعلام باستخدام اللافتات أو الصحف الجدارية "الحائطية", وقد برعوا في إضفاء السمات الجمالية في نقوش الخط البارز.

كما ازدهر الخطاب الديني إلى حد ما بظهور المطبعة في منتصف القرن 15م بانتشار الكتب المطبوعة واقتناء الناس لها وازداد أعداد طالب العلم وتعدد المعاهد الدراسية الدينية في مختلف المجتمعات الإسلامية ، كما أسهمت المجلات الإسلامية المتخصصة فينشر الإعلام الديني بشكل كبير خاصة بعد انتقال المطبعة إلى البلاد الإسلامية، كما اتخذ الإعلام الديني مكانة متواضعة جدا في البداية مع ظهور الإذاعة والتلفزيون في القرن 20م وكان ذلك في شكل برامج دينية وكانت تتمثل غالبا في أحاديث وقراءات دينية ، الى جانب تلاوة بعض آيات القرءان الكريم, ثم تنوعت محتويات الإعلام الديني وأساليبه، لتأخذ صيغا مختلفة مثل الندوة الإذاعية , الدراما الدينية , المسلسل الديني , آذان الصلاة، خطبتي الجمعة و غيرها[84] ; و هذا ما يحفزنا على طرح الأسئلة التالية :

ما هي التطورات التي شهدها الإعلام الديني في عهد الملك محمد السادس ؟

و إلى أي حد يساهم هذا الجنس الإعلامي في بث قيم الأمن الروحي و السلم الاجتماعي ؟

و ما هي انعكاسات هذه التطورات التي لحقت الاعلام الديني على الفرد و المجتمع ؟

أولا: تداعيات تطور الإعلام الديني بالمغرب :

بعد أحداث 16 ماي 2003 عمد المغرب إلى تبني خطة جديدة لتدبير الشأن الديني من أجل تبني إصلاحات مؤسساتية و أخرى تنظيمية، من أجل مواجهة فكر التطرف و الجهاد،ومن بين هذ المبادرات: سن الملك باعتباره أمير المؤمنين مجموعة من الآليات لتأهيل الحقل الديني تجلت في إعادة هيكلة وزارة الأوقاف عبر إحداث مديرية المساجد ومديرية للتعليم العتيق وهيكلة المجلس

[84] المرجع السابق ص : 57

العلمي الأعلى و إحداث الهيئة العلمية المكلفة بالإفتاء، وكذا إعادة هيكلة رابطة علماء المغرب بالرابطة المحمدية لعلماء المغرب[85] .

ثم بعد ذلك تم إعادة تنظيم مؤسسة دار الحديث الحسنية لتصبح معهد دار الحديث الحسنية وتأسيس مركز تأهيل و تكوين الأئمة والمرشدين والمرشدات، زد على هذا كله إحداث المجلس العلمي المغربي بأوروبا و إطلاق خطة ميثاق العلماء ، لنصل إلى إحداث مؤسسة محمد السادس لطبع المصحف الشريف سنة 2010، وإحداث مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للقيمين الدينيين ، وتبقى هذه أبرز الآليات التي اعتمدها الفاعل الرسمي لتأهيل الحقل الديني[86].

ثانيا : إحداث قطب إعلامي يواكب الإصلاحات التنظيمية

وموازاة مع ذلك، تم إحداث عدد من القنوات و الأقطاب العمومية القادرة على مواكبة هذا الإصلاح المؤسساتي و التنظيمي و بث خطاب ديني يواكب الدينامية الحاصلة في الواقع السوسيوثقافي و التكنولوجي.

1. إعطاء الانطلاقة لإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، يوم: 16 أكتوبر 2004.

تم إحداث إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم يوم 16 أكتوبر 2004 بعد أن أعطى انطلاقتها أمير المؤمنين صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وذلك بتعاون بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الاتصال والإذاعة والتلفزة المغربية، وتهدف الإذاعة إلى تقديم حصص من القرآن الكريم قراءة وترتيلا وتعلما وتعليما ودروسا في التفسير لتقريب كتاب الله إلى كل المواطنين والمواطنات باللغة العربية والفرنسية واللهجات المحلية: (تامازيغت – تاشلحيت – تاريفيت)[87].

و تستعرض الإذاعة عددا من البرامج الدينية ذات الطابع التوعوي أو التربوي أو التأطيري و نذكر جزء من هذه البرامج الإذاعية المقدمة :

---

[85] عبد النبي عيدودي اليات تأهيل الحقل الديني بعد أحداث 16 ماي ،مقال على هيسبريس تم الإطلاع عليه يوم :21-05-2024

[86] نفس المرجع السابق .

[87] موقع وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية تم الإطلاع عليه يوم 19-05-2024
https://www.habous.gov.ma/%D8%AD%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86/3852-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A5%D8%B0%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85.h

الرسالة الخالدة

الرسالة الخالدة برنامج إذاعي باللغة الإنجليزية يحاول تقريب المستمع من معاني القرآن الكريم وإبراز جمالية الوحي، بالتركيز على مفرداته وارتباط بعضها ببعض مع بيان السياق العام الذي وردت فيه، ثم تحليل المحتوى واستنباط الدروس من كل آية. ومن أهدافه الكبرى: تقريب غير الناطقين باللغة العربية من عظمة كتاب الله تعالى وإبراز وسطية ديننا الإسلامي وجماله[88].

كمالات محمدية

برنامج إذاعي يبرز كمالات المصطفى صلى الله عليه وسلم ومكارمه، وحاجة الإنسانية إليها؛ مستخلصة من أشهر متون الصلاة على النبي الكريم الرائجة بين أهل المغرب، والتي لقيت حضورا متوهجا في محافلهم الدينية، رواية وشرحا وذكرا؛ كما هو شأن كتاب "دلائل الخيرات" للإمام محمد بن سليمان الجزولي.

أنوار روحية

برنامج يهدف إلى تعريف المستمعين والمستمعات بروح الدين الإسلامي ومحاولة فهم أسراره، في العبادات والمعاملات وغيرها، لما تمثله تعاليمه السمحة من علاج ناجع للأدواء التي يعانيها الفرد والمجتمع. فأنوار روحية حلقات تنير جوانب الطريق في السير والسلوك نحو الله وتقوية الصلة به سبحانه، لتحقيق سكينة الأرواح، وطمأنينة القلوب، وتطهير النفوس.

دروب المدينة القديمة

برنامج إذاعي عبارة عن جولات في دروب المدينة القديمة لمدن مغربية عريقة، تتضمن حوارات بالدارجة العامية، مع شخصيات من ساكنتها، لإبراز العادات المغربية وتقاليد أجدادنا الممزوجة بالقيم الدينية الإسلامية، بغرض التذكير بها وإحيائها. مع تسليط الضوء على المعالم، والحرف، والثقافات، والفنون، والقيم الدينية، والعادات والتقاليد، والمناسبات الدينية وغيرها.

ورتل القرآن ترتيلا

[88] موقع الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة www.snrt.ma تم الإطلاع عليه يوم :22-05-2024

فقرة تربوية تثقيفية دينية ، تهدف إلى تنمية وتعزيز حب كتاب الله, كما تسعى إلى التعريف بنخبة من قرّاء القرآن الكريم في المغرب وإطلاع المستمعين على تجاربهم في حفظ وتلاوة القرآن الكريم ، وتسليط الضوء على أشهر المدارس في القراءة والترتيل[89].

كلام زمان

برنامج تربوي، توعوي، ينبش الذاكرة، ويسلط الضوء على أمثال شعبية يتداولها الناس في أحاديثهم اليومية، ويعرضها على ميزان الشرع فيثمن ما تضمنته هذه الأمثال من قيم أقرها ديننا الحنيف ويصحح المخالف منها.

2.إعطاء الإنطلاقة لقناة محمد السادس للقران الكريم يوم 20 نونبر 2005

انطلاقا من البرنامج الملكي الذي أرسى استراتيجية مندمجة وشمولية ترمي إلى تأهيل الحقل الديني وتجديده، تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الأربعاء 29 رمضان 1426هـ الموافق لـ 02 نونبر 2005م، فأعطى الانطلاقة لبث قناة محمد السادس للقرآن الكريم. وتطبيقا لبنود الإتفاقية المبرمة بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الإتصال والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة. تبث قناة محمد السادس للقرآن الكريم "السادسة" مجموعة من البرامج التي تعكس التوجه المغربي في الشأن الديني القائم على وحدة العقيدة، والمذهب، وروح التسامح والإنفتاح المستلهمة من هدي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، مع التعريف بتراثنا الحضاري المتصل بالمساجد والزوايا والمدارس، وإبراز الشخصية المغربية القارئة العالمة[90].

و تبث القناة عددا من البرامج الدينية و التربوية و التعليمية و نذكر منها ما يلي :

تعلُّق وتخلُّق

[89] نفس المرجع السابق.

[90] موقع منصة محمد السادس للحديث الشريف تم الإطلاع عليه يوم :24-05-2024
https://hadithm6.ma/article/%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9-%D9%88-2-يوم:%D8%A5%D8%B0%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85

برنامج يُعنى بمكارم الأخلاق المستنبطة من مشكاة النبوة، منطلقُه قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)، فالبرنامج يسلط الضوء على مجموعة من الأخلاق الإسلامية الرفيعة، ببيان أهميتها والحاجة إلى تمثلها في الواقع[91].

يسألونك

برنامج حواري تفاعلي يقدَّم في 26 دقيقة، يجيب فيه السادة العلماء والسيدات العالمات عن أسئلة المشاهدين والمشاهدات في كل المسائل التي يود المواطنون والمواطنات معرفة حكم الشرع فيها، من خلال محاور أربعة: فقه المعاملات . فقه العبادات . القيم والأخلاق . قضايا الأسرة وفقه النساء.

الكراسي العلمية

الكراسي العلمية برنامج يكشف عمق العلوم الإسلامية ودقائق أحكامها الجزئية التفصيلية، ويعيد الدور التعليمي التنويري للمسجد، كما يبرز وظيفة العلماء في تعميم الثقافة الإسلامية ونشر الوعي الديني الصحيح وفق الثوابت الدينية الوطنية.

ويشتمل البرنامج على: كرسيَ التفسير للأستاذ مصطفى البحياوي، وكرسي العقيدة للأستاذ محمد الروكي، وكرسي المنطق للأستاذ مصطفى بن حمزة، وكرسي التصوف للأستاذ عبد الله بلمدني، وكرسيَ القراءات للأستاذ عبد الرحيم نابولسي[92].

الكلمة السواء

برنامج فكري ثقافي يروم بيان الإعجاز القرآني في مجال بناء الحضارة الإنسانية على قاعدة التعايش بين الحضارات والتسامح بين الأديان السماوية، مصداقا لقوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، كما يهدف إلى تأصيل ثقافة التسامح الديني بين مختلف الرسائل السماوية والعيش المشترك.

قراءة الحزب الراتب بمختلف الصيغ المغربية

القراءة الجماعية للحزب الراتب بالمساجد، من الخصوصيات المغربية التي حافظ عليها المغاربة منذ قرون خلت، وقد عملت القنوات القرآنية على إدخال هذه القراءة إلى بيوت جميع المغاربة من خلال بث إذاعة وقناة محمد السادس للقرآن الكريم حزبين في اليوم منها.

---

[91] موقع الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة تم الإطلاع عليه يوم :https://snrtlive.ma/fr/assadissa24-05-2024

[92] نفس المرجع السابق

3. تدشين ملكي لبرنامج الدروس الحديثية .

دشن أمير المؤمنين الملك محمد السادس بمعية ولي العهد بمقر الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة الشريف يوم :4 نونبر برنامج الدروس الحديثية .

وسيشرف على الإعداد العلمي لهذه الدروس كل من المجلس العلمي الأعلى وجامعة القرويين (دار الحديث الحسنية)، بينما ستسهر قناة محمد السادس للقرآن الكريم (السادسة) وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم على الإعداد التقني والبث.

وستأخذ الدروس مجموعة من الأشكال، تتمثل في دروس تمهيدية عامة تتطرق لما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في أخذ الحديث عنه، وللصحابة ونهجهم في النقل عنه، وكذا لمنهج الإمام مالك في التعامل مع الحديث الصحيح، وجمعه وتدوينه[93].

وستهتم هذه الدروس التمهيدية، أيضا بمنهج العلماء المؤسسين في تصنيف الحديث، و أهل الفرق والأهواء وعبثهم بالحديث، وبعناية ملوك المغرب بالحديث الشريف، وكذا باهتمام علماء المغرب بالحديث الشريف، وبالحديث الشريف في وسائل التواصل الاجتماعي في الوقت الراهن. وستأخذ هذه الدروس أيضا شكل دروس توجيهية يختار فيها عالم محدث نماذج من الحديث على تفاوت درجات الصحة ويتناولها بالتوضيح، وكذا شكل دروس تفاعلية يقدمها عالم محدث ومعه منشط تلفزي أو إذاعي، يتلقى أسئلة المشاهدين والمستمعين ويجيب عنها بخصوص درجة صحة الأحاديث. كما سيتم في هذا الصدد توظيف عدة وسائل لاستقبال الأسئلة على مستوى البرامج التفاعلية، ولاسيما وضع هاتف مع مجيب آلي لتسجيل الأسئلة واعتماد عنوان الكتروني وتطبيق (واتساب)[94].

4. إنشاء منصة إلكترونية للحديث النبوي الشريف سنة 2022.

أوكلت إلى لجنة علمية متخصصة إنشاء منصة محمد السادس للحديث النبوي الشريف وجمع متون أهم الأعمال الحديثية المغربية الجامعة لجمهور سنن النبي صلى الله عليه وسلم المحتج بها في الموطأ للإمام مالك بن أنس، وصحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم وكتب السنن الأربعة المعتمدة ومسند الإمام أحمد.

---

[93] موقع هبة بريس .تم الإطلاع عليه يوم: 24-05-2024

فمنذ أن انفتحت قلوب المغاربة للإسلام، واطمأنت نفوسهم للدخول في أحكام رب العالمين، عظم عندهم قدر السنة النبوية والحديث النبوي الشريف، وسمت لديهم مقتضياتها المنيفة؛ لأنها بيان لمراد الله تعالى من مجمل كلامه، وتبين لمواقع الاقتداء في سيرة نبيه صلى الله عليه وسلم ودلائله وشمائله، فعكفت طائفة منهم . تحت نظر إمارة المؤمنين . على جمعها من مظانها، واختصت أخرى بتصنيفها وترتيبها على فنونها، وتألقت في تحديد طبقات نماتها، وتوصيف حالات رواتها، وتفرد سواها بتبيين رتب المرويات، وتحديد معاني الروايات، مستحضرين في كل ذلك أمانة حفظ الدين وحفظ الشريعة والقيام بحق التبليغ علما وعملا مستبصرين بما يجب مراعاته في سياق النزول وسياق التنزيل[95].

5. إطلاق موقع مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة .

يقوم موقع مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة التي قرر أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعزه الله إحداثها بعملية نشر و توثيق أنشطة المؤسسة داخل و خارج المغرب وقد صدر الظهير الشريف المحدث لهذه المؤسسة بالجريدة الرسمية للمملكة المغربية عدد: 6372، بتاريخ 25 يونيو 2015م، وفي ديباجته بيان دواعي هذا الإحداث بالاستناد إلى الروابط الدينية والثقافية التي تجمع المملكة المغربية بعدد من بلدان إفريقيا، وبحكم ما تستوجبه الظروف الراهنة من إيجاد إطار من التعاون بين علماء المغرب وعلماء البلدان الإفريقية من جهة، وبين هؤلاء العلماء بعضهم مع البعض، من جهة أخرى، على ما يحفظ الدين من التحريف والتطرف، وما يجعل قيمه السمحة في خدمة الاستقرار والتنمية في هذه البلدان[96].

ثالثا : تطوير الإعلام الديني بالمغرب مدخل لتحقيق السلم الاجتماعي و الأمن الروحي

1.نسبة الاستماع لقناة محمد السادس للقران الكريم .

وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن دراسة أنجزها معهد إبسوس لصالح " مؤسسة سيراد CIRAD المركز المهني لقياس نسبة الاستماع بالمغرب " ، جاء راديو محمد السادس للقرآن الكريم في المرتبة الأولى كأكثر المحطات الإذاعية استماعًا . متقدما بذلك على راديو البحر المتوسط ميدي 1 , و راديو Hit radio الخاص.

[95] منصة محمد السادس للحديث الشريف تم الإطلاع عليه يوم:25-05-2024

[96]موقع مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة تم الاطلاع عليه يوم:25-05-2024 https://www.fm6oa.org

خلال الفترة التي أجري عليها الإحصاء ، استمع 14.951 مليون مغربي تتراوح أعمارهم بين 11 عاما فأكثر , إلى الراديو كل يوم ، و إلى جل المحطات التي تبث موجاتها ، و تمثل نسبة متابعة الجمهور للإذاعات الوطنية حوالي 52.93% ، بحسب التقرير ، محددًا أن المستمعين المغاربة يستمعون إلى الراديو في المتوسط بمعدل ساعتين و 53 دقيقة في اليوم للبرامج الإذاعية.

و يؤكد راديو محمد السادس للقرآن الكريم تفوقه بنسبة 14.92% من نسبة الحضور . أي بزيادة قدرها 1.8 نقطة مقارنة بالربع السابق . و بالتالي تحافظ على الفجوة مع راديو ميدي 1، الذي حل في المرتبة الثانية بنسبة 12.94% من حصة الجمهور التراكمي . و في المرتبة الثالثة حلت منصة Hit Radio بنسبة 9.51 %[97].

2.تعزيز التعليم الديني المعتدل و تعزيز الوعي الديني من أجل مواكبة الإصلاحات الحاصلة في الحقل الإعلامي :

تعتبر التجربة المغربية في مجال الأمن الروحي رائدة بكل المعايير،لأنها اتجهت بعزيمة قوية و بفكر خلاق نحو تجفيف المنابع الأساسية لموروث الإنغلاق و التشدد في إطار الحكامة الدينية التي تعني التدبير الجيد و الرشيد وفق استراتيجية إعادة هيكلة الحقل الديني و إصلاحه و المبنية على الحفاظ على ثوابت المملكة و جعل الحقل الديني بعيدا عن المزايدات الطائفية والعقدية و السياسية،وخلق مجموعة من الاليات المواكبة كتحصين المساجد من العقائد المخالفة و إعادة هيكلة وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، حيث همت الحكامة الدينية بالمغرب ثلاث محاور : مؤسساتية و تأطيرية و تنظيمية .

حيث ارتكز المغرب لتعزيز التعليم الديني المعتدل الوعي الديني على مجموعة من المؤسسات الدينية و التعليمية و غيرها بدءا بالفاعل المركزي لمؤسسة إمارة المؤمنين المهتمة بالتوجيهات الأساسية الموجهة للشأن الديني ، بالإضافة للفاعل التنظيمي لوزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية التي تتمتع بمكانة خاصة داخل النظام السياسي المغربي حيث تعتبر مدخلا رئيسيا في عملية تأهيل الحقل الديني ،على اعتبارها هي الجهاز التنفيذي الأول و المباشر لجميع الإستراتيجيات و البرامج التي تسوغها مؤسسة إمارة المؤمنين ، فهي تشكل القناة المركزية التي تعمل على ترجمة

[97] موقع الجريدة تم الإطلاع عليه يوم :26-05-2024
https://ljarida.com/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A2%D9%86-%D8%A7/

السياسية للدولة ، والفاعل التأطيري الخاص بمؤسسة العلماء (المجلس العلمي الأعلى و المجالس العلمية المحلية،الرابطة المحمدية للعلماء،دار الحديث الحسنية،معهد موافقة لعلم اللاهوت، مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة ، معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين و المرشدات –مؤسسة الزوايا).

ووجه أمير المؤمنين رسالة سامية إلى المشاركين في الندوة العلمية الدولية في موضوع :" ضوابط الفتوى الشرعية في السياق الإفريقي" المنعقدة في مراكش سنة 2023 التي تلاها وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية أحمد التوفيق و هذا مقتطف منها :" و من ثم فالعلماء مطالبون بالتغيير الإجابي في الناس ،و ذلك بأن يبينوا لهم محاسن الوسطية و الإعتدال /و أن يقوموا مقابل ذلك بنفي التأثير السلبي للأصناف المتطرفة الجاهلة في عقول الأبرياء ،لا سيما أن هؤلاء المنحرفين يدرجون جل كلامهم عن الدين في صنف الإفتاء و الفتوى لما لها من القدسية في أذهان الناس"[98].

كما تم إحداث سنة :2012 تأسيس معهد موافقة لعلم اللاهوت في العاصمة الرباط ،والذي يهدف إلى تأسيس اللاهوت المسيحي للكاثوليك و البروتستانت أيضا [99].

وهدفه ه ونشر فكر الإختلاف في ظل التسامح و العمل بطريقة ذكية و منفتحة من أجل تكوين علماء دين مسيحيين قادمين أساسا من أوروبا و و إفريقيا و تعتبر هذه الخطوة ذكية من أجل كسب تأييد الزعماء الدينيين المسيحيين في إفريقيا و الذين باركوا افتتاح المعهد ، وخصوصا بعد ارتفاع عدد الأفارقة بالمغرب سواء الطلبة أو المقيمين المؤقتين الذين يعتبرون المغرب محطة للهجرة إلى اوروبا [100].

بالإضافة إلى اللقاء الوطني لسيدي شيكر 2008 الذي يضم كل فعالية النسيج الصوفي بهدف المشاركة على الوجه المرضي كما وكيفا ، في كل ما من شأنه دعم القيم الروحية والفضائل الربانية و التأطير الأخلاقي للمجتمع ، وتبرز هذه الرسالة الأدوار التي ألقتها السياسة الدينية في المغرب على كاهل هذا النسيج الصوفي و هي الإسهام في الإرشاد الروحي و نشر العلم و التنمية و الدفتع عن حوزة الوطن ووحدته و تماسك المجتمع و تثبيت الهوية الدينية للمغاربة.

---

[98] انظر الرابط : https /cutt.us.MwDKu تم الإطلاع عليه بتاريخ :26-05-2024

[99] محمد سعيد زاوا ،المسيحيون المغاربة :إرث الماضي و إكراهات الحاضر ،مجلة رهانات ،مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية-مدى -37-2016 طباعة دريم سابريس الدار البيضاء ص :49

[100] محسن الأحمادي و محمد النضر، الأبعاد الروحية للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء و اثارها الانية و المستقبلية على القضايا الحيوية للملكة المغربية ضمن مؤلف جماعي ،إفريقيا فرص للتنمية و تحديات التنافس الدولي تنسيق و إشراف الحسين شكراني-ادريس لكريني ،الطبعة الأولى ،2022،دار العرفان للنشر و التوزيع ص :262.

خاتمة :

تبين مما سبق أن الاعلام الديني يضطلع بدور هام في ترجمة السياسة الدينية التي يتبناها المغرب سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي لاسيما و أن المغرب يتفرد بتجربته الرائدة في تدبير الشأن الديني على المستوى الدولي معتمدا بذلك على مقاربة شمولية مندمجة و متعددة الأبعاد تأخذ بعين الإعتبار الأبعاد التكوينية و التأطيرية و المؤسساتية كمقومات أساسية من أجل بناء وعي ديني أصيل متجدد .

ملاحق و مراجع :

- عبد النبي عيدودي اليات تأهيل الحقل الديني بعد أحداث 16 ماي ،مقال على هيسبريس تم الإطلاع عليه يوم :21-05-2024
- محسن الأحمادي و محمد النضر، الأبعاد الروحية للدبلوماسية المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء و اثارها الانية و المستقبلية على القضايا الحيوية للملكة المغربية ضمن مؤلف جماعي ،إفريقيا فرص للتنمية و تحديات التنافس الدولي تنسيق و إشراف الحسين شكراني-ادريس لكريني ،الطبعة الأولى ،2022،دار العرفان للنشر و التوزيع ص :262
- محمد سعيد زاوا ،المسيحيون المغاربة :إرث الماضي و إكراهات الحاضر ،مجلة رهانات ،مركز الدراسات و الأبحاث الإنسانية-مدى -37-2016 طباعة دريم سابريس الدار البيضاء ص :49
- محمد سيد محمد المسؤولية الإعلامية في الإسلام , الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1986 ص: 56
- محي الدين عبد الحليم , الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية , القاهرة : مكتبة الخانجي 1984 ص: 14
- موقع الجريدة تم الإطلاع عليه يوم :26-05-2024.
- موقع الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة www.snrt.ma تم الإطلاع عليه يوم :2024-20-05
- موقع منصة محمد السادس للحديث الشريف تم الإطلاع عليه يوم :24-05-2024.

- موقع مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة تم الاطلاع عليه يوم:2024-05-25 https://www.fm6oa.org.
- موقع وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية تم الإطلاع عليه يوم 2024-05-19
- نجلاء اسماعيل أحمد، الإعلام الديني والتعددية الثقافية, القاهرة: دار المعتز للنشر والتوزيع, 2018 ,ص07

الجريمة الإلكترونية –دراسة مقارنة–

Cybe crime - a comparative study -

كريمة الصديقي
باحثة في الصحافة والإعلام الحديث
كلية اللغات والآداب والفنون جامعة ابن طفيل –القنيطرة
د. محمد هموش– د. طارق البختي
جامعة ابن طفيل –القنيطرة

ملخص:

باعتبار مفهوم الصحافة الإلكترونية مولودا جديدا في الجسم الإعلامي، ونظرا لارتباطه بالتقدم العلمي والتكنولوجي، فإن له جانب من الخطورة الإجرامية، تجعله سيفا ذو حدين. فهو من جهة، وسيلة لإبراز مدى ديمقراطية النظام السياسي داخل الدولة، من خلال ضمان تعددية الأفكار، وحرية التعبير والرأي. ومن جهة أخرى، قد يحمل هذا النوع الجديد هامش خطورة أكبر. خصوصا إذا كانت ممارسته بعيدة عن نظر القانون.

فإذا كانت الصحافة تعتبر سلطة رابعة، فإنها سلطة بدون مسؤولية. ومسؤولية الصحافة إنما تتجسد في احترامها للقانون، سواء في شكلياته التي تسبق إصدار الجريدة أو المجلة. أو من خلال احترام القانون في مضمونه، الذي يفرض مراعاة المبادئ الأساسية، التي تحظى بالحماية القانونية.

الكلمات المفاتيح: الجريمة الإلكترونية، الخطورة الإجرامية، المسؤولية الجنائية، العقاب.

Abstract

As the concept of electronic journalism is a new born in the media body, and due to its association with scientific and technological progress, it has an aspect of criminal danger, making it a double-edged sword. On the one hand, it is a means of highlighting the extent of the democracy of the political system within the state, by ensuring the plurality of ideas and freedom of expression and opinion. On the other hand, this new type may carry a higher margin of risk. Especially if its practice is beyond the sight of the law.

If the press is considered a fourth power, it is an authority without responsibility. The responsibility of the press is embodied in its respect for the law, whether in its formalities that precede the publication of the newspaper or the magazine. Or by respecting the law in its content, which requires the observance of fundamental principles, which enjoy legal protection.

Keywords: cybercrime, criminal gravity, criminal responsibility, punishment.

مقدمة:

تجسد حرية الصحافة، من جهة أولى حق التعبير والرأي، ومن جهة ثانية، حق الإعلام والمعرفة، فممارسة هذه الحرية هي المنطلق الوحيد للاستفادة من حقوق وحريات أخرى، إما باكتسابها أو بتطويرها. إذ أن اكتساب الحقوق والحريات، لا يمكن أن يتم إلا عبر سلوك طريقين، أحدهما العنف المرفوض في كل مجتمع متحضر، وثانيهما الحوار والتواصل الذي تجسده الصحافة والإعلام[101]. ومن تم تبدو أهمية هذه الحرية في المجتمعات المتحضرة، لدرجة أن سماها البعض بالسلطة الرابعة، أو صاحبة الجلالة.

وتعتبر ثورة الاتصالات هي المحرك الأساسي في التطورات الحادثة في الوقت الحالي، إلا أنها ليست المحرك الوحيد في هذه التطورات حيث أن التطور الكبير في تكنولوجيا الحاسبات قد أسهم بصورة كبيرة في تسارع معدلات التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات[102]. وقد كان من نتاج التطور في الجانبين ظهور أدوات واختراعات وخدمات جديدة في مختلف المجالات ولقد نتج عن الثورة التكنولوجية تلك ظهور نوع جديد من المعاملات يسمى المعاملات الإلكترونية تختلف عن المعاملات التقليدية التي نعرفها من حيث البيئة التي تتم فيها هذه المعاملات، وبالتالي ظهور الصحافة الإلكترونية.

وقد نتج عن هذا التزاوج بين الصحافة والأنترنيت، ما أضحى يطلق عليه بالصحافة الإلكترونية، كما انتشرت أيضا، مجموعة من الشبكات الإذاعية والتلفزيونية، التي أضحت تفضل الشبكة العنكبوتية، خصوصا مع انتشار ثقافة الأنترنيت لدى الجمهور، وظهور وسائل أكثر سرعة وسهولة في استعمال الأنترنيت، كما أصبح إطلاق إذاعة أو تلفزيون عبر الأنترنيت أكثر سهولة بل أقل تكلفة من البدائل الأخرى بحوالي عشر مرات[103].

إلا أن هذا التطور التكنولوجي أدى ويؤدي في الوقت نفسه إلى تطوير وتحديث الجريمة من حيث الأساليب والمضامين، غير أن هذه التطورات فتحت أمامها ارتكاب صور من الجرائم لم تكن معروفة سابقا والتي أصبحت تعرف بالجرائم الإلكترونية، بل ترتكب باستخدام التقنية عبر أجهزة إلكترونية لتشكل بذلك مصدر وافر من الإشكالات القانونية الهامة خصوصا فيما يهم علاقتها بالقانون الجنائي سواء فيما يتعلق بالتكييف القانوني لهذه الفئة من الجرائم، أو من حيث موضوعها وخصائصها وأشخاصها وأساليب ارتكابها ومدى إمكانية الكشف عنها.

إذا كان تناول موضوع الجريمة الإلكترونية في عمل الصحافة الإلكترونية، فإن ذلك يفرض ما يمكن أن يحمله هذا النوع الجديد في وسائل الإعلام من خطاب، قد يساهم في تعزيز الاختراق الثقافي للمجتمع. خصوصا وأن

---

[101]- محمد الإدريسي العلمي المشيشي، **"النظام الجنائي للإعلام"**، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 13-14 سنة 1983، ص 58.

[102]- **اسراء جبريل رشاد مرعي، "الجرائم الإلكترونية-الأهداف- الأسباب- طرق الجريمة ومعالجتها"، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط:**

https://democraticac.de/?p=35426 زيارة بتاريخ 2024/04/09 على الساعة 21.32

[103]- محمد الإدريسي العلمي المشيشي، **"ملاحظات حول تعديل ظهير 1958"**، الدورية المغربية لبحوث الاتصال، العدد 13 مارس 2001، ص 14.

منطق الأنترنيت والتكنولوجيا الحديثة، لا يعترف بالحدود الجغرافية، ولا القيود التي تضعها الدول. إضافة إلى التأثير الذي يمكن أن تؤديه الصحافة الإلكترونية في ارتفاع أو انخفاض نسبة الإجرام شأنها في ذلك شأن باقي وسائل الإعلام الأخرى[104].

وتبرز أهمية البحث في التعرف على الجرائم الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن، التي تختلف اختلافا جذريا عن أنواع الجرائم الأخرى وبذلك يكون الإجرام المعلوماتي أحدث ثورة في فلسفة التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية، خصوصا فيما يتعلق بإجراءات البحث والتحري التقليدية في بيئة افتراضية لا مكان فيها للأدلة المادية. ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظاهرة كما هي في الواقع، مما يسهم في فهم علاقات هذه الظاهرة وتحليلها، والوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تطوير الواقع المدروس. وبالتالي سيتم تناول الموضوع من خلال محورين:

المحور الأول: الجريمة الإلكترونية في التشريع المغربي

المحور الثاني: الجريمة الإلكترونية في التشريع المقارن

المحور الأول: الجريمة الإلكترونية في التشريع المغربي

بالرجوع لمعظم النصوص المنظمة للجريمة الإلكترونية نجد أن المشرع المغربي لم يعطي للجريمة الإلكترونية تعريفا محدد ولا غرابة في ذلك كون مسألة التعريف مسألة فقهية، في هذا السياق يذهب معظم المهتمين إلى القول بأن الجريمة الإلكترونية باعتبارها مظهرا جديدا من مظاهر السلوك الإجرامي لا يمكن تصورها إلا من خلال ثلاث مظاهر إما أن تتجسد في شكل جريمة تقليدية يتم اقترافها بوسائل إلكترونية أو معلوماتية، أو في شكل استهداف للوسائل الالكترونية ذاتها وعلى رأسها قاعدة المعطيات والبيانات أو البرامج الالكترونية، أو أن يتم اقتراف الجرائم العادية في بيئة إلكترونية كما هو الأمر بالنسبة لجرائم الصحافة.

وتجدر الإشارة لوجود اختلاف في موضوع الجريمة الالكترونية بحسب الجهة التي ينظر إليها منها، فمن ناحية قد يكون الحاسب الالي أو المعلومات المخزنة فيه محل للجريمة، ومن ناحية أخرى قد يكون فيها الحاسب الالي أداة للجريمة الالكترونية ووسيلة تنفيذها، فالجريمة الإلكترونية إذن تتمثل في كل فعل ضار يأتيه المواطن عبر استعمال الحاسوب الالي وشبكة الأنترنيت، وهي أيضا تلك الجريمة التي تلعب فيها التقنية الرقمية وبيانات الحاسب والبرامج الالكترونية دور مهما.

وبالتالي وجب التطرق إلى محدودية النصوص التشريعية لمواجهة الجريمة الإلكترونية في مجموعة القانون الجنائي في التشريع المغربي في مطلب أول، ثم الطريقة التي يتم بها التصدي لهذه الجرائم في القوانين الخاصة في مطلب ثاني، وذلك من خلال:

المطلب الأول: محدودية النصوص التشريعية لمواجهة الجريمة الإلكترونية في التشريع المغربي

المطلب الثاني: القوانين الخاصة لمواجهة الجريمة الإلكترونية

---

[104]- خالد بن سعود البشر، **"أفلام العنف والإباحة وعلاقتها بالجريمة"**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى 2005، الرياض، ص 23.

المطلب الأول: محدودية النصوص التشريعية لمواجهة الجريمة الإلكترونية في التشريع المغربي

هناك مجموعة من النصوص القانونية العامة المنظمة للجريمة الالكترونية والمتمثلة في القانون رقم07.03 المتعلق بالإخلال بسير نظم المعالجة الالية للمعطيات ضمن الفصول 3-607 إلى 11-607 من القانون الجنائي المغربي، بالإضافة كذلك إلى القانون رقم 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب، ثم القانون رقم 103.13المتعلق بتعزيز الحماية الجنائية للطفل والمرأة: الفصل 503-1والفصل 503-2 والفصول 1-407 و2-407 و3-407 من مجموعة القانون الجنائي المغربي.

حيث يعتبر القانون 07.03 تكريسا لمبدأ الشرعية الجنائية والأمن القضائي بالمغرب، جاء هذا القانون في إطار سد الفراغ التشريعي الذي لازم هذا الجانب الإلكتروني، هذا القانون تم اقتباسه حرفيا من القانون الفرنسي الصادر سنة 1988، هذا الأخير الذي يعود جدوره للاتفاقية الأوروبية، أصبح هذا القانون يشكل الباب العاشر من الجزء الأول من الكتاب الثالث من القانون الجنائي المغربي تحت عنوان :المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات صدر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-03-197بتاريخ 16رمضان 1424الموافق11نونبر2003.

بالرجوع إلى الفصل 3-607 نجد المشرع قد جرم فعلي الدخول عن طريق الاحتيال أو البقاء بعد تسجيل الدخول عن طريق الخطأ إلى مجموع أو بعض نظم المعالجة الالية للمعطيات[105]، وفيما يخص العقاب فالمشرع المغربي عاقب على الأفعال السالفة عند تحققها بعقوبة الحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبالغرامة من 2000 إلى 10000 أو بإحدى هاتين العقوبتين إلا أن العقوبة تضاعف إذا نتج عن ذلك حذف أو تغيير المعطيات المدرجة في نظام للمعالجة الآلية للمعطيات أو اضطراب في سيره.

كما أن صيغة النص جاءت عامة فيما يتعلق بالركن المادي للجريمة المتمثل بنشاط او السلوك الإجرامي، الذي يحقق الدخول غير المشروع إلى نظام المعالجة والذي يتحقق بأي صورة من صور التعدي سواء كان مباشرا أو غير مباشر وبغض النظر عن الوسيلة المستعملة سواء عن طريق استعمال كلمة سر حقيقية متى كان الفاعل غير مخول لاستخدامها أو عن طريق استخدام برنامج أو شفرة خاصة، وسواء كان هذا النظام محميا أو غير محمي. وعلى العموم فإن المعيار الذي على ضوئه يمكن تحديد كون الاتصال كان قد تم بطريق الغش، ومن ثم على ضوئه يمكن تحديد كونه قد تم بصورة مشروعة أو غير مشروعة هو انعدام حق الشخص في الاتصال بهذا النظام سواء كان هذا الانعدام يتعلق بكل النظام أو ببعضه[106].

وقد كان لصدور قانون 03.03 المتعلق بمكافحة الإرهاب عدة ظروف سرعت بإخراجه إلى الوجود، نذكر في هذا السياق الأحداث التي شهدتها مدينة مراكش سنة 1994 ثم حدث تفجيرات الدار البيضاء 16 ماي 2003.

---

[105]- إن نظام المعالجة الآلية للمعطيات تعبير فني تقني يصعب عل الباحث القانوني إدراك حقيقته بسهولة فضلا عن أنه تعبير متطور يخضع للتطورات السريعة المتلاحقة في مجال فن الحسابات الآلية و لذلك فالمشرع المغربي على غرار التشريع الفرنسي لم يعرف نظام المعالجة الآلية فأوكل بذلك مهمة تعريفه لكل من الفقه والقضاء، ضمن هذا السياق نجد الفقه الفرنسي فقد عرفه كما يلي:» كل مركب يتكون من وحدة أو مجموعة وحدات معالجة والتي تتكون كل منها من الذاكرة والبرامج و المعطيات وأجهزة الربط والتي يربط بينها مجموعة من العلاقات التي عن طريقها تحقق نتيجة معينة وهي معالجة المعطيات على أن يكون هذا المركب خاضع لنظام الحماية الفنية، في هذا السياق نجد المشرع المغربي حدد الجرائم التي يمكن أن ترتكب في هذا الإطار مع تحديد العقوبات التي من الممكن أن تطال مرتكبيها.

[106]- يلاحظ أن المشرع المغربي تشدد فيما يخص الغرامة المحكوم بها مقارنة بالعقوبة الحبسية، حيث يصل مبلغ الغرامة إلي 2.000.000 كأقصى حد وعقوبة الحبس تصل إلى ما بين سنتين و خمس سنوات في حق كل من صنع تجهيزات أو أدوات أو أعد برامج للمعلوماتيات أو أية معطيات أعدت أو اعتمدت خصيصا لأجل ارتكاب الجرائم المعاقب عليها في هذا الباب أو تملكها أو حازها أو تخلى عنها للغير أو عرضها أو وضعها رهن إشارة الغير كما يجوز للمحكمة مع مراعاة حقوق الغير حسن النية أن تحكم بمصادرة الأدوات التي استعملت في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب والمتحصل عليه منها.

ثم جاء قانون 03.03 لسد الفراغ التشريعي الذي كان يعتري القانون الجنائي أنداك والملاحظ أن هذا القانون لم يضع تعريفا للجريمة الإرهابية بحيث اكتفى فقط بتعداد الأفعال التي تؤسس للجريمة الإرهابية: ضمن الفصل 1-218 وهي كالتالي:

تعتبر الجرائم الآتية أفعالا إرهابية[107]، إذا كانت لها علاقة عمدا بمشروع فردي أو جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام بواسطة التخويف أو الترهيب أو العنف:

1- الاعتداء عمدا على حياة الأشخاص أو على سلامتهم أو على حرياتهم أو اختطافهم أو احتجازهم؛

2- تزييف أو تزوير النقود أو سندات القرض العام، أو تزييف أختام الدولة والدمغات والطوابع والعلامات، أو التزوير أو التزييف المنصوص عليه في الفصول 360 و361 و362 من هذا القانون؛

3- التخريب أو التعييب أو الإتلاف؛

4- تحويل الطائرات أو السفن أو أي وسيلة أخرى من وسائل النقل أو إتلافها أو إتلاف منشآت الملاحة الجوية أو البحرية أو البرية أو تعييب أو تخريب أو إتلاف وسائل الاتصال؛

5- السرقة وانتزاع الأموال؛

6- صنع أو حيازة أو نقل أو ترويج أو استعمال الأسلحة أو المتفجرات أو الذخيرة خلافا لأحكام القانون؛

7- الجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات؛

8- تزوير أو تزييف الشيكات أو أي وسيلة أداء أخرى المشار إليها على التوالي في المادتين 13 و113 من مدونة التجارة؛

9- تكوين عصابة أو اتفاق لأجل إعداد أو ارتكاب فعل من أفعال الإرهاب؛

10- إخفاء الأشياء المتحصل عليها من جريمة إرهابية مع علمه بذلك.

كما صدر القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء والذي دخل حيز التنفيذ يوم 13 شتنبر 2018، وقد تضمن هذا القانون بالإضافة إلى القواعد الخاصة بحماية المرأة من بعض أشكال العنف الدي قد تتعرض له، مقتضيات أخرى تتعلق بحماية الحياة الخاصة، أضيفت إلى مجموعة القانون الجنائي المغربي بموجب الفصول 1-447 و2-447 و3-447. وتكتسي هذه المقتضيات أهمية بالغة بالنظر إلى أنها تعزز الحماية الجنائية للحياة الخاصة التي سبق إقرارها دستوريا بموجب الفصل 24 من دستور المملكة لسنة 2011 والذي نص في فقرته الأولى على أن" لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة...".

في هذا الإطار جرم المشرع المغربي مجموعة من الأفعال ذات الصلة بالوسائل الالكترونية الحديثة حيث عاقب المشرع المغربي بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم، كل من قام

[107]- ونظرا لخطرة الجريمة الإرهابية في علاقة مع المعطيات الشخصية، أقدم ال مشرع المغربي ضمن الفقرة 7 من الفصل 1-218 والفصل 2-218 و الفصل 2-4-218 على تجريم الأفعال الإرهابية ذات علاقة بالوسائل الإلكترونية الحديثة، فتعريف الجريمة الإرهابية ليس بالأمر الهين ولم يتم الاتفاق على تعريف معين لحد الان لتهب ذلك جهود بعض الدول لمحاولة تحديد مدلوله، في هذا السياق عرف القانون المصري الإرهاب كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح، إضافة إلى تعاريف عديدة أخرى أما فيما يخص الإرهاب الإلكتروني الذي ظهر وشاع استخدامه عقب الطفرة الكبيرة التي حققتها تكنولوجيا المعلومات واستخدامات الحاسبات الإلكترونية والإنترنيت تحديدا في إدارة معظم الأنشطة الحياتية. وهو الأمر الدي دعا 30 دولة إلى التوقيع على الاتفاقية الدولية الأولى لمكافحة الإجرام عبر الإنترنيت في بودابيست 2001.

عمدا، وبأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة الالكترونية، بالتقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري، دون موافقة أصحابها. وعاقب بنفس العقوبة، كل من قام عمدا وبأي وسيلة، بتثبيت أو تسجيل أو بث أو توزيع صورة شخص أثناء تواجده في مكان خاص، دون موافقته. والمعاقبة كذلك بنفس الغرامة والحبس من سنة إلى 3 سنوات كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة الالكترونية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم[108].

المطلب الثاني: القوانين الخاصة لمواجهة الجريمة الإلكترونية

لمعرفة القوانين الخاصة لمواجهة الجريمة الإلكترونية، وجب التطرق إلى قانوني 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين اتجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الصادر بتاريخ 18 فبراير 2009 **(أولا)** ثم القانون المغربي رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية **(ثانيا)**.

أولا- حماية الأشخاص الذاتيين اتجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي

يمكن تعريف المعلومات ذات الطابع الشخصي باعتبارها مجموعة من الرموز أو الحقائق أو المفاهيم أو التعليمات، التي تصلح لأن تكون محلا للتبادل والاتصال، أو التفسير والتأويل أو المعالجة، بواسطة الأفراد أو الأنظمة الالكترونية، هذه المعلومات تتميز بمرونتها، حيث يمكن تجزئها أو نقلها بوسائل وأشكال مختلفة.

ويعتبر المغرب أول دولة عربية عمل على إصدار القانون 08-09 الذي اعتبر كأداة لحماية الحياة الخاصة والبيانات الشخصية للمواطن المغربي خصوصا في مجال المعلومات من الاستعمال التعسفي، فبعد أن قام المغرب بالمصادقة على الاتفاقية الأوروبية المتعلق بالحماية المعطيات الشخصية بموجب قانون رقم 13-46، يوافق بموجبه على الاتفاقية الأوروبية رقم 108 المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، الموقعة بستراسبورغ في 28 يناير 1981، في اطار الوضع المتقدم الذي منح للمغرب في علاقاته مع دول الاتحاد الأوروبي، اقترح مجلس أوروبا بانضمام المملكة المغربية بشكل تدريجي لعدد من اتفاقيات هذا المجلس المفتوحة في وجه الدول غير الأعضاء في الاتحاد، وتعتبر اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، إحدى هذه الاتفاقيات[109].

صدر هذا القانون لأسباب عدة من بينها أن القضاء كانت تعرض عليه أحياناً قضايا تعاني من فراغ تشريعي: كالتجارة الإلكترونية، الجريمة الالكترونية، المس بنظام وسائل لأداء الإلكترونية... ولذلك فقد صدرت في السنوات الأخيرة عدة نصوص قانونية لملء الفراغ التشريعي منها مدونة التجارة بشأن وسائل الأداء الإلكترونية؛ القانون رقم 05.53 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية؛ مقتضيات القانون الجنائي المتعلق بنظم المعالجة الآلية، القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات

---

[108]- المشرع المغربي شدد العقوبة لتصل إلى الحبس من سنة إلى 5 سنوات والغرامة من 5.000 إلى 50.000 إذا ارتكبت الأفعال المنصوص عليها في الفصلين 1-447 و2-447 في حالة العود وفي حالة ارتكاب الجريمة من طرف الزوج أو الطليق أو الخاطب أو أحد الفروع أو أحد الأصول أو الكافل أو شخص له ولاية أو سلطة على الضحية أو مكلف برعايتها أو ضد امرأة بسبب جنسها أو ضد قاصر .

[109]- على أرجدال، **"حماية المعطيات الشخصية بالمغرب-دراسة تحليلية ومقارنة"**، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، 2019/2018، ص 65.

ذات الطابع الشخصي.. وبالرجوع للدستور المغربي لسنة 2011 تمت دسترة عدة أوجه للخصوصية: الحق في حرمة المسكن، والحق في سرية المراسلات (الخصوصية المادية)، الحق في وصول وسيطرة الشخص على بيانات والشخصية (خصوصية المعلومات)[110].

ثانيا- القانون المغربي رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية

لقد أولت الدول الأجنبية والعربية عناية خاصة بالتجارة الإلكترونية منذ نشأتها، على سبيل المثال التشريع الأمريكي والتشريع الفرنسي..، وقد تدخل المشرع المغربي، مستجيبا للتطورات الحديثة، وتتضح أهمية هذه التدابير في مجال التجارة والأعمال من خلال اهتمام معظم المنظمات الدولية والإقليمية والقوانين الداخلية للدول الأجنبية والعربية، والتي عالجت موضوع التجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية بشكل عام، نظرا لدورها الفعال من خلال الحياة اليومية للأفراد، رغم المخاطر المحيطة بهذا النوع من المعاملات، الذي يجب الاهتمام به من خلال سن التشريعات المواكبة والآمنة لهذه المعاملات التجارية الدولية والوطنية والتي انتشرت بين الأفراد والمؤسسات والحكومات.

كما أن مفهوم التجارة الإلكترونية القانوني، لا يختلف عن مفهوم التجارة التقليدي إلا من حيث إن الإعلان عن السلع والمنتجات وعملية التسويق تتم عبر قنوات الاتصال الإلكترونية والتي من أشهره الإنترنيت، وقد عرفت الجمعية الفرنسية "للتليماتيك والملتيميديا"،AF TEL التجارة الإلكترونية بأنها:

"مجموعة المعاملات التجارية التي يتم الشراء فيها عن طريق وسائل الاتصال. وحسب هذا التعريف فإن التجارة الإلكترونية تشمل عملية تلقي الطلب والشراء مع السداد ويتعلق بشراء السلع والخدمات وسواء كانت الأخيرة في شكل معلومات أو ألعاب. ونظرا لهذا التحول كان لزاما على المشرع المغربي العمل على إصدار قانون 05.53 لتنظيم موضوع التعاقد الإلكتروني الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 2007 والذي اضطر فيه المشرع المغربي إلى تعطيل بعض فصول قانون الالتزامات والعقود، كما استبعد كل ما له علاقة بمدونة الأسرة والمحررات العرفية المتعلقة بالضمانات الشخصية أو العينية، ذات الطابع التجاري أو المدني ما عدا المحررات المنجزة من لدن شخص لأغراض مهنته. ومزيدا من الحماية لا سيما الطرف الضعيف المستهلك فقد أصدر المشرع قانون 08.31 بتاريخ 18 فبراير 2011 القاضي بتحديد التدابير لحماية المستهلك والذي أشار في ديباجته إلى أن هذا القانون يعتبر إطار مكملا للمنظومة القانونية في مجال حماية المستهلك، كما تناول التعاقد عن بعد في الباب الثاني من القسم الرابع"[111].

ولأجل إبرام العقد بالطريقة الإلكترونية يتطلب شروط شأنها شأن باقي العقود، إلا أن العقد الإلكتروني يختلف عن العقود التقليدية الأخرى في كون الوسيلة المستعملة، وسيلة إلكترونية. وهكذا فالعقد الإلكتروني تتمثل شروط انعقاده حسب القانون 05.53 على الإيجاب الإلكتروني والقبول الإلكتروني، يتبين لنا أنه وفي إطار انتشار تقنية التواصل عن بعد فإنه أصبح بالإمكان بيان الجهة المنوي التعاقد معها بمقتضى عرض موجه للعموم في شكل إيجاب يتضمن مشروع التعاقد، ويعتبر البريد الإلكتروني من أبرز الوسائل المعتمدة في هذا الباب لنقل مضمون العرض للغير، إلا أنه إذا تم الاتفاق على تمرير هذه المعلومات في شكل استمارة، فإنه من الواجب وضع هذه الأخيرة رهن إشارة الجهة الواجب عليها ملؤها، حسب الفقرة 4 من الفصل 3-65

[110]- ماء العينين سعداني، **" حماية التجارة الإلكترونية على ضوء المستجدات التشريعية"**، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية، ال عدد5، 2020.

[111]- ماء العينين سعداني، **" حماية التجارة الإلكترونية على ضوء المستجدات التشريعية"**، مرجع سابق.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية يتطلب توفر قبول إلكتروني حيث يشترط لصحة إبرام العقد أن يكون من أرسل العرض إليه قد تمكن من التحقق من تفاصيل الإذن الصادر عنه ومن السعر الإجمالي ومن تصحيح الأخطاء المحتملة وذلك قبل تأكيد الإذن المذكور لأجل التعبير عن قبوله. كما يجب على صاحب العرض الإشعار بطريقة إلكترونية، ودون تأخير غير مبرر، بتسلمه قبول العرض الموجه إليه، ليصبح بذلك المرسل إليه فور تسلم العرض ملزما به بشكل لا رجعة فيه[112]. كما يعتبر قبول العرض وتأكيده والإشعار بالتسلم متوصل بها إذا كان بإمكان الأطراف المرسلة إليهم الولوج إليها.

يلاحظ أن المشرع من خلال قانون 53.05 حاول تطوير القواعد القانونية التقليدية من خلال التعديلات التي أدخلها على مجموعة من النصوص الواردة في قانون الالتزامات والعقود لتشمل طبيعة المعاملات الإلكترونية وهنا إشارة إلى التجارة الإلكترونية التي تندرج ضمن هذه المعاملات، سعيا منه على عدم فصل واستقلال التبادل الإلكتروني عن باقي التبادلات التجارية الأخرى ، وتسهيل التعامل التجاري وتطوير مجال التجارة الإلكترونية الذي يعتبر من أهم أهداف قانون 53.05 مع المحافظة على مصالح المستهلك من خلال ما يضمنه من أمان واستقرار.

المحور الثاني: الجريمة الإلكترونية في التشريع المقارن

لقد تأخر المشرعون في إصدار قوانين منظمة للمجال المعلوماتي، خاصة منها المتعلقة بمكافحة الجريمة الإلكترونية، ورغم أن بعض الدول كانت سباقة لسن قوانين للوقاية من مخاطر الجريمة الإلكترونية، حيث تعمل جل الدول على ملائمة قوانينها بما يتناسب مع هذا النوع من الإجرام وسدا للقصور الذي كان يعانيه القضاء في مكافحة الجريمة الإلكترونية بالنصوص القانونية التقليدية والذي كان يخالف مبدأ الشرعية، باعتباره مبدأ يحقق الحماية لحقوق المتهم من تجريمه على أفعال، وعقابه بعقوبات لم ينص عليها القانون، كما يطرح جدوى هذا الموضوع في الاقتداء بتطور القوانين لدى التشريعات المقارنة في ملاحقتها للأنماط المستحدثة من الجريمة الإلكترونية والذي قد يتأخر المشرع الجنائي الوطني في مواكبته لأسباب تقنية[113].

فتاريخ التشريعات المتعلقة بمكافحة الجريمة الإلكترونية حديثة نسبيا، فهي لم تتعدى السبعينات من القرن الماضي لدى الدول السباقة لسن تشريعات خاصة بهذا المجال مثل القانون الفرنسي رقم 78-17 بشأن الحريات والمعلوماتية الصادر في 6 يناير سنة 1978. وقانون جرائم الحاسوب الصادر سنة 1978 بولاية فلوريدا أول قانون في الولايات المتحدة الأمريكية. كما أصدر المشرع الإنجليزي قانون حماية البيانات الصادر في 12 يوليوز 1984. كانت هذه الدول سباقة لإقرار تشريعات تأطر الحماية من إساءة استخدام الحاسوب[114].

ولدراسة التشريعات المقارنة في مجال الجريمة الإلكترونية، وجب التطرق إلى إطارها القانوني في مطلب أول نظرا لطابعها العابر للحدود الوطنية، ثم في مطلب ثان أهم الاتفاقيات الدولية في هذا الإطار، وذلك وفقا للتقسيم التالي:

---

[112]- أنس برزجو، **"التشريعات الوطنية والدولية المتعلق بالنظم الالكترونية"**، رسالة لنيل ماستر في القانون العام، كلية الحقوق عبد المالك السعدي، طنجة، 2018/2017، ص 65.

[113]- محمد طارق عبد الرؤوف الخن، **"جريمة الاحتيال عبر الأنترنت (الأحكام الموضوعية والأحكام الإجرائية)"**، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2011، ص104.

[114]- زينب المبروكي، **"الإرهاب الإلكتروني التجاري"**، رسالة لنيل الماستر في قانون الأعمال والمقاولة، جامعة محمد الخامس السويسي، السنة الجامعية 2010/2009. ص 123 و124.

المطلب الأول: الإطار القانوني لمكافحة الجريمة الإلكترونية في التشريعات المقارنة
المطلب الثاني: أشكال التعاون الدولي في مجال الجريمة الإلكترونية

المطلب الأول: الإطار القانوني لمكافحة الجريمة الإلكترونية في التشريعات المقارنة

تستمد مكافحة الإجرام الإلكتروني شرعيتها من القوانين الجنائية التي تتخذها الدول لحماية مصالحها المهددة، مما فرض ضرورة تبادل الخبرات بين المشرعين الجنائيين في باب إقرار قوانين أكثر نجاعة في التصدي لمختلف أشكال الإجرام الإلكتروني وذلك بالاستفادة من التشريعات المقارنة وخاصة للدول السباقة لاستحداث قوانين خاصة بالجريمة الإلكترونية[115].

ولقد اختلف نهج التشريعات القانونية المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية بحسب توجهات الأنظمة القانونية الكبرى، ولإبراز تجربة أهم القوانين المقارنة سنتطرق لقوانين الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الجريمة الإلكترونية (أولا) ثم القوانين الفرنسية لمكافحة الجريمة الإلكترونية (ثانيا).

أولا- قوانين الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الجريمة الإلكترونية

يعد قانون "فلوريدا" لجرائم الحاسوب الصادر سنة 1978 أول قانون في الولايات المتحدة الأمريكية يخاطب الاحتيال والتطفل على الحاسوب، حيث يعتبر هذا القانون أن كل دخول غير مخول إلى الحاسوب هو بمثابة جريمة، حتى ولو لم يكن هناك نية عدائية من هذا الدخول.

أما على الصعيد الفيدرالي، فقد صدر سنة 1984 قانون الاحتيال وسوء استخدام الكمبيوتر «Computer fraud and abuse act»، وتم تعديله في الأعوام 1986 و 1988 و 1989 و 1990 و 1994، ثم تم تعديله أخيرا سنة 2001 بمقتضى القانون الوطني المؤرخ في 2001/11/26 «The patrioty act» ، حيث تم إدراجه في القسم 1030 من الباب 18 من القانون الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية[116].

وقد نص القسم 1030 الخاص بالاحتيال وعلاقته بالنشاط في الاتصال مع الحاسبات على عقاب مجموعة من الأفعال منها:

- ❖ كل من تعمد الولوج إلى الكمبيوتر بدون تصريح أو تجاوز الحدود المصرح له بها بقصد الحصول على معلومات تتعلق بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية أو علاقتها بالدول الأخرى، أو أي بيانات خاصة على النحو الوارد في الفقرة الأولى من القسم الخاص بتشريع وكالة الطاقة الذرية لسنة 1954، وكان الهدف من ذلك الإضرار بالولايات المتحدة الأمريكية أو تحقيق ميزة لدولة أجنبية.
- ❖ كل من تعمد الولوج إلى الكمبيوتر بدون تصريح أو تجاوز التصريح الممنوح له للحصول على معلومات واردة بالسجل المالي لأي مؤسسة مالية، أو لإصدار بطاقة على النحو الوارد بالقسم رقم 1202 في

---

[115]- أبا خليل، **"الحماية الجنائية للمعطيات ذات الطابع الشخصي على ضوء القانون المغربي والقانون المقارن"**، رسالة لنيل دبلوم الماستر في قانون المقاولة التجارية من جامعة الحسن الأول بسطات، السنة الجامعية 2010/2009، ص 99.

[116]- عمر أبو الفتوح عبد العظيم الحمامي، **"الحماية الجنائية للمعلومات المسجلة الكترونيا دراسة مقارنة"**، دار النهضة العربية القاهرة، طبعة 2010، ص 289.

الجزء "15" أو حصل على ملف لأحد العملاء أو تقرير يخص عميل على النحو الوارد في تشريع الائتمان رقم "15" يو أس سيتي 1981، أو للحصول على معلومات متعلقة بأي وكالة في الولايات المتحدة، أو الحصول على معلومات من أي كمبيوتر خاضع للحماية عن طريق الاتصال الأجنبي.

- ❖ كل من تعمد الولوج بدون تصريح إلى أي كمبيوتر، أو وكالة داخل الولايات المتحدة. كل من تعمد بنية الاحتيال الولوج إلى كمبيوتر محمي بدون الحصول على تصريح بذلك، أو تجاوز الحدود المسموح له بها في الحصول على شيء له قيمة غير استعمال الكمبيوتر الذي لا تتجاوز قيمته 5000 دولار في السنة.

- ❖ كل من تعمد إحداث أضرار متعلقة ببرنامج أو معلومات دون الحصول على تصريح بالولوج إلى كمبيوتر محمي، إذا نشأ عن هذا السلوك أضرار تتعلق بأشياء أو أشخاص خلال فترة سنة.

- ❖ كل من توافرت لديه نية ابتزاز أي شخص، وذلك عن طريق الحصول منه على مال أو أشياء ذات قيمة مما ينشأ عنه أضرار من خلال كمبيوتر محمي.

فقد عاقب هذا القانون كل من يقوم عمدا بالدخول إلى حاسوب مشمول بالحماية، دون أن يكون مصرحا له بذلك، أو أن يكون متجاوزا للتصريح الممنوح له، إذا كان الغرض والأثر المترتب على هذا الدخول هو الحصول على شيء ذي قيمة عن طريق الاحتيال، ويدخل وقت الحاسوب الذي يقدر بخمسة آلاف دولار أمريكي خلال سنة واحدة في عداد الأشياء ذات القيمة، ولقيام هذه الجريمة يتطلب توفر العلم المسبق ونية الغش ثم الدخول غير المخول إلى حاسوب محمي، أو تجاوز الدخول المسموح به وذلك بغرض الحصول على شيء ذي قيمة عن طريق الاحتيال.

كما صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية عدة قوانين وتشريعات خاصة للتصدي لبعض الجرائم المعلوماتية، ومن أهم هذه التشريعات قانون تقرير الأشخاص الصادر في 1970 ويتعلق بالمعلومات التي تخص القدرة المالية والمركز الانتمائي للأفراد، ويمنح الشخص الذي صدر تقرير في غير صالحه الحق في الاعتراض على هذا التقرير، ما دامت معلوماته غير صحيحة، ومن حقه تصحيح المعلومات، وكذلك صدر قانون الخصوصية في 31 دجنبر 1974، وقانون حرية المعلومات لعام 1976 والذي يورد استثناءات على السياسة العامة لكشف الاستخدام الحكومي، وقانون الحماية من السرقة لسنة 1980، وقانون سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية لسنة 1984 والذي يستهدف حماية خصوصية المشتركين. كما تم التنصيص على حماية برامج الحاسب في تشريعات حق المؤلف ومنها قانون رقم 517-96 الصادر في 12 دجنبر 1981.

ثانيا: القوانين الفرنسية لمكافحة الجريمة الإلكترونية

منذ ما يزيد عن ربع قرن تقريبا كانت فرنسا من أوائل الدول الغربية التي سارعت بإصدار تشريعات تهتم بحماية نظم المعلوماتية والتصدي لبعض صور الجرائم التي قد تقع بسبب التقدم في استعمال الحاسب الآلي، وكذلك شبكة المعلومات الدولية(الأنترنت) أو بعض الشبكات المحلية، كما هو الحال في شبكة (مانيتيل)

الفرنسية[117]. إلا أن اللبنة الأولى لتنظيم وحماية نظم المعلوماتية في فرنسا كان في صدور القانون رقم 78-17 الصادر في 6 يناير سنة 1978 في شأن الحريات والمعلوماتية، وقد عالج فيه المشرع مسألة تخزين البيانات في الحاسب الآلي، وأنواع هذه البيانات ومدة تخزينها، وتلك التي تخزن وتلك التي لا يجوز تخزينها.

وقد أقر هذا القانون المسؤولية الجنائية والمدنية للشخص المتعسف في المعالجة الآلية للبيانات الاسمية، لو سببت معالجته ضررا لشخص آخر. هذا وقد استحدث هذا القانون أربعة جرائم يمكن ذكرها في كالآتي:

- الجرائم الخاصة بالمعالجة الإلكترونية للبيانات بدون ترخيص، تنص عليها المادة 41 من هذا القانون.
- الجرائم الخاصة بالتسجيل أو الحفظ غير المشروع للبيانات الاسمية، تنص عليها المادة(42) .
- الجرائم الخاصة بالإفشاء غير المشروع للبيانات الاسمية وتحكمها المادة(43) .
- الجرائم الخاصة بالانحراف عن الغرض أو الغاية من المعالجة الإلكترونية للبيانات الاسمية وتنظمها المادة 44 بالقول ...كل شخص حائز لبيانات اسمية بقصد تسجيلها أو تصنيفها أو نقلها أو معالجتها تحت أي شكل، وتحريفها عن الغاية أو الغرض المحدد...

وتطرق قانون 17.78 للجهة المختصة بالرقابة والإشراف على إعمال هذا القانون، حيث أنشأت بمقتضاه " اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات"، وهي تختص بإجراء رقابة سابقة ورقابة لاحقة للتأكد من الحماية الكاملة للحريات في مواجهة نظم المعلومات.

ولذلك فهذه اللجنة تقوم أولا بالسهر على تطبيق أحكام قانون المعلوماتية وإبلاغ ذوي الشأن بحقوقهم وواجباتهم، والتحقق من احترام نظم المعلومات لأحكام القانون، وإصدار الإذن للإدارة من أجل إنشاء نظم المعلومات أو تلقي الإخطارات من الأفراد في هذا الخصوص. وهذه اللجنة مستقلة في عملها، وتعد تقريرا سنويا عن أعمالها، يقدم لرئيس الدولة وللبرلمان، وأعضاء اللجنة لا يخضعون لأي تعليمات أو توجيهات في ممارسة أعمالهم، لذلك يطلق عليها أنها سلطة إدارية مستقلة.

وبذلك يكون مسلك المشرع الفرنسي مغايرا لمسلك المشرع الإنجليزي والأمريكي الذي اكتفى بالرقابة القضائية اللاحقة، إذ أنه رأى ضرورة إنشاء جهاز يتمتع باستقلال واسع ويعبر عن الرأي العام قبل استخدام نظم المعلومات، ولذلك تقوم هذه اللجنة بالتحري والنصح والاقتراح والرقابة، وإعلام الجمهور، ومساعدة أجهزة الدولة المختلفة في القيام بالمهام الموكلة لها.

وأثر تطور استخدام المعلوماتية وتزايد المخاطر التي تهدد نظم المعلومات، عمد المشرع الفرنسي إلى سن القانون رقم 19.88 بتاريخ 5 يناير 1988، المتعلق بجرائم الغش المعلوماتي فقد نصت المواد من 2-462 إلى 9-462 من قانون العقوبات على تجريم الدخول بشكل احتيالي أو البقاء غير المشروع في نظام المعالجة الآلية

---

[117]- خدمة المينيتل تتحقق عن طريق جهاز يحمل ذات الاسم، و قد شاع استخدامه في فرنسا على نطاق واسع اعتبارا من منتصف ثمانينيات القرن الماضي و تتم هذه الخدمة عن طريق جهاز يشبه الكمبيوتر المنزلي و لكنه صغير الحجم نسبيا و يتكون من شاشة صغيرة و لوحة و أزرار تشتمل على حروف و أرقام مثل تلك الخاصة بالكمبيوتر، و هو وسيلة اتصال مرئية تنقل الكتابة على الشاشة دون الصور، أي أنها وسيلة اتصال بواسطة الكتابة و يكفي لاستعماله أن يوصل بخط التلفون، و قد أخذ مكانة هامة في عالم الاتصالات و المعلومات كما استخدم كوسيلة لإبرام العقود.

للبيانات أو في جزء منه، وتشدد العقوبة لهذه الجريمة إذا أدى الدخول غير المشروع إلى محو أو تعديل البيانات، كما جرمت هذه المواد تعطيل أو التدخل في عمل نظام المعالجة الآلية للبيانات، إضافة إلى تجريم إتلاف أو تعديل البيانات في نظام المعالجة الآلية، كما عاقبة المادة 7-323 على الشروع في ارتكاب هذه الجرائم.

ونص القانون الفرنسي المنوه له سلفا على تجريم تزوير المستندات المعالجة أليا، واستعمال هذه المستندات، وعاقب على هذه الجرائم بعقوبات حبسية وغرامات. كما قام المشرع الفرنسي بإصدار قانون العقوبات الفرنسي الجديد رقم 1336 لسنة 1992 والذي بدأ العمل به في الأول من مارس سنة 1994، بتضمينه أحكام جديدة لمواجهة ظاهرة الإجرام المعلوماتي، وكان من شأن هذا التعديل إضافة فصل ثالث للباب الثاني من القسم الثالث من قانون العقوبات، ويأخذ الفصل المضاف عنوان "الاعتداءات على نظم المعالجة الآلية للمعلومات"، ويتكون من المادة 1-323 إلى المادة 7-323.

وتنص هذه المواد على مجموعة من الجرائم التي تقع على أنظمة معالجة البيانات وهذه الجرائم هي:

- جريمة الدخول بطريق الغش أو التدليس إلى نظام المعلومات أو بقاء الاتصال بطريقة غير مشروعة به، وتشديد العقوبة من ترتب على نشاط الجاني إلغاء أو تعديل البيانات الموجودة بالنظام أو تعديل النظام (المادة 1-323).

- جريمة إعاقة أو التسبب في تحريف تشغيل نظام معالجة البيانات (م2323-2)
- جريمة إدخال البيانات بطريقة غير مشروعة في نظام معالجة البيانات أو إلغاء أو تعديل البيانات التي يحتوي عليها النظام بطريقة غير مشروعة (م2323-3)
- تجريم المساهمة في جماعة أو اتفاق بين مجموعة من الأشخاص للتحضير بعمل أو أعمال مادية لارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم السابقة (م2323-4).

- جريمة تزوير الوثائق المعالجة معلوماتيا فقد أضاف المشرع في قانون العقوبات الجديد نص المادتين (462و 625) في شأن الغش ألمعلوماتي إلى نص المادة (441) التي تجرم تزوير الوثيقة المعلوماتية واستخدامها، وجعل المشرع الفرنسي نص هذه المادة يستوعب التزوير العادي في المحررات إلى جانب تزوير الوثيقة المعلوماتية وذلك بالنص على لفظ "سند أو دعامة وبأية وسيلة" فلم يحدد المشرع طريقة معينة للتزوير، ومن تم فهذه المادة شاملة لما جاء في المواد (462 و625) بخصوص التزوير الواقع على الوثيقة المعالجة معلوماتيا.

بالإضافة إلى جرد الجرائم فقد نص هذا القانون على مجموعة من العقوبات التكميلية بالإضافة إلى العقوبات الأصلية، وهذه العقوبات تتنوع بين الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية، ونشر القرار الصادر بالإدانة في الجرائد والأماكن المعدة للنشر. هذا بالإضافة العقاب على الشروع في ارتكاب الجرائم الواردة في هذا القانون بعقوبة الجريمة التامة، وقيام مسؤولية الجنائية للشخص المعنوي.

المطلب الثاني: أشكال التعاون الدولي في مجال الجريمة الإلكترونية

حتى يسهل لكل دولة الاستمرار والعيش مع غيرها من الدول فإنها تحتاج إلى قدر من الأمن والنظام. وتشكل الجريمة إحدى القضايا الرئيسية في الكثير من دول العالم، وتشغل بال الحكومات والمختصين والأفراد على حد سواء. ولقد أثبت الواقع العملي أن الدولة - أي دولة- لا تستطيع بجهودها المنفردة القضاء على الجريمة مع هذا التطور الملموس والمذهل في كافة ميادين الحياة. فنتيجة للتطور الملموس والمذهل في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وظهور الإنترنت والانتشار الواسع والسريع لها أدى إلى ظهور أشكال وأنماط جديدة من الجرائم المعلوماتية المتعلقة بشبكة الإنترنت وهي نوع باتت تشكل خطرا لا على سرية النظم الحاسوبية أو سلامتها أو توافرها فحسب، بل تعدت إلى أمن البنى الأساسية الحرجة[118].

ونظرا لتعدد الجرائم الإلكترونية وتطورها تزايدت صورها، مما أدى إلى ضرورة التعاون الدولي لمواجهتها، ومن ثم تكثيف الجهود الدولية وعقد الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية لوضع استراتيجيات خاصة بمرحلتي الوقاية والمكافحة لهذه الجرائم، وهذا ما سيتم تناوله من خلا إبراز الآليات الدولية والوطنية، لمكافحة الجريمة الإلكترونية، وذلك من خلال الآليات الأمنية والقضائية لمكافحة الجريمة الإلكترونية **(أولا)**، ثم الاتفاقيات الدولية والإقليمية للتصدي لهذه الجرائم **(ثانيا)**.

أولا- الآليات الأمنية والقضائية لمكافحة الجريمة الإلكتروني

تهدف منظمة "الإنتربول" إلى تأكيد وتشجيع التعاون بين أجهزة الشرطة في الدول الأطراف وعلى نحو فعال لمكافحة الجريمة. من تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمجرم والجريمة، وذلك عن طريق المكاتب المركزية الوطنية للشرطة الدولية الموجودة في أقاليم الدول المنظمة إليها وتتبادلها فيما بينها، بالإضافة إلى التعاون في ضبط المجرمين بمساعدة أجهزة الشرطة في الدول الأطراف، ومدها بالمعلومات المتوفرة لديها على إقليمها وخاصة بالنسبة للجرائم المتشعبة في عدة دول ومنها جرائم الإنترنت[119].

أما في مجال الجرائم المعلوماتية، فقد أنشأت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الإنتربول" خلال 2004 وحدة خاصة لمكافحة جرائم التكنولوجيا، كما قامت المنظمة بالتعاون مع مجموعة الدول الثمانية الكبرى G8 بوضع استراتيجيات لمواجهة هذا النوع من الجرائم، من خلال إنشاء مركز اتصالات أمني عبر الشبكة، يعمل على مدار 24 ساعة و7 أيام في الأسبوع على مستوى مصالح الشرطة في الدول الأطراف، واستخدام وسائل حديثة في تلك المكافحة، كاستخدام قاعدة البيانات المركزية للصور الإباحية المحولة من قبل الدول الأطراف من خلال استخدام برنامج للتحليل والمقارنة لتلك الصور، وتزويد شرطة الدول الأطراف بكتيبات إرشادية حول الجرائم المعلوماتية وكيفية التدريب على مكافحتها والتحقيق فيها[120].

---

[118]- **"تدابير مكافحة الجرائم المتصلة بالحواسيب"**، مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة 39 الجنائية- المنعقد في بانكوك في الفترة 2005/4/25-18م – وثيقة رقم.CONF/A14/203.

[119]- محمد الأمين ومحسن عبد الحميد أحمد، **"معايير الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية ومنع الجريمة"**، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 1998 ص 19.

[120]- عادل عبد العال ابراهيم خراشي، **"إشكاليات التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المعلوماتية وسبل التغلب عليها"**، دار الجامعة الجديدة، جامعة الأزهر، مصر، ص 194.

وعلى غرار هذه المنظمة، أنشأ المجلس الأوربي سنة 1991 في لكسمبورج، شرطة أوربية لتكون همزة وصل بين أجهزة الشرطة الوطنية في الدول الأطراف، لملاحقة الجناة في الجرائم العابرة للحدود ومنها بطبيعة الحال الجرائم المتعلقة بالأنترنت.

أما على المستوى العربي، فقد أنشأ "المكتب العربي للشرطة الجنائية" من قبل مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب في سنة 2010 بهدف تأمين وتنمية التعاون بين أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء في مجال مكافحة الجريمة وملاحقة المجرمين في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في كل دولة، بالإضافة إلى تقديم المعونة في مجال دعم وتطوير أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء[121]. كما أنشئت هذه المنظمة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1986 لتلقي شكاوى مستخدمي الشبكة وملاحقة الجناة والقراصنة إلكترونيا والبحث عن الأدلة ضدهم وتقديمهم للمحاكمة.

ويضم فريق العمل بهذه المنظمة متخصصين من هيئات إنفاذ القانون والمؤسسات الحكومية وضباط الشرطة ومتطوعين فنيين من 61 دولة حول العالم. ونظرا لاتساع نشاط هذه المنظمة وما تقوم به من إجراءات بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون في الدول الأعضاء فإن ذلك يسهل الأمر لفريق العمل بتتبع الأنشطة الإجرامية التي ترتكب من خال شبكة الإنترنت على مستوى العالم[122].

ثانيا- الاتفاقيات الدولية والإقليمية للتصدي للجريمة الإلكترونية

تعد الاتفاقيات الدولية والمعاهدات من أهم صور التعاون الدولي بصفة عامة، وفي مجال مكافحة الجرائم الناتجة عن الهجوم السيبراني بصفة خاصة، ومن بين المعاهدات والاتفاقيات التي تعمل على التعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية "معاهدة بودابست" لمكافحة جرائم الإنترنت، وتوصيات المجلس الأوروبي بشأن مشاكل الإجراءات الجنائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات[123].

اتفاقية بودابست: لقد أولى القانون الدولي والفقه الجنائي الدولي، التعاون القانوني اهتماما بالغا لتحقيق القدرة على التصدي للإجرام عبر الوطني، وسد أوجه القصور القانوني التي ساعدت المنظمات الإجرامية على اختراق النظم القانونية، وتعد المساعدة القانونية، المتبادلة في المسائل الجنائية من الآليات الفعالة لمواجهة الجريمة المنظمة خصوصا والإجرام بوجه عام، لما للتعاون - في مجال الإجراءات الجنائية - من دور في التوفيق بين حق الدولة في ممارسة اختصاصها الجنائي داخل حدودها الإقليمية وحقها في توقيع العقاب[124].

لقد حدد واضعو اتفاقية بودابست الإطار القانوني العام للجرائم معلوماتية، والمتمثل في الدخول الغير مشروع أو الاعتراض الغير مشروع أو الاعتداء على سلامة البيانات أو النظام المعلوماتي وكذلك إساءة استخدام أجهزة الحسابات أو التزوير المعلوماتي أو الغش المعلوماتي، وقد أوجبت اتفاقية بودابست، بعض الشروط حتى تأخذ

---

[121]- محمد احمد سليمان عيسى، **"التعاون الدولي لمواجهة الجرائم الإلكترونية"**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 14، العدد 02/2016 جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، ص 54.

[122]- سليمان أحمد فضل، **"المواجهة التشريعية والأمنية للجرائم الناشئة عن استخدام شبكة المعلومات الدولية"**، دار النهضة العربية، القاهرة 2007، ص 414.

[123]- شيخه حسين الزهراني، **"التعاون الدولي في مواجهة الهجوم السيبراني"**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 17، العدد1، ص 751.

[124]- لخضر دهيمي، **"النظام القانوني لعمل الشرطة في الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في الحقوق، التخصص، القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة02، السنة الجامعية 2015/2014، ص 244.

الأفعال السابقة وصف الجريمة. تتمثل هذه الشروط في أن ترتكب الجرائم المذكورة في الاتفاقية دون وجه حق، وأن ترتكب الجرائم المذكورة بطريقة عمدية من أجل إقرار المسؤولية الجنائية.

وألزمت اتفاقية بودابست الدول الأطراف عند سن التشريعات الداخلية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية أن تراعي اتفاقية دولية لحقوق الإنسان. مثل: الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لسنة 1950، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، ويجب على الدول الأطراف الاعتماد على المعايير لتقرير الاختصاص القضائي حول الجرائم المقررة في هذه الاتفاقية المتمثلة في مبدأ الإقليمية ومبدأ نسبية الاختصاص المكاني ومبدأ الجنسية[125].

كما أن المجتمعات العربية على غرار بقية المجتمعات الدولية ليست في منأى عن تهديدات الجريمة الإلكترونية، تكون هذه الأخيرة جريمة متعدية الحدود، ولقد صدر القانون العربي النموذجي الاسترشادي بخصوص مكافحة الجرائم الإلكترونية، أو بالأحرى جرائم الكمبيوتر انترنيت كثمرة عمل مشترك بين مجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء العدل العرب، في نطاق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بعد أن قدم كلا المجلسين مشروعا بخصوص مكافحة الجريمة المعلوماتية[126].

ولقد حرصت جامعة الدول العربية، منذ إنشائها على تعزيز روابط التعاون القانوني والقضائي والأمني بين أعضائها، في مجال مكافحة الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية، من خلال تنسيق سياساتها الجنائية وإرساء آليات قانونية لتنظيم هذا التعاون، كما شاركت بفاعلية جدية في جهود المنتظم الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث كان لها إسهام ملحوظ في جميع مراحل صياغة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، وذلك من خلال الاقتراحات التي قدمتها في اجتماعات الخبراء الحكوميين[127].

خاتمة:

بذلت التشريعات المقارنة جهودا متواصلة لمكافحة الجريمة الإلكترونية، حيث قامت بعدة تعديلات قصد الإحاطة بالأنماط المتجددة للجريمة الإلكترونية، واحتراما لمبدأ شرعية التجريم والعقاب. وكذلك فعل المشرع الجنائي المغربي فقد عمل على ملائمة القوانين الجنائية بنصوص تحصن المجال المعلوماتي تضاهي نظيراتها المسنونة في التشريعات المقارنة. وذلك وفاءا بالتزاماته الدولية كونه طرفا في عدة اتفاقيات منها "اتفاقية مجلس أوربا" بخصوص مكافحة الجريمة الإلكترونية لسنة 2001، إضافة لكونه طرفا في جامعة الدول العربية والتي اعتمدت القانون العربي الاسترشادي لمكافحة جرائم تقنية أنظمة المعلومات وما في حكمها لسنة 2004. حيث يلتزم أطراف هذه الاتفاقيات بملائمة تشريعاتهم الداخلية وفقا لتوصيات الاتفاقية. مما يخلق توحيدا للتشريعات التي جاءت هذه الاتفاقيات لتنظيمها الأمر الذي ينعكس على نجاعة قوانين مكافحة

---

[125]- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، لعام 1966 اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر1966 تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس ،1976 وفقا لأحكام المادة 49.

[126]- بدري فيصل، **"مكافحة الجريمة المعلوماتية في القانون الدولي والداخلي"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه 53 علوم تخصص، قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 32-33.

[127]- لخضر دهيمي، **"النظام القانوني لعمل الشرطة في الجزائر"**، مرجع سابق، ص 251.

الجريمة الإلكترونية ويقي من تنازع الاختصاص القضائي ويحرم المجرمين من اتخاذ ملاذات آمنة عند الدول المتأخرة في إقرار قوانين لمكافحة الإجرام الإلكتروني.

كما أن هذه التشريعات تستلزم التحيين المستمر، لكون الجريمة الإلكترونية متجددة التمظهرات، كما تعمل الجهات المنظمة للاتفاقيات الدولية على تحصين هذه القوانين النموذجية وذلك بسن بروتوكولات إضافية كما هو الحال بالبروتوكول الإضافي لاتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الإلكترونية بشأن تجريم الأفعال ذات الطبيعة العنصرية وكراهية الأجانب التي ترتكب عن طريق أنظمة الكمبيوتر الصادر في 2003/01/28. وذلك تحقيقا للوحدة بين تشريعات أطراف الاتفاقية فيما يستحدث من أنماط الجريمة الإلكترونية، واقتناعا بضرورة الحاجة إلى اتباع سياسة جنائية مشتركة تهدف إلى حماية المجتمع ضد الجريمة الإلكترونية، أصبح لزاما على كل دولة إقرار المساعدة المتبادلة في إطار دعم التعاون الدولي بشأن التحقيق في الجريمة الإلكترونية باعتبارها جريمة عابرة للحدود الوطنية.

والملاحظ أن المشرع المغربي بالرغم من إصداره لمجموعة من التشريعات المقننة للفضاء المعلوماتي والتي تناسلت بعد صدور القانون 03.07 التي سبق التطرق إليها، فقد استفاد في إطار مواكبة التطور الذي عرفته البشرية في استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة بكثرة من جهة، كما اقتدى من باقي التشريعات المقارنة والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها في هذا المجال من جهة ثانية.

إلا أنه يلاحظ أنه عجز عن مواكبة هذا التحول المعلوماتي أو الثورة الالكترونية وهو ما يظهر من خلال القرارات القضائية المتضاربة والقليلة بشأن الجرائم الإلكترونية، ولعل ذلك راجع إلى أن النصوص القانونية التي يشوبها نقص وقصور كبيرين سواء من حيث توفير الوسائل الفنية والتقنية الكفيلة بمساعدة القضاء على البت فيها، وكذلك انعدام موارد بشرية مدربة ومكونة في هذا النوع من الجرائم المستحدثة، خصوصا إذا ما أخدنا بعين الاعتبار صعوبة اكتشاف الدليل المعلوماتي. عكس الجريمة التقليدية المرتكبة بوسائل تقليدية، فالإشكال المطروح هو أن العدالة الجنائية، تعمد إلى مواجهة الجريمة الالكترونية المرتكبة بوسائل حديثة بوسائل تقليدية بحتة.

وبالتالي ليس من السهل الإحاطة بالتأثيرات السلبية للتكنولوجيا والأنترنيت على معطيات الحساب الآلي، وذلك لصعوبة وضع ضوابط ثابتة لأليات المراقبة والمؤسسات العمومية والخاصة. وعليه فالأمر يفرض ضرورة العمل على تبني حلول أكثر مرونة تأخذ في الحسبان النطاق الجغرافي لهذه الجرائم وسهولة ارتكابها وآلية اقترافها والتخلص من آثارها، وما الى ذلك من اعتبارات يفرضها الطابع التقني المتطور لها .فإذا ما حاولنا سرد بعض من أوجه القصور التشريعي وليس جلها، يمكن بسطها على الشكل التالي: قصور النص الجنائي عن الإحاطة ببعض صور الجرائم الالكترونية من خلال تتعدد صور وتفريعات الإجرام المعلوماتي التي تقع خارج دائرة التجريم والعقاب ومنها عدم تجريم الاعتراض الغير المشروع أو ما يعرف بتقنية التقاط البيانات الالكترونية عن طريق ذبذبات الحقل المغناطيسي.

كذلك ومن الجرائم الأخرى التي لم يجرمها المشرع المغربي نجد فيروس البريد الالكتروني الذي يصيب البيانات الالكترونية، ويتضح من خلال طريقة اشتغال فيروس البريد الالكتروني أنه من التقنيات التي لا يمكن أن تدخل تحت مظلة جرائم الولوج إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصلين

607-3 و607-4 من القانون الجنائي، وإنما يمكن اعتبارها من جرائم عرقلة سير نظام المعالجة الآلية للمعطيات.

أما القانون 53.05 فقد تم تسجيل مجموعة من الملاحظات من قبيل أن المشرع اختار لهذا القانون عنوانا ضيقا، وهو "التبادل الالكتروني للمعطيات القانونية"، ويتأكد ضيقه بالمادة الأولى منه، التي تنص على أنه:" يحدد هذا القانون النظام المطبق على المعطيات القانونية التي يتم تبادلها بطريقة إلكترونية..." وهو عنوان يوحي ظاهره بشموله فقط عملية التبادل المتمثلة في التوجيه والاستلام، ولا يتسع لبعض العمليات الأخرى مثل الإعداد والتخزين، والحفظ، ولعمليات من قبيل المعادلة بين الوثائق الورقية والوثائق الالكترونية، وعلى التوقيع الالكتروني، وعلى العمليات التي يقوم بها مزودو خدمات المصادقة الالكترونية. إضافة إلى عدم اتسام النصوص القانونية بالدقة والوضوح وغير من النقائص التي يتخبط فيها التشريع في المجال المعلوماتي.

فالمشرع المغربي إذن أصبح مجبر لإعادة تعديل جميع القوانين ذات الصلة بالجريمة الالكترونية، تماشيا مع التشريعات المقارنة والاجتهاد القضائي المقارن مع تشخيص النقائص وجوانب القصور والعمل على تجاوزها سواء تعلق الأمر بجانب الموارد البشرية أو التقنية، أخذا بعين الاعتبار التحول الرهيب الذي شهدته الثورة الالكترونية بدول العالم عامة وبالمغرب بصفة خاصة وكذا الواقع الاجتماعي المغربي، إضافة إلى التعاون الدولي، للحد من تنامي الجريمة الإلكترونية خصوصا وأن هذا النوع من الجرائم أصبحت عابرة للقارات.

فلابد إذن من تقديم أجوبة قانونية ملائمة ومقنعة لما يطرحه الإجرام المعلوماتي، مع التركيز بشكل أساسي على دعم التكوين المتخصص، من خلال شرطة متخصصة وقضاء متخصص وكذا محامون متخصصون لتحقيق الأمن القضائي. وعلى اعتبار أن الجريمة الإلكترونية أضحت جريمة عابرة للقارات أصبح من المحتم تعزيز التعاون الدولي لمحاربة هذه الجريمة المستحدثة والمستعصية. فالتطور المتلاحق في مجال تقنية المعلومات والاتصالات يقابله استغال الجناة لهذه التقنية المتطورة بابتكار أساليب جديدة لارتكاب الجرائم الإلكترونية تبقى بمنأى عن التجريم، ولذلك يتطلب الأمر مواكبة القوانين لهذه التطورات واستيعابها.

لائحة المراجع

الكتب بالعربية:

- خالد بن سعود البشر، **"أفلام العنف والإباحة وعلاقتها بالجريمة"**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى 2005.
- السيد عتيق، **"جرائم الإنترنيت"**، دار النهضة، 2000.
- نهلا عبد القادر المومني، **"الجرائم المعلوماتية"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2008، ص 46.
- عبد الفتاح بيومي حجازي، **"نحو صياغة نظرية عامة في علم الجريمة والمجرم والمعلوماتي"**، بهجات الطباعة والتجليد، الطبعة الأولى 2009.

- أحمد هلالي عبد الإله، **"التزام الشاهد بالإعلام في الجرائم المعلوماتية"**، طبعة1 دار النهضة العربية القاهرة، 1997.
- الهيتي محمد حماد، **"التكنولوجيا الحديثة والقانون الجنائي"**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، 2004.
- محمد أمين الشوابكة، **"جرائم الحاسوب والإنترنيت، (الجريمة المعلوماتية)"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2007.
- هلالي عبد الإله أحمد، **"تفتيش نظم الحاسب الآلي وضمانات المتهم المعلوماتي دراسة مقارنة"**، ط 1 دار النهضة 1997.
- قورة نائلة، **"جرائم الحاسب الاقتصادية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، السنة 2004.
- محمد عبيد الكعبي، **"الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الانترنت"**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009.
- عبد الفتاح مراد، **"شرح جرائم الكمبيوتر والانترنت"**، دار الكتب والوثائق المصرية، 2013.
- محمد طارق عبد الرؤوف الخن، جريمة الاحتيال عبر الأنترنت (الأحكام الموضوعية والأحكام الإجرائية)، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان، الطبعة الأولى 2011.
- محمد الأمين ومحسن عبد الحميد أحمد، **"معايير الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية ومنع الجريمة"**، الطبعة الأولى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 1998.
- عادل عبد العال ابراهيم خراشي، **"إشكاليات التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المعلوماتية وسبل التغلب عليها"**، دار الجامعة الجديدة، جامعة الأزهر، مصر، 2010.
- سليمان أحمد فضل، **"المواجهة التشريعية والأمنية للجرائم الناشئة عن استخدام شبكة المعلومات الدولية"**، دار النهضة العربية، القاهرة 2007.
- محمود احمد عبابنة، **"جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية"**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- أحمد خليفة الملط، **"الجرائم المعلوماتية"**، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الثانية 2006.
- محمد سامي الشوا، **"ثورة المعلومات وانعكاسها على قانون العقوبات"**، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الثانية 1997.
- أحمد خليفة السلط: **"الجرائم المعلوماتية"**، دار الفكر العربي الإسكندرية، 2003.
- نسرين عبد الحميد نبيه، **"الجريمة المعلوماتية والمجرم المعلوماتي"**، مطبعة منشأة المعارف جلال جزي الإسكندرية، الطبعة 2008.
- علال فالي، **"خصوصية الجريمة المعلوماتية"**، مجلة القضاء التجاري الثاني، السنة 2013.
- خالد ممدوح إبراهيم، **"الجرائم المعلوماتية"**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية 2009.
- سامر سليمان الجبوري، **"جرمية الاحتيال الإلكتروني- دراسة مقارنة"**، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان، 2018.
- سامر سليمان الجبوري، **"جرمية الاحتيال الإلكتروني- دراسة مقارنة"**، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، لبنان، 2018.

- هدى حامد قشقوش، **"جرائم الحاسب الإلكتروني في التشريع المقارن"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى 2006.
- سامي علي حامد عياد، **"الجريمة المعلوماتية وإجرام الأنترنيت"**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى 2007.
- لحسن بيهي، **"اقتناع القاضي الجنائي بناء على الدليل العلمي"**، دار القلم، غير مشار إلى مكان النشر، الطبعة الأولى، 2010.
- أحمد مرسي، **"الحاسوب والقانون"**، مؤسسة الكويت التقدم العلمي، إدارة التأليف الترجمة والنشر، الطبعة الأولى،1995.
- حسن بوسقيعة، **"الوجيز في القانون الجنائي العام"**، دار هومة، الطبعة السادسة سنة 2008.
- محمد أزلايجي، **"حجية الدليل الحاسوب الآلي في النطاق الجنائي"**، دار القلم، الطبعة الأولى، 2008.
- جميل عبد الباقي الصغير، **"أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة (أجهزة الرادار- الحاسبة الآلية- البصمة الوراثية) - دراسة مقارنة-"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.
- موسى مسعود رحومة عبد الله، **"حرية القاضي الجنائي في تكوين عقيدته- دراسة مقارنة- "**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004.

الأطروحات والرسائل:

- لخضر دهيمي، **"النظام القانوني لعمل الشرطة في الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في الحقوق، التخصص، القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة،02 السنة الجامعية 2015/2014.
- بدري فيصل، **"مكافحة الجريمة المعلوماتية في القانون الدولي والداخلي"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه 53 علوم تخصص، قانون عام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2018-2017.
- سلطان علي سلطان **"الجرائم الإلكترونية بدولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة ميدانية) لتقصي وجهات نظر عينة من العاملين في أقسام مكافحة الجرائم الإلكترونية"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال، السنة الجامعية 2022-2021.
- على أرجدال، **"حماية المعطيات الشخصية بالمغرب-دراسة تحليلية ومقارنة"**، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، 2019/2018.
- أنس برزجو، **"التشريعات الوطنية والدولية المتعلق بالنظم الالكترونية"**، رسالة لنيل ماستر في القانون العام، كلية الحقوق عبد المالك السعدي، طنجة، 2018/2017.
- زينب المبروكي، **"الإرهاب الإلكتروني التجاري"**، رسالة لنيل الماستر في قانون الأعمال والمقاولة، جامعة محمد الخامس السويسي، السنة الجامعية 2010/2009.

- أبا خليل، **"الحماية الجنائية للمعطيات ذات الطابع الشخصي على ضوء القانون المغربي والقانون المقارن"**، رسالة لنيل دبلوم الماستر في قانون المقاولة التجارية من جامعة الحسن الأول بسطات، السنة الجامعية 2010/2009.
- محمد بن عبد الله بن علي المنشاوي، **"جرائم الأنترنيت في المجتمع السعودي"**، رسالة لنيل ماجستير في العلوم الشرطية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.
- صغير يوسف، **"الجريمة المرتكبة عبر الأنترنيت"**، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013.
- معتوق عبد اللطيف، **"الإطار القانوني لمكافحة جرائم المعلوماتية في التشريع الجزائري والتشريع المقارن"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2017-2018.

المجلات:

- محمد الإدريسي العلمي المشيشي، **"النظام الجنائي للإعلام"**، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، عدد مزدوج 13-14 سنة 1983.
- محمد الإدريسي العلمي المشيشي، **"ملاحظات حول تعديل ظهير 1958"**، الدورية المغربية لبحوث الاتصال، العدد 13 مارس 2001.
- عبد الكريم عباد، **"الجريمة المعلوماتية"**، المجلة الوطنية للعلوم القانونية والقضائية، العدد الاول، مطبعة الأمنية – الرباط2008.
- رستم هشام، **"الجرائم المعلوماتية، أصول الجنائي الفني"**، مجلة الأمن والقانون، دبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد1.
- ماء العينين سعداني، **" حماية التجارة الإلكترونية على ضوء المستجدات التشريعية"**، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية، ال عدد5، 2020.
- محمد احمد سليمان عيسى، **"التعاون الدولي لمواجهة الجرائم الإلكترونية"**، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 14، العدد 2016/02 جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية.
- شيخه حسين الزهراني، **"التعاون الدولي في مواجهة الهجوم السيبراني"**، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 17، العدد1.
- صالحة العمري، **"جريمة غسيل الأموال وطرق مكافحتها"**، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر.
- يونس باعدي، **"طبيعة المجرم في الجريمة الإلكترونية"**، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 59، أكتوبر 2023.
- علال فالي، **"خصوصية الجريمة المعلوماتية"**، مجلة القضاء التجاري الثاني، السنة 2013.
- عطوي مليكة، **"الجريمة المعلوماتية"**، مجلة حوليات جامعة الجزائر، جامعة الجزائر 01 بن يوسف بن خدة، الجزائر، العدد 21 الجزء الأول، يونيو 2012.

- عطوي مليكة، **"الجريمة المعلوماتية"**، مجلة حوليات جامعة الجزائر، جامعة الجزائر 01 بن يوسف بن خدة، الجزائر، العدد 21 الجزء الأول، يونيو 2012.
- يوسف وهابي، **"وسائل الإثبات والنفي ودور المحامي في مرحلة المحاكمة"**، مجلة الملف، عدد 2004/4.
- **"الإثبات الجنائي والمستجدات العلمية"**، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، عدد 40، 2003.

القرارات والأحكام:

- قرار عدد 20 صادر عن غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالرباط بتاريخ 2009/10/22 ملف عدد 15/2009/27.
- حكم عدد 234 صادر عن المحكمة الابتدائية بالرباط بتاريخ 2012/2/16 في الملف الجنحي التلبسي عدد 2105/140/12.
- **حكم** المحكمة الابتدائية بالصورية عدد 1139 بتاريخ 21007/05/17 ملف جنحي عادي عدد 06/494.
- حكم المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء بتاريخ 2012/10/11 في ملف الجنحي رقم 2012/6420.
- الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء بتاريخ 2012/08/24 في الملف الجنحي رقم 3993/101/12.
- الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء بتاريخ 2012/09/04 في الملف الجنحي رقم 7004/12.

المؤتمرات:

- هشام رستم، **"جرائم الحاسوب كصورة من صور الجرائم الاقتصادية المستحدثة"**، بحث مقدم إلى اللجنة العلمية لإعداد التقرير الوطني المصري لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاقبة المجرمين، مجلة الدراسات القانوني، جامعة أسيوط العدد 17، 1995.
- مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد فيينا الفترة الواقعة ما بين 10و 17 -2000.
- **"تدابير مكافحة الجرائم المتصلة بالحواسيب"**، مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة 39 الجنائية- المنعقد في بانكوك في الفترة 25/4/2005-18م – وثيقة رقم.CONF/A14/203.

الندوات:

- عباس أبو شامة، **"التعريف بالظواهر الإجرامية المستحدثة: حجمها، أبعادها، ونشاطها في الدول العربية"**، الندوة العلمية للظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، تونس، أيام 29-30 يونيو1999.

Webographie :

- اسراء جبريل رشاد مرعي، **"الجرائم الإلكترونية-الأهداف- الأسباب- طرق الجريمة ومعالجتها"**، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط:
https://democraticac.de/?p=35426
- Vladimir Golubev, **"Criminal in Computer Related Crimes, Computer Crime"**, Research center, Availabl http://www. polcyb .org,12/10/2009.

الكتب باللغة الأجنبية:

- Merwe vander, **"computer crimes and other crimes against information technology in south Africa"**, R.I.D.P 1993.
- K. Trédman.Fraude et autre, **« défit d'affaires commis à d'ordinateurs électronique »,** Rev. Dr.pen crime 1984.
- M Mass, **« le droit pénal spéciale né de l'informatique et droit rénal travaux de l'institut de sciences criminelles de Poitiers »**, 1981, 4éd cujas I23.
- D. B parker contsattre la criminelles informatique, édition oros 1985.
- Xingan Li, **"A Review of Motivations of Illegal Cyber Activities"**, Criminology & Social Integration Journal, Vol. 25, No. 1, University of Zagreb, Faculty of Education and Rehabilitation Sciences, 2017.
- Vladimir Golubev, **"Criminal in Computer Related Crimes, Computer Crime"**, Research center, Availabl http://www. polcyb .org,12/10/2009.

البرامج الحوارية بالإذاعة وفاعليتها في تعزيز الوعي السياسي

(دراسة تطبيقية على عينة من البرامج بالإذاعة السودانية

في الفترة 2021م)

The effectiveness of radio talk shows in promoting political awareness

Applied study on the programme of a Sudanese radio) conference 2021)

د. مضوي أبكر عبدالله ادم عثمان

أستاذ مساعد كلية الإعلام – جامعة الرباط الوطني – السودان

ملخلص الدراسة: هدفت الدراسة إلى معرفة فاعلية البرامج الحوارية بالإذاعة المسموعة في تعزيز الوعي السياسي لدى جمهور المستمعين دراسة, ولتحقيق الأهداف إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، خصلت الدراسة إلى أن برنامج مؤتمر إذاعي مصدراً مهماً تستقي منه وسائل الإعلام المعلومات. وأن موضوعات البرنامج أسهمت في تعزيز الوعي السياسي للجمهور. وقدم الباحث التوصيات: يجب مناقشة القضايا بموضوعية وعكس الواقع المعاش, والإستعانة بالمتخصصين في مجال الإعلام والسياسة من أجل تحديد المحتوي الذي تقدمه البرامج الحوارية بالإذاعة.

الكلمات المفتاحية: الإذاعة المسموعة – البرامج الحوارية – الوعي السياسي

Abstract

This study becomes one of significant studies which targeting to know role of interviewprogrammes in enhance political conscious survey study on sample from Upper classes in Khartoum state directed Radio conference in Radio Omdurman during The Researcher used descriptive Method in the study besides to field study that use questionnaire instruments therefore number of sample of individuals fifty ones, then be selected in vertical shape, therefore included sample (Journalists, university staff – officials in the state – political Activities) and it included four chapters , about methodology frame work study, the second chapter about beginning of Radio and its targets and programmes, the third class about concept of interviewprogrammes and concept of political growth, and interviewprogrammes and its role in political conscious, the fourth chapter talks field study and it included political programmes with Sudanese Radio definition about Radio conference programmes and Methodology procedures , and present interpretation Data and included on result, recommendations, hypothesises and appendix

The Important results:

1. Consider Radio conference programmes important corresponding to give information communication.

2. The study presented topics of programmes demand needs of Audio Mass.
3. Topics of programmes distribution in large to enhance political conscious

The Important recommendations:

1- Discussing issues with subjective Method oposite of real life.
2- To be help with specialists in field of communication and policy together for limiting level which produce interviewprogrammes in Radio in Field to enhance political conscious.

الإطار العام للدراسة

تمهيد: تحتل وسائل الإعلام في كل الأوقات مكانة متميزة إنطلاقاً من طبيعة وظائفها وتأثيرها على الإنسان (كفرد أو مجتمع أو كدولة)، حيث أصبحت كل دول العالم خاصة المتقدمة تعتمد عليها فيوضع سياساتها. ومما ضاعف تأثير وسائل الإعلام على بناء شخصية الإنسان، هو تداخل وظائفها مع جميع طبقات المجتمع لما تقدمه من معلومات عبر مساحات كبيرة وعلى مدار الساعة من خلال مختلف وسائلها سواء كانت مسموعة كالراديو أو مقروءة كالصحف والمجلات أو مرئية كالتلفزيون وتسهم هذه الوسائل في بناء القناعات والإتجاهات والمعتقدات عند الفرد، وكذلك التأثير على التنشئة الإجتماعية التي تؤثر بدورها على بناء الإنسان فكرياً وإجتماعياً. وتختلف وسائل الإعلام من حيث تأثيرها على الإنسان فهي إما أن تكون بطريقة مباشرة من خلال برامج ذات إتجاهات واضحة يفهمها المتلقي كما هو واضح في البرامج الإذاعية، أو يكون التأثير بطريقة تراكمية عبر الإمتداد الزمني الذي يسهم بدوره برسم صورة عن الأشياء والأشخاص من حولنا وكذلك التأثير في إتجاهاتنا وسلوكنا حيال الواقع المحيط. ولاشك أن جملة التحولات الكمية والنوعية التي طرأت على وسائل الإعلام في الآونة الأخيرة وما أدت إليه تلك من نتائج مهمة على صعيد واقع الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية ومجالات التنمية الأخرى، تعد من أهم الخصائص التي يتميز بها عالمنا المعاصر، وتعد وسائل الإعلام الجماهيرية في عصرنا الحاضر من أهم وأخطر الوسائل تأثيراً لاسيما بعد ثورة التكنولوجيا والإتصالات وما انعكست إيجاباً على وسائل الإعلام مما أكسبها قوة التأثير في توصيل الرسالة الإعلامية إلى أماكن واسعة في أنحاء العالم. وتعتبر الإذاعة المسموعة واحدة من أكثر وسائل الإعلام الجماهيرية أهمية في التأثير. وأن الإذاعة أصبحت حقيقة واقعة ومؤثرة في حياة المستمعين وبالتالي لم يعد في الإمكان تجاهلها ولها الكثير من الآثار على مستمعيها، وذلك من خلال ما تقدمه من كم هائل من البرامج المتنوعة من حيث الشكل والمضمون، وبالتالي تمثل الإذاعة قوة إعلامية لايستهان بها في تشكيل إدراك وتصورات الرأي العام بشأن نظام الحكم والسلطة، ولها الفضل في تصعيد وجهات النظر حول الأحداث

الجارية وتسييرها مما يساهم فى تكوين أفكاروإتجاهات وقيم الأفراد السياسية والإجتماعية والثقافية. كما تمثل الإذاعة أحد الوسائل مهمة التي تنقل المعلومات والمعارف والخبرات إلى الجمهور، كما تقدم إطاراً مرجعياً ومعلوماتياً للأحداث ويساهم في دعم وتوثيق معلومات الجمهور.

أهمية البحث: تأتي أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي تقوم به الإذاعات المسموعة في تنمية الوعي السياسي أي المعلومات والمعارف والقيم والإدراك والسلوك السياسي لدى الجمهور بصفة عامة وأهمية الوعي السياسي التي تُحتمها ظروفنا القومية والدولية حيث يمكن المواطن من التعرف على حقوقه وواجباته السياسية.

أهداف الدراسة:

1. قياس آراء النخب السياسية حول برنامج مؤتمر إذاعي
2. التعرف على إسهام برامج الحوار الإذاعى في توعية الجمهور سياسياً
3. الوقوف على دور الإذاعة السودانية فى تعزيز الوعي السياسي
4. معرفة الأساليب والأشكال الفنية المستخدمة في تعزيز الوعي السياسى

مشكلة البحث: يعد الوعي السياسي مسألة حتمية وضرورة تفرضها ظروفنا القومية والدولية حيث إنه يمكن الفرد من التعرف على حقوقه وواجباته السياسية ويحميه من التطرف السياسي ويعمل على تحقيق طموحاته وأهداف أمته، وتعد الإذاعة واحدة من أهم تلك الوسائل.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الآتي: إلى أي مدى إسهم برنامج مؤتمر إذاعي في رفع مستوى الوعي السياسي لدى جمهور المستمعين؟

تساؤلات البحث:

1. ما الوسائل التي يمكن أن تسهم في تعزيز الوعي السياسي
2. إلى أي مدى ساهمت موضوعات برنامج (مؤتمر إذاعي) بالإذاعة السودانية في تعزيز الوعي السياسي
3. ما مستوى تلبية تلك الموضوعات لرغبات وإهتمامات جمهور المستمعين
4. ما الأثر الذي تركته موضوعات البرنامج في رفع الوعي السياسي

منهج البحث: إعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. و يعتبر منهج البحث جهداً علميا منظماً للحصول على معلومات وبيانات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظاهرات موضوع البحث من العدد الحدي من المفردات المكونة لمجتمع البحث ولفترة زمنية كافية للدراسة.

مجتمع الدراسة:(الإذاعة القومية أمدرمان)

عينة البحث: إستخدم الباحث في هذه الدراسة العينة العمدية وهي التي تتم عن طريق الإختيار العمدي أو التحكيمي، أي الإختيار المقصود من جانب الباحث لعدد من وحدات المعاينة حيث تم إختيار خمسون مفردة يمثلون أفراد مجتمع البحث.

أدوات البحث: الإستبانة: صحيفة تحتوي على أسئلة توجه إلى عدد من القراء أو المشاهدين أو المستمعين للتعرف على أرائهم في وسائل الإعلام أو ما تقدمه من مواد وبرامج.

الملاحظة : يقصد بالملاحظة في مجال البحث العلمي المشاهدة الدقيقة لظاهرة من الظاهرات أو المجموعة منها بالإستعانة بالأدوات والأجهزة والأساليب التي تتفق مع طبيعة هذه الظاهرة وذلك بهدف معرفة صفاتها وخواصها والعوامل الداخلية فيها.

المقابلة: يعرف المقابلة بأنه تفاعل لفظي منظم بين الباحث والمبحوثين لتحقيق هدف معين.

الإطار المكاني: (برنامج مؤتمر إذاعي بإذاعة أم درمان، نموذجاً) النخب بولاية الخرطوم (إعلاميون، أساتذة الجامعات، مسؤولين بالدولة، نشطاء سياسيين)

الإطار الزماني:الفترة من 2021م وقد شهدت هذه الفترة أحداث جسام وتحولات سياسية جعلت من الإذاعة محل إهتمام.

مصطلحات الدراسة:

البرامج الحوارية: (interview Programs): هي البرامج الإذاعية بالراديو والتلفزيون التي يستضاف فيها شخص متخصص ليتحدث إلى الناس مباشرةً في موضوع معين.

الوعي السياسي: يقصد به معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته، وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية، مترابطة العناصر.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: أحمد محمد عبد الله العجل (الإعلام الإسلامى ودوره في التوعية السياسية في التلفزيون اليمني رسالة لنيل درجة الدكتوراه غير منشورة جامعة أم درمان الإسلامية كلية الإعلام 2005م

أهداف الدراسة:

1. التعرف على ما تتضمنه البرامج السياسية التلفازية من القيم والإتجاهات
2. التعرف على مستوى إقبال الجمهور على مشاهدة البرامج السياسية

النتائج:

1. حاجة العمل السياسي لبرامج مدروسة يتمحور حولها العمل الوطني
2. ضعف المشاركة السياسية على المستوى الجماهيري والمستنيرين

الدراسة الثانية: إقبال بابكر محمد البشير (دور الإعلام السياسي في تشكيل الرأى العام دراسة تطبيقية على البرامج السياسية 2006م – 2008 م بحث لنيل درجة الماجستير في الإعلام جامعة أم درمان الإسلامية).

أهداف الدراسة:

1. إبراز العلاقة بين الإعلام والسياسية.
2. تقييم إتجاهات الرأي العام تجاه الرسالة الإعلامية.

أهم النتائج:

1. أن التلفزيون يلعب دورا كبيراً في التنشئة السياسية.
2. الإعلام السياسى يعلب دور الوسيط في العملية السياسية.

الدارسة الثالثة: جلول بور بابة (دور الفضائيات العربية في نشر الوعيالسياسي دراسة تطبيقية على الرأي العام المستنير بولاية الخرطوم قناة الجزيرة الإخبارية نموذجاً بحث لنيل درجة الماجستير في الإعلام جامعة أم درمان الإسلامية 2010م).

أهداف الدراسة:

1. بيان العلاقة بين وسائل الإعلام والسياسية.
2. معرفة الطريقة التي تعالج بها القنوات الفضائية السياسية.

النتائج:

1. إن الوعي السياسي المدخل الأساسى لمعرفة العصر.
2. القنوات العربية تحظى بنسبة متابعة كبيرة من أفراد العينة.

المحور الأول

نشأة الإذاعة وتطورها عالمياً

بدأت مقدمات إكتشاف الراديو في 12يوليو، وجرت تجاربه الأُولي في أكتوبر 1866م بنقل الصوت البشري عبر مسافة لا تزيد عن 22 كيلو مترا، وسمع الناس نقل بعض الخطب بداية من عام 1892 ولقد منح ذلك المخترع ماركوني أول ترخيص إذاعي في الثاني من يوليو سنة 1896م وإنشاء أول محطة إذاعية في العالم بعد ذلك بحوالي 23 سنة أي في عام 1919م على وجه التحديد.وتعود قصة الراديو إلى رجال أفذاذ ملكو خيالاً واسعاً وقدرة على تحويل هذا الخيال إلى واقع بفضل عزائم قوية وجهود لا تعرف الكلل فقد تمكن العالم الألماني (هنريش هرتز) من كشف نوع من الموجات اللاسلكية تسمى حاليا بالموجات المضمحلة وآله تنسب وحدات القياس لطول الموجات اللاسلكية ولا يخلو جهاز راديو من اسم هذا العالم. ومع التراكم المعرفي، يجد العالم

الإيطالي وتمكن من إرسال أول إشارة تلغرافية لا سلكية عبر بحر المانش عام 1899م ثم نجح في توصيل رسائله عبر المحيط الأطلنطي إلى الولايات المتحدة بعد ذلك بعامين. وبعد إنتهاء الحرب العالمية الأُولى ظهرت نوادي تهتم بالخدمات الإذاعية وبدأ تطوير هذه الخدمات في بلاد عديدة. وكان الألمان والكنديون قد سبقوا العالم في إستخدام الإذاعة كوسيلة إتصال شعبية منذ عم 1919م ثم تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بافتتاح أول محطة إذاعية في ولاية متشجان في عام 1920م باسم (kadka) التي تعتبر أول محطة إذاعية في العالم وفي الإتحاد السوفيتي بدأت فعلياً عام 1922م. وخلال العشرينيات بلغ عدد الدول التي تستخدم الإذاعات المنتظمة نحو أربعين دولة جميعها من الدول الصناعية المتقدمة وإنما ضمت دولا أُخرى مثل أفغانستان ومصر والصين وكوريا والفلبين وأُستراليا. وكانت بريطانيا أوائل الدول الأوروبية التي أنشأت محطة إذاعية منذ عام 1920م وتلاها هيئة الإذاعة البريطانية1922م, وما أن إنقضت سنة 1924 حتى كانت هناك محطة إذاعية واحدة على الأقل في كل دولة من دول العام المتقدم وفي السنة التالية أصبح في العالم 600 محطة إذاعية وفي عام 1952م إزداد عدد المحطات الإذاعية إلى أكثر من الضعف بقليل وفي عام 1960م قفز عدد المحطات الإذاعية على مستوى العالم إلى 750 محطة إذاعية ولا تكاد توجد حاليا منطقة في العالم لا يغطيها برنامج إذاعي منتظم.[128]

التطور التكنولوجي للإذاعة: المرحلة الأُولى:الموجات الصوتية الطويلة: هي الموجات التي تهتز فيها الجزئيات الوسط الناقل بحركة إهتزازية طويلة متقاربة وبمسافات قصيرة في نفس خط إتجاه الموجة الصوتية وانتشارها

المرحلة الثانية: وتمثلت المرحلة الثانية من تطور تكنولوجيا الإذاعة في إستخدام الموجات المتوسطة التي تغطي مساحات جغرافية أكبر بإستخدام نظام التشكيل الإذاعي الذي يستخدم الترددات بين 535 – 1605 كيلو هيرتز، وبعد ذلك تم إستخدام نظام التشكيل الترددي الذي يستخدم الترددات بين 1– 108 ميجا هيرتز.

المرحلة الثالثة: تم إكتشاف موجات الميكروويف (microwave) التي يعتمد على ترددات عالية جداً، وتتيح في إمكانية كبيرة في زيادة الخدمات الإذاعية وهي تتسم بعدد من الخصائص لعل من أهمها البث في خطوط مستقيمة. [129]

المرحلة الرابعة: وخلال عقد الستينات من القرن الماضي تم التوصل إلى البث الفضائي عبر الأقمار الصناعية، وأتاح ذلك وصول الرسالة الإذاعية إلى مسافات جغرافية شاسعة وأتاح النقل المباشر للأحداث الهامة وملاحظة المستمعين لها. وإنها فكرة جديدة تقوم على إطلاق الأقمار الصناعية مباشرة البث الصوتي، راديو وبتكنولوجيا رقمية تضمن لها الجودة والنقاء وتستقبل على

([128]) حسن على، مقدمة في الفنون الإذاعية، (العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007 ط 1) ص 25-26

([129]) مصطفى حميد كاظم الطائي، التقنيات الإذاعية التلفازية، مرجع سابق ص23.

الأرض جهاز راديو فضائي (Radio space) ومن غيرها وصاحب الفكرة شاب عربي ينتمي إلى السودان وبالرغم من أنه تلقى تعليمه في الغرب وعمل وسط علمائه وتقنييه وفنييه ومهندسيه إلا أنه ظن بضميره ووجدانه أنه يحس بمشاكله العالم الثالث ويفكر في الوسائل الإعلامية والطرق التي يمكن أن تسهم في حل هذه المشاكل وفي مقدمتها وسائل الإتصال الجماهيري وتعتبر العشرينيات من القرن العشرين فترة هامة في حياة هذا الإختراع الهام آخذاً في التطور والتوسع. ورافقه في العام 1925م إختراع البيك آب الكهربائى، وفي العام 1934م إختراع التسجيل على الأسطوانات المرنة، وآلة التسجيل عام 1945م.[130]

المحور الثاني

برامج التوعية السياسية بالإذاعة

الإعتماد على وسائل الإعلام إطارا نظرياً باعتباره يركز على الوسيلة ودرجة أهميتها لدى الفرد لكي يستقى معلوماته منها وكما يوحي نظرية الإعتماد على وسائل الإعلام فإن العلاقة الرئيسية التي تحكمها هي علاقة الإعتماد بين وسائل الإعلام والنظام الاجتماعي والجمهور، وقد تكون هذه العلاقات معظم وسائل الإعلام جميعها، أو مع أحد أجزائها مثل الصحف– الراديو– التلفزيون.([131]) البحث عن الأخبار، والتقاطها والسبق إليها ونشرها هو جوهر صناعة الإعلام المعاصر، والنظرة البسيطة لواقعنا العالمي المعاصر تؤكد ذلك فالخبر اليوم هو أساس المعرفة، ومن غير الأخبار لا نستطيع أن نفهم ما يجري حولنا، يقوم الإعلام بدور رئيسي في حياة الإنسان الحديث فعن طريق وسائله التي أصبحت في متناول اليد بتقنيات هائلة يشبع المرء غريزته الفطرية المتجددة في الحصول على الأخبار والمعلومات المتلاحقة دون توقف حتى بات من المستحيل تخيل الحياة الحديثة بدون وسائل الإعلام التي تصلنا بالعالم القريب والبعيد. كما يشكل الإعلام في واقعنا المعاصر عصب الحياة، وأصبح له بانتشار بثه الواسع وتجاوزه لجميع الحدود وتخطيه أقصى المسافات، أثر واضح على كافة الأصعدة، لعل أكثرها وضوحاً الواقع الاجتماعي والقيمي الذي يشكل ثقافة المجتمع وعقائد أهله وفي سياق التطور التكنولوجي وثورة الإتصال أصبح لوسائل الإعلام دورها الكبير في التأثير، وتشير الدراسات الإعلامية إلى أهمية الإعلام في تطور وتقدم المجتمعات من خلال سياساتها في نقل الرسالة الإعلامية وما تنقله من أفكار وقيم ومفاهيم تسهم في صياغة وصقل البناء الاجتماعي "حيث تلعب الآلة الإعلامية دوراً إستراتيجياً في المجتمع

1– حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي ،(دراسة مقارنة – الدار المصرية اللبنانية، 1994) ص4

يتمثل في تشكيل وتكوين الثقافة والجماهيرية والذاكرة الإجتماعية والموروث الجماعي للمجتمع والفضل الكبير في كل هذا يعود إلى الإعلام في بناء الصورة الذهنية والسلوك الاجتماعي.([132])

ونظراً لهذا الدور والتأثير فإن الإعلام يتحمل مسؤولية تجاه المجتمع الذي يخدمه، وتحدد هذه الإلتزامات عادة في القوانين والتشريعات والمواثيق الإعلامية، وعلى الرغم من تباين الأنظمة الإعلامية، فمن المؤكد أن هناك أربعة التزامات تشكل في مجملها الحد الأدنى للمسؤوليات التي يتوجب على أي إعلام التمسك بها، وهذه المسؤوليات تتعلق بالمصداقية والقيم الإجتماعية والذوق العام إلى جانب تلبية حاجات المجتمع ولقد أصبح واضحا أن وسائل الإعلام تمتلك من القوة والحرية ما يؤلها لكي تؤدي دوراً بارزاً في رسم السياسات المحلية، والدولية، كما أصبحت وسائل الإعلام جزءا من العملية السياسية تؤثر وتتأثر بها. فالإعلام ما يؤدي دورا نشطا في تشكيل السياسة والقيام بخدمات متعددة ووظائف للرأي العام , ونلاحظ الدور البارز للإعلام في لعبه دوراً وسيطا بين الشعوب والحكومة بل وبين قطاعات مختلفة داخل الحكومة نفسها وبين الحكومات الأخرى .كما يؤدي دوراً واضحا في التعبئة والدعم السياسي للحكومات وبعض الحكومات و القضايا الحساسة .ونلاحظ الدور الفاعل للنخب السياسية القادرة على بناء تصورات الناس وإملاء سلوكهم، وهم الذين تسمح لهم مواقعهم بالسيطرة على المعلومات ومن ثم آراء الشعب وإتجاهاته، وتسهم وسائل الإعلام في زيادة الوعي السياسي للأفراد واطلاعهم وتعريفهم بالقضايا السياسية المثارة من خلال نشراتها وبرامجها الإخبارية، حيث أصبحت من المصادر الرئيسة والمهمة في تنمية وعي الأفراد السياسي، وتزود وسائل الإعلام الأفراد بصورة عن التكوين أو النظام السياسي من خلال ما تقدمه من معلومات وتصورات عن هذا النظام.ويمكن القول : أن الإدراك السياسي هو الدرجة التي يصل إليها الفرد في فهم كافة المعلومات عن بلاده بضفته مواطنا صالحا يقوم بواجباته السياسية على وجه صحيح ،ويمثل الإدراك السياسي والوعي معرفة الأحداث السياسية خارج مجتمع الفرد. و يعمل الراديو بشكل فعال مما يساعد على تزايد المشاركة والتفاهم، كما يمكن أن يقوم بدور مضاعفة مصادر المعرفة وذلك أن أى تغيير سريع الأنماط أو القيم السياسية يحتاج إلى عدة حملات من وسائل الإعلام وقد يكون من المفيد أن يقوم الراديو بدور المفتش علي سياسة الحكومة، حيث إن لبرامج التلفزيون والإذاعة دوراً كبير في التكوين الثقافي للفرد والمجتمع سواء كانت برامج للأطفال أو العائلة أو كانت برامج سياسية, ثقافية, دينية, اجتماعية, ترفيهية أو على شكل حلقات أو مسلسلة عربية كانت أم أجنبية. وان هذه البرامج (لها القدرة على أن تترك أثرها الثقافي في الفرد والمجتمع بطريق غير مباشر بأكثر مما تفعله البرامج والدراسات والندوات الجادة

[132]- قيراط محمد، الإعلام والمجتمع الراهنات والتحديات (مكتبة الفلاح، بيروت، 2001) ص10

المتصلة إتصالاً مباشراً بالأدب أو الفن أو العلم والأثر الثقافي الذي تتركه هذه البرامج قد يكون أثراً مباشراً أو غير مباشر بمعنى أخر قد يكون عاجلاً او يظهر على المدى الطويل ودون وعي من المستقبل.[133]

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

هدفت الدراسة التعرف على البرامج الحوارية وفعاليتها في تعزيز الوعي السياسي قام الباحث بالدراسة الميدانية والتي مرت بالمراحل الآتية:

تصميم صحيفة الإستقصاء: يعرف الإستقصاء: بأنه أسلوب لجمع البيانات الذي يستهدف إستشارة الأفراد لمبحوثين بطريقة منهجية ومقنعة للحصول على أفكار وأراء معينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات.

إختيار العينة: التعامل بنظام العينات يعني إختيار عدد محدود من المفردات في المجتمع سيكون ممثلاً في خصائصه وسماته لمجموعة من أفراد الجمهور، وبهذا يكون الجزء يمثل الكل، وإستخدم الباحث في هذه الدراسة العينة العمدية وهي التي تتم عن طريق الإختيار العمدي أو التحكيمي، أي الإختيار المقصود من جانب الباحث لعدد من وحدات المعاينة بحيث يرى أنه يمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً. وقد قام الباحث بإختيار خمسون مفردة يمثلون أفراد مجتمع البحث الذي يتكون من(النشطاء السياسيين- أساتذة الجامعات عن كليات الإعلام والعلوم السياسية- إعلاميون في كل من الإذاعة والتلفزيون والصحف- الدستوريون (مسؤلين بالدولة).

مقياس الصدق والثبات: يقصد بثبات الإختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضا أنه إذا ما طبق إختيار ما على مجموعة من الأفراد ودرجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الإختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على عليها بقسمة الإختبار.

الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين.

([133]) عبد الرحمن، عواطف ، قضايا التبعية الاعلامية الثقافية في العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، سلسلة (عالم المعرفة) 1984. ص120

البيانات الأولية

جدول رقم (1) يوضح عينة الدراسة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة%
ذكر	35	70
انثى	15	30
المجموع	50	100

من الجدول رقم (1) فإن 70% أفراد العينة ذكور، و 30% إناث. ونلاحظ أن نسبة الذكور كانت الأعلى مما يؤكد أن المهتمين بالعمل السياسي بالسودان أغلبهم من الذكور.

جدول رقم (2) يوضح عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%
من 18 – 30 سنة	9	18
من 31 – 40 سنة	14	28
من 41 – 50 سنة	17	34
من 50 سنة فأكثر	10	20
المجموع	50	100

من الجدول رقم (2) فإن 18% من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من 18 – 30 سنة ، و 28% أعمارهم من 31 – 40 سنة ، بينما 34% تراوحت أعمارهم من 41 – 50 سنة ، و 20% أعمارهم من 50 سنة فأكثر، ويلاحظ الباحث أن نسبة 34% هم من الأعمار 41– 50عام مما يؤكد النضج السياسي للمبحوثين.

جدول رقم (3) يوضح لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
ثانوي	1	2
جامعي	33	66
فوق الجامعي	16	32
المجموع	50	100

من الجدول رقم (3) فإن 2% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوي، و 66 % مؤهلهم العلمي جامعي، بينما 32% مؤهلهم العلمي فوق الجامعي. وهنا يوضح أن الغالبية العظمي من أفراد العينة من الفئات المستنيرة بحيث تلقوا نسبة عالية من التعليم ونلاحظ أن الجامعيين وفوق الجامعين مثلوا أعلي نسبة من العينة وهم من أساتذة الجامعات والدستوريين والنشطاء السياسيين والمهنيين الإعلاميين وهؤلاء هم صفوة المجتمع وقادة الرأي.

جدول رقم (4) يوضح الوضع الوظيفي لأفراد العينه

الوضع الوظيفي	التكرار	النسبة%
أستاذ جامعي	12	24
مهني إعلامي	23	46
دستوري	9	18
ناشط سياسي	6	12
المجموع	50	100

من الجدول رقم (4) فإن 24% من أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة أستاذ جامعي ، و 46% مهنيين إعلاميين ، بينما 18% دستورين، و 12% نشطاء سياسيين. وهذه عينة عمدية بهدف الحصول على تقويم علمي دقيق لبرنامج مؤتمر إذاعي بالإذاعة السودانية.

أسئلة الإستبانة:

جدول رقم (5) يوضح وسائل تعزيز الوعى السياسى

الوسيلة	تؤثر بشدة	تؤثر	وسط	لا تؤثر	لا تؤثر إطلاقاً	النسبة العامة(المجموع)
1. وسائل الإعلام	42 %84	6 %12	2 %4	-	-	%96
2. الأحزاب	10 %20	19 %38	13 %26	6 %12	2 %4	%71.6
3. جماعة الرفاق	8 %16	12 %24	15 %30	14 %28	1 %2	%64.8
4. المدرسة	5 %10	20 %40	20 %40	4 %8	1 %2	%69.6
5. الأسرة	16 %32	12 %24	14 %28	7 %14	1 %2	%74

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن وسائل الإعلام تؤثر بنسبة 96% في تعزيز الوعي السياسي، تليها الأسرة بنسبة تأثير 74% ، بينما تحتل الأحزاب المرتبة الثالثة بنسبة 71.6%، ثم المدرسة بنسبة 69.6%، و جماعة الرفاق بنسبة 64.8%. بناءاً على هذا يمكن القول بأن: وسائل الإعلام تأتى فى مقدمة وسائل تعزيز الوعى السياسى تليها الأحزاب والأسرة ثم المدرسة وجماعة الرفاق.

جدول رقم (6) يوضح درجة الإستماع للإذاعة السودانية

الإجابة	التكرار	النسبة%
نعم	33	66
احياناً	17	34
لا	–	–
المجموع	50	100

من الجدول رقم (6) فإن 66% من أفراد عينة الدراسة يستمعون للإذاعة السودانية ، بينما 34% احياناً يستمعون لها. عليه يمكن القول بأن : غالبية أفراد العينة يتابعون مؤتمر الإذاعة السودانية.

جدول رقم (7) درجة الإستماع للبرامج الإذاعية

الاجابة	التكرار	النسبة%
الإخبارية والسياسية	22	44
الثقافية	18	36
الإرشادية	7	14
الإقتصادية	2	4
الترفيهية	1	2
المجموع	50	100

من الجدول رقم (7) فإن 44% من أفراد عينة الدراسة يستمعون للبرامج الإخبارية والسياسية ،و 36% يستمعون للبرامج السياسية، بينما 14% يستمعوا للبرامج الإرشادية، و 4% يستمعون للبرامج الاقتصادية ، و4% يستمعون للبرامج اترفيهية.

جدول رقم (8) أهمية البرامج بالنسبة للمبحوثين

الاجابة	مهم جداً	مهم	عادي	غير مهم	لا أستمع	النسبة العامة
مؤتمر إذاعي	24 %48	21 %42	5 %10	-	-	%87.6
صدى الأحداث	10 %20	22 %44	11 %22	1 %2	6 %12	%71.6
منتدى الحوار	5 %10	13 %26	18 %36	7 %14	7 %14	%60.8
منبر الرأي	8 %16	12 %24	19 %38	8 %16	1 %2	%64.8
العالم اليوم	15 %30	15 %30	9 %18	1 %2	10 %20	%69.6
شئون أفريقية	3 %6	13 %26	19 %38	3 %6	12 %24	%56.8
خبر وتعليق	10 %20	20 %40	10 %20	5 %10	5 %10	%70

من الجدول رقم (8) نلاحظ أن برنامج مؤتمر إذاعي أحرز المرتبة الأولى من حيث الاهمية بنسبة 87.6% ، يليه صدى الأحداث بنسبة 71.6% ، بينما يحتل خبر وتعليق المرتبة الثالثة بنسبة 70%، ثم العالم اليوم بنسبة 69.6%، و منبر الرأي بنسبة 64.8% أما المرتبة السادسة كانت نصيب برنامج منتدى الحوار بنسبة 60.8%، ثم برنامج شئون أفريقية بنسبة 56.8%.

جدول رقم (9) يوضح مدى متابعة المبحوثين لبرنامج مؤتمر إذاعى

السؤال	دائماً	احياناً	حسب الأحداث	نادراً	لا أتابعه	المجموع
ما مدى متابعتك لبرنامج (مؤتمر إذاعي) بإذاعة امدرمان	20	10	10	2	8	50
	%40	%20	%20	%4	%16	%10

من الجدول رقم (9) فإن 40% من أفراد عينة الدراسة يتابعوا دائماً برنامج مؤتمر إذاعي بإذاعة امدرمان ، و 20% يتابعونه احياناً، بينما 20% يتابعون برنامج مؤتمر إذاعي حسب الأحداث، و 4% نادراً ما يتابعونه، و 16% لا يتابعونه. عليه يمكن القول بأن: غالبية أفراد العينة يتابعون بصورة دائمة برنامج مؤتمر إذاعي.

تحليل نتائج الدراسة حول برنامج مؤتمر إذاعي:

لمعرفة دور برنامج (مؤتمر إذاعى) فى تعزيز الوعي السياسي تم إستخراج النسب المئوية لوصف الدراسة والجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم (10): يوضح التكرار والنسبة المئوية لاجابات افراد العينة حول عبارات محور (الاستماع والمتابعة)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
1. اختيار الفترة الصباحية من يوم الجمعة توقيتاً لبث البرنامج أكسبه أهمية كبيرة في المتابعة.	29 %58	16 %32	1 %2	4 %8	-
2. إستضافة البرامج شخصيات إعتبارية من معظم ألوان الطيف السياسي زاد من أهمية المتابعة والإستماع للبرنامج من مختلف قطاعات المجتمع.	29 %58	16 %32	1 %2	4 %8	-
3. من الأفضل أن يستمر هذا البرنامج بالوجود الدائم في كل دورة إذاعية مما يجعل من الإذاعة محل إهتمام ومتابعة من قبل الجمهور ذوي الإهتمامات السياسية.	25 %50	19 %38	2 %4	3 %6	1 %2
4. إستطاع البرنامج من تغطية غالبية القضايا التي شغلت الرأي العام السوداني.	24 %48	17 %34	6 %12	1 %2	2 %4
مجموع إجابات المبحوثين	107 %53.5	68 %34	10 %5	12 6%	3 %1.5

1- من الجدول رقم (10) فإن 90% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن اختيار الفترة الصباحية من يوم الجمعة توقيتاً لبث البرنامج أكسب البرنامج أهمية كبيرة في المتابعة ،بينما 2% محايدون، و 8% لا يوافقون.

2- كما وجد 90% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن إستضافة البرامج شخصيات إعتبارية من معظم ألوان الطيف السياسي زاد من أهمية المتابعة والإستماع للبرنامج من مختلف قطاعات المجتمع ، بينما 2% محايدون، و 8% لا يوافقون.

3- لوحظ كذلك أن 88% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن من الأفضل أن يستمر هذا البرنامج الوجود الدائم في كل دورة إذاعية مما يجعل من الإذاعة محل إهتمام ومتابعة من قبل الجمهور ذوي الإهتمامات السياسية بينما 4% محايدون، و 8% لا يوافقون.

4- كما يتضح أن 82% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن البرنامج إستطاع تغطية غالبية القضايا التي شغلت الرأي العام السوداني ، بينما 12% محايدون، و 6% لا يوافقون.

من هذا نستنتج أن 87.5% من افراد عينة الدراسة يوافقون على عبارات محور الإستماع والمتابعة، بينما 5% محايدون ، و 7.5% لا يوافقون.

جدول رقم (12) : يوضح التكرار والنسبة المئوية لاجابات افراد العينة حول عبارات المحور محتوى المادة المقدم

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
1. مضمون البرنامج يعبر عن وجهة نظر الحكومة كما انه يعبر عن تطلعات الجمهور ورضاهم.	15 %30	19 %38	11 %22	4 %8	1 %2
2. يتميز البرنامج بتنوع الموضوعات وإرتباطها بالجمهور ويتضمن كافة ميادين الثقافة.	11 %22	13 %26	10 %20	13 %26	3 %6
3. موضوعات البرنامج تدعوا إلى ترسيخ القيم والسلوك الإجتماعي والتنشئة السياسية.	10 %20	23 %46	16 %32	1 %2	-
4. التحولات المرتبطة بإتفاقيات السلام في السودان أثرت في نوعية الموضوعات المطروحة بالبرنامج.	12 %24	19 %38	15 %30	3 %6	1 %2
مجموع إجابات المبحوثين	48 %24	74 %37	52 %26	21 %10.5	5 %2.5

1- من الجدول رقم (12) فإن 68% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن مضمون البرنامج يعبر عن وجهة نظر الحكومة فقط ولا يعبر عن تطلعات المجمهور ورضاهم ، و بينما 22% محايدون، و 10% لا يوافقون.

2- كما وجد 48% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن البرنامج يتميز بتنوع الموضوعات وإرتباطها بالجمهور ويتضمن كافة ميادين الثقافة ، بينما 20% محايدون، 32% لا يوافقون.

3- لوحظ كذلك أن 46% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن موضوعات البرنامج تدعوا إلى ترسيخ القيم والسلوك الاجتماعي والتنشئة السياسية ، بينما 32% محايدون، و 2% لا يوافقون.

4-كما يتضح أن 62% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن التحولات المرتبطة بإتفاقيات السلام في السودان أثرت في نوعية الموضوعات المطروحة بالبرنامج ، بينما 30% محايدون، و 8% لا يوافقون. من هذا نستنتج أن 61% من افراد عينة الدراسة يوافقون على عبارات محور محتوى المادة المقدم ، بينما 26% محايدون ، و 13% لا يوافقون.

جدول رقم (14) يوضح التكرار والنسبة المئوية لاجابات افراد العينة حول عبارات محور (النواحي الفنية والجاذبية)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
1. يمتاز البرنامج بجودة الإخراج ومواكبة التطورات التقنية ووضوح البث.	8 %30	23 %46	14 %28	5 %10	-
2. أسلوب الطرح وكفاءة الفريق العامل أحد أهم أسباب نجاح وإستمرار البرنامج.	20 %40	18 %36	9 %18	2 %4	1 %2
3. يتسم مقدم البرنامج بالبساطة والاسلوب المشوق والتواضع في الحوار والجرأة في طرح الموضوع.	23 %46	19 %38	6 %12	2 %4	-
4. يستخدم البرنامج أسلوب الاستمالات العقلية التي تعتمد على مخاطبة عقل التلقي وتقديم الحجج والشواهد في العملية الإقناعية.	16 %32	22 %44	10 %20	1 %2	1 %2
مجموع إجابات المبحوثين	67 %33.5	82 %41	39 %19.5	10 %5	2 %1

من الجدول رقم (14) فإن 62% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن البرنامج يمتاز بجودة الإخراج ومواكبة التطورات التقنية ووضوح البث بينما 28% محايدون، و 10% لا يوافقون. كما وجد 76% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن أسلوب الطرح وكفاءة الفريق العامل أحد أهم أسباب نجاح وإستمرار البرنامج ، ، بينما 18% محايدون، و 6% لا يوافقون.لوحظ كذلك أن 84% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن يتسم مقدم البرنامج بالبساطة والاسلوب المشوق والتواضع في الحوار والجرأة في طرح الموضوع، بينما 12% محايدون، و 4% لا يوافقون. كما يتضح أن فإن 76% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن البرنامج يستخدم أسلوب الاستمالات العقلية التي تعتمد على مخاطبة عقل التلقي وتقديم الحجج والشواهد في العملية الإقناعية، بينما 20% محايدون، و 4% لا يوافقون. عليه نستنتج أن 74.5% من افراد عينة الدراسة يوافقون على عبارات محور النواحي الفنية والجاذبية ، بينما 19.5% محايدون ، و 6% لا يوافقون.

جدول رقم (16) يوضح التكرار والنسبة المئوية لاجابات افراد العينة حول عبارات محور (المشاركة وتفاعل الجمهور)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
1. البرنامج فتح المجال للجمهور للمشاركة بشكل أوسع للتعبير عن آرائهم.	10 %20	23 %46	15 %30	-	2 %4
2. يعتمد مقدم البرنامج إتاحة فرص للمشاركين هم (سابق التجهيز) وغير موضوعين في أحايين كثيرة.	3 %6	20 %40	22 %44	3 %6	2 %4
3. تمكّن مقدم البرنامج من إيجاد حميمية بينه والجمهور من خلال المشاركة والتفاعل وهو ما يدفع المستمع لتكرار الإستماع.	5 %10	15 %30	17 %34	12 %22	1 %2
4. مشاركة خبراء متخصصين من خارج الإستديو عبر التلفون يجعل من البرنامج اكثر إثارة وأقوى تأثيراً الأمر الذي يتميز به البرنامج عن البرامج الحوارية الأخرى.	5 %10	15 %30	17 %34	12 %22	1 %2
مجموع إجابات المبحوثين	23 %11.5	73 %36.5	71 %35.5	27 %13.5	6 %3

من الجدول رقم (16) فإن 66% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن البرنامج فتح المجال للجمهور للمشاركة بشكل أوسع للتعبير عن آرائهم، بينما 30% محايدونو 4% لا يوافقون. كما وجد 46% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن مقدم البرنامج يتعمد على إتاحة فرص للمشاركين هم (سابق التجهيز) وغير موضوعين في أحايين كثيرة ، بينما 44% محايدون، و 10% لا يوافقون، كما يتضح أن 40% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على تمكّن مقدم البرنامج من إيجاد حميمية بينه والجمهور من خلال المشاركة والتفاعل وهو ما يدفع المستمع لتكرار الإستماع، بينما 34% محايدون، و 24% لا يوافقون. لوحظ كذلك أن 40% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن مشاركة خبراء متخصصين من خارج الإستديو عبر التلفون يجعل من البرنامج اكثر إثارة وأقوى تأثيراً الأمر الذي يتميز به البرنامج عن البرامج الحوارية الأخرى، بينما 34% محايدون، و 22% لا يوافقون. من هذا نستنتج أن 48% من افراد عينة الدراسة يوافقون على عبارات محور النواحي الفنية والجاذبية ، بينما 35.5% محايدون ، و 16.5% لا يوافقون.

جدول رقم (18) يوضح التكرار والنسبة المئوية لاجابات افراد العينة حول عبارات محور (التأثير وتعزيز الوعي السياسي)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لاأوافق	لاأوافق بشدة
1. أثر البرنامج في تشكيل آرائك حيال القضايا المطروحة.	17 %34	21 %42	8 %16	4 %8	-
2. فرض البرنامج نفسه مصدراً أساسياً ومهماً تستقي منه وسائل الإعلام المحلية معلوماتها.	26 %52	17 %34	5 %10	-	2 %4
3. نجح البرنامج في التصدي للدعاية المضادة التي تستهدف التماسك السياسي والاجتماعي وعزز على تقوية الشعور بالوحدة الوطنية.	8 %16	22 %44	9 %18	8 %16	3 %6
4. أسهم البرنامج من خلال الموضوعات المطروحة في تعزيز الوعي السياسي للمواطن السوداني.	13 %26	16 %32	18 %36	2 %4	1 %2
مجموع إجابات المبحوثين	64 %32	76 %38	40 %20	14 %7	6 %3

1- من الجدول رقم (18) فإن 76% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن البرنامج أثر في تشكيل آرائهم حيال القضايا المطروحة، بينما 16% محايدون، و 8% لا يوافقون.

2- كما وجد 86% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن البرنامج فرض نفسه مصدراً أساسياً ومهماً تستقي منه وسائل الإعلام المحلية معلوماتها ، بينما 10% محايدون، و 4% لا يوافقون

3- كما يتضح أن 60% من أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن البرنامج نجح في التصدي للدعاية المضادة التي تستهدف التماسك السياسي والاجتماعي وعزز على تقوية الشعور بالوحدة الوطنية ، بينما 18% محايدون، و 22% لا يوافقون، و 6% لا يوافقون .

4- لوحظ كذلك أن 58% من أفراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على أن البرنامج أسهم من خلال الموضوعات المطروحة في تعزيز الوعي السياسي للمواطن السوداني بينما 36% محايدون، و 6% لا يوافقون. من هذا نستنتج أن 70% من افراد عينة الدراسة يوافقون على عبارات محور النواحي الفنية والجاذبية ، بينما 20% محايدون ، و 10% لا يوافقون.

النتائج:

1. البرامج الإذاعية الأكثر إستماعاً لأفراد العينة البرامج الأخبارية والسياسية تليها البرامج التقافية.
2. حاز برنامج مؤتمر إذاعي على المرتبة الأولى في الاستماع والمتابعة من بين البرامج الحوارية والسياسية بالإذاعة السودانية.
3. الموضوعات المطروحة في البرنامج تلبي بصورة كبيرة رغبات واهتمامات جمهور المستمعين.
4. يعتبر برنامج مؤتمر إذاعي مصدراً أساسياً ومهماً تستقي منه وسائل الإعلام المحلية معلوماته.
5. إتسام مقدم برنامج مؤتمر إذاعي بالبساطة والجراءة في طرح الموضوع، واستخدام أسلوب الاستمالات العقلية جميعهاجذب المستمع السوداني لمتابعة حلقات برنامج مؤتمر إذاعي.
6. هناك تفاعل كبير للجمهور ومشاركته في الموضوعات المطروحة في البرنامج.
7. موضوعات برنامج مؤتمر إذاعي بالإذاعة السودانية ساهمت بصورة كبيرة في تعزيز الوعي السياسي.

التوصيات:

1. ضرورة أن تبدى وسائل الإعلام السودانية (المقروءة والمسموعة والمرئية اهتماما اكبر بقضية المشاركة السياسية والمعرفة السياسية للمواطن السودانى، وتوعيته بأساليب تمتلك عوامل الجذب والموضوعية والصراحة في التناول والمعالجة .
2. ضرورة التخطيط السليم من قبل القائمين على إدارة الإذاعة السودانية من أجل الاهتمام بموضوع الوعي السياسي.
3. الاستعانة بالمتخصصين في مجال الإعلام والسياسة معاً من أجل تحديد المحتوي الذي الذي تقدمه البرامج الحوارية والسياسية بالإذاعة في مجال تعزيز الوعي السياسي.

المصادر المراجع:

1. حسن على، مقدمة في الفنون الإذاعية، ط1 (العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007م)
2. حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي، بدون(دراسة مقارنة, الدار المصرية اللبنانية، 1994م)
3. قيراط محمد، الإعلام والمجتمع الراهنات والتحديات ط1 (مكتبة الفلاح، بيروت، 2001م)
4. عبد الرحمن، عواطف، قضايا التبعية الاعلامية الثقافية في العالم الثالث، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، سلسلة (عالم المعرفة)1984م.
5. عبد الدائم عمر الحسن، إنتاج البرامج التلفزيونية (الدار القومية العربية، للثقافة والنشر، القاهرة، 2003)
6. ناهد رمزي، الرأي العام وسيكولوجيا السياسة (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة : 1991)
7. إبراهيم عبد الله المسلمي، نشأة وسائل الإعلام وتطورها، ط 2 (الفكر العربي،القاهرة، 2005)
8. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، (رام الله، دار الشروق للنشر والتوزيع، بدون طبع، 1998م)
9. إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، (الهيئة المصرية العامة للكتب 1975)
10. إبراهيم مصطفى،(وآخرون المعجم الوسيط دار الدعوة)
11. إسماعيل حسن عبدالبارئ، أبعاد التنمية (دار المعارف، القاهرة، 1982 ط1،)
12. أمل خلف التنشئة، السياسية ما قبل المدرسة، (عالم الكتب ، القاهرة ، 2006)
13. محمد بن أبي بكرالرازي، مختار الصحاح، ط2(دار الكتاب المصري، بيروت ، 1979)
14. بركات عبد العزيز،اتجاهات حديثة في إنتاج البرامج الإذاعية، ط1 (القاهرة، دار الكتب الحديث، 2000)
15. جلال معوض، أزمة المشاركة السياسية في الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، بيروت ،1983)

الكتب المترجمة:

1. شيرلي بياجي، المقابلة الصحفية، فن ترجمة كمال عبدالرءوف (القاهرة، الجمعية المصرية للنشر والثقافة العالمية،
2. هنري كاسيرر، التعليم عن طريق الإذاعة والتلفزيون، ترجمة سلام حمادة (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ط1

الإعلام التربوي والتربية الإعلامية أوجه الالتقاء والافتراق: قراءة مفهومية
Educational Media and Media Education: Similarities and Disagreements: A Conceptual Reading

أ_ يونس عثماني

د_ عزيزة المكينسي

د_محمد همـوش

تكوين الدكتوراه في الصحافة والإعلام الحديث/ كلية اللغات والآداب والفنون – جامعة ابن طفيل القنيطرة–المغرب

الملخص

يشكل الإعلام، عموما، مجالا مهما للدراسة والتحليل تتجاذبه مختلف المجالات العلمية والفكرية، وقد أدى هذا التجاذب إلى حدوث تجانس وعلاقات وثيقة بينه وبين مختلف المجالات الأخرى، نذكر على سبيل المثال مفهومي التربية الإعلامية والإعلام التربوي اللذين يجمعان ما بين موضوعي التربية بالإعلام، إلا أنه لكل مفهوم معنى خاص به، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى تبيان درجة التداخل الحاصل لدى عدد من الأفراد تجاه المفهومين من خلال دراسة عينة عشوائية وقياس مدى القدرة لديهم على التمييز بينهما، مع حصر التعريفات المقدمة لكل مفهوم على حدة، لفك تشابك خيوط المصطلحين، وبالتالي تحقيق سلاسة مفهومية لهما واستقلالية مفهومية عن بعضهما بعضا.

الكلمات المفتاحية: التربية الإعلامية، الإعلام التربوي.

Abstract

The media, in general, constitutes an important field for study and analysis that is interacted with by various scientific and intellectual disciplines. This interaction has led to homogeneity and close relationships between it and various other fields. For example, the concepts of media education and educational media, which combine the subjects of education with media, have emerged. However, each concept has its own specific meaning. In this research paper, we will attempt to address the level of overlap that occurs among individuals towards these concepts through studying a random sample and measuring their ability to distinguish between them. This involves outlining the definitions presented for each concept separately to untangle the threads of the two terms, thus achieving conceptual clarity for them and maintaining their conceptual independence from each other.

Keywords: Media education ,Educational media.

مقدمــة:

يعد التداخل بين المصطلحات من الإشكالات التي تعيق الباحثين في فهم المفاهيم واستيعابها وتحديد مجال كل مفهوم على حدة، وهذا التداخل بين المفاهيم يدل على التشابك الوثيق في مجال معين، ويحدث ذلك عندما تكون هناك مفاهيم متراكبة تعمل سوية على توضيح الفهم الكامل لموضوع ما، ويأتي مفهوما التربية الإعلامية والإعلام التربوي ضمن هذه المصطلحات التي يتم فيها الخلط بينهما.

ويمكن إرجاع ذلك إلى مجال اشتراكهما في التربية والتعليم، فكلاهما يهتمان بالتلقين والتعليم في مجال استخدام الوسائط الإعلامية، بيد أنهما يفترقان في كون التربية الإعلامية تتوخى محو الأمية الإعلامية وتلقين مهارات التعامل مع وسائل الإعلام، في حين أن الإعلام التربوي يعد أداة من أدوات التعليم، ويستثمر الوسائل التواصلية في تقديم خدمات تربوية للمتلقي مثل محو الأمية والتوعية وتلقين الدروس التعليمية لفائدة المتعلمين وغير ذلك.

وألقى التطور التكنولوجي بظلاله على المجال التربوي، حيث بات يستثمر كأداة مهمة جدا في العملية التربوية وصار مظهرا من مظاهر التكامل بين الإعلام والتربية لذلك يتم إدماجه ضمن برامج التدريس في مختلف المستويات التعليمية بدرجاتها المتباينة، وعلى هذا الأساس برزت مادة دراسية جديدة تعرف بالتربية الإعلامية.

وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة العلمية موسومة بـ "**الإعلام التربوي والتربية الإعلامية أوجه الالتقاء والافتراق: قراءة مفهومية**"، لتسلط الضوء حول هذين المفهومين اللذين يخلط بينهما عدد لا بأس به من الباحثين ويختلفون في تعريفهما، حيث ستتوخى نتائج هذه الدراسة، توضيح اللبس الحاصل بينهما وأنه لم يُمسَك بعد بكنه المفهومين.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى الغوص في مفهومين مهمين لا بد أن يحظيا بمزيد من الدراسة الأكاديمية نظرا للتداخل الذي يحصل في دلالتهما، وهكذا فالدراسة تتوخى ما يأتي:

- تحديد مدلول المفهومين؛
- دراسة نشأتهما وتطورهما؛
- إبراز الخلط الذي يطالهما لدى الأفراد؛
- تقريب الدارسين من الدلالة العلمية للمفهومين؛
- تفنيد التداخل بينهما لوضع حد لذلك.

أهمية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة رغبة في تقديم إضافة علمية حول مفهومي التربية الإعلامية والإعلام التربوي، وتتمثل أهميتها فيما يأتي:

- وضع حد للاضطراب الحاصل لدى المتلقين عند الاكتشاف الأولي للمفهومين.
- تشجيع تنظيم لقاءات علمية تذهب في المنحى نفسه لمزيد من التوضيح.
- تعزيز المعرفة العلمية ومتابعة البحث في هذا المجال.

إشكالية البحث: يقع عديد الأفراد في صعوبة التمييز بين مفهومي التربية الإعلامية والإعلام التربوي، وقد يحدث أن نجد تعريفا للتربية الإعلامية يتم تقديمه كتعريف للإعلام التربوي. **فماهي الفروق بين المفهومين؟** كإشكالية رئيسية تتفرع إلى أسئلة منها:

– هل للمفهومين فعلا نفس المفهوم أم أن هناك اختلافا بينهما؟

– الى ماذا يرجع ذلك الخلط الذي يحدث في فهمهما؟

عينة البحث وأدواته: العينة عشوائية موجهة إلى عموم الأفراد، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان، حيث تم توزيع الاستمارة الميدانية التي تضم أربعة أسئلة، تم إرسالها إلى أفراد من المجتمع المغربي عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

الدراسات السابقة: اعتمدنا لإنجاز هذه الدراسة على عدد من الدراسات العلمية المنجزة في هذا السياق، وهي كالآتي:

دراسة الباحث الشريف الهلالي[134] (2019) بعنوان "الحاجة الى التربية الإعلامية في المدرسة المغربية"، والتي هدفت إلى بيان الحاجة الملحة إلى التربية الإعلامية، وإبراز الأهمية التي تحظى بها هذه التربية في حماية مستعملي وسائل الإعلام من سلبيات رسائلها، بالإضافة إلى مساهمتها في تبيان الفروقات بين هذا المفهوم والمفاهيم القريبة منه، وخلصت هذه الدراسة إلى ضرورة التكامل والتعاون بين ميداني التربية والإعلام.

أما الدراسة الثانية، فتعود للباحث مجيب غلاب[135] (2019) بعنوان "علاقة التربية الإعلامية بالمصطلحات المتداخلة معها في الحقلين التربوي والإعلامي ضبط الإطار المفاهيمي"، التي هدفت إلى تحرير اللبس الذي يحصل بين التربية الإعلامية وباقي المصطلحات المشابهة، وتوصلت هذه

---

[134]- الشريف الهلالي، الحاجة الى التربية الإعلامية في المدرسة المغربية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 7، مايو 2019، ص261.

[135]- مجيب غلاب، علاقة التربية الإعلامية بالمصطلحات المتداخلة معها في الحقلين التربوي والإعلامي: ضبط الإطار المفاهيمي، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، العدد 03، نونبر 2018، ص289.

الدراسة إلى أن التربية الإعلامية ليست نسخة مطورة من الإعلام التربوي ولا بديلا عنه، ولكنها تربية جديدة فرضتها التطورات الإعلامية.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج الأنسب لهذا النوع من الدراسات، حيث قمنا بتجميع المصادر والمعطيات ووصفها ثم تحليلها رغبة في الوصول إلى النتائج المرجوة، بغية الوقوف على مفهومي التربية الإعلامية والإعلام التربوي، اللذين يجد فيهما البعض لبسا من حيث الدلالة، لوضع حد لهذا الخلط.

الفرضيات:

- المصطلحان –التربية الإعلامية والإعلام التربوي– قطبان متقاربان من حيث اللفظ مختلفان في المعنى.
- أغلبية الأفراد لا يميزون الفرق بين المفهومين.

أولا: التربية الإعلامية: مفهومها ونشأتها وتطورها

1- تعريف التربية الإعلامية:

تتفق الدراسات والأبحاث العربية التي تناولت التربية الإعلامية بكون هذا المصطلح يتميز بالحداثة والشمولية وبتعدد التعاريف واختلافها باختلاف الجهة الصادرة عنها، بالإضافة إلى نوع من اللا تحديد وضبابية التعريف، حيث يرى أحد المتخصصين في المجال الإعلامي بأن "التربية الإعلامية هي تكوين القدرة على قراءة الاتصال وتحليله وتقويمه وإنتاجه"[136]، فهي إذن مكتسب يسعى إلى تعامل متعدد مع المحتوى الإعلامي ينطلق من القراءة وصولا إلى إنتاج المحتوى الإعلامي، وهي كذلك "عملية توظيف وسائل الاتصال بطريقة مثلى من أجل تحقيق الأهداف التربوية المرسومة في السياسة التعليمية والسياسة الإعلامية للدولة. ولذا لا يقتصر تأثيرها على الطلبة في المدرسة، وإنما يتعدى ذلك إلى التأثير في الآباء والأمهات والأخوة والأخوات داخل الأسرة، وإلى التأثير في كافة أفراد المجتمع"[137]، وانطلاقا من الشق الأول من هذا التعريف الذي يُفهم منه أنه لم يحدد بالشكل المطلوب ماهية التربية الإعلامية، باعتباره وصفها بتوظيف وسائل الاتصال بهدف الوصول إلى أهداف تربوية، وهو المدلول الذي يقدم للإعلام التربوي، إلا أنه استدرك الأمر خلال الشق الثاني من التعريف مشيرا فيه إلى أن التربية الإعلامية لها أثر ملموس يشمل حماية مختلف أفراد المجتمع.

136- بشرى حسين حمداني، التربية الإعلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص94

137- محمد بن شحات طيب، التربية الإعلامية، دور المدرسة في التربية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول للتربية الإعلامية) اختيار وعي ومهارة (المنعقد في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بمدينة الرياض، أيام ،4 -5 -6 -7 مارس 2007 ، ص12.

ويظل تعريف مؤتمر فيينا المنظم في 1999 تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو) أكثر شمولية حيث يفيد بأن التربية الإعلامية "تختص في التعامل مع كل وسائل الإعلام الاتصالي وتشمل الكلمات والرسوم المطبوعة، والصوت والصور الساكنة والمتحركة، التي يتم تقديمها عن طريق أي نوع من أنواع التقنيات"[138]، أما الاتحاد الأوروبي (EURO MEDIA LITERACY 2009) فقد عرفها بأنها "القدرة على الوصول إلى وسائل الإعلام والفهم والتقييم الناقد للمضامين الإعلامية، بالإضافة إلى القدرة على إنتاج مجموعة متنوعة من الرسائل في العديد من السياقات".[139]

ومما سبق، يمكن أن نخلص إلى أن التربية الإعلامية هي منهجية ومهارة مكتسبة تساعد في فهم وتحليل ونقد وإنتاج الرسائل والمضامين الإعلامية، وهي العمليات التي تدل على حدوث تطور من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة الفعل نفسه من خلال المساهمة في خلق المضامين الإعلامية المستجيبة للأخلاقيات، بعيدا عن أي تضليل أو تحريف للحقائق والوقائع.

2- ظهور وتطور التربية الإعلامية:

ظهرت التربية الإعلامية في الدول الغربية مبكرا، مقارنة مع العالم العربي، في ستينيات القرن الماضي[140]، وذلك راجع إلى استشعار خطورة الانتشار الواسع لوسائل الإعلام، وأمام ما أصبحت تطرحه هذه الوسائل من تحديات على الفئات الناشئة، تم التفكير في سُبل حمايتها من التأثيرات المتزايدة لهذه الثورة الإعلامية المطردة التطور، وهو تفكير منطقي وفي محله، حيث بدأ الاهتمام بالتربية الإعلامية بحلول السبعينيات كوسيلة وقائية ودفاعية[141] ضد القيم غير الملائمة التي ينبغي للأطفال والشباب أن يبتعدوا عنها، ومع المسار التطوري لوسائل الإعلام (الجرائد، الإذاعة والتلفاز والانترنت...) تزداد معها المخاطر الناجمة عنها، ما بوأ التربية الإعلامية مكانة جديدة لتصبح "مشروع تمكين يهدف إلى تزويد الأجيال بالمهارات اللازمة للتعايش مع عصر الإعلام فهما واستهلاكا وإنتاجا"[142].

ويفهم من هذا التحول في الأدوار التي أنيطت بالتربية الإعلامية أنها تواكب التطور الذي تعرفه وسائل الإعلام، بهدف حماية الأفراد من الأضرار التي يمكن أن تتسرب نتيجة الاستخدام غير الواعي لهذه الوسائل الإعلامية، فإذا كان لهذه الأخيرة أدوار إيجابية فإنها تنطوي كذلك كما هو معلوم على مخاطر تؤثر في سلوك الأشخاص بفعل الرسائل التي تتضمنها، فالتربية الإعلامية

138- معاذ احمد عصفور، التربية الإعلامية، دار امجد للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص8

139- احمد جمال حسن، التربية الإعلامية، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 2015، ص22.

140- فهد بن عبد الرحمن الشميمري، التربية الإعلامية: كيف نتعامل مع الاعلام، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2010، ص19.

141- سليمان الطعاني، الوجيز في التربية الإعلامية، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2020، ص45.

142- المرجع السابق، نفس الصفحة

باتت تعتمد على ثلاثة محاور، أولها أنها تهتم بما هو عقلي من تفكير وفهم وتذكر وتقويم لإعانة الفرد على استيعاب الفضاء الإعلامي، لا سيما تحليل مضامينه وإصدار الأحكام عليه، أما المحور الثاني فهو يرتبط بالوجدان من خلال ملامسة عمق المحتوى الإعلامي وفهم مضامينه الباطنية بدل الاكتفاء بالفهم السطحي، أما المحور الثالث فهو الذي يتصل بالسلوك عبر التفاعل الإيجابي مع الإنتاجات الإعلامية والقدرة على التعبير عن الذات من خلال إنتاج مواد إعلامية أيضا.

إن التربية الإعلامية منهجية مستمرة مع الفرد وترافقه في كل مراحله العمرية، فلا ترتبط بسن أو فئة، كما يؤكد على ذلك المعهد الأوروبي للتربية الإعلامية بأنها "عملية مستمرة مدى الحياة، ويجب أن تتم بشراكة مثالية بين جميع الوكالات والأفراد الذين لديهم مصلحة مشروعة في هذا المجال"[143]، وهي تختلف عن التعريفات التي قدمها محمد الخطيب الذي يرى أن التربية الإعلامية "عملية توظيف وسائل الاتصال بطريقة مثلى من أجل تحقيق الأهداف التربوية المرسومة في السياسة التعليمية والسياسة الإعلامية للدولة"[144]، وذلك لأنه هنا يختصر هذا المفهوم في الوسائط ويزيد في تحقيق التداخل بين التربية الإعلامية والإعلام التربوي.

وما يمكن أن نستنتجه مما سبق، أن التربية الإعلامية في بداية ظهورها جاءت استجابة للحاجة إلى آلية منهجية للوقاية من المضامين الإعلامية التي تنشرها أو تبثها وسائل الإعلام التقليدية ثم ما لبثت أن انضافت إليها وسائل الإعلام الحديثة من منصات تواصلية ومواقع الكترونية، وهو ما جعل التربية الإعلامية تشمل أيضا هذه الوسائل الإعلامية الجديدة المتسمة بنوع من الخطورة أعلى من التقليدية، وستبقى هذه الآلية صالحة لكل زمان بسبب التطور التكنولوجي ولا سيما مع ظهور الذكاء الاصطناعي الذي أرخى بظلاله الثقيلة على الحياة الإعلامية.

ثانيا: الإعلام التربوي: مفهومه نشأته وتطوره

1- تعريف الإعلام التربوي:

يعد الإعلام التربوي مصطلحا ينتمي إلى أنماط الإعلام المختلفة كالإعلام الرياضي والإعلام الأمني والإعلام البيئي إلى غير ذلك من الأنواع ، ويتسم بالحداثة نسبيا أيضا، حيث عرفه إسماعيل عبد الفتاح بأنه" التطور الذي طرأ على نظم المعلومات التربوية، وأساليب توثيقها وتصنيفها والاستفادة منها".[145] لكن هذا التعريف اختزل الإعلام التربوي فيما يتعلق بالآليات

[143]- نواف صنت الظفيري وفلاح عامر الدهمشي، الإعلام التربوي اسسه وتطبيقاته، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2015، ص126.
[144]- محمد الخطيب، دور المدرسة في التربية الإعلامية، المؤتمر الأول للتربية الإعلامية، الرياض 2007، ص 9.

145- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، تحيات الاعلام التربوي العربي: نظرات في العلاقة بين التربية والإعلام والتربية الإعلامية المدرسية، ص 111.

والوسائط، وليس كما ذهب تعريف آخر بكون هذا المفهوم هو "كل ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة من رسائل إعلامية ملتزمة، تسعى إلى القيام بوظائف التربية في المجتمع، من نقل للتراث الثقافي، وغرس لمشاعر الانتماء للوطن، بحيث تتمكن مختلف فئات المجتمع من إدراك المفاهيم، واكتساب المهارات والتزود بالخبرات، وتنمية الاتجاهات، وتعديل السلوك"[146]، ما يعني أن الإعلام التربوي هو استغلال النظم المعلوماتية في أهداف تربوية وتثقيفية، وكذلك بث محتوى إعلامي عبر وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف.

كما عُرّف الإعلام التربوي بكونه ذلك "الجهد المبذول من أجل تكوين اتجاهات إيجابية لدى المجتمع، وبث وإشاعة المفاهيم والقيم التربوية داخل خلايا المجتمع: المدرسة – البيت– الشارع، من أجل تطوير وتنمية المجتمع، مستفيدًا من وسائل الاتصال والتقنية، وذلك من خلال حملات على هيئة مشاريع صغيرة، يتم دراسة مضامينها ومعطياتها بعناية فائقة، قبل أن يتم إطلاقها داخل المجتمع بصورة مكثفة وشمولية، وذات مدى واسع"[147].

ويرى البدر حمود عبد العزيز بأنه: "المحاولة الجادة للاستفادة من تقنيات الاتصال وعلومه من أجل تحقيق أهداف التربية من غير تفريط في جدية التربية وأصالتها أو إفراط في سيطرة فنون الاتصال وإثارته عليها"[148]، ومن جهته يعرف رفعت الضبع الإعلام التربوي بكونه "كل ما يتعلق بالنواحي التربوية من إعداد وتدريب وتطوير في المناهج والمقررات مع توظيف وسائل الإعلام وأجهزته المختلفة مباشرة لتحقيق أهداف التربية"[149]، بينما هناك من لخص الاعلام التربوي بانه "كل إعلام يحمل في مضمونه رسالة تربوية هادفة من أجل المصلحة العامة للمجتمع، وذلك في كافة المجالات، حيث تكرس كافة وسائل الإعلام والاتصال من أجل تكريس القيم والسلوكيات الإيجابية التي أساسها التربية، ويكون الإعلام التربوي أكثر فعالية عندما يبدأ من مرحلة الطفولة"[150]

وبالتالي يمكن الخروج بخلاصة لتعريف مفهوم الإعلام التربوي بناء على مجموعة التعريفات السابقة بكونه يدل على آلية تستخدم في العملية التربوية من أجل تلقين التلاميذ دروس في مواد مختلفة تسهيلا لعملية التدريس أو ممارسة إعلامية مدرسية كصحيفة القسم او إذاعة مدرسية، كما يمكن أن يكون تدريس أبجديات ومنهجيات التربية الإعلامية من خلال استعمال تقنيات الإعلام التربوي وبذلك يتحقق التكامل بينهما.

146- أحمد أدم محمد أدم، واقع الإعلام التربوي في المرحلة الثانوية من منظور المعلمين والطلاب بالسودان، 2013، ص 4.

147- زياد الدريس, رؤية جديدة للإعلام التربوي في المملكة العربية السعودية "، اللقاء الأول لمسئولي الإعلام التربوي في دول مجلس التعاون الخليجي. الرياض : مكتب التربية لدول الخليج، 2003، ص2.

148- البدر حمود عبد العزيز، الإعلام التربوي في دول الخليج العربية، اجتماع مسؤولي الإعلام التربوي في دول الخليج العربية-قطر، مكتب التربية العربي لدول الخليج،1992، ص 35-105.

149- رفعت عارف الضبع، الإعلام التربوي تأصيله وتحصيله، دار الفكر، عمان الأردن، 2007، ص 15.

150- آمال العميرات، حامد نعيم القدرة، ممارسة الإعلام التربوي لدوره في المجتمع الجزائري والفلسطيني من وجهة نظر أساتذة الجامعات، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية 13-04-2016، ص5.

2- نشأة الإعلام التربوي وتطوره:

يعد الإعلام التربوي حديث النشأة نسبيا فهو مجال حديث الدراسة كما تؤكد على ذلك الدراسات الإعلامية التي ربطت بدايته بأواخر السبعينيات حين شرعت اليونيسكو تستعمله "للدلالة على تطور نظم المعلومات التربوية وأساليب توثيقها وتصنيفها والاستفادة منها"[151]، لكن هناك دولة سبقت منظمة اليونيسكو وهي السويد في استخدامها لمفهوم الإعلام التربوي "ففي عام 1967 أقامت الحكومة السويدية مؤسسة بحثية، مهمتها دراسة دور التلفزيون والراديو في التربية"[152].

وفي العقود الأخيرة، تطور مفهوم الإعلام التربوي مع ما انتجته الثورة التكنولوجية الهائلة على مستوى وسائل الإعلام والتي انتهت بها الحواجز الزمنية والمكانية من خلال تقنيات البث الفضائي عبر الأقمار الاصطناعية، حيث امتد الإعلام التربوي ليشمل بث الدروس من خلال وسائل الإعلام وظهور قنوات تلفزية متخصصة تحمل تسميات الثقافية او التربوية..، وكلها تسعى لتحقيق الأهداف العامة للتربية في المجتمع، والالتزام بالقيم الأخلاقية، وتثقيف الأفراد، وقد شهدة فترة جائحة كوفيد-19 أهمية هذا الاعلام والحاجة الماسة إليه، ببث دروس من مناهج رسمية معتمدة، بالإضافة إلى الأدوات التعلمية التي ظهرت نتيجة تلك الطفرة التكنولوجية واستخدامها داخل الفصل الدراسي.

ويلخص عبد الرزاق محمد الدليمي عملية التطور على مستوى الشكل والمحتوى لمفهوم الإعلام التربوي جاء نتيجة للأسباب التالية[153]:

- تسرب بعض القيم السلبية، والعادات الدخيلة على ثقافة المجتمعات، وخاصة في البلدان النامية تحت غطاء حرية الإعلام.
- تطور مفهوم التربية ليصبح أوسع مدى، وأكثر دلالة فيما يتصل بالسلوك وتقويمه، وأصبح هذا المفهوم عملية شاملة ومستدامة وتحررها من قيود النمط المؤسسي الرسمي.
- انتشار وسائل الإعلام بشكل واسع، وتنامي قدرتها على جذب مستقبل الرسالة الإعلامية، وبالتالي قدرتها على أداء دور تربوي موازٍ لما تقوم به المؤسسة التربوية الرسمية.
- الميادين المعرفية والاجتماعية التي تعيشها العملية التربوية، هي نفسها يمكن أن تكون مساحة خصبة ومناسبة ليعمل فيها الإعلام التربوي بوسائله الإعلامية المختلفة والمتنوعة.

إن مسار التطور المتواصل للإعلام التربوي هو مصير حتمي إثر ما يشهده المجال التقني والتكنولوجي من تقدم وظهور آليات وطرق تساير العملية التربوية التي يمكن استخدامها في تقوية

151- مصطفى رجب، الإعلام التربوي في مصر واقعه ومشكلاته، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989، ص 8.
152- نواف صنت الظفيري وفلاح عامر الدهمشي، الإعلام التربوي أسسه وتطبيقاته، ص 24، مرجع سابق.
153- عبد الرزاق محمد الدليمي، المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 79.

المحتوى التربوي لتواكب الحاجيات الملحة للبشرية في تنويع الوسائل التربوية والتعليمة التي تيسر تحقيقا شاملا لمجتمع المعرفة يعتمد طرقا حديثة في التدريس والتلقين بإبداع.

المحور الثالث: أوجه التداخل وأسبابه لدى الافراد تجاه المصطلحين من خلال دراسة ميدانية

في ظل التداخل الواقع بالربط بين التربية الإعلامية والإعلام التربوي، وهو الأمر الذي سعت هذه الورقة العلمية إلى توضيحه من خلال نتائج الاستمارة التي تم توزيعها على فئة عشوائية من الأفراد من المجتمع المغربي لمعرفة مدى القدرة على التفريق بين المصطلحين، وقد تبين أن هناك نسبة من الأفراد تفهم أن الإعلام التربوي هو التربية الإعلامية، وقد ركزت الاستمارة على طرح سؤال محوري وسط أسئلة أخرى، وهي كالآتي:

- الفئة العمرية؛
- الجنس؛
- المستوى الدراسي؛
- بالنسبة لك، هل ترى أن للتربية الإعلامية والإعلام التربوي نفس المفهوم؟

وقد جمعت الاستمارة 130 ردا المصممة اعتمادا على تقنية (غوغل فورما) بعدما تم توزيعها عبر تقنية الواتساب في مجموعات عشوائية، وجاءت النتائج كالآتي:

أ- **نتائج الفئة العمرية:**

	النسبة لأقل من 18 سنة	النسبة من 18 إلى 35 سنة	من 35 إلى 45 سنة	أكثر من 45 سنة
النسبة المئوية %	**0.8**	**46.1**	**33.6**	**19.1**
التكرار	1	59	43	25

ويتضح من خلال النتائج أن النسبة التي تتراوح ما بين 18 إلى 35 سنة هي الأعلى مشاركة في الاستمارة من بين باقي الفئات العمرية، فيما مثلت نسبة أقل من 18 سنة الأقل مشاركة في الإجابة عن موضوع الاستمارة.

ب-نتائج الجنس:

	الذكـور	الإنــاث
النسبة	70.1	29.1
التكرار	89	38

وفيما يخص الجنس، فقد عرفت الإجابة عن الاستمارة تجاوب نسبة عالية من الذكور بنسبة 70.1 فالمائة، فيما بلغت نسبة الإناث 29.1، وهو ما يدل على أن أغلبية المبحوثين في العينة العشوائية ذكور.

ج- المستوى الدراسي:

	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي	الجامعي
النسبة المئوية %	0.8	2.3	7.8	89.1
التكرار	1	3	11	115

وبلغت نسبة الحاصلين على المستوى الابتدائي 0.8 في المائة، فيما بلغت نسبة الذين تابعوا دراساتهم في حدود التعليم الإعدادي 2.3 في المائة، بينما وصلت نسبة المبحوثين بمستوى دراسي

لا يتجاوز الثانوي 7.8 فالمائة، أما بالنسبة للتعليم الجامعي فتمثل نسبتهم 89.1 في المائة، وهي بذلك تمثل أعلى نسبة ضمن المبوحثين في الاستمارة.

- **د- بالنسبة لك، هل ترى أن للتربية الإعلامية والإعلام التربوي نفس المفهوم؟**

النسبة المئوية لـ لا	التكرار	النسبة المئوية لـ نعم	التكرار
76.9	**100**	**23.1**	**30**

لقد ارتأت الدراسة من وراء تخصيص سؤال محوري مباشر التعرف على قدرة المبحثين على التمييز بين المفهومين انطلاقا من فكرة مسبقة وواقعية حول وجود خلط بين المفهومين، تم اكتشافها من خلال الاطلاع على عدد من المقالات والآراء في المجال، وهو ما سعت إلى إبرازه في هذه الورقة العلمية وبالتالي فإن وجود نسبة مهمة جدا من الذين استطاعوا التمييز بين المصطلحين بنسبة 76.9 فالمائة، فهذه النتيجة لا تنفي أيضا أن هناك نسبة ليست بالسهلة تصل إلى 23.1 في المائة تعتقد بوجود نفس المعنى للتربية الإعلامية والإعلام التربوي، وهو ما يطرح إشكالا على مستوى التمكن من الفرق بين المصطلحين، فالقدرة مثلا على التمييز بين مصطلحي الجغرافيا والتاريخ سيكون يسيرا بنسبة عالية جدا نظرا لامتلاك الأفراد دراية مسبقة عن المفهومين المعنيين وهو ما يغيب عن مصطلحي دراستنا هاته.

مناقشة النتائج:

ويرجع حصول هذا الخلط إلى عدة أسباب يمكن من خلالها تفسير وجود فئة من الأفراد الذين يعتقدون بوجود تداخل بين التربية الإعلامية والإعلام التربوي، ومنها:

- **التقارب اللفظي:** قد يكون هناك غموض أو تباين في التعريفات المستخدمة لكل من التربية الإعلامية والإعلام التربوي، مما يؤدي إلى ارتباك بينهما وصعوبة تمييز الفروق بينهما.
- **التباس في اللغة:** وهو ما يمكن تسميته بالتقارب اللفظي الذي قد يكون الفرق بين مفهومي التربية الإعلامية والإعلام التربوي غير واضح بسببه، مما يؤدي إلى الالتباس والاعتقاد بأنهما متطابقان.

- **تقارب المجالات:** تتقاطع التربية الإعلامية والإعلام التربوي بشكل كبير في العديد من الجوانب، مما قد يجعل البعض يفهمهما على أنهما نفس الشيء، على الرغم من وجود اختلافات شاسعة في مهام ومدلول كل مفهوم.
- **الفهم السطحي للمفهومين:** وهو الفهم الذي ينبني على الاكتفاء بمعاينة المفهومين دون أن يكونوا على علم بمدلول كل مفهوم على حدة.
- **دمج المفهومين:** في بعض الأحيان، يتم دمج مفاهيم التربية الإعلامية والإعلام التربوي معا في نشاطات تعليمية، ولاستخدام مفاهيمهما بشكل متبادل أو ممارسة أنشطة متشابهة، مما يجعل الفهم الفعلي للفرق بينهما أقل وضوحا.
- **الحداثة النسبية للمفهومين:** إن النقص الحاصل في التمييز بين المفهومين يطرح بإلحاح مزيدا من التناول والتداول حولهما وتقريب مدلولهما لعامة الجمهور لا سيما فئة من الباحثين الجدد.

التوصيات:

بما أن هناك صعوبة لا يمكن الاستهانة بها في عدم الاستطاعة على التمييز بين المفهومين التربية الإعلامية والإعلام التربوي، فيمكن تبني أساليب توعية وتثقيفية تساعد على تبسيط الفروق بين التربية الإعلامية والإعلام التربوي وتعزيز الفهم الصحيح لهما، وذلك من خلال الاعتماد على هذه التوصيات:

- الاستعمال الدائم والمتواصل للمفهومين في الفضاء العام والخاص، لما لهمها من أدوار وآثار في تحسين علاقة الأفراد بالإعلام وزيادة فعالية العملية التعليمية.
- إجراء مزيد من الدراسات المماثلة بين الفينة والأخرى لزيادة تقريب مدلول المفهومين ورصد مدى نجاح جهود التعريف بالمفهومين وقياس نسبة الدراية بهما.
- العمل على تلقين طلبة المدارس معرفة مفهومية بهذين المصطلحين نظرا لأهميتهما وارتباطهما الوثيق بالحياة المدرسية.

خاتمة:

يمكن أن نخلص إلى أن المفاهيم التي تشترك في مجالات العلوم الانسانية ستظل تعيش هذا الإشكال الدلالي في فهمها ورسم الحدود بينها، ولكن الحلول التي تم اقتراحها فيما سبق يمكن أن تكون ضمن مقترحات أخرى للحد من ذلك الخلط المفاهيمي.

فمفهوما التربية الإعلامية والإعلام التربوي يشتركان في جوانب عديدة ولكنهما ليسا لا يحملان المدلول نفسه، إذ تشير التربية الإعلامية إلى عملية ومنهجية تعليمية ترمي إلى تنمية مهارات

وقدرات الأفراد على فهم ونقد وتحليل وإنتاج المضامين الإعلامية، أما الإعلام التربوي فيدل على توظيف وسائل الاعلام بشكل عام في العملية التعليمية والتربوية، واستخدام الوسائط لتجويد التعلم وإيصال المضمون التعليمي بفعالية وجاذبية، فالاختلاف بينهما يكمن في أن التربية الإعلامية تسعى إلى فهم الإعلام وتطوير مهارات التفكير النقدي، فيما يعمل الإعلام التربوي على نقل المعرفة وتعزيز التعليم من خلال الوسائط والتكنولوجيا.

المراجع:

أحمد أدم محمد أدم، واقع الإعلام التربوي في المرحلة الثانوية من منظور المعلمين والطلاب بالسودان، 2013.

أحمد جمال حسن، التربية الإعلامية، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 2015.

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، تحديات الإعلام التربوي العربي: نظرات في العلاقة بين التربية والإعلام والتربية الإعلامية المدرسية.

البدر حمود عبد العزيز، الإعلام التربوي في دول الخليج العربية، اجتماع مسؤولي الإعلام التربوي في دول الخليج العربية–قطر، مكتب التربية العربي لدول الخليج،1992.

بشرى حسين حمداني، التربية الإعلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

رفعت عارف الضبع، الإعلام التربوي تأصيله وتحصيله، دار الفكر، عمان الأردن، 2007.

سليمان الطعاني، الوجيز في التربية الإعلامية، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، 2020.

الشريف الهلالي، الحاجة إلى التربية الإعلامية في المدرسة المغربية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد 7، مايو 2019.

معاذ أحمد عصفور، التربية الإعلامية، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

محمد الخطيب، (2007) دور المدرسة في التربية الإعلامية، المؤتمر الأول للتربية الإعلامية، الرياض.

مجيب غلاب، علاقة التربية الإعلامية بالمصطلحات المتداخلة معها في الحقلين التربوي والإعلامي: ضبط الإطار المفاهيمي، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، العدد 03، نونبر 2018.

مصطفى رجب، الإعلام التربوي في مصر واقعه ومشكلاته، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1989.

محمد بن شحات طيب،2007، التربية الإعلامية، دور المدرسة في التربية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول للتربية الإعلامية (اختيار وعي ومهارة) المنعقد في قاعة الملك فيصل للمؤتمرات بمدينة الرياض.

عبد الرزاق محمد الدليمي، المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

فهد بن عبد الرحمن الشميمري، التربية الإعلامية: كيف نتعامل مع الاعلام، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2010.

نواف صنت الظفيري وفلاح عامر الدهمشي، الإعلام التربوي اسسه وتطبيقاته، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2015.

دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية

The Role of Digital Media in Enhancing Institutional Communication within Moroccan Public Administrations

حميد بيواراين – باحث في علوم الإعلام والتواصل

جامعة ابن زهر – المغرب

ملخص: يشهد العالم تحولًا رقميًا كبيرًا يؤثر على كافة جوانب الحياة، بما في ذلك الإدارة العمومية. يهدف هذا المقال إلى دراسة دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية. يتم تحليل الفوائد المحتملة لاستخدام الإعلام الرقمي في تعزيز كفاءة وفعالية التواصل الداخلي والخارجي، وزيادة الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية. بالإضافة إلى ذلك، يتم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تبني الإعلام الرقمي، مثل نقص البنية التحتية التقنية، وقلة التدريب والتأهيل، ومقاومة التغيير. يقدم المقال مجموعة من التوصيات العملية لتجاوز هذه التحديات وتعزيز التواصل الفعال داخل الإدارات العمومية المغربية.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الرقمي، التواصل المؤسساتي، الإدارة العمومية، التحول الرقمي، الشفافية، المشاركة المجتمعية.

Abstract: The world is experiencing a significant digital transformation affecting all aspects of life, including public administration. This article aims to study the role of digital media in improving institutional communication within Moroccan public administrations. The potential benefits of using digital media to enhance the efficiency and effectiveness of internal and external communication, increase transparency, and promote community engagement are analyzed. Additionally, the challenges of adopting digital media, such as lack of technical infrastructure, insufficient training and development, and resistance to change, are highlighted. The article provides practical recommendations to overcome these challenges and enhance effective communication within Moroccan public administrations.

Keywords: Digital Media, Institutional Communication, Public Administration, Digital Transformation, Transparency, Community Engagement.

مقدمة

عرفت السنوات الأخيرة تحولًا جذريًا في طرق التواصل والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات بفعل التطور التكنولوجي المتسارع وظهور الإعلام الرقمي. لم تقتصر هذه التحولات على القطاع الخاص فقط، بل امتدت لتشمل القطاع العام، حيث أصبحت الإدارات العمومية تسعى لتبني وسائل الإعلام الرقمي لتحسين التواصل الداخلي والخارجي. في هذا السياق، يعد التواصل المؤسساتي الفعال أمرًا حيويًا لضمان تقديم خدمات عالية الجودة وتحقيق الشفافية والمساءلة.

تعتبر الإدارة العمومية في المغرب، محورًا أساسيًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في تنفيذ السياسات الحكومية وتقديم الخدمات للمرتفقين. ومع تزايد مطالب المواطنين وتحسن مستويات التعليم والتكنولوجيا، أصبح من الضروري تحسين قنوات التواصل داخل هذه الإدارات وبينها وبين الجمهور. هنا يأتي دور الإعلام الرقمي كوسيلة مبتكرة وفعالة لتعزيز هذا التواصل.

تشير الدراسات إلى أن الإعلام الرقمي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء الإداري من خلال تسهيل تبادل المعلومات، وزيادة الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية [154]. في هذا السياق، تتنوع أدوات الإعلام الرقمي من مواقع إلكترونية رسمية، ومدونات، وشبكات تواصل اجتماعي، إلى منصات تفاعلية تمكن الموظفين والمواطنين من التواصل بشكل مباشر وسريع[155].

ومع ذلك، فإن تبني الإعلام الرقمي في الإدارات العمومية المغربية يواجه مجموعة من التحديات. تشمل هذه التحديات نقص البنية التحتية التكنولوجية، وقلة التدريب والتأهيل للموظفين، بالإضافة إلى مقاومة التغيير وثقافة العمل التقليدية [156]. وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات واضحة ودعم مؤسسي قوي لتجاوز هذه العقبات وتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات التي يقدمها الإعلام الرقمي.

في هذا المقال، سنقوم بدراسة دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية. سيتم تحليل الفوائد المحتملة، واستعراض التحديات التي تواجه هذه الإدارات في تبني الإعلام الرقمي، وتقديم توصيات عملية لتعزيز التواصل الفعال. سيساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بالإدارة العمومية والتحول الرقمي، ويوفر إطارًا عمليًا يمكن أن تستفيد منه

154 . Bonsón, E., Torres, L., Royo, S., & Flores, F. (2012). Local e-government 2.0: Social media and corporate transparency in municipalities. Government Information Quarterly, 29(2), 123-132.
155 . Criado, J. I., Sandoval-Almazan, R., & Gil-Garcia, J. R. (2013). Government innovation through social media. Government Information Quarterly, 30(4), 319-326.
156 . Gil-Garcia, J. R., & Pardo, T. A. (2005). E-government success factors: Mapping practical tools to theoretical foundations. Government Information Quarterly, 22(2), 187-216.

الجهات الحكومية في المغرب والدول الأخرى التي تسعى لتعزيز كفاءة وفعالية إداراتها العامة من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية.

إشكالية الدراسة

شهدت الإدارات العمومية المغربية في العقود الأخيرة تغييرات جذرية في سياق التحول الرقمي العالمي. تسعى هذه الإدارات إلى تحسين كفاءة وفعالية خدماتها من خلال تبني التقنيات الرقمية، التي أصبحت أداة لا غنى عنها في تعزيز التواصل الداخلي والخارجي. يتيح الإعلام الرقمي، بما يشمله من مواقع إلكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي، ومنصات التفاعل الفوري، فرصة فريدة للإدارات العمومية لتحديث وتبسيط عملياتها، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

تتطلب البيئة الحديثة للإدارة العمومية قدرًا عاليًا من الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية. في هذا السياق، يُعد الإعلام الرقمي وسيلة فعالة لتحقيق هذه الأهداف، حيث يتيح تدفق المعلومات بشكل أسرع وأوسع بين جميع مستويات الإدارة وبينها وبين المواطنين. ومع ذلك، فإن تبني الإعلام الرقمي ليس مهمة سهلة، إذ يواجه عدة تحديات تقنية وبشرية وتنظيمية، مما يستدعي البحث عن استراتيجيات فعالة لتجاوز هذه العقبات.

على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي يوفرها الإعلام الرقمي لتحسين التواصل المؤسساتي، فإن الإدارات العمومية المغربية تواجه عدة تحديات في تبني هذه الوسائل بشكل فعال. تتراوح هذه التحديات بين نقص البنية التحتية التقنية، وقلة التدريب والتأهيل للموظفين، إضافة إلى مقاومة التغيير وثقافة العمل التقليدية.

في ضوء هذه التحديات، تطرح الإشكالية الرئيسية للمقال السؤال التالي:

كيف يمكن للإعلام الرقمي أن يسهم في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية، وما هي التحديات التي تواجه هذا التبني وكيف يمكن تجاوزها؟

من خلال استكشاف هذه الإشكالية، يهدف البحث إلى تقديم تحليل شامل لدور الإعلام الرقمي في تعزيز كفاءة وفعالية التواصل المؤسساتي، مع التركيز على تحديد العقبات التي تعترض سبيل تبنيه وتقديم توصيات عملية للتغلب عليها.

فرضية الدراسة

يمكن للإعلام الرقمي أن يسهم بشكل كبير في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية من خلال تقديم منصات تفاعلية تسهل تبادل المعلومات وتعزز من الشفافية والمساءلة، بشرط توفر بنية تحتية تقنية مناسبة وتدريب وتأهيل كافٍ للموظفين، بالإضافة إلى تبني ثقافة تنظيمية داعمة للتحول الرقمي.

الفرضيات الفرعية

1. **الفرضية الأولى:** يسهم الإعلام الرقمي في تحسين كفاءة وفعالية التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية من خلال تقديم منصات تفاعلية تسهل تبادل المعلومات بين الموظفين.
2. **الفرضية الثانية:** يتيح الإعلام الرقمي للإدارات العمومية التواصل بفعالية أكبر مع المواطنين، مما يعزز من الشفافية والمساءلة ويزيد من رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة.
3. **الفرضية الثالثة:** تواجه الإدارات العمومية المغربية تحديات تقنية وبشرية في تبني الإعلام الرقمي، تتطلب وضع استراتيجيات واضحة للتدريب والتطوير وتحديث البنية التحتية.
4. **الفرضية الرابعة:** يمكن تجاوز التحديات المتعلقة بتبني الإعلام الرقمي في الإدارات العمومية من خلال تطوير سياسات وإجراءات تنظيمية تدعم التحول الرقمي، وتعزز من ثقافة الابتكار داخل هذه الإدارات.

تهدف هذه الفرضيات إلى توفير إطار تحليلي يمكن من خلاله دراسة تأثير الإعلام الرقمي على التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية، وتحديد العوامل المؤثرة على نجاح هذا التحول الرقمي، وتقديم توصيات عملية لتجاوز التحديات الحالية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية ملحوظة في ظل التحولات الرقمية التي تشهدها الإدارات العمومية المغربية. من خلال استكشاف دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي، تسهم الدراسة في تعزيز كفاءة وفعالية الأداء الإداري، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أكثر جودة وسرعة وشفافية. تساعد هذه التحسينات في تعزيز تجربة المواطنين عبر تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات، مما يزيد من رضاهم ويقوي العلاقة بين الإدارات العمومية والمرتفق.

إضافة إلى ذلك، تبرز أهمية الدراسة في تحديد التحديات التي تواجه الإدارات العمومية في تبني الإعلام الرقمي، مثل نقص البنية التحتية التقنية، وقلة التدريب والتأهيل، والمقاومة للتغيير. من خلال تقديم توصيات عملية واستراتيجيات للتغلب على هذه التحديات، ستوفر الدراسة إرشادات هامة يمكن أن تساعد في تطوير سياسات واستراتيجيات فعالة لدعم التحول الرقمي بالمملكة المغربية.

كما يسهم البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية من خلال تقديم تحليل شامل ودراسة حالة في السياق المغربي، مما يوفر قاعدة بيانات قيمة للباحثين والممارسين. عموما، تدعم الدراسة جهود تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية وتعزز فعالية الإدارة العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المواطنين.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي نأمل أن تسهم في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية. أولاً، تسعى الدراسة إلى تحليل كيفية استخدام الإعلام الرقمي لتحسين كفاءة وفعالية التواصل بين الموظفين وبين الإدارة والمواطنين والمرتفقين، وذلك من خلال تقييم الأدوات والتقنيات المتاحة وإمكانياتها في تعزيز الأداء الإداري.

ثانيًا، تهدف الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه تبني الإعلام الرقمي في الإدارات العمومية المغربية، مثل نقص البنية التحتية التقنية وقلة التدريب والتأهيل للموظفين. من خلال ذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم عميق لهذه العقبات وكيفية تأثيرها على فعالية التواصل المؤسساتي.

ثالثًا، تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية واستراتيجيات للتغلب على التحديات الحالية وتحسين فعالية الإعلام الرقمي في الإدارات العمومية. يشمل ذلك تطوير سياسات تدعم التحول الرقمي، وتعزيز ثقافة الابتكار داخل الإدارات.

أخيرًا، تهدف الدراسة إلى إثراء الأدبيات الأكاديمية من خلال تقديم تحليل شامل ومفصل لدور الإعلام الرقمي في سياق الإدارة العمومية المغربية، مما يوفر معلومات قيمة للباحثين وصانعي السياسات ويسهم في تطوير استراتيجيات تحسين التواصل المؤسساتي.

منهج البحث وأدواته

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم تأثير الإعلام الرقمي على التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية. يهدف هذا المنهج إلى وصف وتحليل التغييرات التي طرأت على كفاءة وفعالية التواصل نتيجة تبني التقنيات الرقمية، وكيفية تحسين التواصل الداخلي والخارجي. تضمنت عينة الدراسة مجموعة متنوعة من الموظفين العاملين في الإدارات العمومية المغربية. تم اختيار المشاركين من مختلف الوزارات، والمراكز، والمندوبيات، والأقاليم، والعمالات، والجماعات الترابية على الصعيد الوطني. هدف اختيار هذه العينة ضمان تمثيل شامل لمختلف المستويات الإدارية والوظيفية داخل الإدارات العمومية. وحدد عدد المشاركين في N= 100، موظف وموظفة.

بدأت الدراسة بجمع البيانات من مصادر متنوعة تشمل الاستبيانات الموزعة على الموظفين في الإدارات العمومية، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة، التقارير الحكومية، والمقالات العلمية. تم استخدام استبيان مفصل لجمع آراء الموظفين حول استخدام الأدوات الرقمية، التحديات التي يواجهونها، والاقتراحات لتحسين هذه الأدوات.

تم تحليل هذه البيانات باستخدام أدوات إحصائية لتحديد مدى فعالية الإعلام الرقمي في تحسين كفاءة وفعالية التواصل المؤسساتي. شمل التحليل تقييم تأثير الأدوات الرقمية على تبادل المعلومات بين الموظفين، تعزيز الشفافية والمساءلة، وزيادة رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة. بالإضافة

إلى ذلك، تم تشخيص التحديات التقنية والبشرية والتنظيمية التي تواجهها الإدارات العمومية في تبني الإعلام الرقمي.

في إطار دراسة تأثير الإعلام الرقمي، ركزنا على تحليل كيفية مساهمته في تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما تناولت الدراسة العقبات التي تعيق تبني الإعلام الرقمي بشكل فعال، مثل نقص التدريب، قلة الدعم التقني، والبنية التحتية غير الكافية. تم تقديم توصيات استراتيجية للتغلب على هذه التحديات بناءً على التحليل المتعمق للبيانات.

تمثل النتائج المستخلصة من هذه الدراسة رؤية شاملة حول دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية، وتقديم حلول عملية لتعزيز استخدام الأدوات الرقمية في هذا السياق.

الإطار المفاهيمي

أصبح الإعلام الرقمي أحد الأدوات الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة المجتمعية، في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم اليوم. ولم يعد يقتصر دوره على نشر المعلومات والأخبار، بل أصبح يلعب دورًا محوريًا في تعزيز التواصل المؤسساتي، وتطوير الإدارة العمومية، وتحفيز التحول الرقمي، ودعم الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية[157].

يهدف هذا الإطار المفاهيمي إلى استكشاف العلاقة المتداخلة بين هذه المفاهيم والكلمات المفتاحية: الإعلام الرقمي، التواصل المؤسساتي، الإدارة العمومية، التحول الرقمي، الشفافية، والمشاركة المجتمعية. من خلال فهم هذه العلاقات، يمكننا تحديد كيفية استفادة المؤسسات العامة والخاصة من الإعلام الرقمي لتحسين أدائها وزيادة تأثيرها الإيجابي على المجتمع.

الإعلام الرقمي: يشير إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في نقل المعلومات والأخبار والتواصل مع الجمهور. يتميز الإعلام الرقمي بالسرعة والقدرة على الوصول إلى جمهور واسع ومتعدد الثقافات. يمكن للإعلام الرقمي أن يتخذ عدة أشكال، بما في ذلك المواقع الإلكترونية، المدونات، منصات التواصل الاجتماعي، والبودكاست. هذه الأدوات تسمح بتوفير محتوى متنوع يلبي احتياجات واهتمامات مختلف الفئات السكانية. الإعلام الرقمي يوفر أيضًا إمكانيات تفاعلية تسمح للمستخدمين بالمشاركة والتعليق والمساهمة في صنع المحتوى. هذا التفاعل يعزز من العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور، مما يخلق بيئة ديناميكية تستجيب بسرعة للاهتمامات والاحتياجات المتغيرة للمجتمع[158].

157 . Martinez-Sala, A. M., & Martinez-Linares, J. (2016). Integrated communication 2.0 in municipal administration. El Profesional de la Información, 25(3), 411-417

158 . Lievrouw, L. A. (Ed.). (2022). What's Next? How Digital Media Shapes Our Society. UCLA School of Education & Information Studies. Retrieved from: seis.ucla.edu

التواصل المؤسساتي: هو العملية التي تستخدمها المؤسسات للتواصل مع أفرادها الداخليين والخارجيين. يتضمن هذا التواصل استخدام مختلف الوسائط مثل البريد الإلكتروني، المواقع الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي. يهدف التواصل المؤسساتي إلى بناء علاقات إيجابية وتعزيز الثقة بين المؤسسة وجمهورها. والتواصل المؤسساتي يلعب دورًا حيويًا في نقل رسائل المؤسسة، تعزيز صورتها العامة، والتفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد في إدارة الأزمات من خلال تقديم معلومات دقيقة وسريعة للجمهور[159].

الإدارة العمومية: تشير إلى العمليات والإجراءات التي تتبعها الحكومات والمؤسسات العامة لإدارة الموارد وتقديم الخدمات العامة. مع التحول الرقمي، أصبحت الإدارة العمومية تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا لتحسين الكفاءة والشفافية وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر فعالية. ومن خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية، يمكن للإدارة العمومية تحسين عملياتها الداخلية، تقليل التكاليف، وزيادة رضا المواطنين. على سبيل المثال، يمكن للخدمات الحكومية الإلكترونية أن تسهل الوصول إلى المعلومات والخدمات، مما يقلل من الحاجة إلى الزيارات الميدانية ويوفر الوقت والجهد[160].

التحول الرقمي: هو عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين وتحديث العمليات والإجراءات التقليدية. في سياق الإدارة العمومية، يشمل التحول الرقمي استخدام الأنظمة الإلكترونية لتقديم الخدمات العامة، مما يسهل الوصول إلى المعلومات ويزيد من كفاءة العمليات الحكومية. يتضمن التحول الرقمي أيضًا استخدام البيانات الكبيرة (Big Data) والتحليلات لتحسين صنع القرار، وتطوير تطبيقات الهواتف الذكية لتقديم الخدمات العامة، وزيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي (AI) لتحسين الكفاءة. هذه التقنيات تساعد في تحسين تجربة المستخدم، زيادة الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية[161].

الشفافية: في الإدارة العمومية تشير إلى قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعمليات والإجراءات الحكومية. الإعلام الرقمي يسهم بشكل كبير في تعزيز الشفافية من خلال توفير منصات سهلة الوصول للمعلومات الحكومية والتواصل مع الجمهور. تعزز الشفافية من الثقة بين الحكومة والمواطنين، حيث تتيح لهم فهم العمليات والإجراءات التي تؤثر على حياتهم اليومية.

159 . Lyon, L., & Cameron, G. T. (2004). A relational approach examining the interplay of prior reputation and immediate response to a crisis. Journal of Public Relations Research, 16(3), 213-241.

160. فريدة بن عمروش، حكيمة جاب الله، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية: دراسة في الآليات ولأبعاد، مجلــة علوم الإنسان والمجتمع، م.10، ع.02، 2021، ص. 109-139.

161 . Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. The Journal of Strategic Information Systems, 28(2), 118-144.

من خلال الشفافية، يمكن للحكومات أن تضمن المساءلة، تقلل من الفساد، وتزيد من شرعيتها في نظر الجمهور[162].

المشاركة المجتمعية: هي عملية إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم. الإعلام الرقمي يوفر أدوات فعالة لزيادة المشاركة المجتمعية من خلال تسهيل التواصل بين الحكومة والمواطنين، وجمع الملاحظات والمقترحات، وتعزيز الحوار المجتمعي[163]. يمكن أن تشمل المشاركة المجتمعية عدة أشكال، مثل الاستشارات العامة، الاستبيانات عبر الإنترنت، المنتديات النقاشية، وحملات وسائل التواصل الاجتماعي. هذه الأدوات تسمح للمواطنين بالمساهمة بآرائهم وأفكارهم، مما يعزز من الديمقراطية التشاركية ويزيد من فعالية صنع القرار[164].

الدراسات السابقة

تعد الدراسات حول دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية مهمة لتحليل كيفية تعزيز كفاءة الاتصال الداخلي والخارجي في المؤسسات العامة. تهدف هذه الدراسات إلى فهم تأثير التكنولوجيا الرقمية في تحسين جودة الخدمات المقدمة وزيادة الشفافية والمشاركة المجتمعية. وتشير الأدبيات إلى أن "استخدام الإعلام الرقمي يسهم في تحسين قنوات الاتصال بين الموظفين والإدارة، وبين المؤسسة والجمهور الخارجي، من خلال توفير أدوات فعالة للتواصل المباشر والسريع"[165]. هذا يسهل تبادل المعلومات بشكل أكثر كفاءة ويزيد من مستوى الشفافية، مما يعزز الثقة بين الجمهور والمؤسسات العامة.

في السياق العربي، ركزت الدراسات على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحسين الخدمات العامة وتفعيل الإدارة الإلكترونية، مع أمثلة من الجزائر والمغرب. تناولت مواضيع مثل دور العلاقات العامة الرقمية في تحسين الصورة الذهنية للمؤسسات، ودور الاتصال الإلكتروني في تحسين جودة الخدمة العمومية[166].

على المستوى الدولي، تطرقت الدراسات إلى استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي لتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية في الإدارات العامة، مع التركيز على تجارب من الولايات المتحدة وأوروبا حول كيفية استخدام الحكومات المحلية لوسائل التواصل الاجتماعي لتحسين التفاعل مع المواطنين

162. راما حسين اسحق، التحول الرقمي وأثره على تحسين رضا المواطن عن جودة الخدمات الحكومية: دراسة ميدانية لمركز خدمة المواطن الإلكتروني. جامعة الشام الخاصة SVU، سوريا، 2022، دراسة غير منشورة.

163 . Aitamurto, T. (2015). Crowdsourcing as a Knowledge-Search Method in Digital Journalism: Ruptured ideals and blended responsibility. Digital Journalism, 4(2), 280–297.

164 . Boulianne, S. (2020). Twenty Years of Digital Media Effects on Civic and Political Participation. Communication Research, 47(7), 947-966.

165. Slack. (2024). A crash course on the art of external business communication. Retrieved from https://www.slack.com

166. بوسن، سالم محمد سالم. (2022). العلاقات العامة الرقمية ودورها في إدارة الصورة الذهنية للمؤسسات التجارية. مجلة بحوث الاتصال، مج. 6، ع. 12، ص ص. 199- 213. تم الاسترجاع من https://search.emarefa.net/detail/BIM-1556050

وتعزيز الابتكار في القطاع العام. وبصورة عامة، تقدم هذه الدراسات إطارًا شاملاً لفهم كيفية استغلال الإعلام الرقمي لتعزيز فعالية التواصل داخل الإدارات العمومية، مما يساهم في تحقيق إدارة أكثر كفاءة وشفافية وشمولية. تساعد هذه البحوث في تسليط الضوء على أفضل الممارسات والتحديات المحتملة، مما يتيح للمؤسسات العامة تطوير استراتيجيات فعالة لتحسين تواصلها وخدماتها.

- **البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب (2023): زعنون عبد الرفيع. مبادرة الإصلاح العربي**[167].

في مقال "البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب" للكاتب عبد الرفيع زعنون، يتم تناول موضوع التحول الرقمي وتأثيره على الإدارة العمومية المغربية بشكل شامل. يوضح المقال كيف أن المغرب بدأ في عملية الرقمنة منذ منتصف التسعينيات، حيث تم وضع برامج متعددة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارات بهدف تحسين الكفاءة والشفافية، وتبسيط الإجراءات الإدارية.

الكاتب يشير إلى أن الرقمنة ساهمت في تحقيق مكاسب كبيرة في مجال تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز الحكامة. على سبيل المثال، أتاحت الرقمنة للمواطنين الوصول إلى المعلومات والخدمات بسهولة أكبر، مما ساعد في تقليل الفساد وتعزيز الشفافية في التعاملات الإدارية. كما أن هذه العملية أدت إلى تحسين كفاءة العمليات الإدارية وتخفيض التكاليف التشغيلية.

ومع ذلك، يتناول المقال أيضًا التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي، مشيرًا إلى ما يسميه "البيروقراطية الرقمية"، وهي العوائق التي تظهر نتيجة عدم تأهيل الكوادر البشرية بشكل كافٍ وعدم توفر البنية التحتية التكنولوجية المتكاملة. يوضح زعنون أن عدم تساوي الوصول إلى التكنولوجيا بين مختلف مناطق المغرب يؤدي إلى فجوة رقمية تعرقل تحقيق الاستفادة الكاملة من الرقمنة.

أحد الجوانب المهمة التي يبرزها الكاتب هو التأثير الاجتماعي والاقتصادي للتحول الرقمي. يشير إلى أن "الرقمنة تسهم في تعزيز المساواة الاجتماعية من خلال تمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات العمومية، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو وضعهم الاجتماعي"[168]. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحول الرقمي يمكن أن يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يعزز من النمو الاقتصادي.

167. زعنون عبد الرفيع. البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب. مبادرة الإصلاح العربي 2023.
تم الاسترجاع من https://bit.ly/4fffdbv

168 . United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2021). Digital Inclusion | Division for Inclusive Social Development (DISD). Retrieved from https://social.desa.un.org

تناقش الدراسة أيضًا الأبعاد القانونية والتنظيمية للرقمنة. يشير الكاتب إلى أهمية وضع إطار قانوني وتنظيمي يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي، ويضمن حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني. يؤكد على أن التحديات التقنية تتطلب تحديث القوانين والتشريعات لتتماشى مع التطورات التكنولوجية، مما يضمن استخدامًا آمنًا وفعالًا للتكنولوجيا الرقمية في الإدارة العمومية.

لتجاوز هذه التحديات، يعرض المقال استراتيجيات الحكومة المغربية التي تشمل تعزيز البنية التحتية الرقمية وتطوير برامج تدريبية للموظفين، بالإضافة إلى الشراكات الدولية التي تهدف إلى دعم عملية الرقمنة. من خلال هذه الاستراتيجيات، تسعى الحكومة إلى تحقيق تحول رقمي شامل يساهم في تطوير الإدارة العمومية وجعلها أكثر كفاءة وشفافية.

ويشير الكاتب إلى "أهمية التوعية والتثقيف الرقمي للمواطنين لضمان استيعابهم واستفادتهم الكاملة من الخدمات الرقمية. يوضح أن التغيير الثقافي يلعب دورًا حاسمًا في نجاح التحول الرقمي، حيث يجب أن يكون المواطنون على دراية بكيفية استخدام التقنيات الرقمية والاستفادة منها بشكل فعال"[169].

الكاتب يختتم مقاله بالتأكيد على أهمية الاستمرار في تطوير الاستراتيجيات والسياسات الداعمة للتحول الرقمي لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز فعالية الإدارة العمومية، وتقديم خدمات عالية الجودة للمواطنين. يرى زعنون أن الرقمنة ليست فقط وسيلة لتحسين الخدمات، بل هي ضرورة لتحقيق إدارة عمومية حديثة تلبي احتياجات المجتمع بشكل فعال ومتساوٍ. يشدد على أن الرقمنة تمثل فرصة لتحقيق قفزة نوعية في تحسين جودة الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في المغرب.

- **Benabdelhak, K. (2022). La digitalisation, levier de simplification des procédures au sein de l'administration publique marocaine. Revue Internationale du Chercheur, 3(4), 109-124[170].**

تناقش مقالة "الرقمنة، أداة لتبسيط الإجراءات داخل الإدارة العمومية المغربية" للكاتبة كوثر بنعبد الحق التحول الرقمي كوسيلة لتبسيط الإجراءات في الإدارة العامة المغربية. تستند المقالة إلى مراجعة أدبية شاملة حول تأثير الرقمنة على تبسيط الإجراءات وتعزيز كفاءة وشفافية الخدمات المقدمة للمواطنين.

تبدأ المقالة بمقدمة تسلط الضوء على تبني الحكومة المغربية للتحول الرقمي كوسيلة أساسية لتحسين كفاءة الخدمات وتبسيط الإجراءات الإدارية. تؤكد الكاتبة على أن التحول الرقمي لم يعد

169 . UNICEF. (2024). Digital Literacy. Retrieved from UNICEF
170 . Benabdelhak, K. (2022). La digitalisation, levier de simplification des procédures au sein de l'administration publique marocaine. Revue Internationale du Chercheur, 3(4), 109-124.

خيارًا بل أصبح ضرورة لتعزيز التواصل، تحسين جودة الخدمات وضمان استمرارية العمل الإداري بفاعلية وكفاءة. في ظل التحولات التكنولوجية السريعة، أصبح من الضروري على الإدارات العامة تبني الأدوات الرقمية لتسهيل الوصول إلى المعلومات، تقليل التكاليف، وتحسين سرعة وفعالية العمليات الإدارية.

في الجزء الأول من المقالة، يتم تناول تعريفات متعددة لمفهوم الرقمنة والتحول الرقمي. تُعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل الخدمات والأدوات التقليدية إلى نسخ رقمية باستخدام التكنولوجيا، مما يسهم في تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات، وتحسين التفاعل بين المواطنين والإدارة. التحول الرقمي، من جهة أخرى، يُعرف بأنه عملية تحسين الكيانات من خلال تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تعزيز الأداء وتقديم قيمة مضافة. يشمل التحول الرقمي تغييرات جوهرية في كيفية تقديم الخدمات، تنفيذ العمليات الإدارية، وإدارة الموارد البشرية[171].

تناقش الكاتبة في الجزء الثاني من المقالة الفرص التي توفرها الرقمنة للإدارة العامة، بما في ذلك تحسين الوصول إلى المعلومات، تبسيط العمليات الإدارية، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين. تعتبر الرقمنة أداة لتسهيل الإجراءات الإدارية، مما يعزز الثقة بين المواطنين والإدارة من خلال تقديم خدمات أكثر شفافية وسهولة في الوصول. تشمل الفوائد الأخرى تحسين كفاءة العمل الإداري، تقليل الأخطاء البشرية، توفير الوقت والتكاليف، وتعزيز الشفافية والمساءلة.

في الجزء الثالث من المقالة، تستعرض الكاتبة أمثلة عن تطور الرقمنة في بعض الدول مثل المغرب، فرنسا، والدنمارك. توضح الكاتبة أن المغرب قد اتخذ خطوات مهمة في هذا الاتجاه من خلال استراتيجيات متعددة مثل "eMaroc 2010" و"Maroc numérique 2013"، بالإضافة إلى خطط حديثة لتعزيز الرقمنة في مختلف القطاعات. توضح الكاتبة أن هذه الاستراتيجيات تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز التفاعل بينهم وبين الإدارة.

تختتم الكاتبة المقالة بالتأكيد على أن الرقمنة تمثل أداة فعالة لتبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين جودة الخدمات العامة. مع ذلك، تشير الكاتبة إلى "التحديات التي تواجهها الرقمنة، بما في ذلك الحاجة إلى بنية تحتية قوية، التدريب المستمر للموظفين، وضرورة تحديث الأطر القانونية لدعم التحول الرقمي. تؤكد الكاتبة على ضرورة تبني سياسات وإجراءات تضمن استدامة التحول الرقمي وتعزز من قدرات الإدارات العامة على تقديم خدمات عالية الجودة بشكل مستدام وفعال"[172].

171 . Brennen, S., & Kreiss, D. (2016). Digitalization and Digitization. In The International Encyclopedia of Communication Theory and Philosophy (pp. 556-570).

172 . Büyüközkan, G., & Göçer, F. (2018). Digital supply chain: Literature review and a proposed framework for future research. Computers in Industry, 97(4), 157-177.

في النهاية، يمكن القول أن التحول الرقمي يعد ركيزة أساسية في تطوير الإدارات العامة وتحسين خدماتها، مما يتطلب تخطيطاً استراتيجياً، دعماً سياسياً، واستثمارات مستدامة في البنية التحتية والتدريب لتحقيق الأهداف المنشودة.

- **Tayazime, J., & Moutahaddib, A. (2021). La transformation digitale de l'administration publique au Maroc: La perception des usagers particuliers. Revue Management et Avenir, 2021/6 (N° 62), 103-120[173].**

تتطرق مقالة "التحول الرقمي للإدارة العمومية في المغرب: تصور المستخدمين الأفراد" إلى التحول الرقمي في الإدارة العمومية المغربية، مع التركيز على كيفية استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الكفاءة والشفافية. تبدأ المقالة بالتأكيد على أن الأزمات، مثل جائحة COVID-19 ، تكشف عن فعالية الأنظمة التنظيمية وتدفع نحو اعتماد نماذج أعمال جديدة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية. ويشير الكاتب إلى خطاب الملك محمد السادس الذي أكد فيه على أهمية تبني التكنولوجيا الرقمية لتطوير البلاد.

تعرض المقالة مراجعة شاملة للأدبيات، حيث تُعرف التحول الرقمي بأنه استخدام التكنولوجيا لإعادة بناء نماذج الأعمال وتحقيق الابتكار. وتفرق الأدبيات بين مفهومي "الرقمنة" و"التحول الرقمي"، حيث تعتبر الرقمنة عملية تحويل المعلومات إلى شكل رقمي، في حين أن التحول الرقمي يشمل إعادة تصميم العمليات والنماذج التنظيمية بأكملها لتستفيد من التقنيات الرقمية.

تم تعريف الإدارة العمومية الإلكترونية في المقالة على أنها استخدام تقنيات المعلومات لتحسين علاقات الحكومة مع المواطنين والشركات والمؤسسات العامة الأخرى. ومن جانب آخر، تُبرز المقالة أهمية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يعرف بالمشاركة الإلكترونية أو e-Participation .

استخدمت الدراسة استبيانًا عبر الإنترنت لجمع البيانات من المواطنين المغاربة والمقيمين الأجانب، حيث شملت العينة 220 مشاركًا. وأظهرت النتائج أن غالبية المشاركين لديهم مستوى متوسط إلى عالٍ من المهارات التكنولوجية. وأوضح التحليل أن توقعات المستخدمين تركزت على السرعة، الكفاءة، والشفافية في الخدمات العامة. وعبر غالبية المشاركين عن اعتقادهم بأن التحول الرقمي سيحسن من جودة هذه الخدمات.

تناقش المقالة أيضًا التحديات التي تواجه التحول الرقمي في الإدارة العامة، مثل مقاومة التغيير، نقص التدريب، والبنية التحتية غير الكافية. وتؤكد على ضرورة مواجهة هذه التحديات من خلال استراتيجيات شاملة ومستدامة.

173 . Tayazime, J., & Moutahaddib, A. (2021). La transformation digitale de l'administration publique au Maroc: La perception des usagers particuliers. Revue Management et Avenir, 2021/6 (N° 62), 103-120.

تختتم المقالة بالتأكيد على أن التحول الرقمي يمكن أن يلعب دورًا محوريًا في تحسين جودة الخدمات العامة في المغرب. ومن أجل تحقيق ذلك، توصي المقالة بتطوير البنية التحتية الرقمية، تنظيم دورات تدريبية لتعزيز قدرات الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية، وتشجيع الابتكار من خلال برامج تحفيزية ومكافآت للموظفين المتميزين.

- **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع أداء الإدارة العمومية خلال جائحة كورونا (2020): ارواياح رحاب. مجلة القانون والأعمال الدولية**[174].

في دراسة بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع أداء الإدارة العمومية خلال جائحة كورونا" للباحثة رحاب ارواياح، يتم تسليط الضوء على كيفية تأثير التكنولوجيا الرقمية على تحسين أداء الإدارة العمومية المغربية في ظل الجائحة. تُظهِر الدراسة أن جائحة كوفيد-19 كانت محفزًا رئيسيًا لتسريع تبني التقنيات الرقمية، مما أدى إلى تحسين كفاءة الخدمات الإدارية وتعزيز التواصل الإلكتروني.

تبدأ الباحثة بتحليل كيفية دفع الجائحة بالإدارات إلى تبني العمل عن بعد كضرورة ملحة، مما ساهم في تطوير أدوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات لتلبية الاحتياجات العاجلة للمواطنين. توضح الباحثة أن "التحول الرقمي ساعد في تعزيز كفاءة العمليات الإدارية من خلال استخدام منصات التواصل الإلكترونية وتطبيقات العمل عن بعد. هذا التحول لم يقتصر فقط على تحسين الكفاءة بل امتد ليشمل تقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر شفافية، مما ساهم في بناء ثقة أكبر بين المواطنين والإدارة"[175].

تناقش الباحثة التحديات التي واجهتها الإدارات في تنفيذ التحول الرقمي، مشيرة إلى أن نقص البنية التحتية التكنولوجية وتفاوت مستوى التدريب بين الموظفين شكل عقبات رئيسية. رغم هذه التحديات، تؤكد الباحثة على أن الجائحة مثلت فرصة لتسريع عملية التحول الرقمي وتحقيق تحسينات دائمة في كيفية تقديم الخدمات العمومية.

تستعرض الباحثة أيضًا الأثر الإيجابي للتحول الرقمي على الشفافية والمساءلة داخل الإدارات العمومية. بفضل تكنولوجيا المعلومات، أصبح من الممكن تتبع العمليات الإدارية بشكل دقيق وتوفير مستوى أعلى من الشفافية، مما يعزز من ثقة المواطنين ويضمن المساءلة.

174. ارواياح رحاب. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع أداء الإدارة العمومية خلال جائحة كورونا. مجلة القانون والأعمال الدولية، 2020. تم الاسترجاع من: https://bit.ly/46onF40

175 . Cooper, C., Kurland, N., & Gephart, R. P. (2020). Telecommuting, professional isolation, and employee development in public and private organizations. Journal of Organizational Behavior, 23(4), 511–532.

تختتم الباحثة مقالها بالتوصية بضرورة مواصلة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مشددة على أهمية بناء بنية تحتية قوية وتقديم برامج تدريبية متطورة للموظفين. تؤكد أن استمرار هذه الجهود ضروري لضمان تقديم خدمات عمومية تتماشى مع توقعات المواطنين في العصر الرقمي، مما يساهم في تحقيق إدارة أكثر كفاءة وشفافية واستدامة.

تفصل الدراسة في كيفية استخدام التكنولوجيا لتحقيق التحول في الإدارة العمومية، مشيرة إلى أن تحسين البنية التحتية الرقمية وتوفير التدريب المناسب للموظفين يلعبان دورًا حاسمًا في تحقيق الفعالية. توضح الباحثة أن "الرقمنة ليست مجرد إضافة تكنولوجية، بل هي تحول شامل يتطلب تكامل الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق الأهداف المرجوة"[176].

في النهاية، تشدد الدراسة على أن التكنولوجيا ليست فقط أداة لتحسين الأداء الإداري، بل هي أيضًا وسيلة لتعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية، مما يعزز من ثقة المواطنين في الإدارة العمومية ويضمن تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال.

- **الثورة الرقمية وتأثيراتها على الإدارة العمومية بالمغرب (2017): مراد جفري. مجلة قانونك، العدد 1، يناير–مارس 2017**[177].

في مقال "الثورة الرقمية وتأثيراتها على الإدارة العمومية بالمغرب"، يناقش جفري مراد التأثير العميق للتكنولوجيا الرقمية على أداء وكفاءة الإدارة العمومية في المغرب. يوضح مراد أن "إدخال التكنولوجيا الحديثة، من أنظمة معلوماتية واتصالات متقدمة، قد أسهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الإدارة العمومية. هذا التحول الرقمي لم يقتصر فقط على تحديث الأنظمة الإدارية، بل تجاوز ذلك ليشمل تغييرًا في الثقافة التنظيمية للإدارة، حيث أصبحت الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات أمورًا أساسية"[178].

يرى الكاتب أن الرقمنة تساعد في تعزيز التواصل بين المواطنين والإدارة، مما يؤدي إلى تحسين رضا المواطنين عن الخدمات العامة. ويشير إلى أن "إدخال التكنولوجيا الرقمية يمكن أن يسهم في القضاء على البيروقراطية التقليدية التي غالبًا ما تعرقل العمليات الإدارية. يعتبر التحول الرقمي أداة فعالة لتسريع الإجراءات وتبسيط المساطر الإدارية، مما يسهل على المواطنين الوصول إلى الخدمات بسرعة وفعالية أكبر"[179].

176 . Petrescu, M. (2019). Reaping the benefits of digital transformation through Public-Private Partnership: A service ecosystem view applied to healthcare. Global Public Policy and Governance, 1748.

177. مراد جفري. الثورة الرقمية وتأثيراتها على الإدارة العمومية بالمغرب. مجلة قانونك، العدد 1، يناير-مارس 2017. تم الاسترجاع من: https://bit.ly/46oa6Bw

178 . West, D. M. (2005). Digital Government: Technology and Public Sector Performance. Princeton University Press, pp. 45-60.

179 . Dunleavy, P., Margetts, H., Tinkler, J., & Bastow, S. (2008). Digital Era Governance: IT Corporations, the State, and E-Government. Oxford University Press, pp. 45-60.

واحدة من النقاط الأساسية التي يثيرها الباحث هي الحاجة إلى "تدريب الموظفين على استخدام التكنولوجيا الحديثة، لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الأدوات. فالتدريب المستمر والتأهيل المهني يلعبان دورًا حاسمًا في تمكين الموظفين من التعامل بكفاءة مع التقنيات الجديدة"[180]. بالإضافة إلى ذلك، يشير إلى أهمية توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لدعم التحول الرقمي، بما في ذلك شبكات الاتصال وأجهزة الكمبيوتر والبرمجيات المتطورة.

يؤكد الكاتب أيضًا على أن "التحول الرقمي يمكن أن يسهم في تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد داخل الإدارة العمومية. فالتكنولوجيا تمكن من تتبع العمليات الإدارية وتسجيلها بشكل دقيق، مما يجعل من السهل الكشف عن أي مخالفات أو تلاعب"[181]. هذا النوع من الرقابة الرقمية يعزز الثقة بين المواطنين والإدارة ويضمن أن تكون العمليات أكثر نزاهة وفعالية.

علاوة على ذلك، يناقش مراد التحديات التي تواجه عملية الرقمنة في المغرب، مثل مقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين أو الأقسام داخل الإدارة، بالإضافة إلى التحديات التقنية والمالية المرتبطة بتحديث الأنظمة القائمة. ومع ذلك، يظل متفائلًا بإمكانية التغلب على هذه التحديات من خلال استراتيجيات مدروسة ودعم قوي من الحكومة والقطاع الخاص.

في المجمل، يقدم جفري مراد في مقاله رؤية شاملة عن الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تجنيها الإدارة العمومية المغربية من التحول الرقمي. يبرز أهمية الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب والبنية التحتية لتحقيق إدارة حديثة وفعالة تستجيب لاحتياجات المواطنين وتعزز من فعالية الأداء الإداري.

التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة المُشار إليها أعلاه، دور الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية بشكل شامل ومفصل، بهدف فهم تأثير التكنولوجيا الرقمية على تحسين جودة الخدمات، وزيادة الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتوفير أدوات فعالة للتواصل المباشر والسريع بين الموظفين والإدارة، وبين المؤسسة والجمهور الخارجي. تتفق جميع الدراسات على أن "التحول الرقمي يساهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الإدارات العمومية"[182]، حيث أبرز كل من عبد الرفيع زعنون، وكوثر بنعبد الحق، وجيهان تايازيم، وأحمد موتحديب هذا الجانب. كما تُجمع الدراسات على أن "الشفافية تعتبر هدفًا رئيسيًا للتحول الرقمي في

180 . Noe, R. A. (2010). Employee Training and Development (5th ed.). New York, NY: McGraw-Hill Irwin. Pages 45-50.
181 . Bertot, J. C., Jaeger, P. T., & Grimes, J. M. (2010). Using ICTs to create a culture of transparency: E-government and social media as openness and anti-corruption tools for societies. Government Information Quarterly, 27(3), 264-271.
182 . Kitsios, F., Kamariotou, M., & Mavromatis, A. (2023). Drivers and Outcomes of Digital Transformation: The Case of Public Sector Services. Information, 14(1), 43.

الإدارات العمومية، إذ تعتمد الإدارات على الرقمنة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد"[183]، وهو ما أشار إليه كل من زعنون، وبنعبد الحق، ومراد. بالإضافة إلى ذلك، تُؤكد الدراسات على أن الرقمنة تساهم في تعزيز كفاءة الإدارة العامة من خلال تسريع وتبسيط العمليات، وهو ما أكدته كل من رحاب ارورياح، وتايازيم، وموتحديب.

من ناحية أخرى، تبرز بعض أوجه الاختلاف بين الدراسات في تناول التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي. زعنون يركز على التحديات مثل نقص التأهيل والبنية التحتية، بينما تركز ارورياح على التحديات الخاصة بجائحة كوفيد-19 وتأثيرها على تسريع التحول الرقمي. كما أن الدراسات الدولية تناولت استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي لتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية مع أمثلة من الولايات المتحدة وأوروبا، في حين ركزت الدراسات المحلية بشكل أكبر على تجربة المغرب والدول العربية مثل الجزائر. كما تختلف الدراسات في منهجيتها؛ حيث اعتمدت تايازيم وموتحديب على استبيانات لجمع البيانات من المواطنين حول تصورهم للتحول الرقمي، بينما اعتمد كل من بنعبد الحق وزعنون على مراجعة الأدبيات وتحليل السياسات.

من الأمثلة البارزة، تناول عبد الرفيع زعنون في مقاله "البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب" كيفية تبني المغرب لعملية الرقمنة منذ التسعينيات بهدف تحسين الكفاءة والشفافية، مع الإشارة إلى التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والتأهيل. أما كوثر بنعبد الحق، في مقالتها "الرقمنة، أداة لتبسيط الإجراءات داخل الإدارة العمومية المغربية"، فقد أكدت على أن التحول الرقمي أصبح ضرورة لتعزيز التواصل وتحسين جودة الخدمات، مناقشةً الفرص والتحديات المرتبطة بالرقمنة. بدورها، ركزت جيهان تايازيم وأحمد موتحديب في مقالتهما "التحول الرقمي للإدارة العمومية في المغرب: تصور المستخدمين الأفراد" على كيفية استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز الكفاءة والشفافية، مستندين إلى استبيان لجمع البيانات. رحاب ارورياح، في دراستها "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع أداء الإدارة العمومية خلال جائحة كورونا"، استعرضت تأثير التكنولوجيا الرقمية على تحسين أداء الإدارة العمومية المغربية في ظل جائحة كوفيد-19. وأخيرًا، جفري مراد في مقاله "الثورة الرقمية وتأثيراتها على الإدارة العمومية بالمغرب" ناقش التأثير العميق للتكنولوجيا الرقمية على أداء وكفاءة الإدارة العمومية في المغرب، مسلطًا الضوء على أهمية تدريب الموظفين وتوفير البنية التحتية التكنولوجية.

183 . Gomes, J. V., & Romão, M. B. (2024). Digital Transformation in Public Administration. In C. Popescu & P. Yu (Eds.), Intersecting Environmental Social Governance and AI for Business Sustainability (pp. 289-315).

على وجه العموم، تجمع الدراسات على أن الرقمنة تلعب دورًا محوريًا في تحسين جودة الخدمات، وتعزيز الشفافية، وزيادة الكفاءة في الإدارات العمومية المغربية، رغم التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي مثل نقص التأهيل والبنية التحتية والفجوة الرقمية. ورغم تناول الدراسات لنفس الأهداف العامة، إلا أن مناهجها وتفاصيلها تختلف بناءً على التركيز الجغرافي، والمنهجية المتبعة.

نتائج الدراسة

- **القسم الأول: توزيع المشاركين**

يظهر توزيع المشاركين في الدراسة عبر عدة فئات عمرية، وجنسية وتعليمية ووظيفية. توزع المشاركون عبر الفئات العمرية المختلفة، حيث كانت الفئة العمرية 25–34 سنة هي الأكثر تواجداً بنسبة 30%، مما يشير إلى أن هذه الفئة العمرية الشابة هي الأكثر تفاعلاً مع التكنولوجيا الرقمية في بيئة العمل. يليها الفئة العمرية 35–44 سنة بنسبة 25%، مما يدل على أن الأشخاص في منتصف حياتهم المهنية يشاركون بشكل جيد في استخدام التقنيات الرقمية.

أما الفئات العمرية الأقل من 25 سنة والفئات الأكبر من 45 سنة، فتمثل نسبتها مجتمعة 45%. يمكن تفسير هذه النسب بأن الفئات العمرية الأصغر ما زالت في بداية مسارها الوظيفي أو في مراحل التعليم، بينما الفئات الأكبر سناً قد تواجه تحديات أكبر في التكيف مع التكنولوجيا الجديدة، رغم أن 15% من المشاركين الذين تبلغ أعمارهم 55 سنة فأكثر يظهرون استعداداً ملحوظاً

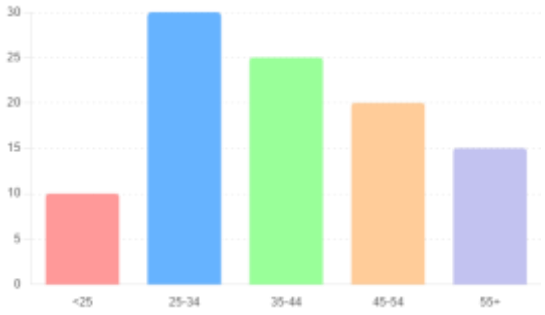

لاستخدام الأدوات الرقمية.

فيما يتعلق بتوزيع الجنس، كانت النسبة الأكبر من المشاركين من الذكور بنسبة 60%، بينما كانت نسبة الإناث 40%. هذا التوزيع يعكس التركيبة السكانية للموظفين في الإدارات العمومية المغربية، ويشير إلى مشاركة فعالة من كلا الجنسين في استخدام الأدوات الرقمية. مشاركة النساء بنسبة 40% تُظهر توازناً جيداً وتمثيلاً مهماً للمرأة في القطاع العام، مما يساهم في تقديم رؤية شاملة حول تأثير الإعلام الرقمي على مختلف الفئات.

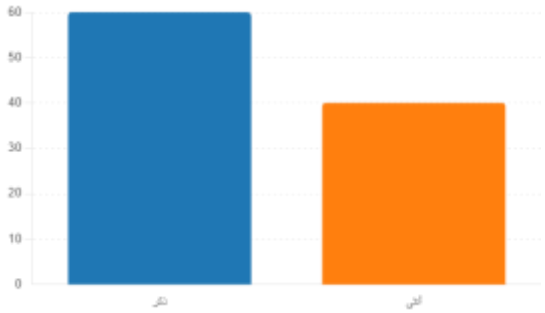

بالنسبة للمستوى التعليمي، كان معظم المشاركين يحملون درجة الإجازة بنسبة 40%، تليها درجات الدبلوم والماستر بنسبة 20% لكل منهما، بينما كانت نسبة الحاصلين على الدكتوراه وأقل من الثانوية هي الأقل بنسبة 5%. هذا التوزيع يعكس أن "غالبية الموظفين في الإدارات العمومية لديهم تعليم جامعي، مما يسهم في تقبلهم واستخدامهم للتكنولوجيا الرقمية بشكل أفضل"[184]. التنوع في المستويات التعليمية يعزز من مصداقية النتائج من خلال تمثيل مختلف الفئات التعليمية، مما يساعد في تقديم فهم شامل حول تأثير الإعلام الرقمي على التواصل المؤسساتي بناءً على الخلفيات التعليمية المختلفة.

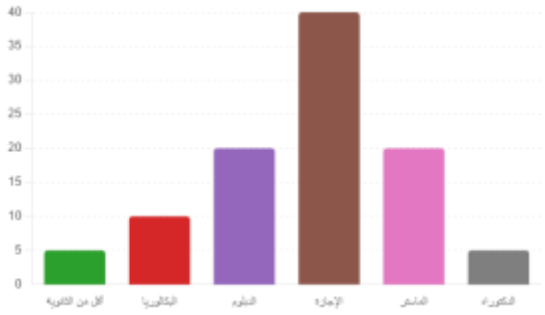

أما فيما يتعلق بالمسمى الوظيفي، كانت النسبة الأكبر من المشاركين هم موظفون عاديون بنسبة 50%، يليهم المشرفون بنسبة 20%، والمدراء بنسبة 15%. هذا التوزيع يعكس أن "الإعلام الرقمي يُستخدم عبر جميع مستويات الهيكل الوظيفي، مما يساهم في تحسين التواصل بين مختلف مستويات الإدارة"[185]. نسبة المشاركة العالية من الموظفين العاديين تشير إلى أن الجزء الأكبر من القوى العاملة في الإدارات العمومية يتكون من الموظفين الذين قد يكونون الأكثر تأثيرًا بتبني الإعلام الرقمي في عملهم اليومي. المشرفون والمدراء يشكلون نسبة مهمة من المشاركين، مما

184 . Kitsios, F., Kamariotou, M., & Mavromatis, A. (2023). Drivers and Outcomes of Digital Transformation: The Case of Public Sector Services. Information, 14(1), 43-45.
185 . Brown, L. (2020). Digital media usage across organizational hierarchies. International Journal of Digital Media, 22(2), 88-90.

يعكس وجود اهتمام من القيادات الوسطى والعليا في استخدام الإعلام الرقمي لتحسين إدارة العمليات والتواصل الداخلي.

بالمجمل، تعكس هذه النتائج تنوعًا في الفئات العمرية والجنسية والتعليمية والوظيفية للمشاركين، مما يساهم في تقديم صورة شاملة حول تأثير الإعلام الرقمي في تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية المغربية. يعزز هذا التنوع من موثوقية النتائج ويؤكد على أهمية الإعلام الرقمي في بيئة العمل الحديثة.

- **القسم الثاني: استخدام الإعلام الرقمي**

أظهرت النتائج أن البريد الإلكتروني هو الأداة الأكثر استخدامًا بنسبة 90%. يعكس هذا "الاعتماد الكبير على البريد الإلكتروني كوسيلة رئيسية للتواصل الداخلي والخارجي داخل الإدارات العمومية، مما يشير إلى فعالية هذه الأداة في تسهيل تبادل المعلومات بسرعة وكفاءة"[186]. البريد الإلكتروني يوفر وسيلة موثوقة ومباشرة للتواصل بين الموظفين وبين الإدارات والجمهور، وهو ما يعزز من كفاءة العمل ويساعد في إدارة العمليات بشكل أفضل.

مواقع التواصل الاجتماعي تأتي في المرتبة الثانية بنسبة 60%. هذا يعكس الاستخدام المتزايد لهذه المنصات للتواصل مع الجمهور وتعزيز الشفافية والمساءلة. "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي يمكن الإدارات من الوصول إلى جمهور واسع والتفاعل معه بطرق جديدة ومبتكرة، مما يعزز من مشاركة المواطنين وثقتهم في الخدمات المقدمة. هذه المنصات توفر فرصًا للإدارات لتقديم معلومات وتحديثات بشكل فوري، والاستجابة لاستفسارات وشكاوى المواطنين بسرعة"[187].

منصات التفاعل الفوري مثل Slack و Microsoft Teams تُستخدم بنسبة 50%. يشير هذا إلى اعتماد جيد على هذه الأدوات لتسهيل التواصل الفوري بين الموظفين، مما يسهم في تحسين التعاون والتنسيق بين الفرق المختلفة. هذه الأدوات تتيح للموظفين التواصل بشكل أسرع وأكثر فعالية، مما يساعد في حل المشكلات بسرعة وتعزيز الإنتاجية.

186 . CentralSquare. (2020). Strengthening internal communications for a stronger community. CentralSquare, p. 3.
187 . Alodat, A. M., Al-Qora'n, L. F., & Abu Hamoud, M. (2023). Social media platforms and political participation: A study of Jordanian youth engagement. Social Sciences, 12(7), 402.

منصات إدارة المشاريع مثل Asana و Trello تُستخدم بنسبة 30%. يشير هذا إلى أن هذه الأدوات قد تكون أقل شيوعًا، لكنها لا تزال تلعب دورًا مهمًا في إدارة المشاريع والتنسيق بين الفرق. توفر هذه المنصات وسائل لتنظيم المهام وتحديد المواعيد النهائية وتتبع التقدم، مما يساعد في تحسين إدارة المشاريع وضمان تحقيق الأهداف بكفاءة.

أما استخدام الأدوات الأخرى فقد كان بنسبة 10%. يعكس هذا تنوعًا في استخدام "الأدوات الرقمية التي قد تكون مخصصة لاحتياجات معينة أو تطبيقات خاصة في بيئات عمل محددة. هذه الأدوات يمكن أن تشمل برامج مخصصة لإدارة الملفات، أو أدوات لتحليل البيانات، أو منصات

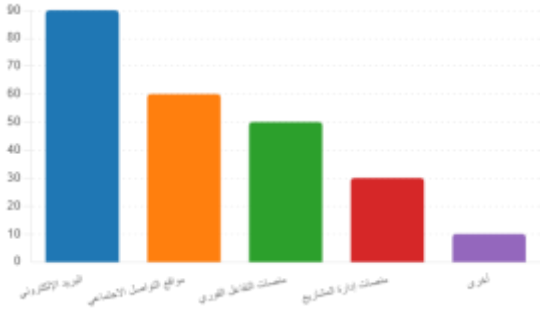

للتدريب الإلكتروني"[188].

فيما يتعلق بنسبة استخدام الأدوات الرقمية في العمل اليومي، أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المشاركين (35%) يستخدمون الأدوات الرقمية بنسبة تتراوح بين 51–75% في عملهم اليومي. يشير هذا إلى اعتماد كبير على الأدوات الرقمية في العمل اليومي، مما يعزز كفاءة وفعالية العمليات الإدارية. 25% من المشاركين يستخدمون الأدوات الرقمية بنسبة تزيد عن 75%، مما "يعكس تحولًا قويًا نحو الاعتماد الكامل على الأدوات الرقمية في أداء المهام اليومية"[189]. 25% من المشاركين يستخدمون الأدوات الرقمية بنسبة تتراوح بين 25–50%، مما يشير إلى وجود تفاوت في مدى اعتماد الأدوات الرقمية بين الموظفين. 15% فقط من المشاركين يستخدمون الأدوات الرقمية بنسبة أقل من 25%، مما يدل على أن هناك فئة صغيرة من الموظفين قد تكون بحاجة إلى مزيد من التدريب أو الدعم لتبني الأدوات الرقمية بشكل أكبر.

188 . Kane, G. C., Palmer, D., Phillips, A. N., Kiron, D., & Buckley, N. (2015). Strategy, not technology, drives digital transformation. MIT Sloan Management Review, 14(1), p. 3.
189 . Ben Youssef, A., Dahmani, M., & Ragni, L. (2022). ICT use, digital skills and students' academic performance: Exploring the digital divide. Information, 13(3), 129.

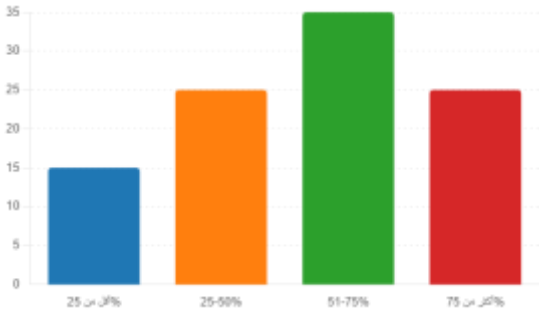

بشكل عام، تعكس هذه النتائج توجهًا إيجابيًا نحو زيادة استخدام الأدوات الرقمية في الإدارات العمومية المغربية، مما يساهم في تحسين التواصل المؤسساتي وزيادة كفاءة العمل اليومي. ومع ذلك، هناك مجال لتعزيز هذا الاستخدام بين جميع الموظفين لضمان تحقيق أقصى استفادة من الفوائد التي توفرها الأدوات الرقمية. توفير التدريب والدعم المستمر، وتحسين البنية التحتية التقنية، يمكن أن يساعد في تحقيق ذلك.

- **القسم الثالث: تأثير الإعلام الرقمي على التواصل المؤسساتي**

أظهرت النتائج أن 65% من المشاركين يوافقون أو يوافقون بشدة على أن الإعلام الرقمي يساعد في تحسين كفاءة التواصل الداخلي داخل الإدارة. هذه النتيجة تعكس تأثيرًا إيجابيًا للإعلام الرقمي على العمليات الداخلية، حيث يتيح تبادل المعلومات بسرعة وسهولة بين الموظفين، مما يعزز من تفاعلهم ويساعد في تنظيم المهام بشكل أكثر فعالية. "الإعلام الرقمي يوفر منصات تفاعلية تساهم في تيسير التواصل وتبادل الأفكار والمعلومات بشكل سلس، مما يحسن من جودة العمل الجماعي ويزيد من الإنتاجية"[190].

فيما يتعلق بتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الإدارة، وافق 70% من المشاركين على أن الإعلام الرقمي يعزز هذه الجوانب المهمة في العمل الإداري. "الإعلام الرقمي يتيح إمكانية الوصول إلى المعلومات بشكل شفاف وفوري، مما يزيد من وضوح العمليات الإدارية ويساهم في بناء الثقة بين

190 . Yaqub, M. Z., & Alsabban, A. (2023). Knowledge sharing through social media platforms in the Silicon Age. Sustainability, 15(8), 6765.

الموظفين والمواطنين"[191]. كما أن استخدام الأدوات الرقمية يمكن أن يساعد في تتبع أداء الموظفين والإدارات بشكل دقيق، مما يعزز من المساءلة ويقلل من فرص الفساد. ومع ذلك، أبدى 15% من المشاركين موقفًا محايدًا، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من الجهود لتفعيل دور الإعلام الرقمي في تعزيز الشفافية والمساءلة.

أما بالنسبة لزيادة رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة، فقد أشار 55% من المشاركين إلى أن استخدام الإعلام الرقمي يسهم في تحقيق هذا الهدف. "الإعلام الرقمي يمكن الإدارات من التواصل بفعالية أكبر مع المواطنين، مما يعزز من رضاهم عن الخدمات المقدمة. من خلال توفير قنوات تواصل مباشرة وسريعة، يتمكن المواطنون من الحصول على المعلومات والخدمات بسهولة أكبر، مما يزيد من رضاهم وثقتهم في الإدارة"[192]. وعلى الرغم من ذلك، أعرب 20% من المشاركين عن موقف محايد، مما يعكس الحاجة إلى تحسين الجهود في بعض المجالات لتلبية توقعات المواطنين بشكل أفضل.

فيما يخص تسهيل تبادل المعلومات بين الموظفين، أظهرت النتائج أن 65% من المشاركين يوافقون أو يوافقون بشدة على أن "الأدوات الرقمية تسهم في تسهيل هذا الجانب. الأدوات الرقمية توفر وسائل فعالة لتبادل المعلومات بسرعة ودقة، مما يسهم في تحسين التواصل بين الفرق المختلفة

191 . الباروني، طارق حسين محمد. (2006). الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين: دراسة ميدانية على المصارف الأهلية. (أطروحة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية, السودان.

192 . L'intégration des TIC dans les services publics : le cas des projets numériques des Métropoles. (2022). Cairn.info, p. 60-62.

ويساعد في حل المشكلات بشكل أسرع. هذه الأدوات تعزز من التعاون والعمل الجماعي بين الموظفين، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة العامة للإدارة"[193]. مع ذلك، لا يزال هناك نسبة 20% من المشاركين يعبرون عن موقف محايد، مما يشير إلى وجود بعض العقبات التي قد تحتاج إلى معالجة لتحسين استخدام الأدوات الرقمية بشكل أكبر.

تعكس هذه النتائج اتفاقًا قويًا على أن للإعلام الرقمي دورًا مهمًا في تحسين التواصل المؤسساتي وتعزيز الشفافية وزيادة رضا المواطنين. ومع ذلك، يظل هناك مجال لتحسين هذا التأثير من خلال معالجة التحديات القائمة، مثل الحاجة إلى مزيد من التدريب والدعم التقني، وتحسين البنية التحتية الرقمية، لضمان تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الأدوات. تعزيز ثقافة الابتكار والتغيير داخل الإدارات يمكن أن يساعد في تحقيق هذه الأهداف وجعل استخدام الإعلام الرقمي أكثر فعالية.

- **القسم الرابع: التحديات والاقتراحات**

أظهرت النتائج أن نقص التدريب يمثل التحدي الأكبر الذي يواجه الموظفين عند استخدام الأدوات الرقمية، حيث أشار 50% من المشاركين إلى هذا التحدي. يعكس هذا الحاجة الماسة لتنظيم دورات تدريبية مكثفة لتعزيز قدرات الموظفين في استخدام الأدوات الرقمية بفعالية. "التدريب المستمر والشامل يمكن أن يساعد الموظفين على مواكبة التطورات التكنولوجية وتطبيقها بشكل صحيح في أعمالهم اليومية"[194].

قلة الدعم التقني جاءت في المرتبة الثانية كتحدٍ كبير بنسبة 40%. يعكس هذا التحدي الحاجة إلى توفير دعم تقني كافٍ لضمان الاستخدام الفعال للأدوات الرقمية. وجود فرق دعم تقني مؤهلة يمكن أن يسهم في حل المشكلات التقنية التي قد يواجهها الموظفون بشكل سريع، مما يضمن استمرار العمل دون انقطاع.

البنية التحتية غير الكافية كانت تحديًا آخر بنسبة 30%. يشير هذا إلى أن "هناك حاجة لتحسين وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات داخل الإدارات. توفير أجهزة حديثة واتصالات إنترنت عالية السرعة يعد ضرورياً لضمان أن تكون الأدوات الرقمية فعالة ويمكن الاعتماد عليها في جميع الأوقات"[195].

193 . Ibid.

194 . Billiot, T. (2023). Continuous learning and advancing technologies: a framework for professional development and training in artificial intelligence. Development and Learning in Organizations, Vol. 37 No. 3, pp. 28-31.

195 . Bygstad, B., & Aanby, H. P. (2010). ICT infrastructure for innovation: a case study of the enterprise service bus approach. Information Systems Frontiers, 12(3), 257-265.

مقاومة التغيير أظهرت نسبة 25%، "مما يشير إلى وجود بعض المقاومة من قبل الموظفين لتبني التغييرات التكنولوجية. لتعزيز ثقافة الابتكار والتغيير، من المهم توعية الموظفين بفوائد التحول الرقمي وإشراكهم في عملية التغيير بشكل أكبر، مما يساعد على تقليل المخاوف وزيادة قبول التكنولوجيا الجديدة"[196].

ثقافة العمل التقليدية مثلت تحديًا بنسبة 20%. يشير هذا إلى أن "العادات والتقاليد في بيئة العمل قد تعوق التبني الكامل للأدوات الرقمية. لتجاوز هذا التحدي، يجب تعزيز ثقافة الابتكار وتشجيع الموظفين على تبني الأدوات الرقمية واستخدامها بطرق جديدة ومبتكرة"[197].

أما فيما يخص الاقتراحات لتحسين استخدام الإعلام الرقمي داخل الإدارة، فإن تعزيز الدعم التقني كان الاقتراح الأكثر شيوعًا بين المشاركين بنسبة 90%. هذا يشير إلى الحاجة الكبيرة لتوفير دعم تقني فعال لضمان استخدام الأدوات الرقمية بشكل صحيح ومستمر. توفير فرق دعم متخصصة يمكن أن يساعد في تقديم المساعدة الفورية وحل المشكلات التقنية التي قد تعترض الموظفين.

توفير دورات تدريبية مكثفة كان الاقتراح الثاني بنسبة 80%. يؤكد هذا على "الحاجة الملحة لتدريب الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية بشكل فعال، مما يعزز من قدراتهم ويساهم في تحسين أداء العمل. التدريب يجب أن يشمل الجوانب التقنية والاستراتيجيات الفعالة لاستخدام الأدوات الرقمية في العمل اليومي"[198].

تحسين البنية التحتية التقنية جاء بنسبة 70%. يعكس هذا الاقتراح "الحاجة لتطوير وتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لضمان بيئة عمل تدعم الاستخدام الأمثل للأدوات الرقمية. توفير أجهزة حديثة واتصالات إنترنت موثوقة يعد ضرورياً لتحقيق هذا الهدف"[199].

تشجيع ثقافة الابتكار والتغيير حصل على نسبة 65%. يشير هذا إلى أهمية تعزيز ثقافة الابتكار داخل الإدارات وتشجيع الموظفين على تبني التغييرات التكنولوجية بشكل إيجابي. يمكن إنشاء برامج تحفيزية تشجع الموظفين على استخدام الأدوات الرقمية بطرق جديدة ومبتكرة، مما يعزز من كفاءة العمل ويساهم في تحسين الأداء العام.

196 . Laumer, S. (2016). Resistance to digital change. In Understanding Employee Resistance to Digital Change, Springer, pp. 1-5.
197 . Smith, J. A. (2022). Overcoming cultural barriers to digital adoption: Strategies for fostering innovation in the workplace. Journal of Business Technology, 48(3), 112-127.
198 . Brown, L., & Green, T. D. (2021). Effective training strategies for digital tools: Enhancing employee skills and performance. Journal of Workplace Learning, 33(5), 345-360.
199 . Jean-Paul A. Yaacoub, Hassan N. Noura, Ola Salman, Ali Chehab, Ethical hacking for IoT: Security issues, challenges, solutions and recommendations, Internet of Things and Cyber-Physical Systems, Volume 3, 2023, P 280-308.

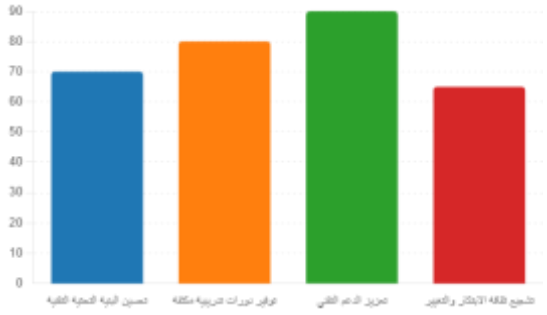

تظهر هذه النتائج أن هناك إدراكًا واسعًا للتحديات التي تواجه استخدام الأدوات الرقمية في الإدارات العمومية المغربية، كما تظهر الاقتراحات المتنوعة التي قدمها المشاركون المجالات الرئيسية التي يمكن أن تسهم في تحسين هذا الاستخدام. "تحقيق التحسين المطلوب يتطلب تبني نهج شامل يتضمن توفير التدريب والدعم المستمر، وتحسين البنية التحتية التقنية، وتعزيز ثقافة الابتكار والتغيير داخل الإدارات"[200].

- **القسم الخامس: تقييم التجربة العامة**

أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المشاركين، 40%، قيموا تجربتهم العامة مع استخدام الأدوات الرقمية في العمل بأنها جيدة. يعكس هذا رضا عام عن الفوائد التي توفرها هذه الأدوات في تحسين الأداء الوظيفي وتعزيز كفاءة العمليات الإدارية. المشاركون الذين وصفوا تجربتهم بالجيدة يرون أن الأدوات الرقمية تسهم بشكل إيجابي في تسهيل التواصل وتبسيط الإجراءات الإدارية.

حوالي 30% من المشاركين وصفوا تجربتهم بأنها متوسطة، مما يشير إلى وجود بعض التحديات أو العقبات التي قد تواجه الموظفين في استخدام الأدوات الرقمية. هؤلاء المشاركون قد يرون أن "الأدوات الرقمية توفر فوائد ملحوظة، ولكنها تواجه بعض القيود أو المشاكل التي تعوق تحقيق الفعالية القصوى"[201].

النسبة الأقل من المشاركين، 15%، قيموا تجربتهم بأنها جيدة جدًا، مما يشير إلى أن هناك نسبة من الموظفين يعتبرون تجربتهم مع الأدوات الرقمية ممتازة. هؤلاء الموظفون قد يكونون استفادوا بشكل كبير من الأدوات الرقمية في أداء مهامهم اليومية، مما يعزز من أهمية هذه الأدوات في تعزيز الكفاءة والفعالية في العمل.

200 . Ibid
201 . Johnson, R. M., & Lee, K. (2022). The impact of digital tools on organizational performance: Benefits and limitations. Journal of Digital Innovation, 29(4), 234-249.

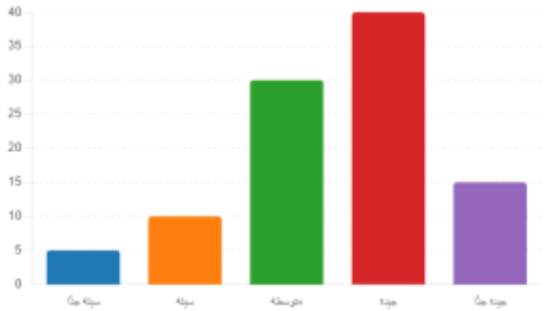

في المقابل، أبدى 10% من المشاركين رأيًا سلبياً حيث وصفوا تجربتهم بأنها سيئة، و5% وصفوها بأنها سيئة جدًا. تعكس هذه النسب بعض السلبية في تجربة المستخدمين مع الأدوات الرقمية، مما يشير إلى الحاجة لمعالجة المشاكل التقنية أو التدريبية التي قد تواجه هؤلاء الموظفين. "هذه النسبة الصغيرة تشير إلى وجود تحديات ملحوظة تعيق تحقيق الفوائد المرجوة من استخدام الأدوات الرقمية، والتي تتطلب إجراءات تحسين محددة"[202].

فيما يخص التعليقات والاقتراحات الإضافية التي قدمها المشاركون، برزت عدة نقاط رئيسية تتعلق بالتحسينات المطلوبة والتحديات التي يجب معالجتها. **أولاً**، أكد العديد من المشاركين على ضرورة تخصيص ميزانيات أكبر لتطوير البنية التحتية الرقمية ودعم العمليات التكنولوجية، مما يضمن استدامة التحول الرقمي ويعزز من كفاءة العمل. هذا الاقتراح يعكس إدراك المشاركين لأهمية الاستثمار في التكنولوجيا لضمان فعالية الأدوات الرقمية.

ثانيًا، اقترح بعض المشاركين تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة بين الإدارات المختلفة لتبادل الخبرات والمعرفة حول استخدام الأدوات الرقمية. هذا التعاون يمكن أن يساعد في نشر أفضل الممارسات وتوحيد معايير العمل الرقمي، مما يعزز من فعالية استخدام الأدوات الرقمية عبر الإدارات المختلفة.

ثالثًا، شدد العديد من المشاركين على أهمية توفير تدريب مستمر وشامل لجميع الموظفين، بحيث يمكنهم مواكبة التحديثات التكنولوجية والتطورات في مجال الإعلام الرقمي. التدريب يجب أن يشمل ليس فقط الجوانب التقنية، ولكن أيضًا الاستراتيجيات الفعالة لاستخدام الأدوات الرقمية في العمل

202 . Miller, S. P., & Brown, T. L. (2021). Challenges in achieving optimal benefits from digital tools: The need for targeted improvements. Journal of Digital Transformation, 17(3), 145-160.

اليومي. هذا الاقتراح يعكس الحاجة الملحة لتأهيل الموظفين بشكل مستمر لضمان استخدام فعال للأدوات الرقمية.

رابعًا، أشار بعض المشاركين إلى الحاجة لتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك توفير أجهزة حديثة واتصالات إنترنت عالية السرعة. يضمن ذلك أن تكون الأدوات الرقمية فعالة ويمكن الاعتماد عليها في جميع الأوقات، مما يسهم في تحسين الأداء العام للإدارات العمومية.

خامسًا، اقترح بعض المشاركين إنشاء برامج تحفيزية تشجع الموظفين على تبني الابتكار واستخدام الأدوات الرقمية بطرق جديدة ومبتكرة. يمكن أن تشمل هذه البرامج مكافآت للموظفين الذين يظهرون إبداعًا في استخدام التكنولوجيا لتعزيز كفاءة العمل، مما يعزز من روح الابتكار والتطوير المستمر داخل الإدارات.

أخيرًا، أكد بعض المشاركين على ضرورة التعامل مع مقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين من خلال التوعية بفوائد التحول الرقمي وإشراكهم في عملية التغيير بشكل أكبر. يساعد ذلك في تقليل المخاوف وزيادة قبول التكنولوجيا الجديدة، مما يسهم في تحقيق تحول رقمي ناجح وشامل.

بالمجمل، تعكس هذه النتائج والتعليقات أن هناك رضا عامًا عن استخدام الأدوات الرقمية في الإدارات العمومية المغربية، ولكنها تشير أيضًا إلى وجود تحديات تحتاج إلى معالجة. تحسين البنية التحتية، توفير التدريب المستمر، وتعزيز ثقافة الابتكار والتغيير هي خطوات حاسمة لتحقيق أقصى استفادة من الأدوات الرقمية وضمان تحسين التواصل المؤسساتي داخل الإدارات العمومية.

خاتمة

توضح الدراسة أن الفئة العمرية 25-34 سنة هي الأكثر تواجداً في الوظائف التي تتطلب استخدام الإعلام الرقمي، مما يعكس ميل الشباب إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في بيئة العمل. هذا الاتجاه يعززه تواجد نسبة كبيرة من المشاركين الذكور والإناث، مما يشير إلى مشاركة فعالة ومتوازنة من الجنسين في استخدام الأدوات الرقمية. التعليم الجامعي السائد بين المشاركين يعزز من تقبلهم واستخدامهم للتكنولوجيا، حيث أظهر معظم المشاركين استعدادًا كبيرًا لتبني الأدوات الرقمية.

استخدام البريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل واسع يعكس الاعتماد الكبير على هذه الأدوات في تحسين التواصل الداخلي والخارجي. الأدوات الرقمية الأخرى مثل منصات التفاعل الفوري وإدارة المشاريع تستخدم أيضًا بشكل ملحوظ، مما يعزز من كفاءة العمليات الإدارية. نسبة استخدام الأدوات الرقمية في العمل اليومي تتراوح بين عالية إلى متوسطة، مما يشير إلى توجه إيجابي نحو زيادة الاعتماد على هذه الأدوات لتعزيز التواصل المؤسساتي.

الإعلام الرقمي يساعد في تحسين كفاءة التواصل الداخلي وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الإدارة. هذه الأدوات تسهم في زيادة رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة وتسهل تبادل المعلومات بين الموظفين، مما يعزز من كفاءة العمل الجماعي والتعاون بين الفرق المختلفة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تقنية وبشرية تحتاج إلى معالجة لتحقيق الاستفادة القصوى من الإعلام الرقمي.

التحديات الرئيسية تشمل نقص التدريب، قلة الدعم التقني، والبنية التحتية غير الكافية. هذه التحديات تعيق تحقيق الفعالية الكاملة للأدوات الرقمية في بيئة العمل. للتغلب على هذه التحديات، أوصى المشاركون بتوفير دورات تدريبية مكثفة، تحسين البنية التحتية التقنية، وتعزيز الدعم التقني. تشجيع ثقافة الابتكار والتغيير يعد أيضًا خطوة ضرورية لتعزيز استخدام الأدوات الرقمية بشكل فعال.

تقييم التجربة العامة مع استخدام الأدوات الرقمية يشير إلى رضا عام بين الموظفين، رغم وجود بعض التحديات التي تعيق تحقيق الفعالية الكاملة. التعليقات والاقتراحات الإضافية تؤكد على ضرورة تخصيص ميزانيات أكبر لتطوير البنية التحتية الرقمية، تنظيم ورش عمل لتبادل الخبرات، وتوفير تدريب مستمر للموظفين. تحسين البنية التحتية التقنية وتشجيع ثقافة الابتكار يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين استخدام الأدوات الرقمية داخل الإدارات العمومية.

بشكل عام، تجمع الدراسة على أن الإعلام الرقمي يلعب دورًا محوريًا في تحسين التواصل المؤسساتي وتعزيز الشفافية والكفاءة في الإدارات العمومية المغربية. لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الأدوات، يجب معالجة التحديات القائمة من خلال توفير التدريب والدعم المستمر، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز ثقافة الابتكار والتغيير داخل الإدارات. هذه الإجراءات ستساهم في تحقيق تحول رقمي ناجح وشامل، مما يعزز من جودة الخدمات المقدمة ويزيد من رضا المواطنين عن الأداء الإداري.

قائمة المراجع والمصادر

- ارویاح رحاب. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع أداء الإدارة العمومية خلال جائحة كورونا. مجلة القانون والأعمال الدولية، 2020. تم الاسترجاع من: https://bit.ly/46onF40
- الباروني، طارق حسين محمد. (2006). الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين: دراسة ميدانية على المصارف الأهلية. (أطروحة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية, السودان.
- بوسن، سالم محمد سالم. (2022). العلاقات العامة الرقمية ودورها في إدارة الصورة الذهنية للمؤسسات التجارية. مجلة بحوث الاتصال، مج. 6، ع. 12، ص ص. 199- 213. تم الاسترجاع من: https://search.emarefa.net/detail/BIM-1556050
- بن عمروش، فريدة؛ جاب الله، حكيمة. الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية: دراسة في الآليات والأبعاد. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، م.10، ع.02، 2021، ص. 109-139.

- راما حسين اسحق. التحول الرقمي وأثره على تحسين رضا المواطن عن جودة الخدمات الحكومية: دراسة ميدانية لمركز خدمة المواطن الإلكتروني. جامعة الشام الخاصةSVU ، سوريا، 2022، دراسة غير منشورة.
- زعنون، عبد الرفيع. البيروقراطية الرقمية: تأثيرات رقمنة الخدمات العمومية في المغرب. مبادرة الإصلاح العربي، 2023. تم الاسترجاع من: https://bit.ly/4fffdbv
- مراد جفري. الثورة الرقمية وتأثيراتها على الإدارة العمومية بالمغرب. مجلة قانونك، العدد 1، يناير-مارس 2017. تم الاسترجاع من: https://bit.ly/46oa6Bw

- Aitamurto, T. (2015). Crowdsourcing as a Knowledge-Search Method in Digital Journalism: Ruptured ideals and blended responsibility. Digital Journalism, 4(2), 280–297.
- Benabdelhak, K. (2022). La digitalisation, levier de simplification des procédures au sein de l'administration publique marocaine. Revue Internationale du Chercheur, 3(4), 109-124.
- Bertot, J. C., Jaeger, P. T., & Grimes, J. M. (2010). Using ICTs to create a culture of transparency: E-government and social media as openness and anti-corruption tools for societies. Government Information Quarterly, 27(3), 264-271.
- Bonsón, E., Torres, L., Royo, S., & Flores, F. (2012). Local e-government 2.0: Social media and corporate transparency in municipalities. Government Information Quarterly, 29(2), 123-132.
- Brennen, S., & Kreiss, D. (2016). Digitalization and Digitization. In The International Encyclopedia of Communication Theory and Philosophy (pp. 556-570).
- Brown, L. (2020). Digital media usage across organizational hierarchies. International Journal of Digital Media, 22(2), 88-90.
- Brown, L., & Green, T. D. (2021). Effective training strategies for digital tools: Enhancing employee skills and performance. Journal of Workplace Learning, 33(5), 345-360.
- Boulianne, S. (2020). Twenty Years of Digital Media Effects on Civic and Political Participation. Communication Research, 47(7), 947-966.
- Büyüközkan, G., & Göçer, F. (2018). Digital supply chain: Literature review and a proposed framework for future research. Computers in Industry, 97(4), 157-177.
- Bygstad, B., & Aanby, H. P. (2010). ICT infrastructure for innovation: a case study of the enterprise service bus approach. Information Systems Frontiers, 12(3), 257-265.
- CentralSquare. (2020). Strengthening internal communications for a stronger community. CentralSquare, p. 3.
- Cooper, C., Kurland, N., & Gephart, R. P. (2020). Telecommuting, professional isolation, and employee development in public and private organizations. Journal of Organizational Behavior, 23(4), 511–532.
- Criado, J. I., Sandoval-Almazan, R., & Gil-Garcia, J. R. (2013). Government innovation through social media. Government Information Quarterly, 30(4), 319-326.
- Dunleavy, P., Margetts, H., Tinkler, J., & Bastow, S. (2008). Digital Era Governance: IT Corporations, the State, and E-Government. Oxford University Press, pp. 45-60.

- Gil-Garcia, J. R., & Pardo, T. A. (2005). E-government success factors: Mapping practical tools to theoretical foundations. Government Information Quarterly, 22(2), 187-216.
- Gomes, J. V., & Romão, M. B. (2024). Digital Transformation in Public Administration. In C. Popescu & P. Yu (Eds.), Intersecting Environmental Social Governance and AI for Business Sustainability (pp. 289-315).
- Jean-Paul A. Yaacoub, Hassan N. Noura, Ola Salman, Ali Chehab, Ethical hacking for IoT: Security issues, challenges, solutions and recommendations, Internet of Things and Cyber-Physical Systems, Volume 3, 2023, P 280-308.
- Johnson, R. M., & Lee, K. (2022). The impact of digital tools on organizational performance: Benefits and limitations. Journal of Digital Innovation, 29(4), 234-249.
- Kane, G. C., Palmer, D., Phillips, A. N., Kiron, D., & Buckley, N. (2015). Strategy, not technology, drives digital transformation. MIT Sloan Management Review, 14(1), p. 3.
- Kitsios, F., Kamariotou, M., & Mavromatis, A. (2023). Drivers and Outcomes of Digital Transformation: The Case of Public Sector Services. Information, 14(1), 43-45.
- Laumer, S. (2016). Resistance to digital change. In Understanding Employee Resistance to Digital Change, Springer, pp. 1-5.
- Lievrouw, L. A. (Ed.). (2022). What's Next? How Digital Media Shapes Our Society. UCLA School of Education & Information Studies. Retrieved from: seis.ucla.edu
- L'intégration des TIC dans les services publics : le cas des projets numériques des Métropoles. (2022). Cairn.info, p. 60-62.
- Lyon, L., & Cameron, G. T. (2004). A relational approach examining the interplay of prior reputation and immediate response to a crisis. Journal of Public Relations Research, 16(3), 213-241.
- Martinez-Sala, A. M., & Martinez-Linares, J. (2016). Integrated communication 2.0 in municipal administration. El Profesional de la Información, 25(3), 411-417.
- Miller, S. P., & Brown, T. L. (2021). Challenges in achieving optimal benefits from digital tools: The need for targeted improvements. Journal of Digital Transformation, 17(3), 145-160.
- Noe, R. A. (2010). Employee Training and Development (5th ed.). New York, NY: McGraw-Hill Irwin. Pages 45-50.
- Petrescu, M. (2019). Reaping the benefits of digital transformation through Public-Private Partnership: A service ecosystem view applied to healthcare. Global Public Policy and Governance, 1748.
- Slack. (2024). A crash course on the art of external business communication. Retrieved from https://www.slack.com
- Smith, J. A. (2022). Overcoming cultural barriers to digital adoption: Strategies for fostering innovation in the workplace. Journal of Business Technology, 48(3), 112-127.
- Tayazime, J., & Moutahaddib, A. (2021). La transformation digitale de l'administration publique au Maroc: La perception des usagers particuliers. Revue Management et Avenir, 2021/6 (N° 62), 103-120.

- United Nations Department of Economic and Social Affairs. (2021). Digital Inclusion | Division for Inclusive Social Development (DISD). Retrieved from https://social.desa.un.org
- UNICEF. (2024). Digital Literacy. Retrieved from UNICEF
- Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. The Journal of Strategic Information Systems, 28(2), 118-144.
- West, D. M. (2005). Digital Government: Technology and Public Sector Performance. Princeton University Press, pp. 45-60.
- Yaqub, M. Z., & Alsabban, A. (2023). Knowledge sharing through social media platforms in the Silicon Age. Sustainability, 15(8), 6765.

بحوث باللغات اجنبية

The evolution of relationship marketing And the types of program loyalty for consumer : Review and Synthesis

تقييم التسويق الترابطي ودوره في اعداد برامج الولاء للمستهلك : دراسة نقديه

Dr:Reda fooly Osman
Lecturer of public Relations and advertising
At EL-Gazera high in situation .

The abstract:

In this article, we review the core ways to create a successful relationship marketing strategy. We look at ways to do relationship marketing, including examples and the steps to start in your business. has looked at the development of relationship marketing (RM) and the significant interest it has created among academics, consultants and practitioners alike. It examined the roots of RM and reviewed the perceived problems with traditional marketing in the light of changing and complex markets. A definition of RM was presented as a reference point upon which future analysis is based. Loyalty as a concept close to the heart of RM was elaborated upon and it was suggested that loyalty schemes may play a part in relationship maintenance but cannot realistically taken as a proxy for the RM philosophy. Additionally, this chapter investigated the arguments surrounding the costs of customer acquisition versus the costs of customer retention and summarized that whereas in many industries it can be stated that the cost of acquisition exceeds that of retention, this is always dependant on company and environment specific factors and not a universally applicable truth. The benefits of relationship longevity, including stages theories, the concept of lifetime value as well as the switching costs associated with relationship longevity where also discussed in this article.There are many benefits to a good marketing plan. The process of market planning can lead a business to discovery of new market opportunities, to better utilization of assets and capabilities, to a well-defined market focus, to improved marketing productivity, and to a baseline from which to evaluate progress toward goals. The eight broad

steps in developing a marketing plan are:

1. Mission, corporate goals and objectives

2. Assessing the current internal and external situation

3. SWOT analysis

4. Segmentation, targeting and positioning

Keywords: Relationship , marketing , review

Although relationship marketing (RM) is rising as a new phenomenon, relationship oriented marketing practices date back to the pre-industrial era. In this section, we trace the history of marketing practices and illustrate how the advent of mass production, the emergence of middlemen, and the separation of the producer from the customer in the industrial era led to a transactional focus of marketing. Now, due to technological advances, direct marketing is staging a comeback, leading to a relationship orientation.

Relationship marketing establishes valuable connections between a brand and its customers. In today's economy, this connection is crucial to a business' success. Repeat customers drive revenue and provide additional benefits like word-of-mouth marketing and increased brand awareness. Fostering a deeper relationship with its customers helps a business achieve long-term gains for sustainable growth.

Understanding relationship marketing's essence involves recognizing it as more than a strategy; it's a philosophy that infuses every interaction with meaning. Beyond transactions, it seeks to create a community of loyal advocates for the brand, transforming customer engagement into a powerful driver of growth. This approach aligns with the modern consumer's desire for authenticity and personalized attention, marking a significant shift from traditional marketing tactics focused on one-off sales to fostering enduring connections.

The expansion of relationship orientation of marketing in post-industrial era is the rebirth of direct marketing between producers and consumers. The impact of technological revolution is changing the nature and activities of the marketing organisations. The current development and introduction of sophisticated electronic and computerized communication systems into society is making it easier for consumers to interact directly with the producers. Producers are also becoming more knowledgeable about their consumers by maintaining and accessing sophisticated internet databases that capture information related to each interaction with individual consumers, at no or very low cost. As a result, the functions formerly performed by the middlemen are now being undertaken by either the consumer or the manufacturers. Producers are building such systems that allow them to undertake quick responses with regard to manufacturing, delivery and customer service, reducing the need for inventory

management, financing and order processing through middlemen. Also, consumers have less time and thus a condensed inclination to go to the store for every purchase. They are willing to undertake some of the responsibilities of direct ordering, personal merchandising, and product use related services with little help from the producers. Hence, given the recent technological strides and consumer attitudes, some functions performed by middlemen may be entirely removed. Similarly, the rapid convergence of technologies, such as communication and computers, mandates that companies in such industries work on joint projects to leverage their combined resources and to share risks. Thus, inter-firm partnering and alliances is becoming increasingly popular and important.

Definition of Relationship Marketing

Although a clearer picture of RM is becoming evident in the framework of the above mentioned evolution of the concept we would like to determine, more specifically, what is meant by the term. Despite considerable academic research and management interest, RM may still be regarded more as an 'umbrella philosophy' with several relational variations rather than as a wholly unified concept with strongly developed objectives. There are numerous published definitions on the concept and further other terms have been frequently used either as substitutes for RM, or to describe similar concepts. These include direct marketing, customer relationship management, micromarketing, one-to-one marketing, loyalty marketing and interactive marketing, to name but a few. In general, however, the major characteristic of these techniques are more transactional than relational in nature.

As stated above RM is not an independent philosophy but draws on conventional marketing principles (Gordon, 1998). This view implies that the basic focus upon customer needs still applies but that it is the way marketing is practiced that requires change. As RM is a descendant of traditional marketing a good starting point in developing a definition is to look at how marketing has traditionally been perceived. This view might be summed up using the Chartered Institute of Marketing's definition of marketing: Marketing can be defined as the management process of identifying, anticipating and satisfying customer requirements profitably (CIM, 2005).Relationship marketing is a strategy in which brands prioritize nurturing a positive, ongoing relationship with their customers – with the overall goal of boosting brand loyalty, repeat purchases, and other long-term benefits.

Most of the concepts, ideas and developments discussed briefly above are present in the following refined definition which describes the objectives of RM as to identify and establish, maintain and enhance and, when necessary, terminate relationships with customers and other stakeholders, at a profit so that the objectives of all parties involved are met; and this is done by mutual exchange and fulfilment of promises (Grönroos, 1994). The growing interest in RM suggests a shift in the nature of marketplace transactions from discrete to relational exchanges, from exchanges between parties with no past history and future prospects to interactions between parties with a history and plans for upcoming interaction.

Early Relationship Marketing Ideas:

Although Berry (1983) formally introduced the term relationship Marketing into the literature, several ideas of relationship Marketing emerged much before then. For example, McGarry (1950, 1951, 1953, and 1958) included six activities in his **formal list of Marketing functions:**

contractual function, propaganda function, merchandising function, physical distribution function, pricing function, and termination function. Of these, the contractual function falling within the main task of Marketing reflected McGarry's relational orientation and his emphasis on developing cooperation and mutual interdependency among Marketing actors. For example, he suggested that:

Contractual function is the building of a structure for cooperative action.

- Focus on the long-run welfare of business and continuous business relationship.
- Develop an attitude of mutual interdependence;
- Provide a two-way line of communication and a link age of their interest
- Cost of dealing with continuous contact is much less than casual contacts; by selling only to regular and con- sistent customers costs can be reduced by 10-20% (Schwartz 1963).

McGarry's work has not been widely publicized and his relational ideas did not lead to the same flurry of interest caused by Wroe Alderson's (1965) focus on inter– and intracanal cooperation. Although the distributive theory of Marketing does not anymore enjoy the central position in Marketing, interest in channel cooperation has been sustained for the last three decades, and many relationship Marketing scholars have emerged from the tradition of channel cooperation research (Anderson, Narus, 1990; Stern, El-Ansary, 1992; Weitz, Jap, 1995). They have contributed significantly to the development of relationship Marketing knowledge and have been most forthcoming in applying various theoretical ideas from other disciplines such as economics, law, political science, and sociology.

Two influential writings in the 60s and 70s provided an impetus to relationship Marketing thinking, particularly in the business-to-business context. First, Adler (1966) observed the symbiotic relationships between firms that were not linked by the traditional marketer-intermediary relationships. Later, Varadaraja (1986), and Varadaraja and Rajaratnam (1986), examined other manifestations of symbiotic relationships in Marketing.The second impetus was provided by Johan Arndt (1979) who noted the tendency of firms engaged in business to-business Marketing to develop long-lasting relationships with their key customers and their key suppliers rather than focusing on discrete exchanges, and termed this phenomenon "domesticated markets." The impacts of these works spread across two continents. In USA, several scholars began examining long-term interorganizational relationships in business-to-business markets, while in Europe, the Industrial Marketing and Purchasing (IMP) Group laid emphasis on business relationships and networks (e.g., Anderson, Hakansson and Johanson, 1994; Dwyer, Schurr, Oh 1987; Hakansson, 1982; Halen, Johanson, Seyed-Mohamed, 1991; Jackson, 1985)

the Nordic School approach to services Marketing was also relationship-oriented from its birth in the 1970s (Gronroos, Gummesson, 1985). This school believes that for effective Marketing and delivery of services, companies need to practice internal Marketing and involve the In recent years however, several factors

have contributed to the rapid development and evolution of relationship Marketing. These include the growing de-intermediation process in many industries due to the advent of sophisticated computer and telecommunication technologies that allow producers to directly interact with endcustomers. For example, in many industries such as airlines, banks, insurance, computer program software, or household appliances and even consumables, the deintermediation process is fast changing the nature of Marketing and consequently making relationship Marketing more popular. Databases and direct Marketing tools give them the means to individualize their Marketing efforts. As a result, producers do not need those functions formerly performed by the middlemen. Even consumers are willing to undertake some of the responsibilities of direct ordering, personal merchandising, and product use related services with little help from the producers. The recent success of on-line banking, on-line investment programs by Charles Schwab and others, as well as direct selling of books, automobiles, insurance, etc., on the Internet, all attest to the growing consumer interest in maintaining direct relationship with marketers/

The de-intermediation process and consequent prevalence of relationship Marketing is also due to the growth of the service economy. Since services are typically produced and delivered by the same institution, it minimizes the role of the middlemen. A greater emotional bond between the service provider and the service user also develops the need for maintaining and enhancing the relationship. It is, therefore, not difficult to see that relationship Marketing is very important for scholars and practitioners of services Marketing (Berry, Parsuraman, 1991; Bitner, 1995; Crosby, Stephens, 1987; Crosby, et. al., 1990; Gronroos, 1995).

The de-intermediation process and consequent prevalence of relationship Marketing is also due to the growth of the service economy. Since services are typically produced and delivered by the same institution, it minimizes the role of the middlemen. A greater emotional bond between the service provider and the service user also develops the need for maintaining and enhancing the relationship. It is, therefore, not difficult to see that relationship Marketing is very important for scholars and practitioners of services Marketing (Berry, Parsuraman, 1991; Bitner, 1995; Crosby, Stephens, 1987; Crosby, et. al., 1990; Gronroos, 1995).

Another force driving the adoption of relationship Marketing has been the total quality movement. When companies embraced Total Quality Management (TQM) philosophy to improve quality and reduce costs, it became necessary to involve suppliers and customers in implementing the program at all levels of the value chain. This needed close working relationships with customers, suppliers, and other members of the Marketing infrastructure. Thus, several companies, such as IBM, Ford and Toyota, formed partnering relationships with suppliers and customers to practice TQM. Other programs such as Just-in-time (JIT) supply and material resource planning (MRP) also made the use of int ations and appropriately influencing it (Sheth, Sisodia, 1995). Companies are increasingly collaborating with customers on Marketing, sales and support processes. For example, Procter and Gamble set up P&G Advisors for new product development and Cisco Systems created their Networking Professional Connection Program to get users to troubleshoot for support problems (Sawhney, 2002).

Technological forces are also shaping the practice of relationship Marketing. CRM software automates and integrates Marketing activities such as segmentation, targeting, product development, sales, service, order management, market research, and analytics, to focus on customer acquisition, customer retention and profitability (Rigby et al., 2002). CRM tools now include social software which at 5% of the CRM market in 2011 totaled to $820 million worldwide (Rao, 2011). However, implementation challenges such as lack of critical inputs such as user acceptance, senior management engagement, strategic focus, resources, and focused change management (Saini, Grewal, Johnson, 2010; Bohling et al., 2006), have brought the process of CRM (Reinartz et al 2004) and the role of information processes in CRM (Jayachandran et al., 2005) under greater scrutiny. CRM is undoubtedly changing the course and definition of relationship Marketing, and eventually RM may likely transform into CRM with hybrid relationship Marketing programs ranging from relational to transactional, and include the outsourcing of Marketing exchanges and customer interactions (Sheth, 2002). The challenge is to keep CRM focused on relational needs rather than just profitability (Fournier, Avery, 2011).

Given the vast amount of information on the Internet and the easy availability of peer to peer advice at websites such as Amazon and Edmunds, customers may well expect that the step after collaboration should be customer advocacy i.e., companies providing customers with open, honest and complete information for finding products even if the offerings are from competitors (Urban, 2004). For example, Progressive Auto Insurance provides rates of competitors to make it easier for customers shopping for insurance. Thus, instead of tactical use of CRM for promotions, such companies leverage CRM for understanding and advocating customers' needs to enhance customer relationships by winning trust, loyalty and even purchases.

collaborative relationship with an individual customer or a group of customers involves three important decision areas – defining the purpose (or objective) engagement; selecting parties (or customer partners); and developing programs (or relational activity schemes)

Benefits of relationship marketing strategy:

Implementing relationship marketing is beneficial to B2B as well as B2C businesses. It can be scaled to meet the needs and size of a business, from small brick-and-mortar shops to international brands.

Benefits of using relationship marketing include:

1. Increase the ROI of customer acquisition
2. Maximize customer lifetime value (CLV)
3. More targeted campaigns for optimized performance
4. Better customer satisfaction

5. More savings on marketing and advertising
6. Increased brand awareness
7. Opportunities for cross-selling, upselling, and repeat purchasing
8. Improved customer loyalty and less churn
9. Positive reviews and customer feedback
10. Better brand-wide coordination on customer experience (CX)
11. Referral marketing, like referrals and word-of-mouth
12. Better customer understanding and data collection

Each benefit is not just a result but a stepping stone to building a brand that resonates deeply with its audience. For instance, by focusing on increased customer satisfaction, businesses can unlock a virtuous cycle where satisfied customers become the most credible promoters of the brand. This organic growth mechanism is both cost-effective and sustainable, setting the stage for a brand to thrive even in the face of market fluctuations. Enhanced brand awareness and loyalty stem from genuine connections, emphasizing the transformative power of relationship marketing in today's digital age.

Relationship Stages

The definition of RM anticipates that, once a company begins thinking about individual customers, it must recognize that different customers are at different stages of relational development. Most importantly, it also suggests that each customer type (e.g. prospect, customer) should be treated in a different way like separate targeted messages and diverse value propositions. The appreciation of different relational stages in RM also

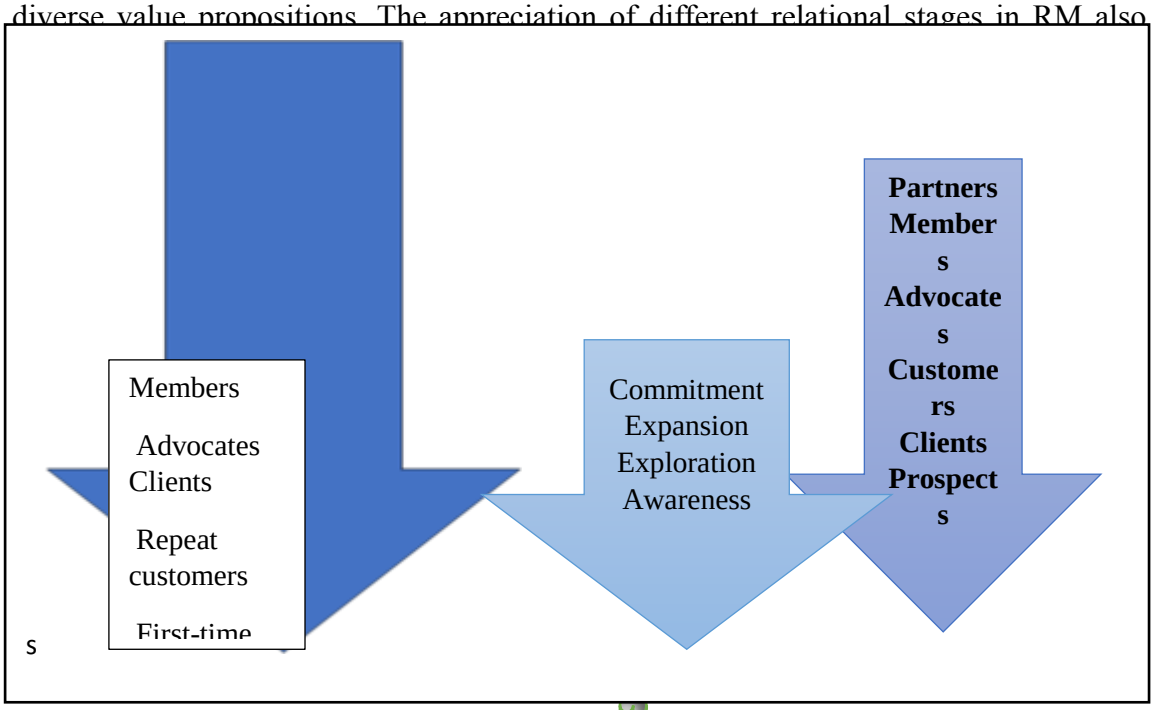

Figure 1.2:Relationship ladder and stages

- Awareness is where one party realizes that the other party is a 'feasible exchange
- partner'. Interaction has not yet taken place although there may be 'positioning' by
- the parties.
    - Exploration refers to the 'research and trial stage'. Partners consider obligations, benefits and burdens of the exchange.
    - Expansion refers to the period where there is a continual increase in benefits obtained
- by partners and where they become progressively more interdependent.

- Commitment relates to the implicit or explicit promise of relational continuity between the parties.
- Dissolution implies that disengagement always remains a possibility in any relationship.

Other models suggest relational stages of customer development. The established concept of a 'ladder of loyalty' was adapted by Payne et al. to create a 'relationship ladder' (Payne et al., 1995)

Kotler also proposes a stages model.

All of the three models illustrated in Figure 1.2 promote the belief that, whereas traditional marketing's interest end with the sale, RM's interest extends beyond this to the development and enhancement of the customer relationship. In the Kotler model the process begins with the suspects. Prospects are at a higher level and have in most cases given some indication that they are likely to purchase the goods or services on offer. Kotler differentiates between 'first-time' and 'repeat customers' . With repeat purchases the consumer has actual experience to persist. It is at this point that the relational marketer is seen to diverge from the traditional marketer, whose interest is seen to be predominantly in the single transaction. The essential task of the relational marketer from this point is to become skillful at moving customers to higher stages of relationship, with each stage representing a strengthening of the company's relationship with the customer (Kotler, 1997). The Kotler model suggests that the enterprise is looking to transform repeat customers into 'clients'. The further jump to the status of 'advocate' implies that the customer moves from being responsive to the company to becoming actively involved, most

usually through word-of-mouth recommendation. 'Members' implies even greater affinity to the company while finally 'partnership' suggests a relationship on such a high level, that the customer becomes part of the value creation process.

Lifetime Value of the Customer :

The increasing importance of RM was driven, in part, by the realization that people engage in relationships over lifetimes. The 'lifetime value' concept concludes that an enterprise should restrict taking a short-term view but rather should consider the income derived from that company's lifetime association with the consumer. In the framework of an integrative customer retention strategy a company should consequently project the value of individual customers over time rather than focus on customer numbers only (Dawes and Swailes, 1999).

Decisions concerning investment in relational approaches should be made on the basis of the customer's lifetime value. These investments may include those designed to enhance product or service quality in order to improve competitive positioning, or defensively to discourage defection to the competition. In the latter case the enterprise can create 'exit barriers' to promote retention by making switching costs high. Switching costs are effectively barriers to exit from the relationship from the perspective of the customer. In this respect RM strategies are likely to be more successful if there are long time horizons and high switching costs.

These are monetary and non-monetary costs that customers face when switching from one supplier to another. (Kinard and Capella, 2006). Switching costs may be created by the supplier, by the customer or by the relationship itself and include for example search costs, learning costs, emotional costs, financial costs and legal barriers (Egan, 2008).

Relationship Longevity:

As stated above, customer retention leads to enhanced revenue, reduced costs and improved financial performance. The benefits that contribute to an entire 'life cycle of profits' from the customer are as follows (Figure 1.3): • profit growth as a result of increased buying frequency and higher average purchases • profit due to lower distribution and administration costs • profit because of recommendation • profit out of mark-ups

Relationship marketing examples

We've listed the most popular and frequently used relationship marketing strategies, but relationship marketing is a diverse practice that comes in countless different forms. A business should customize its approach based on customers' needs, company resources, and other factors.

Types of relationship marketing strategy include:

1. Creating a more personalized customer experience
2. Improving overall customer experience and customer service
3. Collecting customer feedback (polls, surveys)
4. Instituting loyalty programs
5. Offering incentives, discounts, and rewards
6. Thanking customers for their continued business
7. Creating a brand philosophy, ethos, or cause
8. Creating programs for brand ambassadors, advocacy, or user-generated content marketing
9. Developing valuable, informative content
10. Harnessing technology to better serve customer needs

Delving deeper into these strategies reveals the multifaceted nature of relationship marketing. For example, creating a more personalized customer experience goes beyond mere customization; it involves understanding the unique journey of each customer and tailoring interactions to reflect their evolving preferences and needs. Similarly, the development of valuable, informative content is not just about providing information but about storytelling that connects with customers on an emotional level, fostering a sense of community and belonging.

Creating a more personalized customer experience

According to McKinsey & Company, 71% of consumers today expect personalization when interacting with a brand. This personalization can take many forms, such as using email segmentation to tailor messaging to a customer's preferences or customizing the user experience based on customer behaviors. Brands can use ManTech, such as customer relationship management (CRM) tools and customer data platforms (CDPs), to identify effective ways to personalize the customer experience (CX).

Improving overall customer experience and customer service

In addition to personalizing the customer experience, brands should also prioritize improving the overall customer experience. A whopping 86% of loyal customers will leave a business after 2-3 negative customer experiences. Customer service cannot be overlooked in the pursuit of sales. Providing a positive customer service experience is critical for promoting an ongoing relationship with customers.

Collecting customer feedback (polls, surveys)

Collecting customer data is an important relationship marketing strategy for a few reasons. It provides valuable data on customer preferences that a brand might not otherwise gain through traditional CRM tools. It also helps build a stronger connection with customers by showing that a company values their opinions and seriously considers their experiences. Finally, it delivers positive feedback that businesses can use in their marketing, furthering brand image and referral marketing opportunities.

Instituting loyalty programs

One survey found that 78% of customers are more likely to buy from a brand if they are part of the brand's loyalty program, even if there's an easier option. Consumers in a loyalty program also generate 12-18% more incremental revenue growth every year compared to non-members.

Offering incentives, discounts, and rewards

Rewards or discounts are a great way to generate sales while building a stronger customer relationship. Businesses incentivize sales while customers feel positively toward a purchase because they receive a reward.

For example, a brand can offer customers reward points for each dollar spent with the company. Customers can use these points to get discounts on later buys, cash back or other rewards such as promotional items or free products. This method is often used with loyalty programs but can also work on its own.

Thanking customers for their continued business

How to do relationship marketing can be as simple as sending thank you messages to customers. When a brand shows appreciation, it makes customers feel important, boosting their loyalty and relationship with the brand. Fortunately, this relationship marketing strategy is an easy one for any business to implement.

A brand can send "thank-you" emails after a customer completes a purchase. It can also comment on social media posts that feature its products. Or, it can celebrate milestones on its website or social media channels while thanking customers for their continued business.

Creating a brand philosophy, ethos, or cause

Customers are more likely to align themselves to a brand that matches their own values. It's getting more crucial for companies to stand out as competition grows and customers have more choices. If a brand supports a strong belief or cause, it can draw in customers who agree with those values and stay loyal for ethical reasons, even if there are cheaper or more convenient options.

Creating programs for brand ambassadors, advocacy, or user-generated content marketing

By encouraging customers to become brand ambassadors or create their own content, businesses can grow their reach and build stronger connections with their customers and communities. Investing in these relationships leads to powerful recommendations, better awareness of the brand among target groups, and content that customers can relate to.

Developing valuable, informative content

Content marketing is a long-term strategy with big results. According to one survey, marketers that prioritize blog strategy are 13 times more likely to see a positive ROI. Creating informative content establishes a brand as a valued resource for its customers.

Customers who already trust a brand are more likely to turn to it for future needs (and sales). They are also more likely to share the content with their friends and family, which helps in getting referrals and can increase sales.

Harnessing technology to better serve customer needs

A successful relationship marketing strategy uses MarTech. Tools like CRM (customer relationship management) and CDPs (customer data platforms) help businesses make smart decisions using real data. A CRM can coordinate marketing campaigns, monitor sales, manage customer touchpoints, and more.

A CDP provides a database of omnichannel, real-time customer data that can be used for segmentation, predictive automation, and personalized customer experiences and marketing. Automation tools can be used to create responsive marketing or enhanced customer service based on customer preferences and behaviors. Data and MarTech empower businesses to better serve their customers, resulting in a stronger relationship marketing strategy with higher ROI.

How to do relationship marketing in your business

Getting started with relationship marketing is as simple as:

Using customer data

Brands should review their customer data first before starting any relationship marketing strategy. Customer data will inform their strategy by providing a comprehensive understanding of what customers want, where they best interact with a brand, and what is most likely to convert. Companies can collect data through CRMs and CDPs, soliciting customer feedback, reviewing performance on specific channels, etc.

Automating whenever possible

"Personalized" doesn't have to mean "manual". Brands can utilize CRM and other automation tools to streamline personalization efforts, reduce manning requirements, and develop responsive marketing that is more targeted with less hands-on effort.

Empowering customer-facing teams

By providing teams with ManTech tools and customer data, brands empower their customer-facing teams to provide a higher quality customer experience. Tools can also help teams to establish cross-organizational plans and campaigns to promote the company's overall relationship marketing strategy.

Reviewing data and results and adjusting as needed

Brands should regularly review performance data to understand where their relationship marketing strategy works and where it needs changes. This can include reviewing campaign performances, open rates for email marketing, conversion rates on promotions, and the ROI for ambassador or customer loyalty programs. By reviewing customer data and performance metrics, a brand can stay agile and develop data-driven strategies that are more likely to generate results.

Building customer loyalty through a relationship marketing strategy

The types of relationship marketing strategies are as varied as the businesses that use them. By applying some of the practices above, a company can create a relationship marketing strategy customized to fit its audience, resources, and goals. This personalized customer experience and enhanced connection between brand and buyer will ultimately lead to long-term gain and scalable growth.

Understand your business needs Some of the costliest and riskiest mistakes occur when business leaders opt for unnecessary technology investments or when they lack clear criteria for ROI.Upgrades shouldn't serve as a showcase for new technologies but should help the business operate more efficiently and competitively.

They should focus on the following:

• expanding vital resources, such as storage or compute;

• enabling new workloads for more, new or updated applications;

• supporting additional employees, users or transactions;

• lowering the cost per user or transaction; and

• building IT capabilities, such as workload resilience, business continuity and disaster recovery.

Conclusion

The domain of relationship Marketing extends into many areas of Marketing and strategic decisions. Its recent prominence is facilitated by the convergence of several other paradigms of Marketing and by corporate initiatives that are developed around the theme of collaboration of organizational units and its stakeholders, including customers.

Relationship Marketing began as a conceptually narrow phenomenon of Marketing; however, as the phenomenon of cooperation and collaboration with customers has become the dominant paradigm of Marketing practice and research, relationship Marketing is emerging as a predominant perspective in Marketing.[i]

References:

1) [1] fit (2018). Custom home workouts app, healthy meal and nutrition plans. Retrieved 2 Aug 2018 from https://8fit.com/.
2) ABI Research (2013). Developers to invest $2.5 billion in augmented reality in 2018; look for enterprise to drive smart glasses. Retrieved 26 March 2018 from https://www.abiresearch.com/press/developers-to-invest-25-billion-in-augmented-reali/.
3) Achen, R. M. (2016). The influence of Facebook engagement on relationship quality and consumer behavior in the National Basketball Association. Journal of Relationship Marketing, 15(4), 247–268.
4) Adjei, M. T., Noble, S. M., & Noble, C. H. (2010). The influence of C2C communications in online brand communities on customer purchase behavior. Journal of the Academy of Marketing Science, 38(5), 634–653.
5) Aguirre, E., Mahr, D., Grewal, D., de Ruyter, K., & Wetzel, M. (2015). Unraveling the personalization paradox: the effect of information collection and trust-building strategies on online advertisement effectiveness. Journal of Retailing, 91(1), 34–49.
6) Andrews, M., Luo, X., Fang, Z., & Ghose, A. (2016). Mobile ad effectiveness: hyper-contextual targeting with crowdedness. Marketing Science, 35(2), 218–233.
7) Ansari, A., Mela, C. F., & Neslin, S. A. (2008). Customer channel migration. Journal of Marketing Research, 45(1), 60–76.
8) Arli, D., Bauer, C., & Palmatier, R. W. (2018). Relational selling: past, present and future. Industrial Marketing Management, 69, 169–184.
9) Armerding, T. (2018). The 17 biggest data breaches of the 21st century – Security practitioners weigh in on the 17 worst data breaches in recent memory.

Retrieved 26 March 2018 from https://www.csoonline.com/article/2130877/data-breach/the-16-biggest-data-breaches-of-the-21st-century.html.

10) Arora, N., Dreze, X., Ghose, A., Hess, J. D., Iyengar, R., Jing, B., Joshi, Y., Kumar, V., Lurie, N., Neslin, S., Sajeesh, S., Su, M., Syam, N., Thomas, J., & Zhang, Z. J. (2008). Putting one-to-one marketing to work: personalization, customization, and choice. Marketing Letters, 19(3–4), 305–321.
11) Ascarza, E., Ebbes, P., Netzer, O., & Danielson, M. (2017). Beyond the target customer: social effects of customer relationship management campaigns. Journal of Marketing Research, 54(3), 347–363.
12) Babíc Rosario, A., Sotgiu, F., De Valck, K., & Bijmolt, T. H. A. (2016). The effect of electronic word of mouth on sales: a meta-analytic review of platform, product, and metric factors. Journal of Marketing Research, 53(3), 297–229.
13) Ballantine, P. W., & Martin, B. A. S. (2005). Forming parasocial relationships in online communities. In G. Menon & A. R. Rao (Eds.), Advances in consumer research (Vol. 32, pp. 197–201). Duluth: Association for Consumer Research.

14) Banovic, J. (2017). How Nike use social media [case study]. Retrieved 26 March 2018 from http://jovanabanovic.com/2017/12/16/nike-use-social-media-case-study/.
15) Barnes, N. G., & Griswold, J. (2016). Use of popular tools remains constant as use of Instagram expands quickly among the 2016 Fortune 500. Retrieved 26 March 2018 from https://www.umassd.edu/cmr/socialmediaresearch/2016fortune500/.
16) Bart, Y., Shankar, V., Sultan, F., & Urban, G. L. (2005). Are the drivers and role of online trust the same for all web sites and consumers? A large-scale exploratory empirical study. Journal of Marketing, 69(4), 133–152.

17) BI Intelligence (2016). Amazon's customer loyalty eats into competitors. Retrieved 23 Aug 2018 from https://www.businessinsider.de/amazons-customer-loyalty-eats-into-competitors-2016-11?r=US&IR=T.
18) Biesdorf, S., Court, D., & Willmott, P. (2013). Big data: what's your plan? McKinsey Quarterly, March. Retrieved March 26, 2018 from https://www.mckinsey.com/business-functions/digital-mckinsey/our-insights/big-data-whats-your-plan.
19) Bleier, A., & Eisenbeiss, M. (2015). The importance of trust for personalized online advertising. Journal of Retailing, 91(3), 390–409.

20) Blystone, D. (2015). Understanding Alibaba's Business Model. Retrieved 23 Aug 2018 from https://www.investopedia.com/articles/investing/062315/understanding-alibabas-business-model.asp.
21) Brehm, J. W. (1966). A theory of psychological reactance. Oxford: Academic Press.
22) Brown, M. (2014). Airbnb: The growth story you didn't know. Retrieved 26 March 2018 from https://growthhackers.com/growth-studies/airbnb.
23) Buhr, S. (2017). Topology lets you try before you buy glasses using AR in an app. Retrieved 26 March 2018 from https://techcrunch.com/2017/10/02/topology-lets-you-try-before-you-buy-glasses-using-ar-in-an-app/.

24) Burgoon, J. K., Bonito, J. A., Bengtsson, B., Cederberg, C., Lundeberg, M., & Allspach, L. (2000). Interactivity in human–computer interaction: a study of credibility, understanding, and influence. Computers in Human Behavior, 16(6), 553–574.
25) Burke, R. R. (2002). Technology and the customer interface: what consumers want in the physical and virtual store. Journal of the Academy of Marketing Science, 30(4), 411–432.
26) Capgemini (2017). Loyalty deciphered – How emotions drive genuine engagement. Retrieved 26 March 2018 from https://www.capgemini.com/resources/loyalty-deciphered/.
27) Cassell, J., Sullivan, J., Churchill, E., & Prevost, S. (2000). Embodied conversational agents. Cambridge: MIT press.
28) Castelo, N., Schmitt, B., Sarvary, M., & Thalmann, N. (2018a). Robot or human? Consumer perceptions of human-like robots. Working Paper: Columbia University.
29) Castelo, N., Lehmann, D., & Bos, M. (2018b). Consumer adoption of algorithms that blur the line between human and machine. New York: Working Paper, Columbia University.
30) Chan, K. W., & Li, S. Y. (2010). Understanding consumer-to-consumer interactions in virtual communities: the salience of reciprocity. Journal of Business Research, 63(9), 1033–1040.
31) Chang, Y. P., & Zhu, D. H. (2012). The role of perceived social capital and flow experience in building users' continuance intention to social networking sites in China. Computers in Human Behavior, 28(3), 995–1001.
32) ChannelReply (2018). What Amazon teaches us about CRM strategy. Retrieved Aug 23 2018 from https://www.channelreply.com/blog/view/amazon-crm-strategy.
33) Christensen, C. M., Raynor, M., & McDonald, R. (2015). What is disruptive innovation? Harvard Business Review. Retrieved 23 Aug 2018 from https://hbr.org/2015/12/what-is-disruptive-innovation.
34) Cisco (2018). Cisco virtual networking index: Forecast and methodology 2016–2021. Retrieved 27 June 2018 from https://www.cisco.com/c/en/us/solutions/collateral/service-provider/visual-networking-index-vni/complete-white-paper-c11-481360.html.
35) Csikszentmihalyi, M. (1975). Beyond boredom and anxiety: experiencing flow in work and play. San Francisco: Jossey-Bass Publishers.
36) Csikszentmihalyi, M. (2008). Flow: the psychology of optimal experience. New York: Harper Perennial.
37) Daft, R. L., & Lengel, R. H. (1986). Organizational information requirements, media richness and structural design. Management Science, 32(5), 554–571.
38) Danziger, P. N. (2018). Amazon's customer loyalty is astounding. Retrieved 23 Aug 2018 from https://www.forbes.com/sites/pamdanziger/2018/01/10/amazons-customer-loyalty-is-astounding/2/#1e60b4384162.
39) Darrow, B. (2016). Dropbox claims half a billion users. Fortune Retrieved 23 Aug 2018 from http://fortune.com/2016/03/07/dropbox-half-a-billion-users/.
40) de Haan, E., Kannan, P. K., Verhoef, P. C., & Wiesel, T. (2018). Device switching in online purchasing: examining the strategic contingencies. Journal of Marketing, 82(5), 1–19.

41) Digital Training Academy (2017). Mobile marketing case study: L'Oréal fulfils consumer needs and boosts sales with Make-Up Genius app. Retrieved 26 March 2018 from http://www.digitaltrainingacademy.com/casestudies/2017/03/mobile_marketing_case_study_loreal_fulfils_consumer_needs_and_boots_sales_with_makeup_genius_app.php.
42) Dignan, L. (2012). Google's new privacy policy: the good, bad, scary. Retrieved 26 March 2018 from http://www.zdnet.com/article/googles-new-privacy-policy-the-good-bad-scary/.
43) DiSalvo, C., & Gemperle, F. (2003). From seduction to fulfillment: the use of anthropomorphic form in design. Proceedings of the 2003 International Conference on Designing Pleasurable Products and Interfaces . Pittsburgh, PA, 67–72.
44) Drell, L. (2011). How SCVNGRs first national brand partnership scored big during March madness. Retrieved 26 March 2018 from https://mashable.com/2011/06/01/scvngr-buffalo-wild-wings-campaign/#Q.RGID50Gqq4.
45) Duan, J., & Dholakia, R. R. (2017). Posting purchases on social media increases happiness: the mediating roles of purchases' impact on self and interpersonal relationships. Journal of Consumer Marketing, 34(5), 404–413.

مختارات بحثية للقراء

إستشراف المستقبل في ظل اقتصاد المعرفة: نحو تعليم مستدام وشامل

Foresight in the Era of the Knowledge Economy: Towards Sustainable and Inclusive Education

الأستاذ المشارك

أمل محمد عبدالله البدو

عضو مركز الشرق الأوسط لجامعات أمريكا الوسطى

ملخص:

ستكشف البحث دور اقتصاد المعرفة في تعزيز التعليم المستدام والشامل، مع التركيز على استشراف المستقبل وتطوير استراتيجيات تعليمية تتماشى مع التحولات في سوق العمل والمجتمع. يبرز أهمية اقتصاد المعرفة المعتمد على المعلومات والابتكار، ويحلل كيفية تطبيقه في نظم التعليم لمواكبة احتياجات المستقبل. يناقش التحديات التي تواجه التعليم التقليدي، مثل التحديات التكنولوجية والبشرية، ويقترح استخدام التقنيات الحديثة لتعزيز جودة التعليم. يشدد البحث على ضرورة التعاون بين الحكومات، المؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص لتحقيق تعليم مستدام، ويقدم توصيات لتطوير سياسات تعليمية تدعم اقتصاد المعرفة وأهداف التنمية المستدامة.

The research explores the role of the knowledge economy in promoting sustainable and inclusive education, with a focus on foresight and the development of educational strategies that align with the shifts in the labor market and society. It highlights the importance of a knowledge-based economy, driven by information and innovation, and analyzes how it can be applied in educational systems to meet future needs. The study addresses challenges faced by traditional education systems, including technological and human challenges, and suggests the use of modern technologies to enhance education quality. It emphasizes the need for collaboration between governments, educational institutions, and the private sector to achieve sustainable education, offering recommendations to develop educational policies that support the knowledge economy and sustainable development goals.

المقدمة:

في عصر تتسارع فيه وتيرة التغيرات التقنية والمعرفية، بات اقتصاد المعرفة يمثل الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة. يتيح هذا الاقتصاد، المعتمد على المعلومات والابتكار، فرصًا هائلة لتطوير نظم التعليم لتصبح أكثر فاعلية واستدامة. مع تزايد الاعتماد على التقنيات الحديثة والابتكارات الرقمية، أصبح من الضروري إعادة النظر في استراتيجيات التعليم لتتماشى مع التحولات الجذرية التي يشهدها العالم. إن استشراف المستقبل في ظل اقتصاد المعرفة يستوجب تبني نهج تعليمي جديد يُعنى بتعزيز القدرات الإبداعية والمهارات المعرفية للمتعلمين، لتمكينهم من مواجهة تحديات المستقبل بثقة وكفاءة.

يسعى هذا البحث إلى استكشاف الدور المحوري لاقتصاد المعرفة في تعزيز التعليم المستدام والشامل، وكيف يمكن استغلال التقنيات الحديثة والمعرفة المتجددة لإعداد أجيال قادرة على التكيف مع المتغيرات السريعة في سوق العمل والمجتمع. سيتم تحليل التوجهات الحالية في مجال التعليم، واستعراض أبرز الابتكارات التقنية التي تسهم في تحسين جودة التعليم واستدامته. بالإضافة إلى ذلك، سيتم مناقشة كيفية توظيف المعرفة والابتكار في تصميم مناهج تعليمية تركز على التنمية الشاملة للطلاب، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال تحليل الاتجاهات الحالية والتوقعات المستقبلية، يهدف البحث إلى تقديم رؤى واستراتيجيات تسهم في تحقيق تعليم يلبي احتياجات التنمية المستدامة ويدعم الابتكار والتطور المستمر. ستتم مناقشة أهمية التعاون بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص في بناء نظام تعليمي متكامل ومستدام، قادر على مواجهة تحديات العصر الرقمي. بهذا السياق، يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية لتطوير سياسات تعليمية تدعم اقتصاد المعرفة وتحقق أهداف التنمية المستدامة، بما يضمن مستقبلًا أكثر إشراقًا للأجيال القادمة.المستمر.

مشكلة البحث:

يواجه العالم اليوم تحديات متزايدة تتعلق بالتغيرات السريعة في التكنولوجيا والابتكار، والتي تؤثر بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك التعليم. في ظل اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد بشكل كبير على المعلومات والابتكار، يصبح من الضروري تطوير نظم تعليمية قادرة على تلبية احتياجات المستقبل المتغيرة. تتجلى المشكلة الرئيسية لهذا البحث في كيفية تحقيق تعليم مستدام وشامل في ظل اقتصاد المعرفة، مع التركيز على الاستراتيجيات والتقنيات التي يمكن تبنيها لضمان استدامة وجودة التعليم. على الرغم من التقدم التكنولوجي الكبير، إلا أن العديد من نظم التعليم الحالية ما زالت تعتمد على أساليب تقليدية قد لا تكون كافية لإعداد الأجيال القادمة لمواجهة تحديات المستقبل. تتطلب هذه المشكلة بحثًا عميقًا في كيفية استغلال التقنيات الحديثة والمعرفة المتجددة لتطوير مناهج تعليمية تركز على التنمية الشاملة للطلاب، وتمكنهم من اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. كما تتطلب استكشاف سبل تعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لتحقيق هذا الهدف.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال التركيز على تداخل ثلاث قضايا محورية في العصر الحديث: اقتصاد المعرفة، استشراف المستقبل، والتعليم المستدام. مع تطور التكنولوجيا والابتكارات الرقمية، أصبح اقتصاد المعرفة القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا تأتي ضرورة استشراف المستقبل لوضع استراتيجيات تعليمية قادرة على التكيف مع التحولات السريعة في سوق العمل والمجتمع. يوفر هذا

البحث رؤى قيمة حول كيفية تصميم وتطبيق مناهج تعليمية مستدامة وشاملة، تستفيد من التقنيات الحديثة وتعزز قدرات الطلبة على الابتكار والتعلم المستمر.

يساهم البحث في توضيح الدور الحاسم للتعليم المستدام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، خصوصاً الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد. كما يقدم توصيات عملية لتعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص، مما يسهم في بناء نظام تعليمي متكامل ومستدام. علاوة على ذلك، يساعد البحث في تحديد التحديات والفرص المتعلقة بتطبيق اقتصاد المعرفة في مجال التعليم، مما يمكّن صانعي السياسات والمربين من اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية ومعلومات دقيقة. بشكل عام، يهدف البحث إلى إعداد جيل قادر على مواجهة تحديات المستقبل بثقة وكفاءة، مما يعزز التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات.

أسئلة البحث:

1. ما هي الأسس النظرية والمفاهيمية لاقتصاد المعرفة، وكيف يمكن تطبيقها في نظم التعليم؟
2. ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه نظم التعليم التقليدية في ظل اقتصاد المعرفة؟
3. كيف يمكن للتقنيات الحديثة والابتكارات الرقمية تعزيز التعليم المستدام والشامل؟
4. ما هي الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها لاستشراف المستقبل في تصميم مناهج تعليمية تتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة؟
5. كيف يمكن تحقيق التعاون الفعّال بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لدعم التعليم المستدام في ظل اقتصاد المعرفة؟

أهداف البحث:

1. تحليل الأسس النظرية لاقتصاد المعرفة: دراسة المفاهيم والنظريات الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، وكيفية تطبيقها في نظم التعليم الحديث.
2. تحديد التحديات التي تواجه نظم التعليم التقليدية: استكشاف العقبات والمعوقات التي تعيق تطور التعليم في ظل التحولات الجذرية نحو اقتصاد المعرفة.
3. استكشاف دور التقنيات الحديثة في التعليم المستدام: دراسة كيفية استخدام التقنيات الرقمية والابتكارات الحديثة لتعزيز جودة التعليم واستدامته.
4. تطوير استراتيجيات تعليمية جديدة: تقديم استراتيجيات مبتكرة تتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة، تركز على تنمية المهارات والمعارف اللازمة للطلاب.
5. تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة: بحث سبل تعزيز الشراكة والتعاون بين الحكومات، المؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص لدعم التعليم المستدام.
6. تحديد المهارات الأساسية للطلاب: تحديد المهارات والمعارف التي يجب أن يكتسبها الطلبة في ظل اقتصاد المعرفة لضمان قدرتهم على التكيف مع متطلبات المستقبل.

التعريفات والمصطلحات الاجرائية

1. استشراف المستقبل:

- التعريف النظري: استشراف المستقبل هو عملية تحليلية تعتمد على دراسة الاتجاهات الحالية والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، بهدف وضع استراتيجيات وخطط طويلة الأمد للتعامل مع التحديات والفرص المتوقعة.[203]

[203] مبروك، أحلام عبد العظيم و السيد، نهى يوسف (2014). مهارات استشراف المستقبل وعلاقتها بالمنظور المستقبلي لدى معلمات التربية الأسرية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)، العدد (56)، الجزء (3).

- التعريف الإجرائي: في سياق هذا البحث، يعني استشراف المستقبل تحليل البيانات والاتجاهات المتعلقة بالتعليم واقتصاد المعرفة، وتطوير سيناريوهات مستقبلية لتوجيه السياسات التعليمية والاستراتيجيات نحو تحقيق تعليم مستدام وشامل.

2. اقتصاد المعرفة:

- التعريف النظري: اقتصاد المعرفة هو نظام اقتصادي يعتمد على إنتاج المعرفة واستخدامها كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية. يتميز هذا الاقتصاد بالتركيز على الابتكار، التعليم، والبحث والتطوير.[204]
- التعريف الإجرائي: في هذا البحث، يعني اقتصاد المعرفة دراسة كيفية توظيف المعلومات والمعرفة لتطوير نظم التعليم، وتحليل تأثير التقنيات الحديثة والابتكارات على جودة واستدامة التعليم.

3. التعليم المستدام:

- التعريف النظري: التعليم المستدام هو نوع من التعليم الذي يسعى لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. يركز على تنمية المهارات والمعارف التي تدعم التنمية الشاملة والمستدامة.[205]
- التعريف الإجرائي: في هذا البحث، يعني التعليم المستدام تصميم مناهج وبرامج تعليمية تركز على التنمية الشاملة للطلاب، وتعزز قدرتهم على الابتكار والتكيف مع التغيرات المستقبلية، مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

4. التعليم الشامل:

- التعريف النظري: التعليم الشامل هو نظام تعليمي يهدف إلى توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو قدراتهم البدنية أو الذهنية.[206]
- التعريف الإجرائي: في هذا البحث، يعني التعليم الشامل تطوير استراتيجيات ومناهج تعليمية تضمن إدماج جميع الطلبة في عملية التعليم، مع توفير الدعم اللازم لتحقيق أقصى إمكاناتهم، بغض النظر عن تحدياتهم الفردية.

في ظل اقتصاد المعرفة، تواجه نظم التعليم التقليدية العديد من التحديات التي تتطلب إعادة النظر في الأساليب والمنهجيات التعليمية الحالية ومنها:

1. التكنولوجيا والتحول الرقمي:
   - التحدي: الاعتماد على أساليب تعليم تقليدية غير متكاملة مع التقنيات الحديثة.
   - الأثر: عدم قدرة الطلبة على اكتساب المهارات الرقمية اللازمة لسوق العمل المعاصر.

2. المناهج التعليمية التقليدية:
   - التحدي: المناهج التقليدية غالبًا ما تكون ثابتة وغير مرنة ولا تواكب التطورات السريعة في المعرفة والتكنولوجيا.

---

[204] فريد، صغور وخليل ، دعاس .(2022). دور التعليم العالي ضمن اقتصاد المعرفة وفق مؤشر المعرفة العالمي-دراسة حالة الجزائر. مجلة أبحاث ودراسات التنمية – - المجلد 9, العدد 1, الصفحة 396-410

[205] الأشقر ،محمد (2013م): قيم العمل والتنمية المستدامة ، مكتبة الكويت الوطنية للنشر والتوزيع :الكويت .

[206] عامر، مصباح. (2016). الدراسات الاستشرافية: النماذج والتقنيات. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية . المجلد 9, العدد 1, الصفحة 87-90

- الأثر: عدم تزويد الطلبة بالمهارات والمعرفة الحديثة التي يحتاجونها في بيئة العمل القائمة على المعرفة.

3. تدريب المعلمين:
   - التحدي: نقص التدريب الكافي للمعلمين على استخدام التقنيات الحديثة وأساليب التعليم التفاعلية.
   - الأثر: انخفاض جودة التعليم وعدم تحفيز الطلبة بشكل كافٍ.
4. البنية التحتية التكنولوجية:
   - التحدي: عدم توفر البنية التحتية التكنولوجية المناسبة في جميع المدارس والجامعات.
   - الأثر: تفاوت في جودة التعليم وفرص التعلم بين المناطق المختلفة.
5. التفاوت في الوصول إلى التعليم:
   - التحدي: الفجوة الرقمية وعدم تساوي الفرص في الوصول إلى التقنيات التعليمية الحديثة.
   - الأثر: استمرار التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الطلبة
6. محتوى التعليم والتقييم:
   - التحدي: الاعتماد على أساليب تقييم تقليدية مثل الامتحانات الورقية وعدم تبني أساليب تقييم تعكس مهارات القرن الحادي والعشرين.
   - الأثر: عدم القدرة على تقييم القدرات الفعلية للطلاب في مجالات التفكير النقدي، الإبداع، وحل المشكلات.[207]
7. التكيف مع متطلبات سوق العمل:
   - التحدي: عدم توافق المناهج التعليمية مع متطلبات سوق العمل المتغيرة بسرعة.
   - الأثر: تخرج طلاب بمهارات غير ملائمة لاحتياجات سوق العمل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.
8. تمويل التعليم:
   - التحدي: قلة الموارد المالية المخصصة لتطوير التعليم وتحديث البنية التحتية.
   - الأثر: عدم القدرة على تنفيذ برامج تعليمية مبتكرة وتحديث المناهج بشكل دوري.
9. البيروقراطية والإدارة التقليدية:
   - التحدي: النظم الإدارية التقليدية التي تعيق الابتكار والتغيير في المؤسسات التعليمية.
   - الأثر: بطء في تبني الأساليب التعليمية الحديثة والتكيف مع التغيرات السريعة.
10. التعليم مدى الحياة:
   - التحدي: التركيز على التعليم الرسمي في المراحل الدراسية دون توفير فرص كافية للتعلم مدى الحياة.
   - الأثر: نقص في المهارات والمعرفة لدى الأفراد العاملين مما يعيق تطورهم المهني والشخصي.

مواجهة هذه التحديات يتطلب:

1. إدماج التكنولوجيا في التعليم: تطوير بنية تحتية تكنولوجية قوية وتوفير الأجهزة والبرمجيات اللازمة.

[207] المعايطة، أروى.(2024). دور التعليم الرقمي في تعزيز العملية التعليمية بكلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية. مجلد 5 (2024): مؤتمر العلوم التربوية والنفسية وقضايا المجتمع.

2. تحديث المناهج: مراجعة وتحديث المناهج بانتظام لتواكب التغيرات السريعة في المعرفة والتكنولوجيا.
3. تدريب المعلمين: توفير برامج تدريبية مستمرة للمعلمين لتطوير مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا وأساليب التعليم الحديثة.
4. توفير التمويل: تخصيص موارد مالية كافية لدعم الابتكار وتطوير التعليم.
5. تعزيز الوصول العادل للتعليم: تقليل الفجوة الرقمية وضمان وصول جميع الطلبة إلى التقنيات التعليمية الحديثة.
6. تحسين أساليب التقييم: تبني أساليب تقييم تعكس المهارات الحقيقية للطلاب في التفكير النقدي، والإبداع، وحل المشكلات.
7. التكيف مع سوق العمل: إقامة شراكات مع القطاع الخاص لضمان توافق التعليم مع احتياجات سوق العمل المتغيرة.
8. تشجيع التعلم مدى الحياة: توفير فرص تعليمية مستمرة للأفراد في جميع مراحل حياتهم المهنية والشخصية.[208]

التقنيات الحديثة والابتكارات الرقمية تلعب دوراً محورياً في تعزيز التعليم المستدام والشامل من خلال عدة طرق، منها:

1. الوصول الشامل إلى التعليم:
   - التقنية: التعلم الإلكتروني والمنصات التعليمية عبر الإنترنت.
   - الأثر: يمكن للطلاب في المناطق النائية أو المحرومة الوصول إلى محتوى تعليمي عالي الجودة دون الحاجة إلى الحضور الفعلي في المدارس أو الجامعات.
2. التعلم المخصص والشخصي:
   - التقنية: الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة.
   - الأثر: يمكن لأنظمة التعلم المخصصة تحليل بيانات الطلبة وتقديم مواد تعليمية تتناسب مع مستوى كل طالب واحتياجاته الفردية، مما يعزز الفهم والنجاح الأكاديمي.
3. التفاعل والمشاركة الفعالة:
   - التقنية: الواقع المعزز (AR) والواقع الافتراضي (VR).
   - الأثر: يمكن لهذه التقنيات خلق بيئات تعليمية تفاعلية ومحفزة تساعد الطلبة على التعلم من خلال التجربة العملية والتفاعل مع المحتوى بشكل أكثر فعالية.
4. تنمية المهارات العملية:
   - التقنية: محاكاة الواقع الافتراضي والمعامل الافتراضية.
   - الأثر: يمكن للطلاب اكتساب مهارات عملية من خلال محاكاة تجارب واقعية في بيئات آمنة ومسيطر عليها، مثل التدريب الطبي أو الهندسي.
5. التعلم مدى الحياة:
   - التقنية: المنصات التعليمية المفتوحة والدورات عبر الإنترنت (MOOCs).
   - الأثر: توفر هذه المنصات فرص التعلم المستمر والتطوير المهني للأفراد من جميع الأعمار، مما يعزز التعلم مدى الحياة والتكيف مع التغيرات المستمرة في سوق العمل.

[208] محمود، عواطف شاكر(2010). دور استشراف المستقبل في التخطيط الناجح للمنظمة دراسة تحليلية نظرية، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد - 6 / العدد 19

6. التعاون الدولي وتبادل المعرفة:
   - التقنية: شبكات التواصل الاجتماعي ومنصات التعاون عبر الإنترنت.
   - الأثر: يمكن للطلاب والمعلمين من مختلف أنحاء العالم التواصل والتعاون وتبادل الأفكار والمعلومات، مما يعزز التنوع الثقافي والفكري.
7. الكفاءة الإدارية:
   - التقنية: نظم إدارة التعلم (LMS) وأنظمة المعلومات الإدارية (MIS).
   - الأثر: تحسين إدارة العملية التعليمية، من تخطيط الدروس وتوزيع الموارد إلى تتبع تقدم الطلبة وتقييم الأداء، مما يزيد من كفاءة النظام التعليمي ككل.
8. التعلم التعاوني:
   - التقنية: أدوات التعاون الرقمي مثل Google Workspace وMicrosoft Teams.
   - الأثر: تشجع هذه الأدوات العمل الجماعي والتعلم التعاوني بين الطلبة ، مما يعزز مهارات العمل الجماعي والتواصل.
9. إدماج الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة:
   - التقنية: التكنولوجيا المساعدة مثل برامج القراءة الصوتية والتطبيقات التفاعلية.
   - الأثر: تتيح هذه التقنيات للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة فرصة التعلم والتفاعل مع المحتوى التعليمي بطرق تتناسب مع احتياجاتهم الخاصة.
10. الاستدامة البيئية:
    - التقنية: التحول إلى التعلم الرقمي والحد من استخدام الورق.
    - الأثر: يساهم في تقليل الأثر البيئي للعملية التعليمية من خلال تقليل استهلاك الموارد الطبيعية.[209]

لتصميم مناهج تعليمية تتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة، يمكن تبني الاستراتيجيات التالية لاستشراف المستقبل:

1. تحليل الاتجاهات المستقبلية:
   - الاستراتيجية: إجراء دراسات تحليلية للتوجهات المستقبلية في سوق العمل والتكنولوجيا.
   - التطبيق: تطوير مناهج تعليمية تتوافق مع الاحتياجات المستقبلية وتجهز الطلبة للوظائف والتقنيات المستقبلية.
2. التكامل التكنولوجي:
   - الاستراتيجية: دمج التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية.
   - التطبيق: استخدام الأدوات الرقمية مثل الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي لتعزيز تجربة التعلم وتطوير مهارات الطلبة في استخدام التكنولوجيا.
3. التعلم القائم على المشاريع:
   - الاستراتيجية: تشجيع التعلم من خلال المشاريع العملية والتطبيقية.
   - التطبيق: تصميم مناهج تشمل مشاريع حقيقية تعزز مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات والابتكار.
4. تطوير مهارات القرن الحادي والعشرين:

[209] مبروك، أحلام عبد العظيم و السيد، نهى يوسف (2014). مهارات استشراف المستقبل وعلاقتها بالمنظور المستقبلي لدى معلمات التربية الأسرية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)، العدد (56)، الجزء (3).

- الاستراتيجية: التركيز على تطوير المهارات الأساسية مثل التفكير النقدي، الإبداع، التواصل، والتعاون.
- التطبيق: إدراج أنشطة ومشاريع تعليمية تركز على تنمية هذه المهارات الأساسية.

5. الشراكة مع الصناعة:
   - الاستراتيجية: إقامة شراكات مع الشركات والمؤسسات الصناعية.
   - التطبيق: إشراك الخبراء من الصناعة في تطوير المناهج وتوفير فرص التدريب العملي للطلاب.
6. التعليم الشخصي والمخصص:
   - الاستراتيجية: توفير تعليم مخصص يتناسب مع احتياجات وقدرات كل طالب.
   - التطبيق: استخدام التكنولوجيا لتقديم مواد تعليمية مخصصة وتوفير دعم فردي للطلاب.
7. تشجيع التعلم مدى الحياة:
   - الاستراتيجية: تعزيز مفهوم التعلم المستمر مدى الحياة.
   - التطبيق: توفير برامج تعليمية مرنة ومتنوعة تتيح للمتعلمين من جميع الأعمار مواصلة تطوير مهاراتهم ومعارفهم.
8. تقييم وتحسين مستمر:
   - الاستراتيجية: تطبيق آليات تقييم مستمرة لجودة المناهج التعليمية.
   - التطبيق: جمع البيانات وتحليلها لتحديد نقاط القوة والضعف في المناهج وإجراء التحسينات اللازمة بشكل دوري.
9. إدماج الاستدامة في المناهج:
   - الاستراتيجية: تضمين مفاهيم الاستدامة البيئية والاجتماعية في المناهج التعليمية.
   - التطبيق: تصميم وحدات دراسية تركز على قضايا الاستدامة وتعزز وعي الطلبة بأهمية الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
10. تعزيز التعليم التعاوني:
    - الاستراتيجية: تشجيع العمل الجماعي والتعلم التعاوني بين الطلبة .
    - التطبيق: تنظيم أنشطة ومشاريع تعاونية تتيح للطلاب العمل معًا وحل المشكلات بشكل جماعي.
11. التعليم العابر للتخصصات:
    - الاستراتيجية: تعزيز التكامل بين مختلف التخصصات والمجالات الدراسية.
    - التطبيق: تصميم مناهج تعليمية تربط بين العلوم المختلفة وتساعد الطلبة على فهم العلاقات المتداخلة بين التخصصات.
12. إدماج التقنيات المستقبلية:
    - الاستراتيجية: استشراف واستخدام التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وعلوم البيانات.
    - التطبيق: تضمين هذه التقنيات في المناهج الدراسية وإعداد الطلبة لفهم واستخدام هذه التقنيات في المستقبل.[210]

[210] الشربيني، غادة حمزة (2016). بحث منشور بعنوان إستشراف مستقبل الجامعات العربية في سياق التصنيفات الدولية، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.

لتحقيق التعاون الفعّال بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لدعم التعليم المستدام في ظل اقتصاد المعرفة، يمكن اتباع الاستراتيجيات التالية:

1. إقامة شراكات استراتيجية:
   - التطبيق: تشكيل تحالفات وشراكات رسمية بين الحكومة، المؤسسات التعليمية، والشركات الخاصة. يمكن لهذه الشراكات أن تركز على تطوير المناهج، تنفيذ برامج التدريب، وتمويل المبادرات التعليمية.
   - الفائدة: تضمن هذه الشراكات تضافر الجهود والموارد لتحقيق أهداف مشتركة.
2. تحديد الاحتياجات والفرص المشتركة:
   - التطبيق: تنظيم ورش عمل واجتماعات دورية لتحديد الاحتياجات التعليمية والفرص المتاحة. يمكن أن تشمل هذه الاجتماعات ممثلين من الحكومات، المؤسسات التعليمية، والشركات الخاصة.
   - الفائدة: توفر هذه الاجتماعات فهمًا مشتركًا للتحديات والفرص، مما يساعد في وضع خطط عمل متناسقة.
3. تطوير مناهج تعليمية متوافقة مع احتياجات السوق:
   - التطبيق: إشراك القطاع الخاص في تطوير المناهج التعليمية لضمان توافقها مع متطلبات سوق العمل الحديث. يمكن للشركات توفير خبرات ومهارات محددة يحتاجها الطلبة .
   - الفائدة: تخرج الطلبة بمهارات ومعارف تتماشى مع متطلبات سوق العمل، مما يعزز فرص التوظيف ويقلل من الفجوة بين التعليم وسوق العمل.
4. تقديم برامج تدريب وتطوير مهني:
   - التطبيق: التعاون في تقديم برامج تدريبية متقدمة ومخصصة للطلاب والمعلمين. يمكن للقطاع الخاص تقديم برامج تدريب عملي ومهني داخل الشركات.
   - الفائدة: يساهم التدريب العملي في تجهيز الطلبة بشكل أفضل لسوق العمل، وتطوير مهارات المعلمين لتحسين جودة التعليم.
5. الاستثمار في البحث والتطوير:
   - التطبيق: تمويل الأبحاث المشتركة بين المؤسسات التعليمية والشركات الخاصة التي تركز على الابتكار في التعليم. يمكن للحكومات تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في هذا المجال.
   - الفائدة: تعزيز الابتكار في التعليم وتطوير حلول تعليمية متقدمة ومستدامة.
6. إنشاء مراكز تميز تعليمية:
   - التطبيق: تأسيس مراكز تميز مشتركة بين القطاعين العام والخاص تركز على التعليم المستدام والابتكار. يمكن لهذه المراكز أن تقدم برامج تعليمية، أبحاث، وتدريب.
   - الفائدة: توفير بيئة تفاعلية لتعزيز التعلم والابتكار، مع إمكانية نقل المعرفة والخبرات بين الشركاء.
7. توفير الموارد والتكنولوجيا:
   - التطبيق: التعاون في توفير الأجهزة التكنولوجية والبنية التحتية اللازمة للمدارس والجامعات. يمكن للشركات الخاصة التبرع بأجهزة تقنية أو تقديم خصومات على التكنولوجيا التعليمية.

- الفائدة: تحسين البنية التحتية التعليمية وتمكين الطلبة من الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة.

8. تعزيز التعليم الإلكتروني والمنصات الرقمية:
   - التطبيق: تطوير منصات تعليمية إلكترونية بالشراكة بين المؤسسات التعليمية والشركات التقنية، وتقديم محتوى تعليمي عالي الجودة عبر الإنترنت.
   - الفائدة: توسيع نطاق الوصول إلى التعليم، وتوفير فرص تعلم مستدامة لجميع الطلبة ، بغض النظر عن مكان إقامتهم.
9. مراقبة وتقييم الأداء:
   - التطبيق: إنشاء نظام مشترك لمراقبة وتقييم الأداء التعليمي وبرامج التعاون. يمكن للحكومات تقديم إحصاءات وبيانات حول تأثير الشراكات.
   - الفائدة: ضمان فعالية التعاون وتحقيق الأهداف المرجوة، مع إمكانية إجراء التحسينات اللازمة.
10. التشريعات والسياسات الداعمة:
   - التطبيق: وضع سياسات وتشريعات تدعم التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية، مثل الحوافز الضريبية، التسهيلات المالية، والإعفاءات الجمركية.
   - الفائدة: تشجيع الشركات الخاصة على الاستثمار في التعليم ودعم المبادرات التعليمية المستدامة.[211]

الأسس النظرية والمفاهيمية لاقتصاد المعرفة:

1. المعرفة كأصل اقتصادي:
   - التعريف: تعتبر المعرفة موردًا رئيسيًا للإنتاج والنمو الاقتصادي. في اقتصاد المعرفة، يتم التركيز على الابتكار والإبداع كعوامل أساسية لتحقيق التنافسية.
   - التطبيق: يمكن لنظم التعليم تعزيز المعرفة كأصل اقتصادي من خلال تشجيع البحث والتطوير والابتكار داخل المؤسسات التعليمية.
2. التكنولوجيا والمعلومات:
   - التعريف: يعتمد اقتصاد المعرفة بشكل كبير على التقنيات الحديثة ونظم المعلومات لإنتاج وتوزيع وإدارة المعرفة.
   - التطبيق: يمكن دمج التقنيات الرقمية في المناهج التعليمية، مثل استخدام التعلم الإلكتروني والواقع الافتراضي لتحسين جودة التعليم وتسهيل الوصول إلى المعلومات.
3. التعلم مدى الحياة:
   - التعريف: يؤكد اقتصاد المعرفة على أهمية التعلم المستمر لمواكبة التغيرات السريعة في التكنولوجيا والمعرفة.
   - التطبيق: يمكن إنشاء برامج تعليمية مرنة تتيح للمتعلمين من جميع الأعمار والقطاعات مواصلة التعلم وتطوير مهاراتهم طوال حياتهم المهنية والشخصية.[212]
4. رأس المال البشري:

[211] المعايطة، أروى.(2024). دور التعليم الرقمي في تعزيز العملية التعليمية بكلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية. مجلد 5 (2024): مؤتمر العلوم التربوية والنفسية وقضايا المجتمع.

[212] الشيخ، المهندس خالد ياسين. (2016). الإقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مكتبة نور الإلكترونية.

- التعريف: يعتبر تطوير رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المستمرين أساسًا لبناء اقتصاد قائم على المعرفة.
- التطبيق: يمكن تركيز المناهج التعليمية على تطوير المهارات والمعارف الأساسية المطلوبة في سوق العمل المعاصر، مع تعزيز المهارات الناعمة مثل التفكير النقدي والإبداع والعمل الجماعي.

5. الابتكار والبحث والتطوير:

- التعريف: يشجع اقتصاد المعرفة على الابتكار والبحث والتطوير كعوامل محورية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- التطبيق: يمكن تشجيع الطلبة والمعلمين على المشاركة في مشاريع بحثية وتطويرية، وتوفير الموارد والدعم اللازمين لإجراء البحوث والابتكار.

كيفية تطبيق الأسس النظرية والمفاهيمية لاقتصاد المعرفة في نظم التعليم:

1. تكامل التكنولوجيا في التعليم:

- التطبيق: دمج الأدوات التكنولوجية المتقدمة في التعليم، مثل التعلم الإلكتروني، الواقع المعزز، والواقع الافتراضي، لتحسين تجربة التعلم وتوسيع نطاق الوصول إلى المعرفة.

2. تعزيز التعليم القائم على المشاريع:

- التطبيق: تصميم مناهج تعتمد على المشاريع العملية والبحثية، حيث يتم تشجيع الطلبة على العمل في فرق لحل مشكلات حقيقية، مما يعزز مهاراتهم في التفكير النقدي والإبداع.

3. تحديث المناهج التعليمية:

- التطبيق: مراجعة وتحديث المناهج بشكل دوري لضمان أنها تعكس أحدث المعارف والابتكارات في مختلف المجالات، مع التركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين مثل التحليل الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وإدارة البيانات.

4. تشجيع التعلم مدى الحياة:

- التطبيق: إنشاء برامج تعليمية مرنة تسمح للأفراد بالتعلم في أي مرحلة من حياتهم، سواء من خلال الدورات القصيرة، أو التعليم عن بعد، أو البرامج التدريبية المستمرة.

5. تطوير شراكات مع القطاع الخاص:

- التطبيق: تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية والشركات الصناعية والتكنولوجية، لخلق بيئة تعليمية تطبيقية وتوفير فرص تدريبية ومهنية للطلاب.

6. توفير الدعم للبحث والابتكار:

- التطبيق: تخصيص موارد مالية وبشرية لدعم مشاريع البحث والتطوير داخل المؤسسات التعليمية، وتشجيع الطلبة والمعلمين على المشاركة في الأنشطة البحثية والابتكارية.

7. تركيز على المهارات الناعمة:

- التطبيق: تضمين تعليم المهارات الناعمة مثل التواصل، والتفكير النقدي، والعمل الجماعي، وحل المشكلات، في المناهج التعليمية لتهيئة الطلبة لسوق العمل المتغير والمتطور.[213]

[213] شاهين، شريف كامل محمود. (2011). اقتصاد المعرفة التحديات والفرص. بحث مقدم للمؤتمر 17 لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربى

8. تقييم مستمر وتحسين مستدام:
   - التطبيق: تطبيق آليات تقييم مستمرة لجودة التعليم ومخرجات التعلم، واستخدام نتائج التقييم لتحسين وتطوير البرامج والمناهج التعليمية بشكل دائم.

1. مفهوم اقتصاد المعرفة

اقتصاد المعرفة يشير إلى نوع من الاقتصاد الذي يعتمد بشكل رئيسي على المعرفة والابتكار كمحركات أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية. يتميز هذا النوع من الاقتصاد بالتركيز على صناعة المعرفة ونشرها واستخدامها كأصول استراتيجية. تعتمد اقتصاديات المعرفة على البنية التحتية للمعلومات، والتكنولوجيا المتقدمة، والتعليم العالي، والبحث والتطوير.

2. الخصائص الرئيسية لاقتصاد المعرفة

الابتكار والتكنولوجيا: يعتبر الابتكار وتطوير التكنولوجيا الجديدة أساساً لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الميزة التنافسية.

التعليم والتدريب: يعد التعليم المستمر وتطوير المهارات جزءاً أساسياً من اقتصاد المعرفة، حيث يتطلب ذلك التأهيل الدائم للعاملين لمواكبة التطورات السريعة في مجالاتهم.

البحث والتطوير: يعتمد اقتصاد المعرفة على استثمار كبير في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لابتكار منتجات وخدمات جديدة.

3. التعليم المستدام والشامل

مفهوم التعليم المستدام: التعليم المستدام يشمل توفير فرص تعليمية للجميع بطريقة تحقق توازنًا بين الاحتياجات الحالية والقدرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة. يعتمد على مبدأ الاستدامة البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية.

مفهوم التعليم الشامل: التعليم الشامل يعني توفير بيئة تعليمية تتيح لجميع الأفراد، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، الحصول على تعليم ذي جودة عالية. يركز التعليم الشامل على إزالة الحواجز التي تحول دون حصول الأفراد على التعليم.

4. العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتعليم المستدام والشامل

دور التكنولوجيا: في ظل اقتصاد المعرفة، تلعب التكنولوجيا دورًا حاسمًا في تعزيز التعليم المستدام والشامل. يمكن للتكنولوجيا أن توفر موارد تعليمية مبتكرة وفعّالة تساعد في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم.

التعلم مدى الحياة: أحد مبادئ اقتصاد المعرفة هو التركيز على التعلم مدى الحياة، مما يتماشى مع مفاهيم التعليم المستدام والشامل. يساهم هذا المبدأ في تطوير المهارات والمعرفة بشكل مستمر لدى الأفراد.

تطوير المناهج: يتطلب اقتصاد المعرفة تطوير مناهج تعليمية تركز على المهارات الابتكارية والتفكير النقدي، مما يعزز من قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات السريعة في سوق العمل.

5. تحديات وآفاق

التحديات: من بين التحديات الرئيسية التي تواجه التعليم المستدام والشامل في ظل اقتصاد المعرفة هي الفجوة الرقمية، حيث قد يكون هناك تباين في الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة بين المجتمعات المختلفة.

الآفاق: يمكن تحقيق التعليم المستدام والشامل من خلال سياسات تعليمية متكاملة تعزز من استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير المناهج التعليمية بما يتناسب مع متطلبات اقتصاد المعرفة.

6. التركيز على الابتكار والتكنولوجيا في السياسات التعليمية

تعزيز التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد: يجب على السياسات التعليمية دمج التكنولوجيا في النظام التعليمي من خلال تعزيز التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد. يمكن لهذه الأساليب أن توفر فرص تعليمية متساوية للجميع، بما في ذلك الأفراد في المناطق النائية أو المحرومة.[214]

تطوير البنية التحتية التكنولوجية: يجب أن تشمل السياسات الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية لضمان أن جميع المؤسسات التعليمية مجهزة بالتقنيات الحديثة. يشمل ذلك توفير الإنترنت عالي السرعة، والأجهزة اللازمة للطلاب والمعلمين.

تدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا: لتحقيق التعليم المستدام والشامل، يجب على السياسات التعليمية أن تتضمن برامج تدريبية شاملة للمعلمين لتعزيز مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا في التعليم. يمكن للمعلمين استخدام الأدوات التكنولوجية لابتكار طرق تدريس جديدة تلبي احتياجات الطلبة المتنوعة.

تشجيع البحث والابتكار في التعليم: يجب أن تدعم السياسات التعليمية البحث والابتكار في مجال التعليم من خلال تمويل مشاريع البحث والتطوير التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم واستخدام التكنولوجيا بفعالية.

تطوير المناهج التعليمية: ينبغي أن تكون المناهج التعليمية مرنة ومتجددة لتتواكب مع التطورات السريعة في التكنولوجيا والمعرفة. يجب أن تركز المناهج على تنمية مهارات التفكير النقدي، والابتكار، وحل المشكلات.

توفير الموارد الرقمية المفتوحة: يمكن للسياسات التعليمية تعزيز التعليم الشامل من خلال توفير الموارد التعليمية الرقمية المفتوحة (OER) التي يمكن الوصول إليها واستخدامها من قبل الجميع دون تكلفة. يمكن أن تشمل هذه الموارد الكتب الإلكترونية، والمقالات العلمية، والدروس التفاعلية.

مراعاة الفجوة الرقمية والعمل على سدها: يجب أن تتضمن السياسات برامج محددة لمعالجة الفجوة الرقمية، مثل تقديم الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض لتوفير الأجهزة والاتصال بالإنترنت، وضمان توافر مراكز تعليمية مجتمعية مزودة بالتكنولوجيا.

التقييم المستمر والتكيف: يجب أن تكون السياسات التعليمية ديناميكية وقابلة للتكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا ومتطلبات سوق العمل. يشمل ذلك التقييم المستمر للبرامج التعليمية والتأكد من أنها تواكب أحدث التطورات وتلبي احتياجات الطلبة والمجتمع.

تتطلب عملية استشراف المستقبل في ظل اقتصاد المعرفة نهجاً تعليمياً مستداماً وشاملاً يمكن أن يُحدث تغييراً جوهرياً في طرق التعليم والتعلم. يجب على السياسات التعليمية التركيز على الابتكار والتكنولوجيا كوسائل لتحقيق هذا الهدف، مع مراعاة التحديات والعمل على تجاوزها لتحقيق تعليم عالي الجودة للجميع. يشمل ذلك الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، تدريب المعلمين، تطوير المناهج، وتشجيع البحث والابتكار في التعليم.

الدراسات السابقة

- في دراسة[215](2022) تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع منظومة التعليم العالي في الجزائر ودورها في تكوين راس المال البشري والتحول نحو اقتصاد المعرفة وفق منهجية مؤشر المعرفة العالمي (GKI) التي اعتمدتها مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، فالاقتصاد العالمي اليوم تغير من كونه يعتمد بصورة كبيرة على الموارد التقليدية إلى اقتصاد يعتمد في تطوره على نشاطات المعرفة من انتاج، نشر واستخدام حتى أصبحت سمته الغالبة،

[214] سلمان، جمال داوود. (2012). اقتصاد المعرفة. دار اليازوري العلمية.

[215] فريد، صغور وخليل ، دعاس .(2022). دور التعليم العالي ضمن اقتصاد المعرفة وفق مؤشر المعرفة العالمي-دراسة حالة الجزائر. مجلة أبحاث ودراسات التنمية – - المجلد 9, العدد 1, الصفحة 396-410

فالمعرفة أصبحت من عناصر الإنتاج الرئيسية، ومحدد أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية المنشودة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تعاني من فجوة معرفية متعددة الجوانب تمس جميع القطاعات التي يعتمد عليها مؤشر المعرفة العالمي (GKI) لكن بشكل متفاوت، بما فيها التعليم العالي رغم المجهودات التي بذلت من طرف الدولة للتوسع في الاستثمار في التعليم العالي بتخصيص اعتمادات مالية معتبرة وزيادة معدلات الالتحاق.

- في دراسة[216] (2024). هدف البحث إلى التعرف على دور التعليم الرقمي في تعزيز العملية التعليمية بكلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية، والتعرف على ماهية التعليم الرقمي، والكشف عن سلبيات وايجابيات التعليم الرقمي في العملية التعليمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا بكلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية، ولتحقيق هدف البحث اتبعت الباحثتان المنهج الوصفي من خلال استخدام المقابلة المقيدة، وتكون مجتمع البحث من (140) طالبًا وطالبةً من طلبة الدراسات العليا بقسم القيادة وأصول التربية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية، وتم اختيار عينة تتألف من (50) طالبًا وطالبة (25 من كل جنس)، وقد تم اختيار أفراد العينة بالطريقة العشوائية، وتم إجراء المقابلات معهم خلال الفصل الدراسي الصيفي من العام الدراسي(2023-2024م)، وتم التوصل لعدد من النتائج أهمها: أن كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية بكافة كوادرها التعليمية تعتمد بشكل كبير على الوسائل التكنولوجية الحديثة في عملية التعليم، كما أنها تعمل على توفيرها لتعزيز العملية التعليمية، ويتميز التعليم الرقمي بعدد من الإيجابيات ومن ضمنها" تحسين جودة التعليم لدى الطلبة، والمرونة في الزمان والمكان"، وأوصت الباحثتين بالعمل على الاستفادة من ذو الخبرة والكفاءة في مجالات التكنولوجيا والتعليم الرقمي، واستثمار تطبيقات الذكاء الاصطناعي المنتشرة حديثاً وبشكل كبير في تعزيز العملية التعليمية.

وفي دراسة[217] (2016).النتيجة المرغوبة من وراء تصميم النماذ النظرية في تحليل العلاقات الدولية هي التنبؤ بالمستقبل، كمؤشر ملموس على مصداقية وفعالية النظرية في استيعاب تعقيدات السياسة العالمية المعاصرة، وبالرغم من ان هذا الحقل من المعرفة لا زال فتيا وغير متناول من قبل الباحثين في الجامعات، ذغلا انه ينطوي على أهمية كبيرة في فهم وتحليل العلاقات الدولية والمساهمة في المراجعات النظرية المختلفة..

إجراءات الدراسة:

عينة الدراسة: تكونت من 120 معلم ومعلمة في العاصمة عمان

أداة الدراسة: استخدم الاستبيان المكون من (تسعة) مجالات

صدق الأداة وثباتها:

قامت الباحثة بالتحقق من صدق محتوى الأداة -الذي يشير إلى ملاءمة الأداة للغرض الذي وضعت من أجله- وذلك من خلال عرضها على عدد من المحكمين، في مجال تقنيات التعليم والمناهج ببعض الجامعات العربية وقامت بتضمين ملاحظاتهم، وقد تكونت الأداة في صورتها النهائية من(تسعة) مجالات. وتكون التسع مجالات من 3 فقرات لكل مجال تغطي مختلف المعلومات المطلوبة عن المجال ليصبح إجمالي الفقرات (27) فقرة.

---

[216] المعايطة، أروى.(2024). دور التعليم الرقمي في تعزيز العملية التعليمية بكلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية. مجلد 5 (2024): مؤتمر العلوم التربوية والنفسية وقضايا المجتمع.

[217] عامر، مصباح. (2016). الدراسات الاستشرافية: النماذج والتقنيات. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية . المجلد 9, العدد 1, الصفحة 87-90

أما صدق الأداة فقد تم التحقق منه من خلال أسلوب مؤشر الارتباط بين الاستطلاع واعادة الاستطلاع وذلك من خلال تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة مكونة من (20) معلمة واعادة تطبيقها على نفس المجموعة بعد فترة(18) يوما وحساب معامل الارتباط بيرسون بين أداء أفراد قائمة المستجيبات في التطبيق الأول والإعادة وكان معامل الارتباط بين الاستجابتين مقداره (0.78) وهو يعتبر ضمن المستوى المناسب. وحسب الثبات بطريقة الفا كرونباخ وكانت قيمة الثبات تساوي 0.85 . وكانت النتائج كما في جدول رقم (1) وجدول رقم (2).

المحور	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
الوعي باقتصاد المعرفة	0.75	0.05
التحديات التي تواجه نظم التعليم التقليدية	0.78	0.05
استخدام التقنيات الحديثة في التعليم	0.8	0.05
استراتيجيات التعليم المستدام	0.65	0.05
التعاون بين القطاعات المختلفة	0.72	0.05
المهارات والمعارف اللازمة للطلاب	0.76	0.05
السياسات التعليمية الداعمة	0.81	0.05
تقييم جودة التعليم	0.79	0.05
أفضل الممارسات العالمية	0.62	0.05
الكل	0.78	0.05

جدول رقم (1)

جدول رقم (2)

المحور	الفاكرونباخ
الوعي باقتصاد المعرفة	**0.81**
التحديات التي تواجه نظم التعليم التقليدية	**0.85**
استخدام التقنيات الحديثة في التعليم	**0.89**
استراتيجيات التعليم المستدام	**0.83**
التعاون بين القطاعات المختلفة	**0.80**
المهارات والمعارف اللازمة للطلاب	**0.87**
السياسات التعليمية الداعمة	**0.86**
تقييم جودة التعليم	**0.81**
أفضل الممارسات العالمية	**0.84**

الكل	**0.85**

نتائج الدراسة:

تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل مجال من مجالات الدراسة وكانت كما في جدول رقم (3).

	192المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
الإستنتاجات: 1. تعزيز الفهم الأولي لنظريات	الوعي باقتصاد المعرفة	**4.01**	**1.89**	مرتفع
	التحديات التي تواجه نظم التعليم التقليدية	**3.23**	**0.99**	متوسط
	استخدام التقنيات الحديثة في التعليم	**4.12**	**0.98**	مرتفع
	استراتيجيات التعليم المستدام	**4.32**	**1.23**	مرتفع
	التعاون بين القطاعات المختلفة	**3.5**	**1.02**	متوسط
	المهارات والمعارف اللازمة للطلاب	**4.00**	**1.05**	مرتفع
	السياسات التعليمية الداعمة	**4.3**	**0.97**	مرتفع
	تقييم جودة التعليم	**3.95**	**0.99**	متوسط
	أفضل الممارسات العالمية	**3.98**	**1.02**	متوسط
	الكل	**4.00**	**0.99**	مرتفع

لعملي لاقتصاد المعرفة: سيتضح دور اقتصاد المعرفة في تطوير نظم التعليم الحديثة، وكيف يمكن استخدام المعرفة والابتكار لتعزيز التعليم المستدام.

2. تحديد التحديات التي تواجه نظم التعليم التقليدية: ستُظهر الدراسة العقبات التي تعيق تبني استراتيجيات تعليمية مستدامة في ظل اقتصاد المعرفة، بما في ذلك التحديات التكنولوجية والبشرية.
3. استكشاف فعالية التقنيات الحديثة في التعليم: ستثبت الدراسة أن التقنيات الحديثة، مثل التعليم الإلكتروني والواقع الافتراضي، يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحسين جودة التعليم واستدامته.
4. أهمية التعاون بين القطاعات المختلفة: ستوضح النتائج أن التعاون بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص هو مفتاح النجاح في تطوير تعليم مستدام وشامل.
5. تحديد المهارات والمعارف الأساسية: ستحدد الدراسة المهارات والمعارف التي يجب أن يكتسبها الطلبة في ظل اقتصاد المعرفة لضمان قدرتهم على التكيف مع تحديات المستقبل.

التوصيات المقترحة:

1. تطوير مناهج تعليمية جديدة: أوصي بتطوير مناهج تعليمية تركز على تنمية المهارات الابتكارية والمعرفية، تتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة.
2. تعزيز استخدام التقنيات الحديثة في التعليم: يجب تبني الأدوات الرقمية والتقنيات الحديثة في جميع مراحل التعليم لتعزيز جودة التعليم وضمان استدامته.
3. تشجيع التعاون بين القطاعات المختلفة: ينبغي تشجيع التعاون بين الحكومات، المؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص، لدعم التعليم المستدام وتوفير الموارد اللازمة لتحقيقه.
4. تدريب المعلمين على استراتيجيات التعليم المستدام: أوصي بتوفير برامج تدريبية للمعلمين لتمكينهم من تبني استراتيجيات تعليمية مستدامة وفعالة.
5. تطبيق سياسات تعليمية داعمة: يجب تطوير سياسات تعليمية تركز على دعم اقتصاد المعرفة وتعزيز التعليم المستدام، مع مراعاة التحديات المحلية والاحتياجات العالمية.
6. تقييم مستمر لجودة التعليم: ينبغي وضع آليات لتقييم جودة التعليم بشكل دوري لضمان تحقيق أهداف التعليم المستدام والشامل، وتحديث المناهج والاستراتيجيات بناءً على النتائج.
7. تشجيع البحث والتطوير في مجال التعليم: أوصي بدعم الأبحاث والدراسات المستمرة في مجال التعليم، لاستكشاف حلول جديدة ومبتكرة للتحديات التي تواجه التعليم في ظل اقتصاد المعرفة.
8. توفير بيئة تعليمية شاملة: يجب ضمان توفير بيئة تعليمية تتيح لكل الطلبة ، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو قدراتهم البدنية أو الذهنية، فرصة الوصول إلى تعليم ذو جودة عالية.

المصادر والمراجع:

1. الأشقر ،محمد (2013م): قيم العمل والتنمية المستدامة ، مكتبة الكويت الوطنية للنشر والتوزيع :الكويت .
2. حمدان ، محمد (2014) : الإبداع الإداري من وجهة نظر معلمي المرحلة الابتدائية في الأردن ،رسالة ماجستير منشورة،كلية التربية، جامعة إربد الأهلية: عمان.
3. زاهر، ضياء الدين (2004). الدراسات المستقبلية مفاهيم دراسات تطبيقات، مركز الكتاب للنشر والمركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة.
4. سلمان، جمال داوود. (2012). اقتصاد المعرفة. دار اليازوري العلمية.
5. الشيخ، المهندس خالد ياسين. (2016). الإقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مكتبة نور الإلكترونية.

6. شاهين، شريف كامل محمود. (2011). اقتصاد المعرفة التحديات والفرص. بحث مقدم للمؤتمر 17 لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربى
7. شنودة، أميل فهمي (2010). فعالية الدراسات المستقبلية في التنبؤ للتخطيط الاستراتيجي وجودته في التعليم العالي، المؤتمر السنوي العربي الخامس الدولي الثاني، "الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والاكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي، الفترة من 14-15، كلية التربية النوعية بالمنصورة، ص 10 .
8. الشربيني، غادة حمزة (2016). بحث منشور بعنوان إستشراف مستقبل الجامعات العربية في سياق التصنيفات الدولية، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي.
9. فريد، صغور وخليل ، دعاس .(2022). دور التعليم العالي ضمن اقتصاد المعرفة وفق مؤشر المعرفة العالمي-دراسة حالة الجزائر. مجلة أبحاث ودراسات التنمية – المجلد 9, العدد 1, الصفحة 396-410
10. عامر، مصباح. (2016). الدراسات الاستشرافية: النماذج والتقنيات. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية . المجلد 9, العدد 1, الصفحة 87-90
11. عبد المؤمن، علي معمر(2008). البحث في العلوم الإجتماعية المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى: مصر ، القاهرة.
12. عزازي، فاتن محمد (2012): الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها التربوية، دار الزهراء، الرياض.
13. المعايطة، أروى.(2024). دور التعليم الرقمي في تعزيز العملية التعليمية بكلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية. مجلد 5 (2024): مؤتمر العلوم التربوية والنفسية وقضايا المجتمع.
14. مبروك، أحلام عبد العظيم و السيد، نهى يوسف (2014). مهارات استشراف المستقبل وعلاقتها بالمنظور المستقبلي لدى معلمات التربية الأسرية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)، العدد (56)، الجزء (3).
15. محمود، عواطف شاكر(2010). دور استشراف المستقبل في التخطيط الناجح للمنظمة دراسة تحليلية نظرية، جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية / المجلد - 6 / العدد 19
16. الوائلي، نادية صالح. (2019). الأقتصاد المعرفي، الدار المنهجية للنشر والتوزيع.

دور أدب الطفل في تنمية الإبداع عند طفل القسم التحضيري
دراسة ميدانية وصفية بابتدائيات المقاطعة التربوية (1-2) بالدبيلة

The role of child literature in developing creativity in the preparatory department child
A field and descriptive study
in the primary schools of the educational department (1-2) Debila

أ_ سمية بنت محمد بن الطيب حامدي الدبيلة – الوادي – الجزائر

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور «**أدب الطفل في تنمية الإبداع عند طفل القسم التحضيري من (5–6) سنوات**» من وجهة نظر مربي (ة) الأقسام التحضيرية بابتدائيات المقاطعتين التربويتين بالدبيلة, وللتحقق من فرضيات الدراسة استخدم المنهج الوصفي الذي فرض وجود عينة مكونة من **(16)** مربيًا ومربية, ولغرض جمع البيانات المتعلقة بالموضوع تم إعداد استمارة استبيانية, وفي ضوء ذلك وبناء عليه كانت النتائج كما يلي:

تحققت **الفرضية الجزئية الأولى** التي نصت « **لأدب الطفل (القصة) دور في تنمية الخيال لطفل القسم التحضيري** ».

تحققت **الفرضية الجزئية الثانية** التي نصت « **لأدب الطفل (المسرحية) دور في تنمية الموهبة لطفل القسم التحضيري** ».

تحققت **الفرضية الجزئية الثالثة** التي نصت « **لأدب الطفل (الشعر) دور في تنمية التفوق العقلي لطفل القسم التحضيري** ».

وبذلك تحققت **الفرضية العامة** التي نصت « **لأدب الطفل دور في تنمية الإبداع عند طفل القسم التحضيري من (5–6) سنوات** ».

الكلمات المفتاحية: أدب الطفل – الإبداع – القسم التحضيري.

Abstract:

The study aimed to identify the role of « **Child literature in developing creativity in the preparatory class child (5-6) years** » From the point of view of the preparatory department educators in the primary schools of the educational department Debila, and to verify the hypotheses of the study, a descriptive approach was used which imposed the presence of a sample of (**16**) educators, and for the purpose of collecting data on the subject, a questionnaire form was prepared, and in light of that, and accordingly, the results are as follows:

The **first** partial hypothesis was realized, which states that: **« Children's literature (the story) has a role in developing the imagination of the preparatory class child** ».

The **second** partial hypothesis was realized, which states that: « **Children's literature (the play) has a role in developing the talent of the preparatory class child** ».

The **third** partial hypothesis was realized, which states that: « **Children's literature(poetry) has a role in developing the mental superiority of the preparatory class child** ».

Thus, the general hypothesis was fulfilled, which stated: « **Child literature has a role in developing creativity for a child in the preparatory class from (5-6) years old** ».

Keywords: Child literature - Creativity - Preparatory class.

مقدمة:

اجتاز العالم منذ سنوات فترات من التطور السريع, ظهر ذلك جليا في مختلف ميادين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع, ويَعتبر المجتمع التنمية من الأهداف الأساسية له ليواكب هذا التطور خصوصا التنمية البشرية التي لا تغفل العنصر البشري الذي من بينه الأطفال؛ لأن الاهتمام بهم تربويا ومؤسسيا وحقوقيا هو أحد معايير تقدم المجتمعات والأمم.

وتلعب المدرسة بما فيها من إدارة ومربيين ومرشدين تربويين ونفسيين دورا مهما في الكشف عن طاقات الطفل الإبداعية وتشكيلها وتنميتها, وبذلك اتسع نطاق المسؤولية فلم يصبح تهذيب الطفل وتكوينه مقصورًا على الوالدين أو المربي(ة) فقط, وإنما أصبح يشمل الأديب والناشر والمؤسسة والحكومة.

أولًا: الإشكالية:

مع تزايد الوعي المستمر بالأهمية البالغة لمرحلة ما قبل التمدرس تغيرت النظرة لدور القسم التحضيري وتغير مفهوم الرعاية فيه من مجرد الحماية والإيواء والعناية بصحة الطفل إلى الرعاية الشاملة والتربية المتكاملة؛ التي تهدف لنمو شخصيته ككل, وإن كان من حق الطفل على المجتمع أن يوفر لهم أسباب الرعاية الجسمية والصحية بمختلف أشكالها وأن يقيم المؤسسات اللازمة لذلك, فإن واجب الكتاب والمربيين أيضا تحقيق الإنماء الفكري للطفل والتوجيه الثقافي لهم, وإشباع الحاجات النفسية والروحية عنده.

ومن هنا أمكن الحديث عن مادة مقدمة للطفل متمثلة في أدب الطفل الذي يدعم بقوة تربية الطفل وتدعم بدورها بناء شخصية الفرد السوي، فالعناية بأدب الأطفال وقصصهم وثقافتهم يعد مؤشرا مهما لتقدم الدول ورقيها وعاملا جوهريا في بناء مستقبلها, وفي ضوء هذا العرض نبعت إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

« هل لأدب الطفل دور في تنمية الإبداع عند طفل القسم التحضيري من (5-6) سنوات؟ »

ثانيًا: تساؤلات الدراسة:

- هل لأدب الطفل (القصة) دور في تنمية الخيال لطفل القسم التحضيري؟
- هل لأدب الطفل (المسرحية) دور في تنمية الموهبة لطفل القسم التحضيري؟
- هل لأدب الطفل (الشعر) دور في تنمية التفوق العقلي لطفل القسم التحضيري؟

ثالثًا: فرضيات الدراسة: الفرضية العامة: **لأدب الطفل دور في تنمية الإبداع لطفل القسم التحضيري من (5-6) سنوات**, وتشمل الفرضية العامة ثلاثة فرضيات جزئية:

- لأدب الطفل (القصة) دور في تنمية الخيال لطفل القسم التحضيري.
- لأدب الطفل (المسرحية) دور في تنمية الموهبة لطفل القسم التحضيري.
- لأدب الطفل (الشعر) دور في تنمية التفوق العقلي لطفل القسم التحضيري.

رابعًا: أهمية الدراسة:

- معرفة أشكال أدب الطفل ودورها في تنمية الإبداع لطفل القسم التحضيري.

- معرفة الدور الذي يلعبه أدب الطفل كوسيلة تربوية يحتاج إليها المجتمع لنقل القيم والمعلومات والتراث للطفل.

- معرفة أهم معوقات الإبداع عند الطفل وكيفية التغلب عليها.

خامسًا: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على دور أدب الطفل في تنمية الإبداع عند طفل القسم التحضيري من(5-6) سنوات.

سادسًا: تحديد المفاهيم الاجرائية للدراسة:

1- أدب الطفل: يقصد به في هذه الدراسة هو ذلك الفن الأدبي الذي يحتوي على خبرات متنوعة شاملة ومتكاملة مقدمة لطفل القسم التحضيري بطريقة مدروسة مسبقا؛ قصد تربيته وإكسابه مهارات ومعلومات تتماشى مع نموه واحتياجاته, وأدب الطفل في هذه الدراسة يتمثل في أنشطة القصة, المسرح, الشعر المدرجين في منهاج القسم التحضيري.

2- الإبداع عند الطفل: يقصد به في هذه الدراسة هي قدرات طفل القسم التحضيري على الطلاقة والمرونة والأصالة في إيجاد حل جديد لمشكلة علمية أو عملية أو فنية أو اجتماعية, حيث تتاح الفرصة للطفل من قبل الآخرين لتحقيق تميزه, ويحترم الآخرون هذا التميز.

3- الطفل: يقصد به في هذه الدراسة الأطفال الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم من (5-6) سنوات, المسجلين في الموسم الدراسي « 2023-2024م », والمزاولين دراستهم في المدارس الابتدائية بالمقاطعتين التربويتين (1-2) بالدبيلة, وهذا الطفل له عالمه الخاص يحتاج إلى الحماية والرعاية والتربية من طرف فئات المجتمع بدءً بالأسرة ووصولا إلى مؤسسات التربية ويتميز عن غيره بالعفوية والبراءة.

4- القسم التحضيري: يقصد به في هذه الدراسة هو القسم الذي يحتوي على **(25)** طفلا تتراوح أعمارهم بين (5-6) سنوات, بالمقاطعتين التربويتين (1-2) بالدبيلة, يقوم هذا القسم بوظيفة التربية والتعليم ونقل الثقافة المتطورة عن طريق أنشطة التعلم التي تقدم من طرف المربي(ة) قصد تأهيلهم للمرحلة الابتدائية وتوفير الظروف المناسبة لنموهم جسميا وعقليا وانفعاليا واجتماعيا وتعلم المزيد من المعايير الاجتماعية والأدوار الاجتماعية وهو يعتبر حلقة تواصل بين البيت والأسرة.

5- المربي(ة): يقصد به في هذه الدراسة هو المربي المعد إعدادا تربويا وعلميا وعمليا لاحتضان طفل القسم التحضيري والقيام بتنشئته عن طريق بذل المحاولات الجادة لضبط وتوجيه سلوكه باستخدام أساليب ايجابية فعالة منبثقة من الأهداف التربوية والقيم الأخلاقية.

سابعًا: الدراسات السابقة:

1- فعالية برنامج لتدريب الطالبة المعلمة برياض الأطفال على بعض أساليب تقديم وتقويم قصص وحكايات الأطفال [218]

التي هدفت إلى إلقاء الضوء على واقع قدرات الطالبة المعلمة ومدى تمكنها من الأساليب المتنوعة لتقديم وتقويم قصص وحكايات الأطفال، حيث اتبعت الباحثة المنهج التجريبي وتكونت عينة الدراسة من **(64)** طالبة معلمة بالفرقة الرابعة شعبة رياض الأطفال بكلية التربية النوعية, وتم تقسيمهم بالتساوي إلى مجموعتين تجريبية وضابطة, أما أدوات الدراسة تكونت من ثلاثة استمارات: استمارة تقويم أداء الطالبة المعلمة للقصة، واستمارة استطلاع رأي، واستمارة تحليل المحتوى, وبناءً على التحليلات والنتائج الإحصائية أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في القياسين القبلي والبعدي لبعض أساليب تقديم قصص وحكايات الأطفال ككل ولكل أسلوب على حدة لصالح القياس البعدي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعة الضابطة في القياسين القبلي والبعدي لأساليب تقويم قصص وحكايات الأطفال ككل وكل أسلوب على حدة.

2- الدافعية والابتكار لدى الأطفال «دراسة تجريبية على تلاميذ رياض الأطفال بالمدينة المنورة» [219]

هدفت إلى فحص أثر الدافعية على الابتكار عند الأطفال, ودراسة العلاقات بين المستوى الاجتماعي الثقافي للأسرة وكل من التفكير الابتكاري والسمات الابتكارية, وقد اتبع الباحث المنهج التجريبي, وقد تم اختيار عينة مكونة من **(90)** طفلا وطفلة من تلاميذ الروضة الأولى بالمدينة المنورة, كما قسمت العينة الكلية إلى **(3)** مجموعات متساوية, وقد تم إعداد وتطبيق عدة مقاييس لجمع بيانات البحث وهي: اختباري التفكير الابتكاري للأطفال, والسمات الابتكارية للأطفال من إعداد الباحث, اختبار رسم الرجل للذكاء, استمارة تقدير الوضع الاجتماعي الثقافي في البيئة السعودية, وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- للدافعية تأثير جوهري على التفكير الابتكاري للأطفال.
- ليس للدافعية تأثير جوهري على السمات الابتكارية للأطفال.

218– السيد, رشا أحمد محمد: فعالية برنامج لتدريب الطالبة المعلمة برياض الأطفال على بعض أساليب تقديم وتقويم قصص وحكايات الأطفال, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية رياض الأطفال, جامعة القاهرة, مصر, 2006م.

219– منسي, محمود عبد الحليم: الدافعية والابتكار لدى الأطفال «دراسة تجريبية على تلاميذ رياض الأطفال بالمدينة المنورة», أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية, جامعة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة, المملكة العربية السعودية,1987م.

3- درجة تحقيق مؤسسات رياض الأطفال للتربية المتكاملة لطفل ما قبل المدرسة [220]

هدفت إلى التعرف على درجة تحقيق مؤسسات رياض الأطفال للتربية المتكاملة لطفل ما قبل المدرسة, وقد حددت الدراسة متطلبات التربية المتكاملة بالجانب الجسمي والجانب العقلي والجانب الانفعالي, ومن أجل تحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي لتحديد درجة تحقيق مؤسسات رياض الأطفال للتربية المتكاملة لطفل ما قبل المدرسة, حيث تم اختيار **(60)** روضة وخلصت الدراسة إلى أن درجة تحقيق مؤسسات رياض الأطفال في محافظة إربد للتربية المتكاملة قد بلغت **(86%)** فيما يتعلق بمواصفات المباني والمواقع والمرافق المساعدة على تحقيق التربية المتكاملة لطفل ما قبل المدرسة, كما بينت الدراسة أن ما نسبته **(96%)** من الأنشطة الممارسة داخل مؤسسات رياض الأطفال تساعد طفل ما قبل المدرسة على النمو السليم في مختلف جوانب النمو الجسمية والعقلية والانفعالية، وبالتالي تحقيق التربية المتكاملة.

تعقيب على الدراسات السابقة: من فحص الدراسات السابقة لوحظ ما يلي:

- عدم وجود دراسات تناولت متغيرات الدراسة الحالية ولكن نجد أنها تناولت بعض هذه المتغيرات مع متغيرات أخرى.
- أجريت هذه الدراسات على عينات مختلفة عن عينة الدراسة الحالية.
- أستفيد من الدراسات السابقة في الجانب النظري فقط.

الإطار التطبيقي « الإجراءات المنهجية للدراسة »

أولًا: نوع الدراسة ومنهجها:

تعد هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية؛ والتي تهدف إلى تصوير وتحليل وتقييم خصائص ظاهرة معينة[221], وذلك بالاعتماد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها[222], بطريقة موضوعيةٍ بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[223], أما عن **منهج الدراسة** فقد تم اختيار:

- **المنهج المسحي:**

والذي يُعتمد عليه في تجميع الحقائق والبيانات الجارية عن موقف معين[224], ويعتبر من أنسب المناهج العلمية ملائمة للدراسة الوصفية, باعتباره جهدًا علميًا منظمًا للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة، أو مجموعة الظواهر موضوع البحث.[225]

220– لبابنة, أحمد حسن: درجة تحقيق مؤسسات رياض الأطفال للتربية المتكاملة لطفل ما قبل المدرسة, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية إربد الجامعية, جامعة البلقاء التطبيقية, الأردن, 2009م.

221– محمد عويس: قراءات في البحث العلمي والخدمة الاجتماعية, دار النهضة العربية, القاهرة, 1992م, ط01, ص109.

222– عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي, مكتبة وهبه, القاهرة, 1982م, ط08, ص198.

223– محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي: البحث العلمي «الدليل التطبيقي للباحثين», دار وائل للنشر, الأردن, 2002م, ط01, ص115.

224– أحمد بدر الدين: أصول البحث العلمي ومناهجه, المكتبة الأكاديمية, القاهرة, 1996م, ط09, ص189.

225– سمير محمد حسين: بحوث الإعلام, عالم الكتب, القاهرة, 1995م, ط02, ص147.

وفي إطاره تم الاعتماد على أسلوب المسح بالعينة لآراء عينة قصدية « وفيها تختار الوحدات أو المفردات بطريقة عمدية, وذلك تبعا لما يراه الباحث من سمات أو صفات أو خصائص تتوفر لهذه الوحدات أو المفردات وتخدم أهداف البحث»[226], من مختلف مربي الأقسام التحضيرية بابتدائيات المقاطعة التربوية (1-2) بالدبيلة ولاية الوادي.

ثانيًا: أدوات الدراسة الميدانية:

تُعرف الأداة بأنها « الوسيلة التي تستخدم في البحث، سواءً كانت تلك الوسيلة متعلقة بجمع البيانات أو بعمليات التصنيف والجدولة»[227] وعليه؛ فإن نجاح الباحث في تحقيق أهداف بحثه, يتوقف على اختياره الجيد للأدوات المناسبة للحصول على البيانات من الواقع، والتي يجب أن تتحقق فيها درجة كبيرة من الثقة.[228]

وقد أوضحت الكثير من الدراسات المنهجية، أن اختيار أداة بحثية معينة لجمع البيانات عن موضوع الدراسة يخضع لعدة معايير، يتم على ضوئها اختيار أداة لاستخدامها دون غيرها[229]، وقد يعتمد الباحث على أداة أو وسيلة واحدة لجمع البيانات، وأحيانًا يعتمد على أكثر من أداة فيجمع بين طريقتين أو أكثر من طرق لجمع البيانات.[230]

1- أسلوب جمع البيانات:

حيث تم تصميم استمارة الاستبيان, والتي هي « وسيلة من وسائل جمع البيانات, تتكون من مجموعة من الأسئلة ترسل بواسطة البريد, أو تسلم إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة, ليقوموا بتسجيل إجابتهم عن الأسئلة الواردة فيه»[231], وقد تم استخدامها للحصول على بيانات المبحوثين, ومعرفة رأيهم واتجاهاتهم نحو تدريس أدب الطفل المقرر في الأقسام التحضيرية.

2- اختبار الصدق والثبات:

أ- الصدق:

بمعنى أن الأداة تقيس فعلًا ما يراد قياسه، ويرتبط الصدق بالإجراءات المتخذة في التحليل، كاختيار العينة ووضع الفئات، وتحديدها تحديدًا واضحًا ودقيقًا، بالإضافة إلى درجة الثبات في التحليل[232], ولتحقيق عنصر الصدق في هذه الدراسة تم الاعتماد على صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان بحساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات البعد والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه.

226– محمد عبد الحميد: دراسة الجمهور في بحوث الإعلام, عالم الكتب, القاهرة, 1993م, ط01, ص137.
227– عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق, ص307.
228– محمد علي: علم الاجتماع والمنهج العلمي, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية, 1983م, ط02, ص589.
229– محمد طلعت عيسى: تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية, المكتبة الحديثة, القاهرة, 1983م, ط01, ص123-124.
230– عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق, ص307.
231– عبد الله محمد الشريف: مناهج البحث لعلمي «الدليل التطبيقي في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية», مكتبة الشعاع للنشر والطباعة والتوزيع, الإسكندرية, 1996م, ط01, ص123.
232– منير محمد حجاب: مناهج البحث العلمي, دار الفجر للطبع والنشر, القاهرة, 1986م, ط01, ص154.

ب- الثبات:

ويشير ثبات الاختبار إلى أنه يرجع نفس النتائج إذا ما استخدم الاختبار أكثر من مرة تحت ظروف مماثلة[233], ولحساب درجة الثبات في هذه الدراسة، فقد تم الاستعانة بأسلوب التجزئة النصفية على إجابات عينة استطلاعية.

ثالثًا: حدود الدراسة الميدانية: وتحددت على النحو الآتي:

أ- الحد الجغرافي:

استهدفت المدارس الابتدائية بالمقاطعة التربوية (1-2) بالدبيلة, ولاية الوادي, الجزائر.

ب - الحد الزمني:

تحدد بالفترة الزمنية التي أجري فيه توزيع وجمع استمارات الاستبيان في الثلاثي الثاني من الموسم الدراسي «2023-2024م ».

ج- الحد البشري:

استهدفت هذه الدراسة مربي (ة) الأقسام التحضيرية بابتدائيات المقاطعة التربوية (1-2) بالدبيلة ولاية الوادي البالغ عددهم 21 فرد.

رابعًا: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

أ- مجتمع الدراسة الميدانية:

يُعرف مجتمع الدراسة: « بأنه عدد من الأفراد المشتركة فيما بينها بصفة أو أكثر»[234], ولقد شمل مجتمع الدراسة جميع المربي والمربيات الأقسام التحضيرية التابعة لابتدائيات المقاطعة التربوية (1-2) بالدبيلة, والبالغ عددهم (21) للموسم الدراسي «2023-2024م».

ب- عينة الدراسة الميدانية:

وتُعرف العينة بأنها : « هي جزء من المجتمع الكلى المراد تحديد سماته، ممثلة بنسبة مئوية, يتم حسابها طبقًا للمعايير الإحصائية, وطبيعة مشكلة الدراسة ومصادر بياناتها»[235]، ويعتبر عنصر الدقة أحد الشروط الأساسية في اختيارها، فالعينة الصغيرة التي يتم اختيارها بدقةٍ تحقق نتائج صادقة, مثل النتائج التي يحصل عليها من العينة الأكبر، بالإضافة إلى ما توفره من جهد وتكلفة.[236]

وبعد حصر مجتمع الدراسة الميدانية, تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة بطريقة قصدية بمعنى « اختيار الوحدات أو المفردات بطريقة عمدية, وذلك تبعًا لما يراه الباحث من سمات أو صفات أو خصائص تتوفر لهذه الوحدات أو المفردات وتخدم أهداف البحث»[237], قوامها « 16 مربي(ة) ».

233– فاطمة عوض صابر, ميرفت على خفاجة: أسس ومبادئ البحث العلمي, مكتبة ومطبعة الأشعاع الفنية, الإسكندرية, 2002م, ط01, ص147.
234– محمد الصاوي محمد المبارك: البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته, المكتبة الأكاديمية, القاهرة, 1992م, ط01, ص147.
235– محمد عبدالحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية, عالم الكتب, القاهرة, 2000م, ط01, ص35.

236 – رشدي طعيمه: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية «مفهومه, أسسه, استخداماته», دار الفكر العربي, القاهرة, 1987م, ط01, ص135.

237 – محمد عبدالحميد: دراسة الجمهور في بحوث الإعلام, مرجع سابق, ص137.

خامسًا: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

1- خصائص العينة:

أ- الجنس:

جدول (01) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب **الجنس**

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
عدد أفراد العينة	07	09	**16**
النسبة المئوية (%)	43.75	56.25	**100**

من خلال البيانات يلاحظ أن عدد الذكور (07) بنسبة (43.75%), وأما عدد الإناث (09) بنسبة (56.25%), ويتضح بأن أفراد عينة الدراسة أغلبهم كانوا إناث؛ يرجع ذلك ربما لكونهن أكثر فهم لمتطلبات فترة الطفولة.

ب- المؤهل العلمي :

جدول(02) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب **المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي	ثانوي	جامعي	المجموع
عدد أفراد العينة	09	07	**16**
النسبة المئوية (%)	56.25	43.75	**100**

من خلال البيانات يلاحظ أن عدد الحاصلين على المؤهل العلمي الثانوي (09) بنسبة (56.25%), وعدد الحاصلين على المؤهل العلمي الجامعي (07) بنسبة (43.75%), ويتضح بأن أفراد عينة الدراسة أغلبه كانوا حاصلين على مؤهل علمي ثانوي.

ج- الخبرة الوظيفية:

جدول(03) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب **الخبرة الوظيفية**

الخبرة الوظيفية	أكثر من 5 سنوات	أقل من 5 سنوات	المجموع
عدد أفراد العينة	09	07	**16**
النسبة المئوية (%)	56.25	43.75	**100**

من خلال البيانات يلاحظ أن عدد الأفراد الذين خبرتهم الوظيفية أكثر من خمسة سنوات (09) أفراد بنسبة (56.25%), وعدد الأفراد الذين خبرتهم الوظيفية أقل من خمسة سنوات (07) أفراد بنسبة (43.75%) ويتضح بأن أفراد عينة الدراسة أغلبه كانت خبرته أكثر من خمسة سنوات.

2- عرض نتائج الفرضيات ومناقشتها:

أ- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الجزئية الأولى:

أولًا: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الأولى:

« لأدب الطفل (القصة) دور في تنمية الخيال لطفل القسم التحضيري »

جدول (04) يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة **بالفرضية الجزئية الأولى**

العبارات	البدائل						المجموع	
	نعم		لا		أحيانا			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
01	15	93.75	00	00.00	01	06.25	16	100
04	09	56.25	02	12.50	05	31.25	16	100
07	06	37.50	03	18.75	07	43.75	16	100
10	07	43.75	04	25.00	05	31.25	16	100
13	07	43.75	05	31.25	04	25.00	16	100
∑التكرارات	44		14		22		80	
∑النسب		**55.00**		**17.50**		**27.50**		**100**

- العبارة(01) التي تنص:«لسَرد القصة الشعبية دور في زيادة الانتباه لدى طفل القسم التحضيري»

(15) إجابة بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(93.75%), يرون أن لسَرد القصة الشعبية دور في زيادة الانتباه لدى طفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم سرد القصة الشعبية للطفل بصورة يفهمها ويتفاعل معها تساعده في زيادة انتباهه حول ما يحيط به, في حين كانت الإجابة بـ:«لا» معدومة, بينما إجابة واحدة بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(06.25%), يرون أن أحيانا لسَرد القصة الشعبية دور في زيادة الانتباه لدى طفل القسم التحضيري, ويرى وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل على الانتباه داخل القسم التحضيري.

- العبارة(04) التي تنص:«لسَرد قصة المغامرات دور في زيادة الفضول لطفل القسم التحضيري»

(09) إجابات بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(56.25%), يرون أن لسَرد قصة المغامرات دور في زيادة الفضول لطفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم سرد قصة المغامرات للطفل بصورة يفهمها ويتفاعل معها تساعده في زيادة فضوله لمعرفة ما يحيط به, في حين(02) إجابة بـ:«لا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(12.50%), لا يريان أن لسَرد قصة المغامرات دور في زيادة الفضول لطفل القسم التحضيري, بينما(05) إجابات بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(31.25%), يرون أن أحيانا لسَرد قصة المغامرات دور في زيادة الفضول لطفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل على زيادة الفضول داخل القسم التحضيري.

- العبارة(07) التي تنص:«لسَرد القصة الخرافية دور في زيادة دقة الملاحظة لدى طفل القسم التحضيري»

(06) إجابات بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(37.50%), يرون أن لسَرد القصة الخرافية دور في زيادة دقة الملاحظة لدى طفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم سرد القصة الخرافية للطفل بصورة يفهمها ويتفاعل معها تساعده في زيادة دقة الملاحظة حول ما يحيط به, في حين(03) إجابات بـ:«لا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(18.75%), لا يرون أن لسَرد القصة الخرافية دور في زيادة دقة الملاحظة لدى طفل القسم التحضيري, بينما(07) إجابات بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(43.75%), يرون أن أحيانا لسَرد القصة الخرافية دور في زيادة دقة الملاحظة لدى طفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل على زيادة دقة الملاحظة داخل القسم التحضيري.

- العبارة(10) التي تنص:«لسَرد القصة العلمية دور في حل بعض المشكلات لدى طفل القسم التحضيري»

(07) إجابات بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(43.75%), يرون أن لسَرد القصة العلمية دور في حل بعض المشكلات لدى طفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم سرد القصة العلمية للطفل بصورة يفهمها ويتفاعل معها تساعده في حل بعض المشكلات التي تحيط به, في حين(04) إجابات بـ:«لا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(25.00%), لا يرون أن لسَرد القصة العلمية دور في حل بعض المشكلات لدى طفل القسم التحضيري, بينما(05) إجابات بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(31.25%), يرون أن أحيانا لسَرد القصة العلمية دور في حل بعض المشكلات لدى طفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في حل بعض المشكلات داخل القسم التحضيري.

- العبارة(13) التي تنص:«لسَرد القصة الفكاهية دور في زيادة التفكير لدى طفل القسم التحضيري»

(07) إجابات بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(43.75%), يرون أن لسَرد القصة الفكاهية دور في زيادة التفكير لدى طفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم سرد القصة الفكاهية للطفل بصورة يفهمها ويتفاعل معها تساعده في زيادة التفكير حول ما يحيط به, في حين(05) إجابات بـ:«لا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(31.25%), لا يرون أن لسَرد القصة الفكاهية دور في زيادة التفكير لدى طفل القسم التحضيري, بينما(04) إجابات بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(25.00%), يرون أن أحيانا لسَرد القصة الفكاهية دور في زيادة التفكير لدى طفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في زيادة التفكير داخل القسم التحضيري.

*** أما بخصوص إجابات أفراد عينة الدراسة على مجموع عبارات الفرضية الجزئية الأولى فكانت كالتالي:**

(44) إجابة بـ:«نعم» من بين(80) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(55.00%), يرون أن للقصة دور في تنمية الخيال لطفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم سرد أي نوع من أنواع القصة للطفل بصورة يفهمها ويتفاعل معها تساعده في استعمال خياله حول ما يحيط به, في حين(14) إجابة بـ:«لا» من بين(80) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(17.50%), لا يرون أن للقصة دور في تنمية الخيال لطفل القسم التحضيري, بينما(22) إجابة بـ:«أحيانا» من بين(80) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(27.50%), يرون أن أحيانا للقصة دور في تنمية الخيال لطفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في تنمية الخيال داخل القسم التحضيري.

ثانيًا: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الأولى:

لقد أشارت النتائج إلى قبول الفرضية الجزئية الأولى, ويظهر مما سبق ذكره وحسب وجهة نظر المربي(ة) القسم التحضيري, أنه كلما تم سرد أي نوع من أنواع القصة للطفل داخل القسم التحضيري وروعي فيها عناصرها ومقوماتها ومعايير اختيارها, فإنها تساعد الطفل على زيادة تنمية خياله.

ب – عرض ومناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثانية:

أولًا: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الثانية:

« لأدب الطفل (المسرحية) دور في تنمية الموهبة لطفل القسم التحضيري »

جدول (05) يوضح إجابات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة **بالفرضية الجزئية الثانية**

–

العبارات	البدائل						المجموع	
	نعم		لا		أحيانا			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
02	12	75.00	00	00.00	04	25.00	16	100
05	09	56.25	00	00.00	07	43.75	16	100
08	16	100	00	00.00	00	00.00	16	100
11	07	43.75	00	00.00	09	56.25	16	100
14	10	62.50	00	00.00	06	37.50	16	100
∑التكرارات	54		00		26		80	
∑النسب		**67.50**		**00.00**		**32.50**		**100**

العبارة (02) التي تنص:«لتمثيل المسرحية التعليمية دور في زيادة المثابرة لدى طفل القسم التحضيري»

(12) إجابة بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(75.00%), يرون أن لتمثيل المسرحية التعليمية دور في زيادة المثابرة لدى طفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم تمثيل وتقديم المسرحية التعليمية بمشاركة الطفل بشكل يراعى فيه قدرة الطفل على التتبع والفهم والتفاعل مع مجريات المسرحية التعليمية فإنه يؤدي إلى مساعدته في زيادة المثابرة والاستمرار في التقدم نحو الأفضل, في حين كانت الإجابة بـ:«لا» معدومة, بينما(04) إجابات بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(25.00%), يرون أن أحيانا لتمثيل المسرحية التعليمية دور في زيادة المثابرة لدى طفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في زيادة المثابرة داخل القسم التحضيري.

- العبارة (05) التي تنص:«لتمثيل المسرحية الأخلاقية دور في زيادة الخبرات الجديدة لطفل القسم التحضيري»

(09) إجابات بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(56.25%), يرون أن لتمثيل المسرحية الأخلاقية دور في زيادة الخبرات الجديدة لطفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم تمثيل وتقديم المسرحية الأخلاقية بمشاركة الطفل بشكل يراعى فيه قدرة الطفل **على** التتبع والفهم والتفاعل مع مجريات المسرحية الأخلاقية فإنه يؤدي إلى مساعدته في زيادة واكتساب خبرات جديدة, في حين كانت الإجابة بـ:«لا» معدومة, بينما(07) إجابات بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(43.75%), يرون أن أحيانا لتمثيل المسرحية الأخلاقية دور في زيادة الخبرات الجديدة لطفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في زيادة الخبرات الجديدة داخل القسم التحضيري.

- العبارة (08) التي تنص:«لتمثيل المسرحية الترفيهية دور في زيادة حب المغامرة لدى الطفل القسم التحضيري»

(16) إجابة بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(100%), يرون أن لتمثيل المسرحية الترفيهية دور في زيادة حب المغامرة لدى طفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم تمثيل وتقديم المسرحية الترفيهية بمشاركة الطفل بشكل يراعى فيه قدرة الطفل على التتبع والفهم والتفاعل مع مجريات المسرحية الترفيهية فإنه يؤدي إلى مساعدته في زيادة حب المغامرة والبحث, في حين كانت الإجابة بـ:«لا» و«أحيانا» معدومة, وهذا ما يؤكد صحة ما سبق.

- العبارة (11) التي تنص:«لتمثيل المسرحية التثقيفية دور في اكتساب الهوايات المختلفة لدى طفل القسم التحضيري»

(07) إجابات بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(43.75%), يرون أن لتمثيل المسرحية التثقيفية دور في اكتساب الهوايات المختلفة لدى طفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم تمثيل وتقديم المسرحية التثقيفية بمشاركة الطفل بشكل يراعى فيه قدرة الطفل على التتبع والفهم

والتفاعل مع مجريات المسرحية التثقيفية فإنه يؤدي إلى مساعدته في اكتساب الهوايات المختلفة والمتعددة, في حين كانت الإجابة بـ:«لا» معدومة, بينما(09) إجابات بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(56.25%), يرون أن أحيانا لتمثيل المسرحية التثقيفية دور في اكتساب الهوايات المختلفة لدى طفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في اكتساب الهوايات المختلفة داخل القسم التحضيري.

- العبارة (14) التي تنص:«لتمثيل المسرحية الفكاهية دور في زيادة الثقة بالنفس لدى الطفل القسم التحضيري»

(10) إجابات بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(62.50%), يرون أن لتمثيل المسرحية الفكاهية دور في زيادة الثقة بالنفس لدى طفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم تمثيل وتقديم المسرحية الفكاهية بمشاركة الطفل بشكل يراعى فيه قدرة الطفل على التتبع والفهم والتفاعل مع مجريات المسرحية الفكاهية فإنه يؤدي إلى مساعدته في زيادة الثقة بنفسه والاستمرار في التقدم نحو الأفضل, في حين كانت الإجابة بـ:«لا» معدومة, بينما(06) إجابات بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(37.50%), يرون أن أحيانا لتمثيل المسرحية الفكاهية دور في زيادة الثقة بالنفس لدى طفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في زيادة الثقة بنفسه داخل القسم التحضيري.

*** أما بخصوص إجابات أفراد عينة الدراسة على مجموع عبارات الفرضية الجزئية الثانية فكانت كالتالي:**

(54) إجابة بـ:«نعم» من بين(80) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(67.50%), يرون أن للمسرحية دور في تنمية الموهبة لطفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم تمثيل وتقديم أي نوع من أنواع المسرحية بمشاركة الطفل داخل القسم التحضيري بشكل يراعى فيه قدرة الطفل على التتبع والفهم والتفاعل مع مجريات المسرحية فإنه يؤدي إلى مساعدته في زيادة إظهار موهبته, في حين كانت الإجابة بـ:«لا» معدومة, بينما(26) إجابة بـ:«أحيانا» من بين(80) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(32.50%), يرون أن أحيانا للمسرحية دور في تنمية الموهبة لطفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في تنمية الموهبة داخل القسم التحضيري.

ثانيًا: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الثانية:

لقد أشارت النتائج إلى قبول الفرضية الجزئية الثانية, ويظهر مما سبق ذكره وحسب وجهة نظر المربي(ة) القسم التحضيري بالمقاطعة التربوية(1-2) بالدبيلة, أنه كلما تم تمثيل وتقديم أي نوع من أنواع المسرحية بمشاركة الطفل داخل القسم التحضيري وروعي فيه العناصر الأساسية للمسرحية ومعايير اختيارها, فإنه يساعد الطفل على زيادة إظهار موهبته.

ج - عرض ومناقشة نتائج الفرضية الجزئية الثالثة :

أولًا: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الثالثة:

« لأدب الطفل (الشعر) دور في تنمية التفوق العقلي لطفل القسم التحضيري »

جدول (06) يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة **بالفرضية الجزئية الثالثة**

العبارات	البدائل						المجموع	
	نعم		لا		أحيانا			
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
03	15	93.75	00	00.00	01	06.25	16	100
06	11	68.75	01	06.25	04	25.00	16	100
09	12	75.00	00	00.00	04	25.00	16	100
12	06	37.50	02	12.50	08	50.00	16	100
13	100	100	00	00.00	00	00.00	16	100
∑التكرارات	60		03		17		80	
∑النسب		**75.00**		**03.75**		**21.25**		**100**

- العبارة (03) التي تنص:«لأداء الأنشودة دور في زيادة سرعة الحفظ لطفل القسم التحضيري»

(15) إجابة بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(93.75%), يرون أن لأداء الأنشودة دور في زيادة سرعة الحفظ لطفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم أداء وتقديم الأنشودة بمشاركة الطفل بصورة يفهمها ويتفاعل معها تساعده في زيادة سرعة الحفظ والإتقان لديه, في حين كانت الإجابة بـ:«لا» معدومة, بينما إجابة واحدة بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(06.25%), يرى أن أحيانا لأداء الأنشودة دور في زيادة سرعة الحفظ لطفل القسم التحضيري, ويرى وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في زيادة سرعة الحفظ داخل القسم التحضيري.

- العبارة (06) التي تنص:«لأداء الأغنية دور في زيادة حب الاطلاع لدى طفل القسم التحضيري»

(11) إجابة بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(68.75%), يرون أن لأداء الأغنية دور في زيادة حب الاطلاع لدى طفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم أداء وتقديم الأغنية بمشاركة الطفل بصورة يفهمها ويتفاعل معها تساعده في زيادة حب الاطلاع والمعرفة, في حين إجابة واحدة بـ:«لا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(06.25%), لا يرون أن لأداء الأغنية دور في زيادة حب الاطلاع لدى طفل القسم التحضيري, بينما(04) إجابات بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(25.00%), يرون أن أحيانا لأداء الأغنية دور في زيادة حب الاطلاع لطفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في زيادة حب الاطلاع داخل القسم التحضيري.

- العبارة (09) التي تنص:«لأداء الأنشودة دور في اكتساب المفردات اللغوية الجديدة لطفل القسم التحضيري»

(12) إجابة بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(75.00%), يرون أن لأداء الأنشودة دور في زيادة اكتساب المفردات اللغوية الجديدة لطفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم أداء وتقديم الأنشودة بمشاركة الطفل بصورة يفهمها ويتفاعل معها تساعده في اكتساب المفردات اللغوية الجديدة لبعض الكلمات, في حين كانت الإجابة بـ:«لا» و«أحيانا» معدومة, وهذا ما يؤكد صحة ما سبق.

- العبارة (12) التي تنص:«لأداء الأغنية دور في اكتساب التمييز بين الأصوات لدى طفل القسم التحضيري»

(06) إجابة بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(37.50%), يرون أن لأداء الأغنية دور في اكتساب التمييز بين الأصوات لدى طفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم أداء وتقديم الأغنية بمشاركة الطفل بصورة يفهمها ويتفاعل معها تساعده في اكتساب التميز بين الأصوات فيما بينها, في حين(02) إجابة بـ:«لا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(12.50%), لا يريان لأداء الأغنية دور في اكتساب التمييز بين الأصوات لدى طفل القسم التحضيري, بينما(08) إجابات بـ:«أحيانا» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(50.00%), يرون أن أحيانا لأداء الأغنية دور في اكتساب التمييز بين الأصوات لدى طفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في اكتساب التميز بين الأصوات داخل القسم التحضيري.

- العبارة (15) التي تنص:«لأداء الأنشودة دور في تدعيم النطق السليم لدى الطفل القسم التحضيري»

(16) إجابة بـ:«نعم» من بين(16) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(100%), يرون أن لأداء الأنشودة دور في تدعيم النطق السليم لدى طفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم أداء وتقديم الأنشودة بمشاركة الطفل بصورة يفهمها ويتفاعل معها تساعده في تدعيم النطق السليم ومعالجة اضطرابات الكلام, في حين كانت الإجابة بـ:«لا» و«أحيانا» معدومة, وهذا ما يؤكد صحة ما سبق.

*** أما بخصوص إجابات أفراد عينة الدراسة على مجموع عبارات الفرضية الجزئية الثالثة فكانت كالتالي:**

(60) إجابة بـ:«نعم» من بين(80) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(75.00%), يرون أن للشعر دور في تنمية التفوق العقلي لطفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه أنه كلما تم أداء وتقديم أي نوع من أنواع الشعر بمشاركة الطفل داخل القسم التحضيري بصورة يفهمه ويتفاعل معه يساعده في زيادة التفوق العقلي لديه, في حين(03) إجابات بـ:«لا» من بين(80) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(03.75%), لا يرون أن للشعر دور في تنمية التفوق العقلي لطفل القسم التحضيري, بينما(17) إجابة بـ:«أحيانا» من بين(80) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(21.25%), يرون أن أحيانا للشعر دور في

تنمية التفوق العقلي لطفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في تنمية التفوق العقلي داخل القسم التحضيري.

ثانيًا: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الجزئية الثالثة:

لقد أشارت النتائج إلى قبول الفرضية الجزئية الثانية، ويظهر مما سبق ذكره وحسب وجهة نظر المربي(ة) القسم التحضيري بالمقاطعة التربوية (1-2) بالدبيلة, أنه كلما تم أداء وتقديم أي نوع من أنواع الشعر بمشاركة الطفل داخل القسم التحضيري وروعي فيه معايير اختياره للطفل, فإنه يساعد الطفل على زيادة التفوق العقلي لديه.

ج – عرض ومناقشة نتائج الفرضية العامة : وفي ضوء ذلك وبناءً عليه أمكننا الإجابة عن الفرضية العامة:

أولًا: عرض وتحليل نتائج الفرضية العامة:

« لأدب الطفل دور في تنمية إبداع عند طفل القسم التحضيري من (5-6) سنوات »

جدول (07) يوضح نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد **الفرضية العامة**

الأبعاد	البدائل		
	نعم	لا	أحيانا
01	44	14	22
02	54	00	26
03	60	03	17
عدد التكرارات	**158**	**17**	**65**
مجموع التكرارات	**240**	**240**	**240**
النسبة المئوية (%)	**65.83**	**07.08**	**27.08**

(158) إجابة بـ:«نعم» من بين(240) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(65.83%), يرون أن لأدب الطفل دور في تنمية الإبداع لطفل القسم التحضيري, وهذا يدل على أنه كلما تم التنوع في تقديم أو أداء أو تمثيل أي نوع من أنواع أدب الطفل داخل القسم التحضيري فإنه يساعد الطفل على إظهار قدراته المختلفة ومنها الإبداع, في حين(17) إجابة بـ:«لا» من بين(240) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(07.08%), لا يرون أن لأدب الطفل دور في تنمية الإبداع لطفل القسم التحضيري, بينما(65) إجابة بـ:«أحيانا» من بين(240) إجابة؛ أي بنسبة مئوية قدرت بـ:(27.08%), يرون أن أحيانا لأدب الطفل دور في تنمية الإبداع لطفل القسم التحضيري, ويرون وجود عوامل أخرى يمكن أن تساعد الطفل في تنمية الإبداع داخل القسم التحضيري.

ثانيًا: مناقشة نتائج الفرضية العامة:

لقد أشارت النتائج إلى قبول الفرضية العامة, وفي ضوء ذلك وبناءً عليه أمكننا الإجابة عن السؤال الرئيس:«هل لأدب الطفل دور في تنمية الإبداع عند طفل القسم التحضيري من(5-6) سنوات؟» من خلال عرض نتائج الفرضيات ومناقشتها, وحسب وجهة نظر مربي(ة) القسم التحضيري بابتدائيات المقاطعة التربوية(1-2) بالدبيلة, أنه كلما روعي التنوع في تقديم أي نوع من أنواع أدب الطفل داخل القسم التحضيري يساعد الطفل على إظهار قدراته المختلفة ومنها الإبداع.

سادسًا: نتائج الدراسة الميدانية: كانت أهم النتائج على النحو الآتي:

- **تحقق الفرضية الجزئية الأولى:** « لأدب الطفل (القصة) دور في تنمية الخيال لطفل القسم التحضيري ».

- **تحقق الفرضية الجزئية الثانية:** « لأدب الطفل (المسرحية) دور في تنمية الموهبة لطفل القسم التحضيري ».

- **تحقق الفرضية الجزئية الثالثة:** « لأدب الطفل (الشعر) دور في تنمية التفوق العقلي لطفل القسم التحضيري ».

- **وبذلك تحققت الفرضية العامة: « لأدب الطفل دور في تنمية الإبداع عند طفل القسم التحضيري من (5-6) سنوات ».**

خاتمة:

إن الاهتمام بالتنمية الثقافية للطفل يأتي من كون الطفل هو الذي سيضع مستقبل هذه الأمة ويتولى حمل القيادة غدا, وهو الذي يشكل السد المنيع في وجه الزحف الثقافي الغريب الذي يسعى, فالطفل يتأثر بما يُقدم له من أفكار وتصميمات فنون أدب الطفل, وبذلك نستطيع أن نوجهه من خلال فنونه وننمي قدراته الإبداعية في مختلف المجالات.

توصيات: وبناء على ذلك يمكن الخروج بجملةٍ من التوصيات:

- ضرورة توفير بيئة طبيعية لتنمية الإبداع عند الطفل, وذلك عن طريق تقديم الأنشطة التي تشغل اهتمامات الطفل, كما ينبغي أن يقدم للطفل أسئلة مفتوحة من خلال أنشطتهم اليومية كلما أمكن ذلك.
- وجوب تدريب المربي(ة) على كيفية التحضير الجيد لتدريس محتويات أدب الطفل.
- ضرورة مشاركة المربي(ة) مع الطفل في مختلف الأنشطة, خاصة تمثيل المسرحيات وأداء الأناشيد.

قائمة المراجع:

الكتب العربية:

1. أحمد بدر الدين(1996م): أصول البحث العلمي ومناهجه, ط09,المكتبة الأكاديمية, القاهرة.
2. رشدي طعيمه(1987م): تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية «مفهومه, أسسه, استخداماته», ط01, دار الفكر العربي, القاهرة.
3. سمير محمد حسين(1995م): بحوث الإعلام, ط02, عالم الكتب, القاهرة.

4. عبد الله محمد الشريف(1996م): مناهج البحث لعلمي «الدليل التطبيقي في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية», ط01, مكتبة الشعاع للنشر والطباعة والتوزيع, الإسكندرية.
5. عبد الباسط محمد حسن(1982م): أصول البحث الاجتماعي, ط08, مكتبة وهبه, القاهرة.
6. فاطمة عوض صابر, ميرفت على خفاجة(2002م): أسس ومبادئ البحث العلمي, ط01, مكتبة ومطبعة الأشعاع الفنية, الإسكندرية.
7. محمد الصاوي محمد المبارك(1992م): البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته, ط01, المكتبة الأكاديمية, القاهرة.
8. محمد طلعت عيسى(1983م): تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية, ط01, المكتبة الحديثة, القاهرة.
9. محمد عبد الحميد(1993م): دراسة الجمهور في بحوث الإعلام, ط01, عالم الكتب, القاهرة.
10. محمد عبد الفتاح حافظ الصيرفي(2002م): البحث العلمي «الدليل التطبيقي للباحثين», ط01, دار وائل للنشر, الأردن.
11. محمد عبدالحميد(2000م): البحث العلمي في الدراسات الإعلامية, ط01, عالم الكتب, القاهرة.
12. محمد علي(1983م): علم الاجتماع والمنهج العلمي, ط02, دار المعرفة الجامعية, الإسكندرية.
13. محمد عويس(1992م): قراءات في البحث العلمي والخدمة الاجتماعية, ط01, دار النهضة العربية, القاهرة.
14. منير محمد حجاب(1986م): مناهج البحث العلمي, ط01, دار الفجر للطبع والنشر, القاهرة.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. السيد, رشا أحمد محمد(2006م): فعالية برنامج لتدريب الطالبة المعلمة برياض الأطفال على بعض أساليب تقديم وتقويم قصص وحكايات الأطفال, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية رياض الأطفال, جامعة القاهرة, مصر.
2. لبابنة, أحمد حسن(2009م): درجة تحقيق مؤسسات رياض الأطفال للتربية المتكاملة لطفل ما قبل المدرسة, أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية إربد الجامعية, جامعة البلقاء التطبيقية, الأردن.
3. منسي, محمود عبد الحليم(1987م): الدافعية والابتكار لدى الأطفال «دراسة تجريبية على تلاميذ رياض الأطفال بالمدينة المنورة», أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية التربية, جامعة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة, المملكة العربية السعودية.

الملاحق:

ملحق (01): استمارة الاستبيان

القســم الأول «بيانات شخصية»

المؤسسة التعليمية: .....

المقاطعة التربوية: .....

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

المؤهل العلمي: مستوى ثانوي ☐ مستوى جامعي ☐

الخبرة الوظيفية: أقل من 5 سنوات ☐ أكثر من 5 سنوات ☐

القســم الثاني «أسئلة الاستمارة الاستبيانية»

الرقم	العبارة	البدائل		
		نعم	لا	أحيانا
1	هل لسَرد القصة الشعبية دور في زيادة الانتباه لدى طفل القسم التحضيري؟			
2	هل لتمثيل المسرحية التعليمية دور في زيادة المثابرة لدى طفل القسم التحضيري؟			
3	هل لأداء الأنشودة دور في زيادة سرعة الحفظ لطفل القسم التحضيري؟			
4	هل لسَرد قصة المغامرات دور في زيادة الفضول لطفل القسم التحضيري؟			
5	هل لتمثيل المسرحية الأخلاقية دور في زيادة الخبرات الجديدة لطفل القسم التحضيري؟			
6	هل لأداء الأغنية دور في زيادة حب الاطلاع لدى طفل القسم التحضيري؟			
7	هل لسَرد القصة الخرافية دور في زيادة دقة الملاحظة لدى طفل القسم التحضيري؟			
8	هل لتمثيل المسرحية الترفيهية دور في زيادة حب المغامرة لدى الطفل القسم التحضيري؟			
9	هل لأداء الأنشودة دور في إكساب المفردات اللغوية الجديدة لطفل القسم التحضيري؟			
10	هل لسَرد القصة العلمية دور في حل بعض المشكلات لدى طفل القسم التحضيري؟			
11	هل لتمثيل المسرحية التثقيفية دور في اكتساب الهوايات المختلفة لدى طفل القسم التحضيري؟			
12	هل لأداء الأغنية دور في اكتساب التمييز بين الأصوات لدى طفل القسم التحضيري؟			
13	هل لسَرد القصة الفكاهية دور في زيادة التفكير لدى طفل القسم التحضيري؟			
14	هل لتمثيل المسرحية الفكاهية دور في زيادة الثقة بالنفس لدى الطفل القسم التحضيري؟			
15	هل لأداء الأنشودة دور في تدعيم النطق السليم لدى الطفل القسم التحضيري؟			

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
– ملخص الدراسة باللغة العربية	01
– ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	02
– مقدمة	02
أولا: الإشكالية	02
ثانيا: أهمية الدراسة	02
ثالثا: أهداف الدراسة	03
رابعا: تحديد المفاهيم الاجرائية للدراسة	03
خامسا: الدراسات السابقة	04
الإطار التطبيقي « الإجراءات المنهجية للدراسة »	16-06
أولا: نوع الدراسة ومنهجها	06
ثانيا: أدوات الدراسة الميدانية	06
ثالثا: حدود الدراسة الميدانية	07
رابعًا: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية	07
خامسا : عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	17-8
سادسا: نتائج الدراسة الميدانية	18
– خاتمة	18
– توصيات	18
– قائمة المراجع	18
– الملاحق	20
– فهرس الموضوعات	21
– فهرس الجداول	22
– فهرس الملاحق	22

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
- **جدول(01)** يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	08
- **جدول(02)** يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	08
- **جدول(03)** يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة الوظيفية	09
- **جدول(04)** يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالفرضية الجزئية الأولى	09
- **جدول(05)** يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة الفرضية الجزئية الثانية	12
- **جدول(06)** يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالفرضية الجزئية الثالثة	14
- **جدول(07)** يوضح إجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد الفرضية العامة	17

فهرس الملاحق

الملحق	الصفحة
. **ملحق (01)** استمارة الاستبيان	20

التواصل البرلماني والمشاركة المواطنة : مجلس النواب المغربي أنموذجا.

Parliamentary communication and citizen participation: the Moroccan House of Representatives as a model.

رجاء مسو – طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، مختبر الانساق اللغوية والثقافية كلية الاداب والعلوم الانسانية جامعة ابن زهر أكادير/ المغرب

ملخص:

تتأسس هذه الدراسة على فكرة مركزية، تكمن في أن التواصل البرلماني يعد أداة أساسية لا محيد عنها لتجسير الهوة بين المواطنات والمواطنين ومجلس النواب المغربي، وإعادة بناء روابط الثقة بينهما في سياق يتسم بخفوت وضمور أدوار ووظائف البرلمانات. وهو ما استحثنا على بحث تواصل مجلس النواب المغربي مع محيطه الخارجي، من خلال رصد آلياته وحصيلته، سيما من خلال الولايتين التشريعيتين الأخيرتين، وتقييمها في ضوء التوجهات الإصلاحية التي انخرط فيها المغرب والرامية إلى تجويد العملية التواصلية، خصوصا بعد ظهور أشكال جديدة من التواصل الرقمي. ومن ثم بحث الإمكانات التي يقدمها التواصل البرلماني لتعزيز قيم الديمقراطية وشفافية العمل البرلماني والمشاركة المدنية المواطنة.

تقدم الدراسة أيضا رؤية شمولية للدور الذي يلعبه التواصل البرلماني في الترسيخ التدريجي للمشاركة المدنية، ولبرلمان القرب، حيث إن التوسيع من عملية مشاركة المواطنات والمواطنين والمجتمع المدني في العمل البرلماني وتوطيد جسور الحوار والتعاون والشفافية بينهما من شأنه تجويد العمل البرلماني والرفع من مستوى أداء المهام التشريعية والرقابية والتقييمية التي يضطلع بها مجلس النواب. ويعزز الرقابة المواطنة على العمل البرلماني، حيث المواطن والمجتمع المدني شريكان في العمل البرلماني ومراقبان له في الوقت نفسه.

الكلمات المفتاحية: التواصل البرلماني _ المشاركة المواطنة _ مجلس النواب _ البرلمان المنفتح.

Abstract:

This study is based on a central idea that parliamentary communication is an essential tool for bridging the gap between citizens and the Moroccan Parliament, and rebuilding trust between them in a context characterized by the diminishing role and functions of parliaments. This prompted us to explore the communication of the Moroccan Parliament with its external environment, by monitoring its mechanisms and achievements, particularly in the context of the recent legislative terms. We evaluate them in light of the reformist trends that Morocco has embarked on, aiming to improve the communication process, especially after the emergence of new forms of digital communication. We then examine the potential offered by parliamentary communication to enhance the values of

democracy, transparency in parliamentary work, and citizen participation.

The study also presents a comprehensive vision of the role played by parliamentary communication in gradually consolidating civic participation. For a close parliament, expanding the process of citizen and civil society participation in parliamentary work and strengthening bridges of dialogue, cooperation, and transparency between them would improve parliamentary work, elevate the level of legislative, oversight, and evaluative tasks carried out by the House of Representatives, and enhance citizen oversight of parliamentary work, where citizens and civil society are partners and observers of parliamentary work at the same time.

Keywords: Parliamentary communication_ Citizen participation_ Parliament _ Open Parliament.

تقديم:

يتميز السياق العالمي اليوم بسيادة خطاب أزمة الثقة في المؤسسات البرلمانية[238]، وبتواري مكانة البرلمانات داخل بنيان الدولة المعاصرة[239]. وباعتبار التواصل العمومي آلية من آليات إعادة بناء روابط الثقة بين المؤسسات التمثيلية والمواطنات والمواطنين وتعزيز الشرعية الديمقراطية للمؤسسة البرلمانية، لاسيما في عصر الرقمنة. على هذا الأساس، إخترنا في هذا المقال تسليط الضوء على التواصل المؤسساتي بالمغرب، ولم يكن إختيارنا دراسة التواصل البرلماني سوى لفهم واقع العملية التواصلية بين المؤسسة التشريعية والمواطنين وتقييمها في ضوء ذلك.

يمكن القول أن البرلمان كمؤسسة تمثيلية للشعب وكصرح عظيم ساهم في ترسيخ فكرة الديمقراطية، إذ يعتبر صوت الشعب ووسيلته للتعبير عن مطالبه وإحتياجاته، والتجسيد العملي لحضور الإرادة الشعبية في عملية صناعة القرار العمومي، وعنصر من عناصر التراث التاريخي والرمزي للأمة. وباعتباره هيئة تمثل الشعب، فإن البرلمان مدعوا إلى ممارسة أدواره الدستورية بمسؤولية ومدعو كذلك إلى تعزيز قيم الشفافية والمساءلة والحق في المعلومة والمشاركة المواطنة، ولا مناص من القول أن التواصل العمومي

238 - في تقرير صادر عن المعهد المغربي لدراسات السياسات المعنون ب مؤشر الثقة في المؤسسات الموجة الرابعة 2023: هل الثقة السياسية في المغرب في تراجع؟ قام بتشخيص مستويات الثقة في المؤسسات المنتخبة ومن أهم النتائج التي ثم التوصل إليها، الإنخفاض العام لمستوى الثقة في المؤسسة البرلمانية لاسيما في الأربع سنوات الماضية حيث تراوحت ما بين 32% و42 % وهي مؤشرات تنم عن أزمة الثقة في المؤسسات المنتخبة. للمزيد حول التقرير أنظر الرابط التالي: https://mipa.institute/10684 تم التصفح بتاريخ 12-02-2024.

-تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول التواصل العام السياق العالمي والطريق إلى الأمام، ص5. للمزيد أنظر الرابط التالي https://www.oecd.org/gov/open-government/public-communications-report-highlights-ar.pdf

239 - أنظر :

- كارل شميت، أزمة البرلمانات، ترجمة، فاضل جتكر، دراسات عراقية، ط1، بدون سنة. ص7-18.

-Joseph Barthélemy, La crise de la démocratie représentative, Hachette Livre BNF (1 octobre 2018).

- Rouban luc, La démocratie représentative est-elle en crise ? DOC FRANCAISE (7 février 2018).

- SIMON TORMEY , THE END OF REPRESENTATIVE POLITICS , Polity Press , First published in 2015 .

يلعب دورا محوريا في تكريس هذه المبادئ والنهوض بمستوى جودة الخدمات المؤسساتية وتطويرها والإستجابة لمختلف القضايا التي تتحدى مجلس النواب اليوم.

وبناء عليه، أضحى تجويد العملية التواصلية ركيزة أساسية في مسلسل تحديث الإدارة العمومية المغربية لاسيما بعد دستور 2011، الذي أرسى مجموعة من المبادئ والأسس الحكماتية الرامية إلى تدعيم وترسيخ قيم الديمقراطية. وتفعيلا لما جاءت به الوثيقة الدستورية والتشريعات الوطنية في هذا الإطار، عمل البرلمان المغربي على تعزيز التواصل البرلماني ودعم انفتاح مجلس النواب على مختلف هيئات المجتمع المدني والإعلام والصحافة...بما يؤسس لمفهوم "البرلمان المنفتح" الذي لم تعد فيه وظيفة التواصل العمومي ترتكز على رهان اتاحة المعلومات للمواطنين بقدر ما تشمل رهانات أخرى تسعى إلى إشراك المواطنين وتعبئتهم في الحياة العمومية، حيث المواطن والمجتمع المدني في مراقبة وتقييم العمل البرلماني.

والواضح إذن أن للتواصل البرلماني أهمية بالغة في تجسير الهوة بين المواطن ومؤسساته وفي تعزيز روح الثقة بينهما، وفي ترسيخ قيم الشفافية والإنفتاح والمساءلة في المجال العام. وعليه سيرصد هذا المقال آليات وحصيلة تواصل مجلس النواب مع محي[240]طه الخارجي لاسيما خلال الولايتين التشريعيتين العاشرة والحادية عشر، وتقييمها في ضوء التوجهات الإصلاحية التي انخرط فيها المغرب والرامية إلى تجويد العملية التواصلية بمختلف المؤسسات الرسمية.

وبناء على ماتقدم سنحاول في هذه الدراسة بحث إشكالية: إلى أي حد استطاع مجلس النواب المغربي تبني استراتيجية تواصلية فعالة مع محيطه الخارجي، بما يعزز قيم الإنفتاح والشفافية والمشاركة المواطنة، ويسهم في اعادة الثقة للمؤسسة التمثيلية.؟

وللإجابة على بعض الإشكالات المعرفية المرتبطة بالإشكالية أعلاه، ننطلق من فرضية أساسية نختبرها في ثنايا هذا البحث، تزعم أن مجلس النواب المغربي قد عزز من آليات تواصله مع المواطنات والمواطنين ومختلف هيئات المجتمع المدني، بما يكفل لهم الحق في الوصول إلى المعلومة البرلمانية والمشاركة المواطنة في العمل البرلماني.

ولسبر مختلف تفرعات الإشكالية الرئيسية، في أفق التحقق من صدقية الفرضية السالف طرحها، وباعتبار أن كل بحث يحدد بمنهجه[241] وموضوعه وبأن المنهج بمثابة "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة"[242]. لذلك إرتأينا الإعتماد على المنهج الوصفي، وذلك باعتباره أحد أشكال

240

241 يحيل المنهج إلى الرؤية أو المدرسة الفكرية التي ينطلق منها الدارس للوصول إلى الحقيقة وليس المنفعة الاجتماعية... إن غاية المنهج هنا هي المساعدة على التفكير ذاتيا استجابة لتحدي تعقيد المشاكل. إبراهيم أولتيت، المنهج في العلوم الاجتماعية، ط1،مطبعة قرطبة،أكادير، 2018، ص13

242 عمار بوحوش، الذينبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي، ط1،مكتبة المنار، الأردن، 1989، ص82.

التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة[243]. وبذلك سيسعفنا المنهج الوصفي في الإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة، خاصة على مستوى رصد آليات تواصل مجلس النواب مع محيطه الخارجي، وفي استجلاء كذلك انفتاحه على هيئات المجتمع المدني وعموم المواطنات والمواطنين، و الوقوف عند بعض التحديات التي تحد من فعلية وفاعلية تواصل مجلس النواب مع محيطه الخارجي .

وللإجابة عن الإشكالية السابق طرحها ، وفي سبيل التحقق من الفرضية التي بسطناها نورد الخطة التالية:

المبحث الأول: التواصل الخارجي لمجلس النواب ورهان البرلمان المنفتح

المبحث الثاني: البرلمان المدني والديمقراطية التشاركية

المبحث الأول: التواصل الخارجي لمجلس النواب ورهان البرلمان المنفتح

تكمن نقطة البدأ في أن التواصل البرلماني يعتبر ضرورة ديمقراطية ومؤسساتية وركيزة أساسية في تجاوز بعض التحديات التي تعترض المؤسسة البرلمانية اليوم، والتي تعمق من أزمة شرعيتها. تؤكد بعض التقارير الدولية[244] والوطنية[245] اليوم على أهمية التواصل المؤسساتي لتخلص إلى أن التواصل الناجع يمكن أن يساهم في تعزيز الديمقراطية المواطنة والإستجابة لفقدان الثقة في المؤسسات السياسية،[246] بما يؤكد ويقوي من علاقة المنتخب بالمواطن . وعلى إثر ذلك، نروم في هذا المستوى من المقال، استجلاء آليات تواصل مجلس النواب المغربي مع محيطه الخارجي والإمكانات التي تقدمها هذه الآليات لتعزيز قيم الديمقراطية والإنفتاح والشفافية ونشر المعلومة لكافة المواطنات والمواطنين والإعلام والمجتمع المدني.

الفرع الأول: التواصل الرقمي لمجلس النواب والحق في الوصول إلى المعلومة البرلمانية.

---

243 - علي معمر عبد المومن، مناهج البحث في العلوم الإجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب، ط1، جامعة 7أكتوبر، ليبيا، 2008، ص287.

244 أنظر:

- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول التواصل العام السياق العالمي والطريق إلى الأمام للمزيد أنظر الرابط التالي https://www.oecd.org/gov/open-government/public-communications-report-highlights-ar.pdf تم التصفح بتاريخ 2024/02/12.
- تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي الصادر سنة 2018 عن الإتحاد البرلماني الدولي **rapport mondial sur le e-parlement daté de 2018** تم التصفح بتاريخ 2024/02/12.
- Inter-Parliamentary Union World e, -Parliament Report 2022 Parliaments after the pandemic, Courand et Associés2021.

245 -Voix citoyenne au Maroc: le rôle de la communication et des médias pour un gouvernement plus ouvert. OCDE.2019.

- أنظر دليل التواصل العمومي على الرابط التالي: https://www.mmsp.gov.ma/sites/default/files/publications/GuideCommunicationPublique_09022021_Ar.pdf تم التصفح بتاريخ 12/02/2024

246 - pierre rosanvallon, Democratic Legitimacy : impartiality, reflexivity, proximity, translated by arthur goldhammer, university press princeton & oxford, 2011. P60.

تتميز الفترة المعاصرة بالتقدم التكنولوجي الكبير وبتطور أدوات الإتصال والتواصل الحديثة وأصبحنا نتحدث عن التواصل الرقمي والإلكتروني والتواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي... وأضحت هذه الابتكارات تمثل تقدما في العديد من أبعاد الحياة الاجتماعية، والبرلمان المغربي بدوره ليس بمنأى عن هذه التطورات التي وسمت آليات التواصل الحديثة حيث انخرط في مسلسل تحديث آليات تواصله مع محيطه الخارجي، وملائمة أنشطته معها وذلك من أجل إبقاء المؤسسة منفتحة وشفافة وقادرة على استيعاب الرأي العام، بما يقرب العمل البرلماني من المواطنين و يرفع من نسبة الوعي والتقدير الشعبي في ذات الوقت لدور مجلس النواب.

أولا: البوابة الإلكترونية لمجلس النواب ورقمنة العمل البرلماني.

إن التحولات التي أحدثتها الثورات التكنولوجية والمعرفية الحديثة، جعلت المواطن في مواكبة عمل المؤسسة البرلمانية وفي اطلاع دائم على مستجدات الشأن العام، وفي طليعة ذلك ما يجري داخل وحول مجلس النواب المغربي. وباعتبارها غرفة تمثل الشعب وتجسد إرادته،[247] فقد عمل مجلس النواب المغربي على مدار السنوات القليلة الماضية ببذل جهودا مضنية وذلك من أجل تمكين المواطنين من الإطلاع على ما يمارسه من أنشطة، وقد ساعده في ذلك الطفرة التي عرفها التواصل المؤسساتي في المغرب، والتطور السريع الذي أفضى إلى ظهور أشكال جديدة من وسائل الإتصال والتواصل والتي تسهل من عملية التواصل التفاعلي بين مجلس النواب والمواطنين.

وفي هذا الصدد عمل البرلمان المغربي على إحداث بوابة إلكترونية موحدة لعمل مجلسي البرلمان[248]، يرمي من خلالها تقريب المعلومة البرلمانية[249] إلى المواطنات والمواطنين ومختلف المؤسسات وفعاليات المجتمع المدني، و الإرتقاء بمهام مجلس النواب وأدواره في مختلف المجالات.

ولا مناص من القول أن هذه البوابة الإلكترونية تتيح مجموعة من الخدمات التي تعنى بالشأن البرلماني ومجموعة من الفضاءات التي تسمح للمواطنات والمواطنين والمؤسسات الدستورية ومختلف هيئات المجتمع المدني والإعلام من مواكبة العمل البرلماني والإطلاع على آخر مستجداته. حيث إن هذه البوابات تعرض هندسة مجلسي البرلمان وأرشيفه التاريخي ومختلف الأنشطة التي يمارسها مجلس النواب، من جلسات عمومية واجتماعات اللجان كذلك كل ما يخص العمل التشريعي، وتتيح البوابة للمواطنات والمواطنين فضاء خاص للتفاعل مع مشاريع ومقترحات القوانين قيد الدراسة باللجان البرلمانية وتقديم الملتمسات والعرائض في مجال التشريع[250] وخدمات عن بعد لتلقي طلبات الزيارات، وطلبات الاستفادة

[247] - pierre rosanvallon, Le Bon Gouvernement, Les Livres du nouveau monde, SEUIL (27 août 2015). pp 7-9.

[248] يمكن الإطلاع على البوابة على الرابط التالي: https://www.parlement.ma/

[249]- ينص الفصل 27 من الدستور المغربي الصادرة سنة 2011 أن "للمواطنات و المواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية و المؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام..

[250] - تم احداث البوابة الوطنية للتشاور العمومي https://www.eparticipation.ma/se-documente

من مكتبة المجلس. وهو ما يعزز بناء المواطنة الفاعلة وترسيخ قواعد وآليات الديمقراطية التشاركية والإنتاج المشترك للنص القانوني[251]، التي أرساها الدستور المغربي لسنة 2011 لا سيما في فصوله 12- 13 -14والفصل 139.

على نفس المنوال تتيح البوابة الإلكترونية لمجلس النواب تقنيات متطورة ترمي الى إعلام المواطنين بأشغال الغرفة الأولى، لاسيما في علاقتها مع الحكومة ومختلف القطاعات الوزارية الأخرى بحيث تم تخصيص فضاء يحمل إسم مراقبة العمل الحكومي[252] يعرض مختلف الأنشطة التي يقوم بها مجلس النواب من أجل مراقبة العمل الحكومي طبقا لما يتماشى و مبدأ فصل السلط الذي يفرض امتلاك البرلمان آليات لمراقبة العمل الحكومي.

تتيح البوابة الإلكترونية أيضا إمكانية إطلاع المواطنين على مختلف أجندة ومحاضر الجلسات العامة، كذلك جلسات التصريحات الحكومية، والحصيلة المرحلية لعمل الحكومة وتعهداتها وجلسات الأسئلة بشقيها الكتابية والشفوية سواء الأسبوعية وكذلك الشهرية الموجهة لرئيس الحكومة، والمتعلقة بالسياسات العامة طبقا لمنطوق الفصل 100 من الدستور المغربي[253] وكذلك فضاء خاص بتقييم السياسات العمومية . وباعتبار اللجان البرلمانية آلية من آليات الرقابة السياسية التي هي بيد البرلمان لمراقبة الحكومة وللبحث وتقصي الحقائق، فإن الفضاء يتيح للمواطنين تتبع ومراقبة عملها وعرض مختلف المهام الإستطلاعية التي يقوم بها المجلس.

بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه أنفا، فإن البوابة الإلكترونية لمجلس النواب تتيح أيضا مجموعة من الخدمات عن بعد لفائدة المواطنات والمواطنين ومختلف هيئات وفعاليات المجتمع المدني تتلقى بموجبها طلبات زيارة المجلس، والإستفادة من مكتبة مجلس النواب التي تفتح أبوابها للباحثين يوم الخميس من كل أسبوع ، والإستفادة من طلب التدريب وغيرها من الخدمات، شريطة ملىء الاستمارة الإلكترونية على البوابة الإلكترونية لمجلس النواب وتعزز كذلك التواصل بين المنتخبين والمواطنين من خلال إمكانية ترك رسالة عبر الموقع لأعضاء مجلس النواب.

ثانيا: رقمنة الديبلوماسية البرلمانية

---

[251] - Jürgen Habermas, Between Facts and Norms; Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy, Translated by William Rehg, MIT Press, America.1996, p 129.

[252] لتصفح الفضاء أنظر الرابط التالي: https://n9.cl/2wcatx

[253] ينص الفصل 100 من الدستور المغربي الصادر سنة 2011 على " تخصص بالأسبقية جلسة في كل أسبوع لأسئلة أعضاء مجلسي البرلمان وأجوبة الحكومة.
تدلي الحكومة بجوابها خلال العشرين يوما الموالية لإحالة السؤال إليها.
تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة."

تعد الدبلوماسية البرلمانية آلية من الآليات التفاعل والتواصل بين الدول في ظل التطور الرقمي والتكنولوجيا التي يشهدها العالم. ومن أجل مواكبة هذه الطفرة الرقمية والتكنولوجية، و لمسايرة التطورات الكبيرة التي وسمت المجتمع الدولي ومجال العلاقات الدولية، ومن أجل فتح آفاق جديدة وغير مستكشفة من الديبلوماسية السيادية التي لم تعد حكرا على الحكومات وحدها[254]، أضحى مجلس النواب المغربي بدوره يضطلع بأدوار ديبلوماسية تزداد أهمية وتأثيرا إن على مستوى خدمة المصالح الإستراتيجية للمغرب أو في الدفاع عن قضياه في المحافل الإقليمية والدولية. هذه الأدوار التي يضطلع بها مجلس النواب يجب الإعتراف بها كعنصر لا يتجزأ من السياسة الخارجية، لاسيما من خلال تشبيك العلاقات وتعزيز روابط الثقة والمصداقية ومد جسور التواصل مع مختلف الفعاليات الدولية، وذلك من أجل بناء علاقات قادرة على استشراف مختلف القضايا الدولية التي تهم وتتقاطع مع القضايا الوطنية، والمساهمة في إيجاد حلول لمختلف التحديات السياسية وإدارة مختلف الأزمات سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي[255].

وعليه، عمل مجلس النواب المغربي على رقمنة مختلف أنشطته الديبلوماسية حيث خصص فضاءا خاصا يعنى بالدبلوماسية البرلمانية[256] يضم مختلف أنشطته في المجال الدبلوماسي؛ من مجموعات الصداقة البرلمانية التي تعتبر أسلوبا جديدا للتواصل الذي يسهم في تعزيز علاقات الصداقة وروابط التعاون مع مختلف البرلمانات، وتضم كذلك حصيلة الإتفاقيات والشراكات التي تم توقيعها بين مجلس النواب مع مختلف البرلمانات، والتي تهدف إلى تطوير العمل البرلماني المغربي والإستفادة من مختلف التجارب البرلمانية الرائدة في العالم.

ولا مراء من القول أن إتاحة امكانية الوصول إلى مختلف هذه الأنشطة الديبلوماسية التي يقوم بها مجلس النواب المغربي للعموم يحصن الشرعية الديمقراطية للمؤسسة التمثيلية ويعزز قيم الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومة البرلمانية، وهو ما يسهم في بناء علاقة تسمها الثقة والوضوح بين مجلس النواب ومحيطه الخارجي.

وعلى الجملة يمكن القول أن إتاحة هذه المعلومات البرلمانية للعموم يعزز من أداء ونجاعة مجلس النواب المغربي كما يسهم في تكوين مواطنين أكثر إطلاعا بمجريات العمل البرلماني. وهو ما سيسهم في توطيد دعائم بناء دولة الحق والقانون والديمقراطية.

الفرع الثاني: الإعلام البرلماني والديمقراطية.

---

[254] - Philippe Péjo, La diplomatie parlementaire, actrice émergente de communications diplomatiques démocratisées Dans Hermès, La Revue 2018/2 (n° 81), p 73.

[255]- للإطلاع على أبرز خلاصات النشاط الديبلوماسي المتعدد الأطراف لمجلس النواب خلال السنة الأولى من الولاية التشريعية 2011-2026. للمزيد أنظر الرابط التالي: https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/diplomatie_4eme_partie.pdf تم التصفح بتاريخ 2024/02/14.

[256] للمزيد حول أنشطة مجلس النواب في مجال الديبلوماسية البرلمانية أنظر الرابط التالي : https://2u.pw/fcYlHk1 تم التصفح بتاريخ 2024/02/14

يمثل الإعلام البرلماني جزءا هاما من الديمقراطية ويعتبر أحد العوامل الأساسية في تعزيزها وتطويرها. يشير الإعلام البرلماني إلى العملية التي يتم من خلالها توفير المعلومات والتواصل بين البرلمان والجمهور بما يعزز الشفافية والمساءلة والمشاركة[257]. من هذا المنطلق فإن الزامية حسن التواصل تفرض نفسها على كل المؤسسات وخاصة تلك التي تعنى بالشأن العام وفي طليعتها البرلمان. "ويحتاج مجلس النواب بكل ما سلف بيانه من وظائف وأدوار حيوية في المجتمعات الحديثة، إلى مؤازرة إعلام لا يكتفي بتغطية ونقل أخباره ونشاطاته، بل يقدم صورة شاملة ويجعل الرأي العام حاضرا ومواكبا لأعماله، ليتمكن المواطن الناخب في نهاية المطاف من تقييم أداء المجلس ومن تم يكون الإعلام البرلماني واحدا من عوامل تثبيت أركان النظام الديمقراطي وضمان سلامة قراراته"[258].

إن الأدوار التي يضطلع بها مجلس النواب المغربي، قد يسمها الغموض في كثير من الأحيان وقد يجهل بها المواطنون، وقد لا يشعرون على الإطلاق بالارتباط بالنقاش الدائر في كنف المجلس، ولا يدركون جدول أعماله وأنشطته. من هذا المنطلق يظهر الإعلام البرلماني كحلقة وصل بين المواطن ومجلس النواب، باعتباره يلعب دورا حيويا في رفع وعي المواطنين بالشأن البرلماني. على هذا الأساس عمل مجلس النواب المغربي على تعزيز ترسانته الإعلامية بهدف تحقيق المزيد من الإنفتاح والتواصل مع المواطنات والمواطنين، عبر نقل أشغاله بشكل مباشر سواء عبر القنوات الرسمية أو عبر منصات التواصل الإجتماعي، أو بنشر محاضر الجلسات وجدول أعمال الدورات عبر الجريدة الخاصة بالمجلس.

أولا: نقل أشغال مجلس النواب المغربي

تنص المرجعيات القانونية والنظام الداخلي لمجلس النواب،على مقتضيات توفر تغطية إعلامية مباشرة وعمومية[259] للجلسات العامة التي يعقدها مجلس النواب[260]، وتحدد الصلاحيات والواجبات والإجراءات التي يجب اتباعها لنقل أشغاله. تشكل الجلسات التي يعقدها مجلس النواب المنصة التي يتم فيها مناقشة قضايا الشان العام وفيها يتم اتخاذ القوانين التي تؤثر في حياة المواطنين، وعرضها للتصويت كما يتم فيها

257 - D. Wolton, La communication politique: construction d'un modèle, dans la communication politique, (dir) Arnaud Mercier, CNRS Éditions 2017. pp 45-47.

258 -يونس مسكين، دليل الصحافي لتغطية أشغال مجلس النواب، جمعية سمسم مشاركة مواطنة، 2021، ص46

259 - ينص الفصل 68 من الدستور المغربي الصادر سنة 2011 على أن : "جلسات مجلسي البرلمان عمومية، وينشر محضر مناقشات الجلسات العامة برمته في الجريدة الرسمية للبرلمان...."

260 - أنظر كذلك الفرع الثاني من الباب الحادي عشر المعنون بالتواصل والإعلام البرلماني من النظام الداخلي لمجلس النواب الصادر سنة 2017 ، لاسيما المواد 132 إلى المادة 136. أنظر كذلك المادتين 142 و143 من نفس النظام التي تنظم طريقة سير الجلسات.

مناقشة تقارير اللجان ومساءلة الحكومة وتقييم عملها، وعليه فإنها تعد مصدرا مهما للأخبار بالنسبة للمواطنين ومختلف الفاعلون سواء الرسميون أو غير الرسميين، وذلك بالنظر إلى طابعها العلني.[261]

ولا مناص من القول أن نقل أشغال مجلس النواب يعد خطوة مهمة تسهم في تعزيز علاقة التواصل بين النائبات والنواب من جهة والمواطنات والمواطنين من جهة أخرى، كما يمكن العموم تتبع أشغاله عبر كل من الإذاعة والتلفزيون، وعلى مواقع التواصل الإجتماعي وقناة المجلس على اليوتوب.

بالإضافة إلى ذلك يتم نشر أشغال مجلس النواب على جريدته الرسمية [262]، من خلال هذه الوثيقة التي تنشر بشكل دوري عبر الموقع الرسمي لمجلس النواب يمكن الحصول على النشرة الخاصة بمداولاته والمتضمنة لجميع المعطيات الخاصة بجدول أعمال الدورات وتفاصيل المناقشات التي جرت في الجلسات، ونصوص مشاريع القوانين والمقترحات التي تم عرضها للتصويت وكذلك نتائج التصويت.

تسهم هذه الوسائل في تقريب العمل البرلماني إلى المواطنين، عبر التغطية الحية للجلسات والمناقشات الهامة، وفي عقد مقابلات مع النواب والمتحدثين الرسميين للبرلمان وفي توفير مختلف تقارير اللجان ومخرجاتها للعموم، ما يساعد في فهم العمل البرلماني من طرف المواطنات والمواطنين. بالإظافة إلى ذلك يساعد الإعلام البرلماني في تسليط الضوء على مختلف القضايا والإشكالات العمومية التي يعالجها البرلمان، مما يعزز الوعي العام ويحفز المواطنين على المشاركة الفاعلة في العملية السياسية وفي تعزيز الثقة في المؤسسة التشريعية.

ثانيا: إحداث القناة البرلمانية

أولى النظام الداخلي لمجلس النواب المغربي الصادر برسم سنة 2017 أهمية بالغة للتواصل البرلماني، حيث أفرد له بابا كاملا معنون "**بالتواصل والإعلام البرلماني**" إيمانا منه بأن التواصل الفعال والناجع من شأنه أن يرفع من مشروعية إنجاز العمل البرلماني[263]، ومن أجل تقريب هذا الأخير للمواطنين بما يتوافق مع "برلمان القرب" عمل مجلس النواب المغربي بتنسيق مع مجلس المستشارين على إحداث قناة

---

[261] - تنص المادة 143 من انظام الداخلي لمجلس النواب على أن" جلسات مجلس النواب عمومية.
يمكن لمجلس النواب أن يعقد جلسات سرية، وذلك إما بطلب من رئيس الحكومة أو بطلب من ثلث أعضاء المجلس الذين يتحتم حضورهم في قاعة المجلس حين تقديم طلبهم، ويجب على الرئيس أن ينادي على كل عضو منهم باسمه ليتحقق من حضوره في الجلسة. المادة 143 تنتهي سرية الجلسة بمجرد انتهاء السبب الذي تطلب ذلك. يقرر المجلس في موضوع نشر التقرير الكامل الناتج عن مناقشات الجلسات السرية ويتخذ هذا القرار بناء على طلب من الحكومة أو من ثلث أعضاء المجلس في هذا الشأن.

[262]- للإطلاع على الجريدة الرسمية للمجلس وتصفح أعدادها أنظر الموقع التالي: https://n9.cl/6bz9h تم التصفح بتاريخ 2024/02/15

[263] - وفي هذا الصدد نصت المادة 129 من النظام الداخلي لمجلس النواب الصادر سنة 2017 على أن "يحدد مكتب مجلس النواب في مستهل الولاية التشريعية استراتيجية لتواصل المجلس مع محيطه الخارجي، ولا سيما ما يتعلق بالإعلام والصحافة ومختلف هيئات ومؤسسات المجتمع المدني وذلك وفق أحكام الدستور والقوانين الجاري بها العمل"

برلمانية[264]، وذلك من أجل ضمان حرية التعبير وحق المواطنين في الوصول إلى المعلومة البرلمانية[265]، لما لها من دور في تكريس قيم التعددية والحرية.

تعنى القناة البرلمانية بنقل أنشطة المجلس، وحددت المادة 130 من النظام الداخلي لمجلس النواب مجال اشتغالها وأهدافها الرئيسية. لكن تبقى مسألة تفعيلها رهينة بمناقشة مجلس المستشارين مقترح قانون احداثها، حيث إن هذا القانون مازال حبيس مجلس المستشرين لحدود نهاية السنة الثانية من الولاية التشريعية الحالية (الحادية عشرة) رغم مصادقة مجلس النواب عليه منذ سنة 2019.

الواقع أن إحداث القناة البرلمانية من شأنه أن يدعم انفتاح المؤسسة البرلمانية على المواطنين ومن شأنه أيضا أن يسهم في تكسير تلك الصور النمطية السلبية السائدة لدى المواطنين حول مجلس النواب، وشكل احداثها رافعة أساسية نحو تكريس شفافية العمل البرلماني، وذلك عن طريق اتاحة مختلف التدابير والإجراءات البرلمانية سواء على المستوى التشريعي أو على المستوى التقيمي والرقابي أو على المستوى الديبلوماسي للعموم، وهو ما يتماشى والحق في الحصول على المعلومة الذي أرساه دستور 2011، و القانون رقم 31.13 المنظم لممارسة هذا الحق. ولاشك أن تحقيق المزيد من شفافية العمل البرلماني يقتضي رفع السرية عن عمل اللجان البرلمانية واعتبارها استثناء وجعل أنشطتها في متناول تغطية القناة البرلمانية، على اعتبار أن العمل البرلماني في جزء كبير منه يتم داخل اللجان البرلمانية، وعدم الإقتصار فقط على تغطية الجلسات الشفوية التي لا تمد المواطن بجميع تفاصيل الشأن البرلماني.

ومن نافلة القول أن القناة البرلمانية ستعزز دور الإعلام المؤسساتي وتسهم في تنشيط الحياة البرلمانية عن طريق تقريب المواطن داخل وخارج المغرب من المؤسسة التشريعية وموافاته بالمعلومة الصحيحة، كما أنها ستشكل منصة اعلامية لترقية الممارسة الديمقراطية والفعل السياسي وتكون أداة تفاعلية ناجعة لترسيخ ثقافة المواطنة والحس المدني.

ثالثا: حضور مجلس النواب في قنوات التواصل الإجتماعي.

يعتبر انفتاح مجلس النواب المغربي على مواقع التواصل الاجتماعي، أحد أهم آليات التواصل الحديثة مع محيطه الخارجي[266]، حيث تسمح هذه المواقع التواصلية إلى مجلس النواب من التفاعل مع الجمهور

---

[264]- يقصد بالقناة البرلمانية في مقترح قانون المتعلق باحداث القناة البرلمانية: خدمة سمعية بصرية موضوعها الشؤون البرلمانية للمجلسين؛ تقدمها شركتان مساهمتان طبقا لقانون الشركات 17.95 وتضم خدمتين تلفزيتين، الأولى خاصة بمجلس النواب ، والثانية خاصة بمجلس المستشارين. تعنى هاتان الخدمتان بالحياة البرلمانية طبقا للقانون 77.03 المتعلق بالإتصال السمعي البصري.

[265]- ينص الفصل 27 من الدستور المغربي الصادر سنة 2011 على أن "للمواطنات و المواطنين حق الحصول على المعلومات ،الموجودة في حوزة الإدارة العمومية و المؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. لايمكن تقييد الحق في المعلومة الإ بمقتضى القانون, بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني وحماية أمن الدولة الداخلي و الخارجي ،والحياة الخاصة لألفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة"

من أجل أجرأة أحكام الدستور وكذا تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، ونظرا للأهمية القصوى التي يكتسيها الحق في المعلومة في تعميق الديمقراطية قيما وممارسة، بادر المشرع المغربي إلى تأطير ممارسة هذا الحق بإصدار القانون31.13 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 15-18-1 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) الجريدة الرسمية عدد6655- 23 جمادى الأخير (12 مارس 2018) ص 1438.

[266] - يشير تقرير البرلمان الإلكتروني الصادر سنة 2018 إلى أن في عام ،2016 تفوقت أدوات وسائل التواصل الاجتماعي على التلفزيون والإذاعة باعتبارها وسائل الإعلام الأكثر استخداما على نطاق واسع من قبل البرلمانات التي شملتها الدراسة للتواصل مع المواطنين. لقد زاد تقدمهم بشكل كبير في استطلاع عام

والوصول إلى أكبر قدر منه بتكلفة أقل،[267] وبمعرفة ما يؤرق الرأي العام. بالمقابل أعطت هذه المنصات التواصلية صوتا لمن لا صوت لهم ومكنتهم من التعبير عن آرائهم، وذلك من خلال تقليص المسافة بين الجمهور والممثلين البرلمانيين في مجلس النواب[268]، ومن خلال وضع المتحدث والمستمع في نفس مساحة الحوار بدون وسطات، فإن قنوات التواصل الإجتماعي ستقدم نفسها كأداة مثالية لتنشيط الديمقراطية، ومن ثم فإنها تقدم العديد من الفضائل، ولاسيما تلك المتعلقة بإنشاء ديمقراطية حقيقية للنقاش.[269]

هكذا تظهر الشبكات الاجتماعية كأداة للتواصل السياسي، حيث يتم استخدامها أولا كنوع من الأجندة العامة التي نجد فيها جميع أنشطة مجلس النواب، وهو ما يسمح للبرلمان بشغل الفضاء الافتراضي بشكل دائم على الرغم من أن هذا التواصل يختلف بشكل كبير من برلمان إلى آخر، إلا أن هذه الممارسة تساعد في إظهار أن البرلمان في تفاعل مستمر مع قضايا الشأن العام. وعليه، فإن النتيجة الأولى لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي من قبل مجلس النواب هي خلق صلة ذات طبيعة خاصة بين ممثلي الأمة والممثلين خارج الفترات الانتخابية. ومن ثم، فهو يميل إلى منح الديمقراطية الديمومة التي تفتقر إليها، والتي لايتم التعبير عنها بشكل رسمي إلا في لحظة الانتخابات. وإذا اعتبرنا أن أحد العيوب الرئيسية للديمقراطية التمثيلية تكمن في المسافة التي تخلقها بين أولئك الذين يحكمون والذين لا يحكمون، فمن الواضح أن شبكات التواصل الاجتماعي لها ميزة تقليص هذه المسافة لأنها تخلق رابطا دائما، و هذا الارتباط الدائم هو أيضا مباشر يتفاعل فيه مجلس النواب مع المواطنين دون وسيط.

كما تساهم هذه الشبكات في خلق أدوات جديدة لرقابة على العمل البرلماني حيث لم يعد المواطنون يكتفون بانتخاب ممثليهم بل يتجهون إلى إنشاء شكل من أشكال المسؤولية السياسية وإعطاء مفهوم التمثيل معناه الأقوى، عن طريق مراقبة المواطن لعمل مجلس النواب ومن ثم يساهم استخدام الشبكات الاجتماعية، بهذه الطريقة في تحقيق ديمقراطية إلكترونية مضادة كما يسميها Pierre Rosanvallon.[270]

المبحث الثاني : البرلمان المدني والديمقراطية التشاركية.

2018، حيث يستخدم 70في المائة من البرلمانات شبكة اجتماعية و86 في المائة يستخدمون تويتر. ويستخدم واحد فقط من كل خمسة (20%)(الرسائل الفورية (مثل واتساب)، لكن هذه النسبة تمثل قفزة كبيرة (154%)(مقارن ةبنسبة 8%المسجلة في عام 2016.

[267] - Adrian Shahbaz and Allie Funk, The Crisis of Social Media What was once a liberating technology has become a conduit for surveillance and electoral manipulation. Freedom house,2019, p1

[268] -يعتمد مجلس النواب المغربي على قنوات التواصل الإجتماعي في نقل بعض أشغاله حيث تنقل جلسات الأسئلة الشفهية، كذلك باقي جلساته العمومية عبر حساباته على منصات التواصل الإجتماعي خاصة فيسبوك (facebook)

[269] - Th. Vedel, L'idée de démocratie électronique. Origines, visions, questions, in P. Perrineau, Le désenchantement démocratique, La Tour d'Aigues, Éditions de l'Aube, 2003, p254.

[270] - P. Rosanvallon, La contre-démocratie. La politique à l'âge de la défiance, Paris, Seuil, 2006. pp 42-49

عرف المجتمع المدني في السياق المغربي تطورا ملحوظا واهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة وذلك راجع للأدوار التي أضحى يلعبها بين المواطنين ومؤسسات الدولة، إذ لا يمكن تصور دولة قوية وديمقراطية دون وجود مجتمع مدني نشيط وفعال ومساهم في تدبير مختلف القضايا المجتمعية المرتبطة بالشأن العام.

يمكن القول أن علاقة المجتمع المدني بالبرلمان هي علاقة حيوية ومهمة في النظم الديمقراطية، ويشكل التواصل البرلماني مع مختلف هيئات المجتمع المدني واشراكها في العمل البرلماني أحد الآليات الضرورية لتعزيز قيم الديمقراطية وتشجيع المشاركة المدنية. من هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث، بحث علاقة المجتمع المدني بمجلس النواب المغربي من منطلقين إثنين يرمي الأول التأسيس للعلاقة المعيارية التي تربط مجلس النواب بالمجتمع المدني، على أن نقف في مستوى ثاني عند تجليات انفتاح وتواصل مجلس النواب المغربي مع المجتمع المدني بما يعزز دعائم الديمقراطية التشاركية.

الفرع الأول: التأسيس المعياري لعلاقة مجلس النواب بالمجتمع المدني.

إن الأزمات التي تعيشها الديمقراطية التمثيلية في كل بقاع العالم والتي أدت إلى خفوت وتواري المؤسسة البرلمانية[271]، جعلت من بناء المجتمع المدني وتطوير آليات مشاركته البلسم الشافي الذي يمكن به تجاوز تناقضات التمثيل والمنبر الذي يمكن من خلاله للمواطنين أن يجعلوا أصواتهم مسموعة بشكل مستمر وليس فقط في اللحظة الإنتخابية[272]، على اعتبار أن اشراك المجتمع المدني في الشؤون العامة هو الوسيلة الأكثر فعالية لإسماع نطاق أوسع من أصوات المواطنين، إذ لا يمكن للبرلمان أن يمثل جميع أطياف المجتمع، من هذا المنطلق يظهر المجتمع المدني عن طريق آليات الديمقراطية التشاركية مكملا للتمثيل البرلماني وحلا سحريا يمكن به تجاوز تناقضات التمثيل.

أولا: مجلس النواب والمشاركة المدنية في دستور 2011

إن المكانة الهامة التي أضحى يحتلها المجتمع المدني في المجال العمومي المغربي كمتغير من متغيرات الإصلاح التي أولتها الدولة المغربية مكانة متميزة لاسيما بعد التحولات التي عرفها المغرب في التسعينيات وتصاعد الحراك الإجتماعي الداعي إلى تحقيق الديمقراطية، أفضى إلى تغير نظرة الدولة إلى المجتمع المدني والسعي إلى مأسسته وموقعته داخل المجتمع، وجعله شريك رئيسي في الإصلاح وفي

[271] أنظر:
- Carl schmitt, Parlementarisme et démocratie, Traduit par Jean-Louis Schlegel , Ed. Seuil, 1988
- Jacques Chevallier, L'État post-moderne. Droit et société classics , LGDJ, coll 5eme edition Paris,2017.

[272] Laurent Lemasson, La démocratie radicale de Jürgen Habermas Entre socialisme et anarchie, Dans Revue française de science politique 2008/1 (Vol. 58); p 51

التنمية. [273] وهو ما ترجمه دستور 2011[274] الذي أولى مكانة متميزة للمجتمع المدني وأناطه أدوارا جديدة ترمي إعطاء صلاحيات المشاركة للمواطنين ومختلف فعاليات المجتمع المدني في الشأن العام بطريقة ممأسسة، حيث لم يعد تدبير الشأن العام حكرا على الدولة ومؤسساتها السياسية بل أضحى المجتمع المدني فاعلا رئيسيا وشريكا أساسيا للدولة في سيرورة انتاج القرارات العمومية .

وعليه قد شكل اعتماد آليات الديمقراطية التشاركية في الوثيقة الدستورية الجديدة بعدا آخرا عزز وظائف وأدوار المجتمع المدني عبر مساهمته في صناعة وتقييم القرارات العمومية، حيث إن مشاركة المواطن والمجتمع المدني كفاعلين في الشأن المجتمعي من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية والزيادة من مشروعية الإنجاز وتحقيق المصلحة العامة ويعزز كذلك من الشعور بالمشاركة المواطنة[275]، ويثري العمل السياسي والتمثيلي بما يساهم في بناء دولة الحق والقانون والديمقراطية.

وبناء عليه، تكمن نقطة البدئ في أن الخيط الناظم بين المقتضيات الدولية والأسس الدستورية والتشريعية الوطنية التي تؤطر علاقة مجلس النواب بالمجتمع المدني تقوم على فكرة مثلى تتمثل في التوسيع من عملية مشاركة المواطنات والمواطنين في العمل البرلماني وتوطيد جسور الحوار والتعاون والشفافية[276] بين المجتمع المدني والمؤسسة التشريعية وهو ما سيفضي إلى إنتاج مشترك للنص القانوني ولمختلف السياسات العمومية ويعزز الرقابة المواطنة على العمل البرلماني. يظهر هذا في فصول الوثيقة الدستورية حيث نجد المشرع الدستوري أقر في ديباجة الدستور على "مواصلة المملكة المغربية مسيرة توطيد و تقوية مؤسسات الدولة الحديثة ،مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة وإرساء مجتمع متضامن..."[277] .

وعلى نفس المنوال عمل الدستور المغربي الصادر سنة 2011 على ترصيد تجربة المجتمع المدني والإرتقاء بأدوارها في إطار الديمقراطية التشاركية حيث تمت دسترة مفهوم المجتمع المدني لأول مرة، كما شكلت الديمقراطية التشاركية إحدى الأسس الأربعة التي يستند عليها النظام الدستوري للمملكة[278]، بالموازاة مع إقرار علاقة متوازنة بين المجتمع المدني وباقي المؤسسات الدستورية بما فيها المؤسسة التشريعية في عدد من فصول الدستور لضمان التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية،

---

[273] - Azzidine layachi: state, Society, and democracy in Morocco the limits of associative life, George Town university the center for contemporary Arab studies 1998,pp :31-32.

[274] - ظهير شريف رقم 91-11-1 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011 ص: 3600.

[275] انظر عبد الحفيظ أدمينو في تقديم المؤلف الجماعي، المجتمع المدني واشكالية تجديد الثقة في العمبل المؤسساتي بالمغرب، تنسيق عبد العزيز دحماني، جمال الدنسيوي، مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية، العدد 2 سلسلة الدراسات السياسية والدستورية، ط1 يوليو 2019، ص12.

[276] - في هذا الصدد يدعو اعلان الشفافية البرلمانية لسنة 2012 إلى تتحقيق المزيد من الالتزام بالشفافية ومشاركة المواطن في عمل البرلمانات وفي عملية صنع القرار وذلك من أجل الدفع بالديمقراطية التشاركية والإرتقاء بمستوى المجتمع . ويحدد الإعلان أربع أهذاف كبرى تتمثل في:
أولا- الترويج لثقافة الشفافية. ثانيا- إضفاء الشفافية عل المعلومات البرلمانية، ثالثا- تيسير الحصول على المعلومات البرلمانية، رابعا - إيصال المعلومات البرلمانيةإلكترونيا. للمزيد حول الإعلان أنظر: https://openingparliament.org/static/pdfs/arabic.odt تم التصفح يوم 2024/02/19.

[277] للمزيد أنظر ديباجة دستور المملكة المغربية الصادر سنة 2011.

[278] - ينص الفصل الأول من الدستور المغربي الصادر سنة 2011 على "... يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة."

وصون مشاركة المواطنات والمواطنين في الحياة السياسية ومختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية[279]، عن طريق ضمان حرية تأسيس مختلف هيئات المجتمع المدني وفي ممارسة أنشطتها بحرية، كما ينص على ذلك الفصل 12 من الدستور[280]، وبإحداث هيئات للتشاور العمومي[281] حول القرارات العمومية[282]. ووسع الفصلين 14 و 15 من دائرة مشاركة الفعل المدني لتشمل عامة المواطنات والمواطنين وتضمن لهم الحق في تقديم الملتمسات[283] في المجال التشريعي[284] كوسيلة ستمكنهم من المشاركة والمساهمة في المبادرة التشريعية، عبر تقديمهم لمبادرات إما من أجل سن قانون جديد أو تعديل نص تشريعي ساري المفعول أو نسخه. وكذا الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية[285] وفق الشروط التي يحددها القانون.

وعلى الجملة فإن المكانة التي أولتها الوثيقة الدستورية للمجتمع المدني وللديمقراطية التشاركية من شأنها أن تسهم في تعزيز المشاركة المدنية ومعالجة هذا البعد والإغتراب الذي وسم علاقة المواطن بالمؤسسة التشريعية وبالديمقراطية التمثيلية بشكل عام، ومن شأنه كذلك أن يرسي سلطة مدنية مضادة ومستقلة تتكامل أدوارها الدستورية مع باقي السلطات، سينعكس تأثيرها على عملية صناعة القرار بطريقة تشاركية وأكثر حكامة لتحظى بثقة وقبول المواطنات المواطنين.

ثانيا: النظام الداخلي لمجلس النواب وتعزيز المشاركة المدنية .

عمل مجلس النواب المغربي على أجرأة المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمشاركة المدنية و على توطيد علاقته مع المجتمع المدني وتعزيز تواصله مع مختلف هيئاته بما يؤسس لمفهوم البرلمان المنفتح، حيث أشار نظامه الداخلي الصادر سنة2017[286] إلى علاقته مع المجتمع المدني في مادتين متفرقتين. تنص المادة 137 منه، على أن المجلس يقوم في إطار مبدأ الانفتاح والتواصل الخارجي على إقامة تعاون مع

---

279 - ينص الفصل السادس من الدستور المغربي على أن " القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة. والجميع، أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له.
تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنات والمواطنين، والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية".

280 - جاء في منطوق الفصل 12 من الدستور على أن " تُؤسس جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون. لا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي.

281 - يقصد بالتشاور العمومي مجموع المؤسسات واللجان والهيئات العمومية الدائمة أو المؤقة التي يعهد إليها بتدبير وتنفيذ مختلف عمليات التشاور التي تضطلع بها السلطات العمومية وطنيا أو محليا قصد التواصل والتفاعل مع المواطنين بخصوص القرات المتعلقة باعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم سياسات عمومية. للمزيد أنظر:
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، التقرير التركيبي أبريل 2014، : 57.

282 - أنظر الفصل 13 من دستور2011 " تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها"

283 - يقصد بالملتمسات التشريعية كل مبادرة يتقدم بها المواطنات والمواطنون بهدف المساهمة في المبادرة التشريعية أنظر: دليل المشاركة المواطنة الجزء الثاني: حق تقديم الملتمسات في مجال التشريع، صادر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، ط2022، ص15.

284 - ينص الفصل 14 من دستور 2011 " للمواطنات والمواطنين، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع."

285 - ينص الفصل 15 من دستور 2011 " للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية. ويحدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق".

286 - النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية 65/17 بتاريخ 30 أكتوبر 2017، منشورات مجلس النواب 2017، دار أبي رقراق للطباعة والنشر https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/nidam_dakhili_vf_2017_a5.pdf تم التصفح بتاريخ 2024/02/26.
تجدر الإشارة إلى أن مجلس النواب عدل نظامه الداخلي وصادق عليه خلال الجلسة العامة ل30 يناير 2023 ، وبثت فيه المحكمة الدستورية قبل دخوله حيز النفاذ بتاريخ 2023/03/01 بموجب قرار رقم : 23/209 وأقرت عدم دستورية بعض مقتضياته، أما بخصوص المقتضيات المتعلقة بالمجتمع المدني والتي سنتناولها فإنها لم تعرف أي تعديل.

هيئات المجتمع المدني، يهدف إلى التعريف بإنجازات ومشاريع مجلس النواب، كما يهدف إلى الاستماع والتفاعل الإيجابي مع انشغالات هذه الهيئات، ويقوم مكتب المجلس بتحديد كيفيات تحقيق هذه الأهداف عبر برنامج خاص يعده بشراكة وتشاور مع الهيئات المعنية. وعلى نفس المنوال تدعوا المادة 129 من النظام الداخلي للمجلس إلى اعتماد استراتيجية للتواصل مع المحيط الخارجي ولاسيما ما يتعلق بالإعلام والصحافة ومختلف هيئات ومؤسسات المجتمع المدني، ويحدد مكتب المجلس هذه الإستراتيجية في مستهل كل ولاية تشريعية.

إضافة إلى ذلك فإن النظام الداخلي لمجلس النواب قد خصص جزءه السابع ــ من المادة 306 إلى المادة 317 ــ إلى الديمقراطية التشاركية وحدد شروط وكيفيات قبول المجلس للملتمسات التشريعية والعرائض المقدمة لهذا الغرض وفق ما تنص عليه القوانين التنظيمية[287] الناظمة لممارسة هذا الحق. ليكون بذلك البرلمان قد أرسى دعائم مثينة من شأنها ان ترتقي بالمجتمع المدني وتضمن له حق المشاركة عبر الآليات التشاركية التي تطرقنا إليها أنفا في العمل البرلماني وهو ما سيسهم في تعزيز المشاركة المدنية والمواطنة وسيكرس انفتاح مجلس النواب وتطوير ممارسته الديمقراطية.

الفرع الثاني: المواطن والمجتمع المدني شريك في العمل البرلماني.

إن الدينامية السياسية والإجتماعية التي عرفها المغرب بعد دستور 2011 جعلت التفكير في موقع ومكانة المجتمع المدني في العمل البرلماني وعن وظيفته وطبيعة العلاقة التي تربط بينهما يتجدد مرة أخرى، فإذا كنا قد تطرقنا أعلاه إلى العلاقة المعيارية ومختلف الآليات التشاورية التي أرستها الوثيقة الدستورية والقوانين التنظيمية الناظمة لها، والتي عززت أدوار ووظائف المجتمع المدني وجعلته شريك في صناعة وتقييم ومراقبة السياسات العمومية ، فإننا سنقف في هذا المستوى من البحث عند تجليات الشراكة والتعاون والتواصل بين مجلس النواب والمجتمع المدني على مستوى الواقع العملي .

يمكن القول أن مشاركة المواطنات والمواطنين ومختلف هيئات المجتمع المدني كفاعلين جدد، وكهيئات تشاورية مدنية من شأنه أن يجود العمل البرلماني ويرفع من مستوى أداء المهام التشريعية والرقابية والتقييمية التي يضطلع بها مجلس النواب. وفي هذا الصدد يشير دليل الممارسة الجيدة الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي ــ بشأن بعض معايير الممارسة الجيدة التي يجب أن تتحلى بها البرلمانات ــ إلى ضرورة انفتاح البرلمان على المجتمع المدني وذلك عبر وجود سجل عام متاح للجمهور يضم المنظمات غير الحكومية وغيرها من الأجهزة؛ منظم حسب الموضوع محل الاهتمام لتقديم ملاحظاتهم

---

[287] - القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية كما تم تعديله بالنص القانوني التالي القانون التنظيمي رقم 70.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 01.21.101 بتاريخ 30 من محرم 1443(8 سبتمبر 2021 ،)الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 5 صفر 1443 3(سبتمبر 2021 ،)ص: 6746.
- القانون التنظيمي رقم 14.64 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع كما تم تعديله بالنص القانوني التالي :القانون التنظيمي رقم 71.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 01.21.102 بتاريخ 30 من محرم 1443(8 سبتمبر 2021 ،)الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 5 صفر 1443 13(سبتمبر 2021 ،)ص: 6747.

وإبداء أراءهم ويعرضوا أدلتهم في العمل البرلماني، وتنظيم لقاءات وتوجيه دعوات إلى المنظمات والخبراء المعنيين، بمن فيهم الممثلون عن المجموعات المهمشة ليدلوا بملاحظاتهم، ويطرحوها للنقاش والتداول[288].

أولا: المجتمع المدني والمشاركة المواطنة في العمل البرلماني.

1- على مستوى آليات العرائض والملتمسات التشريعية.

عمل مجلس النواب المغربي على رسم أفق جديد في علاقته مع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، وآلياتها ومرتكزاتها. ويظهر هذا الأفق في الإصلاحات التي انخرط فيها المجلس من أجل تعزيز البرلمان المنفتح وتكريس روح التعاون مع المجتمع المدني. حيث إلتزم بتنفيذ سبعة التزامات رئيسية في إطار الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة ضمن مشروع خطة العمل الوطنية لمجلس النواب برسم سنة 2022 إلى نهاية الولاية التشريعية[289] ومن بين هذه الإلتزامات سعي مجلس النواب نحو عقد شراكة معززة مع المجتع المدني ومختلف الفاعليين الإجتماعيين من أجل ترسيخ الثقافة الديمقراطية التشاركية.

وبناء عليه، عمل مجلس النواب على تطوير منصة إلكترونية[290] مستقلة لتدبير الملتمسات والعرائض في مجال التشريع، واتاحة إمكانية التوقيع عليها إلكترونيا. توفر هذه المنصة المعلومات بشأن الملتمسات والعرائض التي تم تقديمها وكذا مخرجاتها ومآلها، ومن شأن ذلك أن يسعف في تعزيز شفافية العمل البرلماني ويساعد على دعم المقبلين على تقديم هذه المبادرات التشاركية، أو الذين بصدد جمع التوقيعات لإستكمال مسطرتها، وهو ما قد يعزز حظوظهم في تجنب العيوب التي شابت بعض الملتمسات والعرائض المقدمة. في نفس السياق عمل مجلس النواب على إعداد دليل حول الملتمسات من أجل التشريع والعرائض موجه أساسا للمجتمع المدني من أجل شرح وتوضيح كيفية ممارسة هذه الآليات، لاسيما بعد التعديلات التي همت القوانين المنظمة لها. ومن أجل استقبال ودراسة العرائض المقدمة في المجال التشريعي عمل مجلس النواب على إحداث لجنة خاصة للعرائض تابعة لمكتب مجلسه مكونة من أربعة أعضاء مناصفة بين الأغلبية والمعارضة.

من بين المستجدات التي جاء بها التعديل الجديد التقليص من عدد التوقيعات المطلوبة لرفع الملتمسات التشريعية إلى السلطات العمومية من 25000 توقيع إلى 20000 توقيع[291]، وهو الأمر ذاته بالنسبة

---

[288]- ديفيد بيثام، البرلمان والديمقراطية في القرن الواحد والعشرين: دليل للممارسة الجيدة، ترجمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج العالمي لدعم البرلمانات، الإتحاد البرلماني الدولي، بيروت 2006، ص103.

[289] - مجلس النواب المغربي، الشراكة من أجل حكومة منفتحة، مشروع خطة العمل الوطنية لمجلس النواب المملكة المغربية برسم سنة 2022: https://www.gouvernement-ouvert.ma/docs/20220124_Parlement_Plan%20OGP%20JANVIER%202022_version%20arabe-r6M0Z.pdf تم التصفح بتاريخ 2024/03/02.

[290] - البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة: https://www.eparticipation.ma/espace/liste_petitions

[291] المادة 7 من القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع العمومية كما تم تعديله

للعرائض حيث تم التخفيض من عدد مدعمي العريضة من 5000 توقيع إلى 4000 توقيع[292]، بالإضافة إلى ذلك تم إلغاء شرط توفير نسخ من بطائق التعريف الوطنية، والإكتفاء فقط بتضمين رقمها لداعمي الملتمس أو العريضة. كما تمت اتاحة إمكانية تقديم الملتمسات والعرائض والتوقيع عليها بشكل الكتروني[293] عبر البوابة الإلكترونية المخصصة لذلك. وعلى الجملة يمكن القول أن هذه التعديلات الجديدة انعكست ايجابا على عدد الملتمسات والعرائض المقدم إلى مجلس النواب حيث نلاحظ تحسنا في أعمال هذه الآليات عكس ما وسم الفترة السابقة .

وفي هذا الصدد يلخص هاذين الجدولين أدناه حصيلة المبادرات المدنية التي توصل بها مجلس النواب منذ التنصيص الدستوري على آليات الديمقراطية التشاركية.

نوع/تاريخ الإيداع	الموضوع	السلطة العمومية المعنية	وضعية الملتمس
ملتمس تشريعي 2024/03/23	يقضي بمنح الجنسية المغربية لجميع أبناء وأحفاد اليهود المغاربة	مجلس النواب	في طور جمع التوقيعات
ملتمس تشريعي 2024/03/23	إحداث"الهيئة الوطنية للممرضين والممرضات"	مجلس النواب	في طور جمع التوقيعات
ملتمس تشريعي 2024/03/23	تعديل المواد 49 و 51 و 322 من القانون70-03 بمثابة مدونة الأسرة	مجلس النواب	في طور جمع التوقيعات
ملتمس تشريعي 2024/03/23	ملتمس من أجل إصدار قانون الجبل	مجلس النواب	في طور جمع التوقيعات

تركيب شخصي للباحثة بناء على المعطيات المتوفرة في البوابة الرسمية لمجلس النواب والبوابة الوطنية للمشاركة الوطنية

بالقانون التنظيمي رقم71.21. الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 01.21.102 بتاريخ 30 من محرم 1443(8 سبتمبر 2021 ،)الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 5 صفر 1443)13 سبتمبر 2021 ،)ص: 6747.

[292] المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية كما تم تعديله بالنص القانوني التالي القانون التنظيمي رقم 70.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 01.21.101 بتاريخ 30 من محرم 1443(8 سبتمبر 2021 ،)الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 5 صفر 1443)3 سبتمبر 2021 ،)ص: 6746.

[293] أنظر المادة 8 من القانون التنظيمي رقم 71.21 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع م.س..والمادة 7 من القانون التنظيمي 70.21 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية م. س.

نوع/ تاريخ الإيداع	الموضوع	السلطة العمومية المعنية	وضعية العريضة
عريضة وطنية 2021/01/04	تفعيل المناصفة الدستورية الفعلية في أفق سنة 2030	مجلس النواب	مودعة لدى السلطات العمومية
عريضة وطنية 2024/03/23	عريضة لدعم مقترح القانون حول الالتزام بتوفير عناوين البريد الإلكتروني الرسمية للجماعات والجهات وتأكيد استلام الاتصالات من المواطنين	مجلس النواب	في طور جمع التوقيعات
عريضة وطنية 2024/03/23	حماية الاشخاص في وضعية صعبة ، الغير قادرين على التصرف في حقوقهم المادية والمعنوية، قصد تحسين وضعيتهم الهشة اثناء توزيع الميراث او تنفيذه . الغرض من هذا الالتماس هو : تنوير مجلس النواب بمشكلة ضياع حقوق هؤلاء الاشخاص (ذوي الهشاشه النفسيه و غير المحميين) من خلال السطو على ميراثهم اثناء التوزيع او التنفيذ ؛ لذلك نلتمس من مجلسكم الموقر اتخاذ مبادرة تشريعية لصالح هذه الفئة من المجتمع ذوي الهشاشه النفسيه ، الذين لا يملكون زمام المبادرة ابداً ولا يستطعون حتى الدفاع عن حقوقهم ؛ بحيث يكونو عرضة لهضم ارثهم اثناء التوزيع او التنفيذ.	مجلس النواب	في طور جمع التوقيعات

تركيب شخصي للباحثة بناء على المعطيات المتوفرة في البوابة الرسمية لمجلس النواب والبوابة الوطنية للمشاركة الوطنية

يمكن القول إن التقعيد القانوني لا يكفي لتحقيق المشاركة المواطنة والفعالة التي يصبو إليها المشرع، حيث إن ذلك يتطلب تعزيز قدرات الفاعلين المدنيين، وتوسيع قاعدة التشاور مع فعاليات المجتمع المدني

، وتوفير برامج تدريبية ودلائل عملية وتنظيم ندوات ولقاءات وطنية ومحلية حول الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة وتقريب آلياتها إلى المواطنين من أجل إكتساب الفاعل المدني المهارات والمعرفة اللازمة بهذه الآليات التشاركية. كذلك ضرورة تعزيز أدوار الفاعل المدني في صناعة القرارات العمومية وفي تدبير الشأن المجتمعي وذلك من أجل تقوية قدرات المجتمع المدني لكي يشكل قوة اقتراحية في مجال الديمقراطية التشاركية وتحقيق المشاركة الفعلية مع ضمان التجاوب مع المبادرات، حيث إن هذا التجاوب مع هذه التوصيات سيزيد من منسوب الثقة لدى المواطن في المؤسسة البرلمانية وتحقيق المشاركة الفعلية للمجتمع المدني.

2 – اشراك المواطنات والمواطنين في التشريع.

تعتبر مشاركة المواطنين في العملية التشريعية أمرا مهما لضمان اتخاذ قرارات تمثل مصالحهم واحتياجاتهم بالشكل الصحيح. فالسماح للمواطنين بتقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم بخصوص مسودات ومشاريع القوانين قبل إقرارها، يضمن أن تراعي التشريعات واقع المجتمع ومختلف فئاته[294]. من هذ المنطلق بالإضافة إلى آليتي العرائض والملتمسات التشريعية عمل البرلمان المغربي على إطلاق منصة "**شارك برأيك**"[295]؛ وهي منصة إلكترونية تضمن للمواطنات والمواطنين المشاركة في التشريع وذلك بإبداء آرائهم حول مقترحات ومشاريع القوانين قيد الدراسة باللجان النيابية في شتى المجالات، كما تعد وسيلة تجعل أصواتهم مسموعة داخل مناقشات اللجان حيث تجري معظم أعمال المجلس. وهذا ما يضفي شرعية أكبر على التشريعات الصادرة ويزيد من فرص تطبيقها وامتثال المجتمع لها.

والواضح إذن أن إدارج ملاحظات المواطنات والمواطنين ضمن المقترحات التشريعية يعد عنصرا مهما في العملية البرلمانية وفي الحياة الديمقراطية، على هذا الأساس أنشأ مجلس النواب خلية داخلية مكلفة بتجميع الأراء والتعاليق التي أدلى بها المواطنون وعرضها بعد ذلك على الأجهزة المختصة في المجلس من أجل أخدها بعين الإعتبار في الصياغة النهائية للنص التشريعي.

وعلى نفس المنوال وفي إطار إلتزاماته بخصوص الشراكة من أجل حكومة منفتحة التزم مجلس النواب المغربي باحداث فضاء مخصص للمراقبة المواطنة[296] لعمل الحكومة والذي سيمكن المواطنين من اقتراح إجراءات رقابية متصلة بالإشكالات التي تهمهم. ولا مناص من القول أن هذه الآليات ستمكن من إشراك المجتمع بشكل أكبر في التشريع ومراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية.

---

[294]- Catherine Colliot-Thélène, Jürgen Habermas et Max Weber : la rationalisation du droit.dans CRISE ET PENSÉE DE LA CRISE EN DROIT: Weimar, sa république et ses juristes, (dir.) Jean-François Kervégan, ENS Éditions 2002, pp 198-200.

[295]-للإطلاع على بوابة شارك برأيك https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/%D8%A3%D8%B9%D8%B7-%D8%B1%D8%A3%D9%8A%D9%83

[296] - أنظر الإلتزام الخامس من الشراكة من أجل حكومة منفتحة، مشروع خطة العمل الوطنية لمجلس النواب بشأن الحكومة المنفتحة 2022، مرجع سابق ص12.

ثانيا: تقريب العمل البرلماني إلى المواطنات والمواطنين

1: برلمان القرب

إن فكرة القرب كأحد مكونات الشرعية الديمقراطية الجديدة وجدت تنظيرها الفكري عند الفرنسي pierre rosanvallon[297]، التي يسميها "بشرعية القرب"والتي تهدف إلى تصحيح حدود الديمقراطية الانتخابية من أجل مراعاة جميع المواطنين بشكل أفضل[298]. يطمح فيها المواطنون إلى المشاركة في اتخاذ القرارات والتشاور والرقابة على منهم في السلطة، وعدم الإقتصار فقط على الإنتخابات كمصدر للشرعية.

تستمد شرعية القرب من المساحة الشعبية كمبدأ مؤسس للديمقراطية. وهي لا ترتبط حصرا بمصدر السلطة (الأشخاص في صناديق الاقتراع) بل بممارسة الرقابة عليها. فبدلا من أن تكون جزءا من شرعية التمثيل الوحيدة كما كان الحال طوال قرنين من الزمان، انفتحت الديمقراطية على المجتمع. تجد "شرعية القرب" مصدرها في التفاعلات المباشرة بين الحكومات والمواطنين، وهي تفاعلات من المفترض أن تضمن اهتمام العمل الحكومي بتنوع المجتمع.

وباعتبار مجلس النواب المغربي بدوره يواجه اليوم نفس تحدي تقريب العمل البرلماني من المواطنات والمواطنين، ومن أجل تجاوزه فقد عمل على تعزيز انفتاحه على عموم المواطنين لكي يكون قريبا من انشغالاتهم وحاجياتهم، حيث إن معرفة المواطنين بعمل مجلس النواب وتفاعلهم المتبادل تشكل عناصر أساسية مهمة، من شأنها أن توطد دعائم الديمقراطية. من هذا المنطلق عمل مجلس النواب في اطار التزاماته بخصوص الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة على السعي لاعمال مبدأ برلمان القرب ويتمثل هذا الإلتزام في نقطتين أساسيتين ترميان إلى :

_تنظيم أنشطة تهم الشأن البرلماني على المستوى الترابي وذلك بشراكة مع مختلف الفاعلين الترابيين من هيئات المجتمع المدني ومؤسسات عمومية كالجامعات والمدارس، وعقد ندوات وموائد مستديرة وقوافل ومنتديات وتوزيع منشورات ودلائل عملية من أجل التعريف بالعمل التشريعي ومحاكاته. وهو ما سيسهم في تكريس تربية مواطنة أساسها ثقافة المشاركة والإلتزام والإنفتاح[299]. وسيمكن انخراط المواطنين وإشراكهم في عملية التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية من ترسيخ مبادئ القرب والانفتاح والشفافية، وسيعزز مسلسل ترسيخ دولة الحق والقانون والديمقرطية.

---

[297] -Pierre Rosanvallon, Democratic Legitimacy. Impartiality, Reflexivity, Proximity (Princeton: Princeton University Press, 2011). pp 267-269.

[298] - François Armanet, Gilles Anquetil, "Entretien avec Pierre Rosanvallon. « Comment réinventer la démocratie ?", Le Nouvel Observateur, n°2287, 4 septembre 2009. Voir http://ses.ens-lyon.fr/articles/pierre-rosanvallon-reinventer-la-democratie--62763 consulté le 11/03/2024.

[299] - للمزيد أنظر الإلتزام الثاني من الشراكة من أجل حكومة منفتحة، مشروع خطة العمل الوطنية لمجلس النواب المملكة المغربية برسم سنة 2022، مرجع سابق، ص5.

_ إلتزام مجلس النواب المغربي في إطار الشراكة من أجل حكومة منفتحة على تنظيم منتديات القرب لصياغة القوانين ذات الطابع التفاعلي، من طرف أعضاء المجلس على مستوى دوائرهم الانتخابية، وذلك بهدف تسهيل عملية إشراك المواطنين في عملية إعداد المسودات الأولية للمبادرات التشريعية وتعليمهم طريقة صياغتها. ولا مراء من القول أن تنفيذ هذا الالتزام سيمكن من إشراك المواطنات والمواطنين عبر هذه المنتديات في عملية إعداد القوانين والاستئناس بهذه المنهجية[300]، وفي محاربة التمثلات المغلوطة حول العمل البرلماني، وخاصة تلك المتعلقة بصياغة القوانين.

بالإضافة إلى ذلك، ستمكن هذه الآلية من إعطاء الكلمة للمواطنين وإشراكهم في عملية التشريع، وستعزز الطابع التفاعلي لعمل أعضاء المجلس من خلال تمكين المواطنات والمواطنين من الكلمة، وذلك من أجل تقديم اقتراحات وآراء بخصوص تجويد نصوص القوانين التي لها وقع على حياتهم. كما ستمكن المنتديات التشريعية للقرب أعضاء البرلمان من تعبئة الناخبين حول المبادرات التشريعية. ومن توفير فضاء للمواطنين للتعبير من أجل إغناء العمل التشريعي عبر تعديلات أو مقترحات قوانين مواطنة بطريقة مباشرة.

وفي نفس السياق عمل مجلس النواب المغربي في طور برنامج شراكة الجوار بين المغرب والمجلس الأروبي 2025/2022[301] ضمن مشروع "دعم وتطوير دور البرلمان في توطيد الديمقراطية في المغرب 2023 2020" على الإلتزام بتعزيز برلمان القرب والإنفتاح على المجتمع المدني والمواطنين خاصة الشباب والنساء[302].

ثانيا: برلمان الطفل وإدماج الشباب في العمل البرلماني.

في إطار سياسة انفتاح مجلس النواب على محيطه الخارجي وبالتحديد الأطفال باعتبارهم نواة المجتمع ومستقبله، وتقديرا منه للمكانة التي تحتلها التربية على الديمقراطية والمواطنة وأهمية زرع قيمها في عقول الأجيال الصاعدة تكاثفت جهود مجلس النواب والمرصد الوطني لحقوق الطفل ووزارة التربية الوطنية على نهج تقليد بيداغوجي جديد يتمثل في احداث برلمان الطفل، الذي يعتبر إطارا للتربية على قيم الديمقراطية ومثل الحوار والاختلاف والاستماع إلى الآخر. حيث يتم اختيار 395 طفلا الذين سيمثلون مختلف الدوائر الإنتخابية للمملكة وذلك بناءا على معيار التفوق الدراسي بينما تخصص اللائحة الوطنية للأطفال الذين يقدمون أحسن المشاريع ذات الصلة بحقوق الطفل وأهداف الألفية للتنمية، إن على المستوى المحلي أو الجهوي أو الوطني.

---

[300]- أنظر الإلتزام السابع من الشراكة من أجل حكومة منفتحة، نفس المرجع، ص 17-18.

[301] - Voir: Partenariat de voisinage entre le Royaume du Maroc et le Conseil de l'Europe 2022-2025 Feuille de route commune. https://2u.pw/hKGfzlkG consulté le 13/03/2024.

[302] - Partenariat de voisinage entre le Royaume du Maroc et le Conseil de l'Europe 2022-2025 Feuille de route commune. p52.

والواضح إذن أن هذا الإطار يتيح لعدد من الأطفال من مختلف انحاء المملكة المغربية إمكانية الإلتقاء والتشاور والتعبير عن آرائهم ومساءلة أعضاء الحكومة ومجلس النواب بشأن عدد من القضايا الوطنية،[303] خاصة تلك التي تهم الطفولة. يتوخى أيضا تنمية وعي الأطفال بالشأن البرلماني وطريقة الترافع عن انشغالاتهم وعن القضايا والحاجيات التي تهم الطفولة المغربية. كما يرمي إلى تفعيل حقوق المشاركة لدى الأطفال ونشر ثقافة حقوق الطفل والتحسيس بأهميتها، وتنمية السلوك المدني عبر تكريس حق الطفل في المشاركة.

على نفس المنوال أولى مجلس النواب المغربي أهمية كبيرة للشباب، من منطلق أن مساهمتهم في بناء المجتمع لن تتأتى دون انخراطهم في العمل السياسي والمدني، ودون تجسيد الفعل المواطن من جانب هذه الشريحة الأساسية في المجتمع. سيما وأن الدستور المغربي في فصله 33 حث على "توسيع وتعميم مشاركة الشباب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد...". لذلك أضحى من الضروري على مجلس النواب المغربي اشراك الشباب في أشغاله والأنشطة التي يقوم بها النواب البرلمانيون، من منطلق "أن الشباب يعد قلب المجتمع إذ يمثل رصيده الحي والمتجدد الذي يضمن استمراره وتواصله وهو الطاقة البشرية التنموية التي تحرك مؤسساته"[304].

على هذا الأساس، ومن أجل ترجمة الإستراتيجية التواصلية المعتمدة من طرف مجلس النواب، وتحقيقا لتواصل فعال مع الشباب عمل المجلس على احداث فضاء إلكتروني خاص بالشباب[305] يقدم لهم مجموعة من الخدمات والوثائق الإلكترونية التي تعنى بالشأن البرلماني[306]. كما يقوم المجلس بفتح أبوابه في وجه المتمدرسين والطلبة للقيام بزيارات ميدانية للتعرف على فضاءاته وهيئاته وكذا معرفة دوره كمؤسسة تشريعية في المملكة المغربية من خلال تقديم شروحات من قبل الموظفين المكلفين بهاته العملية.

وفي نفس السياق عمل مجلس النواب المغربي على تعزيز التواصل مع الشباب وتقريبهم أكثر من العمل البرلماني من خلال الممارسة الميدانية. حيث تم اطلاق برنامج "الشباب والعمل البرلماني" بشراكة مع

---

[303]- وفي هذا الصدد يقوم برلمان الطفل بعقد عدة دورات وهي كالتالي:
أ - دورة وطنية : يتم عقد هذه الدورة السنوية لبرلمان الطفل في 25 ماي من كل سنة وتتميز بالجلسة الرسمية بمقر البرلمان التي يقدم الأطفال خلالها تساؤلات للحكومة. تتخلل الدورة الوطنية أشغال داخلية من بينها عرض حول حصيلة السنة، من طرف المرصد الوطني لحقوق الطفل ولجنة التحكيم وتنتظم الدورة في لجن وورشات تصدر عنها توصيات ومقترحات.
ب- دورات جهوية : حيث يتم عقد دورتان جهويتان على الأقل في كل سنة وذلك وفق التقسيم والتواريخ والأماكن التي يحددها المرصد الوطني لحقوق الطفل بعد التنسيق مع لجنة التحكيم. وعلى العموم فإن هذه الدورات تتناول مختلف القضايا ذات الإهتمام بالأطفال وعلى الأخص مواضيع الشأن المحلي والإعداد للدورة الوطنية. للمزيد أنظر موقع برلمان الطفل: https://viescolaire.ma/ar/%d8%a8%d8%b1%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b7%d9%81%d9%84/

[304] - رامي محمد أحمد حسن وأخرون ، دور برلمان الشباب في تدعيم المشاركة السياسية، جامعة الأزهر كلية التربية بالقاهرة مجلة التربية العدد199، ج5، يوليو 2023، ص 456.

[305]- للإطلاع على الفضاء الإلكتروني الخاص بالشباب أنظر الرابط التالي:
https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8#.

[306] يقدم هذا الفضاء الإلكتروني مجموعة من الخدمات للشباب، منها تقديم طلب الحصول على تدريب. كذلك طلب زيارة المجلس أو زيارة مكتبة البرلمان، بالإضافة إلى مجموعة من الوثائق والفيديوهات التي تتناول عمل مجلس النواب.

مؤسسة وستمنستر للديمقراطية Westminster Foundation for Democracy،[307] للانفتاح أكثر على العمل البرلماني، والتعرف عن قرب على اختصاصات مجلس النواب سيما في مجال التشريع والرقابة على العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية.

خلاصة:

نخلص إلى أن مجلس النواب المغربي خلال الولايتين التشريعيتين الأخيرتين قد عزز من آليات تواصله الخارجي مع المواطنات والمواطنين وفعليات المجتمع المدني، بما يؤسس للبرلمان المنفتح والمشاركة المواطنة في العمل البرلماني. مستثمرا في ذلك الإمكانات التي تتيحها الإنترنيت والنشر الإكتروني من سرعة في النفاذ إلى المعلومة البرلمانية، واضفاء شفافية أكبر على عمل مجلس النواب وتقريبه للعموم. وهو ما من شأنه أن يعيد بناء روابط الثقة بين المواطنات والمواطنين والمؤسسة التمثيلية، لاسيما في ظل أزمة الديمقراطية التمثيلية وتواري المؤسسة البرلمانية وخفوت دورها في الدولة المعاصر، والعزوف الكبير الذي وسم العمل السياسي .

ويمكن القول أن انفتاح مجلس النواب المغربي على المجتمع المدني وذلك بتعزيز آليات مشاركته على المستوى الواقع العملي والتخفيف من القيود القانونية التي جعلت من مشاركته بمنزلة مشاركة شكلية تنتصر للإجراءات والشكليات على حساب الجوهر الذي يكمن في جعل المجتمع المدني شريكا في العمل البرلماني. يمكن أن يسهم في إعادة الإعتبار لمجلس النواب كمؤسسة تمثيلية للشعب، بما يحقق مجتمع التضامن والتماسك والإنتاج المشترك لمختلف السياسات العمومية.

- **لائحة المراجع:**

المؤلفات:

- إبراهيم أولتيت، المنهج في العلوم الاجتماعية، ط1،مطبعة قرطبة،أكادير، 2018.
- ديفيد بيثام، البرلمان والديمقراطية في القرن الواحد والعشرين: دليل للممارسة الجيدة، ترجمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرنامج العالمي لدعم البرلمانات، الإتحاد البرلماني الدولي، بيروت 2006.
- رامي محمد أحمد حسن وأخرون ، دور برلمان الشباب في تدعيم المشاركة السياسية، جامعة الأزهر كلية التربية بالقاهرة مجلة التربية العدد199، ج5، يوليو 2023.
- عبد الحفيظ أدمينو، تقديم المؤلف الجماعي المجتمع المدني واشكالية تجديد الثقة في العمبل المؤسساتي بالمغرب، تنسيق عبد العزيز دحماني، جمال الدنسيوي، مركز تفاعل للدراسات

[307] -للمزيد حول البرنامج أنظر الرابط التالي: https://www.wfd.org/site-search?keys=morocco تم التصفح بتاريخ 22.03.2024

والأبحاث في العلوم الإجتماعية، العدد 2 سلسلة الدراسات السياسية والدستورية، ط1 يوليو 2019.

- علي معمر عبد المومن، مناهج البحث في العلوم الإجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب، ط1، جامعة 7أكتوبر، ليبيا، 2008.
- عمار بوحوش، الذينبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي،ط1 مكتبة المنار، الأردن، 1989.
- كارل شميت، أزمة البرلمانات، ترجمة، فاضل جتكر، دراسات عراقية، ط1، بدون سنة.

الوثائق الرسمية:

- القانون31.13 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 15-18-1 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) الجريدة الرسمية عدد6655- 23 جمادى الأخير (12 مارس 2018) ص 1438.
- النظام الداخلي لمجلس النواب بعد صدور قرار المحكمة الدستورية 65/17 بتاريخ 30 أكتوبر 2017، منشورات مجلس النواب 2017، دار أبي رقراق للطباعة والنشر
- ظهير شريف رقم 91-11-1 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011 ص: 3600.
- القانون التنظيمي رقم 70.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 01.21.101 بتاريخ 30 من محرم 1443(8 سبتمبر 2021 ،) الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 5 صفر 1443 3(سبتمبر 2021 ،)ص: 6746.
- القانون التنظيمي رقم 71.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 01.21.102 بتاريخ 30 من محرم 1443(8 سبتمبر 2021 ،) الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 5 صفر 1443 13(سبتمبر 2021 ،)ص: 6747.

دلائل وتقارير:

- تقرير المعهد المغربي لدراسات السياسات المعنون مؤشر الثقة في المؤسسات الموجة الرابعة 2023: هل الثقة السياسية في المغرب في تراجع؟
- تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول التواصل العام السياق العالمي والطريق إلى الأمام 2024.
- دليل المشاركة المواطنة الجزء الثاني: حق تقديم الملتمسات في مجال التشريع، صادر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، ط2022.

- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، التقرير التركيبي أبريل 2014.

- يونس مسكين، دليل الصحافي لتغطية أشغال مجلس النواب، جمعية سمسم مشاركة مواطنة، 2021.

1_ouvrage :

- Adrian Shahbaz and Allie Funk, The Crisis of Social Media What was once a liberating technology has become a conduit for surveillance and electoral manipulation. Freedom house, 2019.
- Azzidine layachi: state, Society, and democracy in Morocco the limits of associative life, George Town university the center for contemporary Arab studies 1998.
- Carl schmitt, Parlementarisme et démocratie, Traduit par Jean-Louis Schlegel , Ed. Seuil, 1988
- Catherine Colliot-Thélène, Jürgen Habermas et Max Weber : la rationalisation du droit .dans CRISE ET PENSÉE DE LA CRISE EN DROIT: Weimar, sa république et ses juristes, (dir.) Jean-François Kervégan, ENS Éditions 2002.
- D. Wolton, La communication politique: construction d'un modèle, dans la communication politique, (dir) Arnaud Mercier, CNRS Éditions 2017.
- Jacques Chevallier, L'État post-moderne. Droit et société classics , LGDJ, coll 5eme edition Paris,2017.
- Joseph Barthélemy, La crise de la démocratie représentative, Hachette Livre BNF (1 octobre 2018).
- Jürgen Habermas, Between Facts and Norms; Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy, Translated by William Rehg, MIT Press, America.1996.
- P. Rosanvallon, La contre-démocratie. La politique à l'âge de la défiance, Paris, Seuil, 2006.
- Pierre rosanvallon, Democratic Legitimacy: impartiality, reflexivity, proximity, translated by arthur goldhammer, university press Princeton & oxford, 2011.
- Pierre Rosanvallon, Democratic Legitimacy. Impartiality, Reflexivity, Proximity (Princeton: Princeton University Press, 2011).
- pierre rosanvallon, Le Bon Gouvernement, Les Livres du nouveau monde, SEUIL (27 août 2015).
- Rouban luc, La démocratie représentative est-elle en crise ? DOC FRANCAISE (7 février 2018).

- SIMON TORMEY, THE END OF REPRESENTATIVE POLITICS, Polity Press, First published in 2015.
- Th. Vedel, L'idée de démocratie électronique. Origines, visions, questions, in P. Perrineau, Le désenchantement démocratique, La Tour d'Aigues, Éditions de l'Aube, 2003.

Revue Et Périodique:

- François Armanet, Gilles Anquetil, "Entretien avec Pierre Rosanvallon. « Comment réinventer la démocratie ?", Le Nouvel Observateur, n°2287, 4 septembre 2009.
- Laurent Lemasson, La démocratie radicale de Jürgen Habermas Entre socialisme et anarchie, Dans Revue française de science politique 2008/1 (Vol. 58.(
- Philippe Péjo, La diplomatie parlementaire, actrice émergente de communications diplomatiques démocratisées Dans Hermès, La Revue 2018/2 (n° 81)

المواقع الإلكترونية

- Partenariat de voisinage entre le Royaume du Maroc et le Conseil de l'Europe 2022-2025 Feuille de route commune. file:///C:/Users/PC/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%8A/Partenariat%20de%20voisinage%20avec%20le%20Maroc%202022-2025_FR.pdf.
- برنامج الشباب والعمل البرلماني: https://www.wfd.org/story/strengthening-knowledge-youth-effective-policy-development.
- البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة: https://www.eparticipation.ma/espace/liste_petitions
- بوابة شارك برأيك https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/%D8%A3%D8%B9%D8%B7-%D8%B1%D8%A3%D9%8A%D9%83
- تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي الصادر سنة 2018 عن الإتحاد البرلماني الدولي rapport mondial sur le e-parlement daté de 2018 .
- دليل التواصل العمومي:
- الفضاء الإلكتروني الخاص بالشباب:

https://www.chambredesrepresentants.ma/ar/%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8#.

- مجلس النواب المغربي، الشراكة من أجل حكومة منفتحة، مشروع خطة العمل الوطنية لمجلس النواب المملكة المغربية برسم سنة 2022: https://www.gouvernement-ouvert.ma/docs/20220124_Parlement_Plan%20OGP%20JANVIER%2022_version%20arabe-r6M0Z.pdf .

مجلة الدراسات الإعلامية
Journal of Media Studies

1) [i] fit (2018). Custom home workouts app, healthy meal and nutrition plans. Retrieved 2 Aug 2018 from https://8fit.com/.
2) ABI Research (2013). Developers to invest $2.5 billion in augmented reality in 2018; look for enterprise to drive smart glasses. Retrieved 26 March 2018 from https://www.abiresearch.com/press/developers-to-invest-25-billion-in-augmented-reali/.
3) Achen, R. M. (2016). The influence of Facebook engagement on relationship quality and consumer behavior in the National Basketball Association. Journal of Relationship Marketing, 15(4), 247–268.

4) Adjei, M. T., Noble, S. M., & Noble, C. H. (2010). The influence of C2C communications in online brand communities on customer purchase behavior. Journal of the Academy of Marketing Science, 38(5), 634–653.
5) Aguirre, E., Mahr, D., Grewal, D., de Ruyter, K., & Wetzel, M. (2015). Unraveling the personalization paradox: the effect of information collection and trust-building strategies on online advertisement effectiveness. Journal of Retailing, 91(1), 34–49.
6) Andrews, M., Luo, X., Fang, Z., & Ghose, A. (2016). Mobile ad effectiveness: hyper-contextual targeting with crowdedness. Marketing Science, 35(2), 218–233.
7) Ansari, A., Mela, C. F., & Neslin, S. A. (2008). Customer channel migration. Journal of Marketing Research, 45(1), 60–76.
8) Arli, D., Bauer, C., & Palmatier, R. W. (2018). Relational selling: past, present and future. Industrial Marketing Management, 69, 169–184.
9) Armerding, T. (2018). The 17 biggest data breaches of the 21st century – Security practitioners weigh in on the 17 worst data breaches in recent memory. Retrieved 26 March 2018 from https://www.csoonline.com/article/2130877/data-breach/the-16-biggest-data-breaches-of-the-21st-century.html.
10) Arora, N., Dreze, X., Ghose, A., Hess, J. D., Iyengar, R., Jing, B., Joshi, Y., Kumar, V., Lurie, N., Neslin, S., Sajeesh, S., Su, M., Syam, N., Thomas, J., & Zhang, Z. J. (2008). Putting one-to-one marketing to work: personalization, customization, and choice. Marketing Letters, 19(3–4), 305–321.
11) Ascarza, E., Ebbes, P., Netzer, O., & Danielson, M. (2017). Beyond the target customer: social effects of customer relationship management campaigns. Journal of Marketing Research, 54(3), 347–363.
12) Babíc Rosario, A., Sotgiu, F., De Valck, K., & Bijmolt, T. H. A. (2016). The effect of electronic word of mouth on sales: a meta-analytic review of platform, product, and metric factors. Journal of Marketing Research, 53(3), 297–229.
13) Ballantine, P. W., & Martin, B. A. S. (2005). Forming parasocial relationships in online communities. In G. Menon & A. R. Rao (Eds.), Advances in consumer research (Vol. 32, pp. 197–201). Duluth: Association for Consumer Research.

14) Banovic, J. (2017). How Nike use social media [case study]. Retrieved 26 March 2018 from http://jovanabanovic.com/2017/12/16/nike-use-social-media-case-study/.
15) Barnes, N. G., & Griswold, J. (2016). Use of popular tools remains constant as use of Instagram expands quickly among the 2016 Fortune 500. Retrieved 26 March 2018 from https://www.umassd.edu/cmr/socialmediaresearch/2016fortune500/.
16) Bart, Y., Shankar, V., Sultan, F., & Urban, G. L. (2005). Are the drivers and role of online trust the same for all web sites and consumers? A large-scale exploratory empirical study. Journal of Marketing, 69(4), 133–152.

17) BI Intelligence (2016). Amazon's customer loyalty eats into competitors. Retrieved 23 Aug 2018 from https://www.businessinsider.de/amazons-customer-loyalty-eats-into-competitors-2016-11?r=US&IR=T.
18) Biesdorf, S., Court, D., & Willmott, P. (2013). Big data: what's your plan? McKinsey Quarterly, March. Retrieved March 26, 2018 from https://www.mckinsey.com/business-functions/digital-mckinsey/our-insights/big-data-whats-your-plan.
19) Bleier, A., & Eisenbeiss, M. (2015). The importance of trust for personalized online advertising. Journal of Retailing, 91(3), 390–409.

20) Blystone, D. (2015). Understanding Alibaba's Business Model. Retrieved 23 Aug 2018 from https://www.investopedia.com/articles/investing/062315/understanding-alibabas-business-model.asp.
21) Brehm, J. W. (1966). A theory of psychological reactance. Oxford: Academic Press.
22) Brown, M. (2014). Airbnb: The growth story you didn't know. Retrieved 26 March 2018 from https://growthhackers.com/growth-studies/airbnb.
23) Buhr, S. (2017). Topology lets you try before you buy glasses using AR in an app. Retrieved 26 March 2018 from https://techcrunch.com/2017/10/02/topology-lets-you-try-before-you-buy-glasses-using-ar-in-an-app/.
24) Burgoon, J. K., Bonito, J. A., Bengtsson, B., Cederberg, C., Lundeberg, M., & Allspach, L. (2000). Interactivity in human–computer interaction: a study of credibility, understanding, and influence. Computers in Human Behavior, 16(6), 553–574.
25) Burke, R. R. (2002). Technology and the customer interface: what consumers want in the physical and virtual store. Journal of the Academy of Marketing Science, 30(4), 411–432.
26) Capgemini (2017). Loyalty deciphered – How emotions drive genuine engagement. Retrieved 26 March 2018 from https://www.capgemini.com/resources/loyalty-deciphered/.
27) Cassell, J., Sullivan, J., Churchill, E., & Prevost, S. (2000). Embodied conversational agents. Cambridge: MIT press.
28) Castelo, N., Schmitt, B., Sarvary, M., & Thalmann, N. (2018a). Robot or human? Consumer perceptions of human-like robots. Working Paper: Columbia University.
29) Castelo, N., Lehmann, D., & Bos, M. (2018b). Consumer adoption of algorithms that blur the line between human and machine. New York: Working Paper, Columbia University.
30) Chan, K. W., & Li, S. Y. (2010). Understanding consumer-to-consumer interactions in virtual communities: the salience of reciprocity. Journal of Business Research, 63(9), 1033–1040.
31) Chang, Y. P., & Zhu, D. H. (2012). The role of perceived social capital and flow experience in building users' continuance intention to social networking sites in China. Computers in Human Behavior, 28(3), 995–1001.
32) ChannelReply (2018). What Amazon teaches us about CRM strategy. Retrieved Aug 23 2018 from https://www.channelreply.com/blog/view/amazon-crm-strategy.
33) Christensen, C. M., Raynor, M., & McDonald, R. (2015). What is disruptive innovation? Harvard Business Review. Retrieved 23 Aug 2018 from https://hbr.org/2015/12/what-is-disruptive-innovation.
34) Cisco (2018). Cisco virtual networking index: Forecast and methodology 2016–2021. Retrieved 27 June 2018 from https://www.cisco.com/c/en/us/solutions/collateral/service-provider/visual-networking-index-vni/complete-white-paper-c11-481360.html.
35) Csikszentmihalyi, M. (1975). Beyond boredom and anxiety: experiencing flow in work and play. San Francisco: Jossey-Bass Publishers.
36) Csikszentmihalyi, M. (2008). Flow: the psychology of optimal experience. New York: Harper Perennial.
37) Daft, R. L., & Lengel, R. H. (1986). Organizational information requirements, media richness and structural design. Management Science, 32(5), 554–571.

38) Danziger, P. N. (2018). Amazon's customer loyalty is astounding. Retrieved 23 Aug 2018 from https://www.forbes.com/sites/pamdanziger/2018/01/10/amazons-customer-loyalty-is-astounding/2/#1e60b4384162.
39) Darrow, B. (2016). Dropbox claims half a billion users. Fortune Retrieved 23 Aug 2018 from http://fortune.com/2016/03/07/dropbox-half-a-billion-users/.
40) de Haan, E., Kannan, P. K., Verhoef, P. C., & Wiesel, T. (2018). Device switching in online purchasing: examining the strategic contingencies. Journal of Marketing, 82(5), 1–19.
41) Digital Training Academy (2017). Mobile marketing case study: L'Oréal fulfils consumer needs and boosts sales with Make-Up Genius app. Retrieved 26 March 2018 from http://www.digitaltrainingacademy.com/casestudies/2017/03/mobile_marketing_case_study_loreal_fulfils_consumer_needs_and_boots_sales_with_makeup_genius_app.php .
42) Dignan, L. (2012). Google’s new privacy policy: the good, bad, scary. Retrieved 26 March 2018 from http://www.zdnet.com/article/googles-new-privacy-policy-the-good-bad-scary/.
43) DiSalvo, C., & Gemperle, F. (2003). From seduction to fulfillment: the use of anthropomorphic form in design. Proceedings of the 2003 International Conference on Designing Pleasurable Products and Interfaces . Pittsburgh, PA, 67–72.
44) Drell, L. (2011). How SCVNGRs first national brand partnership scored big during March madness. Retrieved 26 March 2018 from https://mashable.com/2011/06/01/scvngr-buffalo-wild-wings-campaign/#Q.RGID50Gqq4.
45) Duan, J., & Dholakia, R. R. (2017). Posting purchases on social media increases happiness: the mediating roles of purchases’ impact on self and interpersonal relationships. Journal of Consumer Marketing, 34(5), 404–413.